



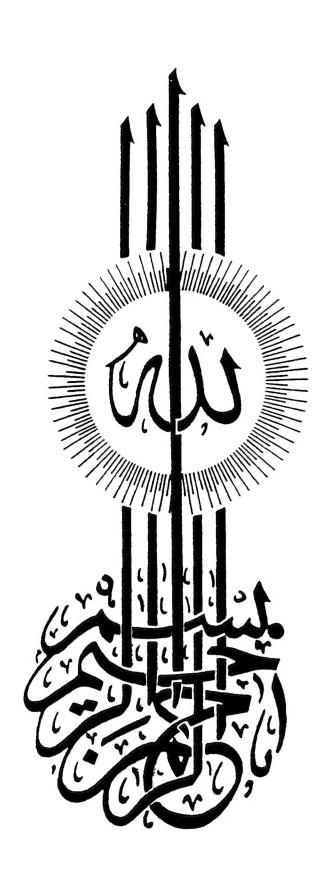
التعزير بالجلد وتطبيقاته على أعكام القضاء بالمعكمة المستعجلة بالرياض

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية _ تخصص السياسة الجنائية

> إعداد محمد سالم العسيري

إشــراف أ.د. عبد الله إبراهيم الطريقي

> الرياض ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م



شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل الكريم المنان الذي يعطي بغير حساب والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله تفضل عليه سبحانه بالرسالة وأختاره ليكون أحب خلقه إليه وعلى آله وصحبه أجمعين

أحمده سبحانه وأشكره على ما تفضل به علي من إتمام دراسة الماجستير وإعداد بحثي ، وعلى توفيقه لي وتيسيره لجميع الصعاب التي واجهتني ثم أشكر والدتي على دعواتها المتواصلة لي بالتوفيق في دراستي كما أشكر زوجتي الغالية على صبرها معي على عناء الدراسة وهمومها ، كما أشكر الصديق العزيز سليمان بن عساف العساف على وقوفه بجانبي طوال مدة دراستي ، وأخي عبد العزيز على اهتمامه المتواصل برسالتي كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور عبد الله بن إبراهيم الطريفي المشرف على بحثي و توجيهاته القيمة وأسال الله العلي القدير أن ينفعني بما علمني وأن ييسر لي إكمال دراسة الدكتوراه وأن يجعلها خالصة لوجهة الكريم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

آكاديمية نايف العربية للعلم الأمينة كلية الدراسات العلب

قسم: العدالة الجنائية

تخصص: السياسة الجنائية

ملخص رسالة كاماجستير دكتوراة

عنوان الرسالة: التعزير بالجلد وتطبيقاته على أحكام القضاء بالمحكم المستعجلة بالرياض.

إعداد الطالب محمد بن سالم العسيري

إشراف: أ.د عبد الله بن إبراهيم الطريقي

لجنة مناقشة الرسالة ١- أراد عبد الله بن إبراهيم الطريقي -٢- د. محمد بن عبد الله ولد محمدن

٣- - أ.د. رويعي بن راجم الرحيلي -

تاريخ المناقشة ١٤٢٣/١/٢٧ هـ الموافق ٩/ ٤/ ٢٠٠٢م

مشكلة البحث اختلاف القوانين مع الشريعة في أفضلية الجلد على الحبس وأيهما يحقق أغراض العقوبة، واختلافهم في الجرائم التي تطبق عليب عقوبة الجلد وكذلك الأشخاص.

أهمية البحث :

١) إبراز فضل الشريعة الإسلامية على غيرها من القوانين الوضعية في وضع العقوبة المناسبة المحققة لغرضها

٢) إبراز عقوبة التعرير بالجلد في بحث مستقل مع أحكام تطبيقية عليه

٣) إبراز مدى فاعلية التعزير بالجلد وتحقيقه لأغراض العقوبة

٤) إبراز مدى تطبيق التعرير بالجلد على أحكام المحكمة المستعجلة بالرياض.

أهداف البحث:

التعرف على الغرض من العقوبة التعزيرية بالجلد

التعرف على مدى مشروعية التعزير بالجلد في الشريعة الإسلامية

التعرف على مقدار التعرير بالجلد والتعرف على كيفية تنفيذه

التعرف على مجالات التعزير بالجند بالنسبة للجرائم والأشخاص. - 5

التعرف على مسقطاته وعوارض تنفيده.

٦- التعرف على مدى تطبيق التعزير بالجلد على أحكام القضاء بالمحكمة المستعجنة بالرياض

فروض البحت / تساؤلاته

- ١ ب تعريف التعزير بالجلد في الشريعة الإسلامية
 - ٢ ما أدلة مشروعية التعزير بالجلد.
 - ٣ ما الغرض من التعزير بالجلد في الشريعة
- ٤ ما مجالات تطبيق التعزير بالجك بالنسبة للجرائم والأشح،در
- ه ما مقدار التعزير بالجلد في الشريعة الإسلامية وكيف ينفذ عبي الجاني
 - ا ما معيزات وخصائص الجلد تعزيرا في الشريعة الإسلامية

 ٧ ما مسقطات التعزير بالجلد وم عوارض تنفيده .
 ٨- ما مدى تطبيعة التعزير بالجلد على أحكام القضاء في المحكمة المستعجلة بالربض منهج البحث في المحكمة المستعراض آراء فقهاء منهج البحث في الجانب النظري يستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن باستعراض آراء فقهاء الشريعة الإسلامية في المذاهب الأربعة مع ذكر دليل كل مذهب أما الجنانب التطبيقي فيستخدم الباحث منهج تحليل المضمون بدراسة عشرين قضية من القضاء التي حكم فيها بالتعرير بالجلد في سجلات ودفاتر الضبط في المحكمة استعجلة بالرياض معرفة أنواع القضايا التي حكم فيه بالجلا تعزيرا

أهم النتائج:

- ان الجريمة في الشرع هي معصية الله تعالى
- أن هدف العفوية في الشرع ردع المجرد وزجره
- أن العقوبة في الشرع تتفاوت فتتناسب مع أنواع الجرائم و أصفاف المجرمين
- إن الجلد من أشهر العقوبات التعريرية لتأثيرها على المجلود واعتماده على العدد الذي يتناسب قلله وكثره مع نوع الجريمة وجسمته
 - إن التعزير بالجند غير مفيد بعدد معين وإنما هو راجع إلى رأي الحكم بحسب المصلحة
 - إن آلة الجلد تراهي فيب ان تكون سوط أو عصى لا تؤثر في البدن بما يتجاوز المقصود
 - تؤجل تنفيد العقوبة عندما تكول حالة المحكوم عليه غير سهيأة
- إن نطبيق التعرب بالجك في المحكمة المستعجلة بالريبان يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها ومنب تارب تقدير عدد الجلد ونوع الجريمة التي يحكم فيب بالجلد راجع إلى نظار القاضي بحسب با يراه بحقل التسحة

Naif Aral ademy for Security Sciences

College i graduate Studies

Department: Criminal Justice Specialization: Criminal Policy

Thesis Abstract

Thesis Title: The Tazir Penalty of Flogging: The Reflection of its Application in the Judicial Verdicts of Urgent Court at Rivadh.

Prepared By: Muhammad b. Salem al-Asiri

Supervisor: Prof. Dr. Abdullah b. Ibrahim al-Tariqi

Thesis Defence Committee:

1. Prof.Dr. Abdullah b. Ibrahim al-Tariqi Supervisor

2. Dr. Muhammad b. Abdullah Wald Muhammadan Member

3. Prof. Dr. Ruwai b. Rajih al-Ruhaili Member

Date:

27/01/1423 A.H. - 09/04/2002 A.D.

Research Problem:

The variance exists between *Sharia* and modern law on the more adequate penalty — flogging or detention. Also, variance exists as to the more germane penalties that tend to accomplish objectives sought. Finally, variance exists also on the typology of crimes and the criminals who are subjected to the penalty of flogging.

Research Importance:

The following points explain the importance of the present study:

- 1. It will demonstrate the superiority of Islamic *Sharia* over the man-made laws in articulating most conducive punishment for specified objective.
- 2. It will provide illumination on the *Tazir* penalty of flogging in an exclusive research with injunctions related to its application.
- 3. It will shed light on the extent of effectiveness associated with *Tazir* penalty of flogging and the attainment of its pursued goals.

4. It will expose the relative a precation of *Tazir* penalty on flogging as reflected in the verdicts issued by the agent court at Riyadh.

Research Objectives:

The present study strives to pursue following objectives:

- 1. It will identify the objective underlying Tazir penalty on flogging.
- 2. It will reveal the relative rationale and legitimacy underlying *Tazir* penalty on flogging.
- 3. It will make candid the quantity of flogging as *Tazir* action and the process of its implementation.
- 4. It will identify the areas of *Tazir* penalty on flogging as well as the typology of such crimes and the criminals.
- 5. It will shed light on the remission of this penalty and the factors rendering the non-fulfilment of its implementation.
- 6. It will expose the relative application of *Tazir* penalty on flogging as reflected in judicial verdicts issued by the urgent court at Riyadh.

Research Questions:

The present study will address the following questions:

- 1. What is the definition of tazir action of flogging in Islamic Sharia?
- 2. What are the rationales that substantiate the *tazir* action of flogging?
- 3. What is the underlying objective associated with tazir penalty of flogging?
- 4. What are the areas of *tazir* penalty on flogging as well as the typology of such crimes and the criminals?
- 5. What is the quantity of flogging as *tazir* penalty and the process of its implementation on the criminal?
- 6. What are the distinctive characteristics associated with *tazir* penalty on flogging in Islamic *Sharia*?
- 7 What are the factors that contribute to the remission of *tazir* penalty on flogging and what are the determinants that render its implementation void?
- 8. What is the relative application of *tazir* penalty on flogging as reflected in the judicial verdicts issued by the urgent court at Riyadh?

Research Methodology:

The present researcher has used theoretical approach. In pursuance of this approach, he has employed analytical-comparative methodology. This he did by incorporating the juristic viewpoints of all the four schools of Islamic

side, the researcher has analysed and legal suits which have received judicial verdicts. The legal out tazir and lities on flogging. These verdicts are recorded in the official atterial of the urgen accurt at Riyadh.

Main Resu:

- 1. A crime, : haria, is tantameant to an act of disobdience to Allah.
- 2. The purpers of penalty, in *Sharia*, is to serve deterrent and admonition to future criminal.
- 3. The penalty in *Sharia* varies according to the typology of crimes and the kinds of criminals.
- 4. The flogging is the most prominent *tazir* penalty and it exercises deep impact on the person flogged.
- 5. The penalty of flogging is indefinite. Its specification is determined by the ruler. He decides in the context of public opinion.
- 6. The instrument of flogging should be a stick. It should not affect human body more than is contemplated.
- 7 The implementation of penalty may be deferred if the person to receive penalty is misfit.
- 8. The application of *tazir* action on flogging as adjudicated by the urgent court at Riyadh is compatible to the principles of Islamic *Sharia*. The quantity of flogging and the form of crime that receives implementation of the penalty is reviewed by the judge. The latter, in this review, takes into consideration public interest.

Abd Abd

5. Du

بسم الله الرحهن الرحيم

إن الشريعة الإسلامية شريعة كاملة وعادلة وأبدية وشاملة أثبتت قدرتها على مسر العصور علسى بقائسها . ورسوخها وقوتها وحكمتها ولأنها من لدن حكيم خبير خالق البشر والعالم بأمرار وخبايا نفوسهم وما يصلحها وما يفسدها .

وتنقسم الجرائم في التشريع الجنائي الإسلامي إلى موجبات وحدود وموجبات قصصاص وموجبسات تعازير، فموجبات التعازير فهى نوعان، نوع بينه فموجبات الحدود وانقصاص بينها الله سبحانه وتعالى مع عقوباتها أما موجبات التعازير فهى نوعان، نوع بينه الله سبحانه ونعالى وترك فرص العقوبة فيه وتقديرها للأمام، ونوع هو من الأفعال التي على الإباحة الأصليسة بحصب الأصل إلا أن الإمام حرمه وفرض له عقوبة للمصلحة سياسة من باب تقييد الإباحة.

والتعازير و موجباتها هي الغالبة في التشريع والجنائي الإسلامي وهي الأصل . وأما الحدود فهي استثناء أحاطها الشرع بشروط وقيود معينه ، لذلك يجوز الانتقال للتعزير عند تعذر إثبات الحد بالطرق المقررة شدرعاً أو لشبهة فيه . (١)

والتعزير مشروع في كل معصية ليست فيها عقوبة مقدرة ولكن ليس هناك ما يمنع من اجتماع عقوبة تعزيريبه مع عقوبة مقدرة بشرط أن يكون فيها مصلحة لأن التعزير يدور مع المصلحة (٢)

وقسم الفقها ء التعزير إلى قسمين الأول وهو ما يتطق بحق الله تعالى وهو ما فيه مصلحة الناس عامــة مــن جلب منفعة أو دفع مفسدة و الثاني يتطق بحق الفرد كمصلحة خاصة لبعض الأفراد .

السرخسي ، محمد بن أحمد . الميسوط . القاهرة ، مطبعة السعادة ١٩٢٤ مجب ١٩٠٥ - أبن تيميه، تقي الدين أبو العباس أحمد بسن عبد الحليسم السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - القاهرة دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥١م مص ١٩٥٥ - وعرض ، محمسد محسى الديسن ، يدانسل الحزاءات الجنائية في المحتمد الإسلامي . الرياض ، المركز الغربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٤١١هـ ، ١٩٠

عودة ، عبد القادر . التشريع المناتي والإسلامي مقارناً بالقاتون الوضعي ، بيروت شؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ جد ١ مص ١٧٠. - وعامن عبد العزيسز التنويز في الشريعة الإسلامية المتوراه منشوره ، القاهرة ، كلية المقرق ، ١٣٧٣ هـ ص ٥٥ :

وللإمام الحق في العفو عن القسم الأول وهو ما يتطق بحق الله تعالى أما القسم الثاني فلا يحق له العفو فيـــه لأنه حق الفرد . (١)

وتثبت موجبات التعازير بجميع طرق الإثبات بشرط اقتناع القاضي عن طريقها بوقوع الجريمة ونسببتها إلى الفاعل لها فلا يجوز له الحكم إلا بعد إقتناعه بثبوت موجباتها لديه .

وتقام الدعوى الجنائية في التعارير الخالصة حقاً لله تعالى حسبة ولكل أحد أن يرفع الدعوى ،وكذلك في الحدود الخالصة لله الخالصة على المضرور أوالمجنى عليه

والعقوبات التعزيرية كثيرة ومتنوعة منها العقوبات التي تصيب البدن وأهمها القتل والجلد ومنها العقوبات السالبة للحرية .كالسجن والنفي ومنها العقوبات المالية كالغرامة وعقوبات أخرى .(٣)

وسوف يكون البحث مقصوراً على إحدى العقوبات البدنية وهي عقوبة الجلد التي سيتناولها الباحث بالتفصيل. وقد قمت بتقسيم هذه الرسالة إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول أخرى بالإضافة إلى الخاتمة متضمنسة النتسائج الدراسية وذك على النحو التالى:-

١) السلمي ، العزبن عبد السلام قواعد الأحكام في مصالح الأمام بيروت ، دار الكتب الطمية ، ب ت مجد ص١٥٨ - الماوردي ، على بن محمد الأحكام السلطنية والولايات الدينية القاهرة ، مطبعة مصطفى العلبي، ١٣٧٥ قبص ١٣٧٥ - وعامر ،عبد العزيز التعزير في الشريعة الاسلامية عرجه سلبق ، ص٥٥

٢)عوض محمد محي الدين <u>بدال الجزاءات في المجتمع الإسلامي</u> ، مرجع سليق ، ص ٢٠٠ والمسلمي ، العز بن عبد السلام <u>فواعث الأمكام فسي</u> م<u>صالح الألنم</u> ، مرجع سليق هـ1 ص ١٤٠

ع) أبن تيمية ، تقي الدين أبو العبلس أحمد بن عبد الحليم السياسة الشرعة في إصلاح الراعسي الراعسة . مرجع سابق ص٥٥ - . وعدامر والمواردي ، عبد العزيز التعزير في الشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ٣٠٦.

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للبحث وأساس الجريمة وأقسامها والعقوبة وأساسها وأصولها وخصائصها وأقسامها وأغراضها.

ويحتوي عنى مبحنين:-

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث ويحتوي على مطلبين:

- انمطنب الأول : مشكلة البحث وأهمية وأهدافه وتساؤلاته .

الفرع الأول : مشكلة البحث وأهمية .

الفرع التَّاتي : أهداف البحث وتساؤلاته .

- المطلب الثاتى : مفاهيم البحث ومجالاته والدراسات السابقة .

الفرع الأول : مفاهيم البحث ومصطلحاته .

الفرع الثاني : المسهج المستخدم في البحث ومجالاته .

الفرع الثالث: الدراسات السابقة .

المبحث الثاتي

(الجريمة وأسلسها ، والعقوبة واسلسها واصولها العامة)

المطلب الأول:

الجريمة وأساسها

الفرع الأول: تعريف الجريمة

الفرع الثاني: أساس الجريمة أساس التجريم

الفرع الثلث: أقسام الجريمة

المطلب الثاني:

(العقوبة وأسلسها وأغراضها وأصولها العامة وخصائصها)

الفرع الاول: تعريف العقوبة

الفرع الثانى: أساس العقوبة الشرعية

الفرع الثالث: أغراض العقوبة الشرعية

الفرع الرابع: الأصول العلمة للعقوبة الشرعية

الفرع الخامس: خصائص العقوبة الشرعية

الفصـــل الأول (جراتم التعزير، وما يجب فيها)

الموضوع

المبحث الأول

(تعریف التعزیر ، ودلیل مشروعیته)

المطنب الأول: تعريف التعزير

المضنب الثاتي : بيان دليل مشروعية التعزير

المبحث الثاتي

(جرائم التعزير ، وأتواعها)

المطنب الأول: جرائم التعزير

المطلب الثانى: أنواع جرائم التعزير

المبحث الثالث

(عقوبات التعزير)

المطلب الأول: ضوابط اختيار العقوية التعزيرية

المطلب الثاني : أنواع العقوبات التعزيرية

الفصل الثاتي (عقوبة التعزير بالجلد)

ويحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث كالأتي: المبحث الأول

(التعريف بالتعزير بالجلد وبيان مشروعيته)

ويحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : تعريف الجلد لغة وشرعاً

المطنب الثانى: موازنة بين الجلد والضرب

المطلب الثالث: مشروعية التعزير بالجلا

المبحث الثاني (تطبيق عقوبة التعزير بالجلد)

الموضوع

ويحتوي هذا المبحث على أربع مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول : مجال تطبيق التعزير بالجلا

الفرع الأول: مجال تطبيق التعزير بالجلد بالنسبة للجرائم.

الفرع الثاني : مجال تطبيق التعزير بالجلد بالنسبة للأشخاص ..

المطلب الثاتى : مقدار التعزير بالجلد .

الفرع الأول: المد الأعلى للجلد.

الفرع الثاني : الحد الأدنى للجلد

المطلب الثالث: تعد عقوبة التعزير بالجلد.

الفرع الأول : تعد العقوبات وتعد الجرائم .

الفرع التَّالي : حكم تعد الجرائم التعزيرية وأثره في العقوبة التعزيرية بالجلا

المطلب الرابع: العود للجريمة التعزيرية وأثره على تطبيق التعزير بالجلد

الفرع الأول: المقصود بالعود

الفرع التاتي : أثر العود على تطبيق التعزير بالجلد .

المبحث الثالث . طرق إثبات موجبات التعزير بالجلد)

المطلب الأول: الإقرار

المطلب الثاني: الشهادة

الفصل الثالث استيفاء عقوبة التعزير بالجلد

الموضوع

المبحث الأول

من يملك حق التنفيذ

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: الجهة التي تستوفي التعزير بالجلد

المطلب الثاتي : هل يضمن ولى الأمر من مات بالتعزير بالجلا

المبحث الثاتي

كيفية تنفيذ التعزير بالجلد

المطلب الأول: آلة الجلد وصفته

الفرع الأول : آلة الجلد

الفرع الثاني : صفة الجلد •

الموضوع

المطلب الثاني : حال المحكوم عليه وقت التنفيذ ومواضع الضرب

الفرع الأول : حال المحكوم عليه وقت التنفيذ

الفرع الثاني : مواضع الضرب

المبحث الثالث

عوارض تنفيذ التعزير بالضرب

المطلب الأول : حال المحكوم عليه عند تنفيذ الجلد تعزيراً

الفرع الأول: أثر حالة المحكوم عليه في تخفيف التعزير بالجك

الفرع الثانى: أثر حالة المحكوم في تأجيل التعزير بالجلد

المطلب الثاتي : عدم أهلية المحكوم عليه لتنفيذ التعزير بالجلا

الفرع الأول : ذهاب العقل وأثره في تنفيذ التعزير بالجلد

الفرع التَّاتي : قصور العقل وتأثيره في تنفيذ التعزير بالجلد

المطلب الثالث: المصلحة العامة

المبحث الرابع اأسباب سقوط التعزير بالجلد

المطلب الأول: موت المحكوم عليه

المطلب الثاتي: توبة المحكوم عليه

المطلب الثالث: العفو على المحكوم عليه

المطلب الرابع: التقادم

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

ويحتوي على مبحثين :

الموضوع

المبحث الأول: الإطار انتظامي والقضائي في عقوبة التعزير بالجلد في الممنكة العربية السعودية المحكم المستعجلة بالرياض

المطلب الأول : المذهب الفقهي المعتمد في المملكة ، وكيفية تطبيقه

المطلب الثاتى: رأى فقهاء الشريعة في ذلك

المطلب الثالث: المحاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصها

المبحث الثاتي : دراسة تحليلية للاتجاهات القضائية نحو التعزير بالجلد في

المحكمة المستعجلة بالرياض

الخاتمة : وتشتمل على النتائج والتوصيات.

القصل التمهيدي

الإطار المنهجي للبحث وأساس الجريمة وأقسامها والعقوبة وأساسها وأصولها وخصائصها وأقسامها وأغراضها . المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

ويحتوي على مطلبين:-

المطلب الأول : مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وتساؤلاته .

المطلب الثاتي : مفاهيم ومصطلحات البحث والمنهج المستخدم ومجالاته والدراسات السابقة .

المطلب الأول

مشكلة البحث وأهميتة وأهدافه وتساؤلاته يحتوي على فرعين :-

الفرع الأول : مشكلة البحث وأهميتة.

الفرع الثاتب : أهداف البحث وتساؤلاته .

القرع الأول

أ) مشكلة البحث :-

تعاني جميع دول العالم من مشكلة الجرائم وبالذات جرائم العنف والعرض والقتل والمخدرات وهذه الدول تعلقب على هذه الأفعال بعقوبات سالبه وللحرية أو عقوبات مالية أو تعويضات ولكن لاحظ العالم بأجمعه أن العقوبات السالبة للحرية في بعض الجرائم لا تؤدي غرضها كعقوبة بل تزيد المجرم إجراما ، وتعلم مسل ليسس بمجسرم الإجرام ، وقد تحرم النزيل بها من وظيفته ومصدر رزقه وتحرم أولاده وأطفاله ومن يعولهم مل مصدر رزقسهم . وكذلك عدم فاعليتها في الإصلاح والردع للمجرم والزجر لغيره فأصبحت تعقد المؤتمرات الدولية عقب الأخرى للبحث في العقوبات التي تودي الغرض المطلوب منها ومن ضمن هذه العقوبات العقوبات البدنيسة المباشسرة كالجلد ، والذي أنقسم المجتمعون بشأته ما بين مؤيد ومعارض له فالمعارضون احتجوا بأن عقوبة الجلد عقوبة مهينة لا تليق بكرامة الإنسان وقد تكون فوق الحد المطلوب من غرض العقوبة.

أما المؤيد لعقوبة الجلد فاحتجوا بأن الجلد هو العقوبة المثلي في تحقيق غرض العقوبة مسن إصلاح للجساتي وردعه وزجره وزجر غيره فقد لا يخاف الجاتي من عقوبة السجن بل قد تخيفه عقوبة الجلد .

أما من ناحية أنها تكون عقوبة مهينة فهذا غير مسلم به فقد يكون المرء هو الذي أهان نفسه ثم إنها لا تعسم على كل الجرائم بل في جرائم معينة كجرائم المعنف والعرض والسكر وجرائم النهب والسرقة وكسسر الأسسوار وأتلاف المزروعات وقتل المواشى أي الجرائم التي تدل على القسوة وعدم المبالاة .

والشريعة الإسلامية أخنت بعقوبة الجلد في حد الزنى للبكر وحد الشرب وحد القذف وكذلك فسسي التعسازير لأن الإنسان في جميع الأحوال الثلاثة السابقة نزل بنفسه بشربه الخمر منزلة الحيوان فناسب عقوبتة بهذه العقوبة وكنك الزائي البكر غير المحصن أراد نيل شهوته ولذته بطريق الزني فناسب مقابلة هذه اللذة بهذه الألم.

وأما انقاذف بالسب فنما أراد التشهير بأعراض الناس وكرامتهم ناسب إهاتته بالجلد .(١)

وانشريعة أخذت بالجند في عقوبات التعازير الكثيرة لأنها الأساس في التشريع الجنائي الإسلامي فقد أخذت بسها في جرائم الحدود وفي جرائم التعازير لما لها من فعالية مصلحة و رادعة وزاجرة ولا تكنف أموال طائلة تنفق لبناء السجون والإلفاق على المساجين .(١)

لذنك سوف بدرم الباحث بدراسة عقوبة الجلد تعزيراً في الشريعة الإسلامية ثم الوقوف على واقع تطبيق هده العقوبة في الممنكة العربية السعودية .

ب) أهمية البحث :-

لدراسة موضوع عقوبة البجلد تعزيرا أهمية من عدة جوانب أهمها .

- ابراز فضل الشريعة الإسلامية على غيرها من القوانين الوضعية في وضع العقوبة المناسبة لتحقيق أغراض العقوبة من إصلاح الجاتي وردعه وزجره وزجر غيره كعقوبة الجلد واعتبارها أساسا للعقوبات البدنية في الشريعة الإسلامية في الحدود وفي التقارير.
- ابراز موضوع عقوبة الجلد تعزيرا في بحث مستقل لكي يتسنى للباحثين الحصول عليه والتعرف عليه
 وعلى أحكام بيسر وسهوله .
- ٣) نضرا للمناقشات الدولية الكثيرة حول إقرار الجلد كعقوبة جناتية أم لا باعتبارها مهينة للكرامة بخسلاف
 الرأي الأول الذي أقر العقوبة وهنا نبين رجحان الرأي وتفوقه على الثانى .
- ٤) إبراز عقوية التعزير بالجلد ومدى فاعليتها في تحقيق الغرض من هذه العقوبة في إصلاح الجاتي وردعه و وزجره زجر غير أيضاً.

١) عوده، عبد القادر التشريع المنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي مرجع سابق جدا، ص ١٨٥

٢) عوده ، عبد القادر المرجع السابق جدا ١٩٠٠ ٢

- ه) نظرا لأن الممنكة العربية السعودية تطبق عقوبة الجلد تعزيراً في محاكمها الشرعية تظهر أهمية معرفية
 مدى تطبيق هذه العقوبة وما هي القضايا التي تطبق فيها هذه العقوبة .
- ٩) لقنة من تدول بحث عقوبة الجلد تعزيراً في بحث مستقل ومنفرد وإنما بُحث ضمن نطاق عقوبات التعزيد و علمة ولم يبحث بحث مستقلاً حسب إطلاعي إلا في نطاق بحثه في الجلد في الشريعة الإسلامية في الحدود والتعارير ولم يبحث في نطاق التعزير فقط.
- ٧) نظرا لحاجة العالم بأجمعه إلى عقوية الجلد ولقوة تحقيقها الغرض منها في إصلاح الجاتي وردعه وزجسره
 وكذلك زجر غيره من الناس .

الفرع الثاتي

أ) أهداف البحث

- ١) انتعرف عنى الغرض من العقوبة البدنية التعزيريه وبالذات العقوبة بالجلد تعزيرا .
 - ٢) التعريف بعقوبة الجلد تعزيراً .
- ٣) التعزف عنى مدى مشروعية الجلد تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي ومسا المستند الشسرعي علسى
 مشروعيته
- التعريف على مجالات عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي وهي المجالات التي يُطبق فها الجلد تعزيراً على رأي فقهاء الشريعة الإسلامية الذين حدوا هذه المجالات.
 - ه) التعرف على آراء الفقهاء في التشريع الجنائي الإسلامي في عقوبة الجلد تعزيراً.
- ٩) التعرف على مقدار عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي حسب اجتسهادات فقسهاء الشسريعة
 الإسلامية وبيان اختلافهم في هذا المقدار .
 - ٧) التعرف على كيفية تنفيذ عقوبة الجلد تعزيراً على الجاني في التشريع الجنائي الإسلامي وأداته .
- ٨) التعرف على مبررات تشريع عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجناتي الإسلامي ومميزات هذه العقوبة على
 العقوبات الأخرى كالعقوبة السالبة للحرية .

- ٩) التعرف على مسقطات عقوبة التعزير بالجلد .
- ١٠) التعرف على عوارض تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد .
 - ب) تساؤلات البحث :
- ١) ما تعرف عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجناتي الإصلامي ؟
- ٣) ما أللة مشروعية عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي ؟
- ٣) ما الغرض من العقوبة البدنية التعزيريه كالجلد في الشريعة الإسلامية ؟
 - ٤) ما مجالات تطبيق عقوبة الجلا تعزيراً في التشريع الجناتي الإسلامي ؟
 - ه) ما آراء فقهاء التشريع الجنائي الإسلامي في عقوبة الجلد تعزيراً ؟
- ٦) ما مقدار عقوبة الجند تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي حسب اجتهادات الفقهاء ؟
 - ٧) كيف تطبق عقوبة الجدد تعزيراً على الجاتي في التشريع الجناتي الإسلامي ؟
 - ٨) ما مميزات وخصائص عقوبة الجلد تعزيراً في التشريع الجنائي الإسلامي ؟
 - ٩) ما مسقطات عقوبة التعزير بالجلد ؟
 - ١٠) ما عوارض تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد ؟

" المطلب الثاتي "

مفاهيم ومصطنحات البحث والمنهج المستخدم ويحتوي على ثلاث فروع :-

الفرع الأول : مفاهيم البحث ومصطلحاته .

الفرع انتاتى: المنهج المستخدم في البحث ومجالاته.

الفرع الثالث: الدراسات السابقة.

الفرع الأول

مصطحات ومفاهيم البحث "

- تعريف العقوبة :-

في اللغة : يقصد بها تعقب فعل السوء بالجزاء فكأن فعل السوء يعقبه الجزاء فيؤخذ المذنب ليُعاقب على ذنبه ، ويقال . عاقبه بذنبه معاقبة وعقاباً أي : أخذ به والعقاب والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سواء ، والاسسم : العقوبة (١)

اصطلاحاً : هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع (٢)

التعريف الإجرائي للعقوبة :-

الجزاء الذي يصدر ولى الأمر أو من ينوب عنه كالقاضي على إنسان مجرم بسبب جرمه .

- تعريف التعزير :-

في اللغة : يطلق على معان كثيرة منها :

- الرد والمنع: يقال عزر ، يعزره أي رده ومنعه من المعصية ..
 - اللوم : يقال عزره أي لامه ، والعزر : اللوم .

١) ابن منظور . محمد بن مكرم . نسان العرب ، بيروت ، الدار العربية ، التأليف ، ١٩٥٥م ، ج ١٠ حس ١١٩.

٢) عودة ، عبد القادر . التشريع المناتي الإسلامي مرجع سابق ،ج٢٠٤،٢ز

الإعانة والنصر: - ومنه قوله تعالى 'لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرى وأصيلا '(١)

التأديب : ولهذا يسمى الضرب دون الحد تعزير النه أدب :يقال : عزرته : أدبته (١)

- التعزير اصطلاحاً:

عقوبة غير مقدرة ، تجب حقا شه أو الأممي في كل معصية ليس فيها حد والا كفارة (٣) .

وعرف بأنه: تأديب استصلاح وزجر على ننوب لم يشرع فيها حدود ولا كفارات (١) كما وعرف هو تساديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة "(٥) وعرف ' هو زجر عن المعاصي من الإمام أو من له قدره في ذلك -(٠) وعرف بأنه: العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها . (٧)

- ـ التعريف الإجرائي لنتعزير: هو عقوبة يحكم بها على إنسان مجرم استحق الجلد تعزيرا بسب جرمه
 - تعريف الجلد:
- في النفة الجلد مصدر جلده بالسوط يجلده جلداً ، ويقال : جلده الحد جلدا ، أي ضربه وأصهاب جنده . ويقال : جلدت به الأرض ، أي صرعته وجلد به الأرض : أي ضربها(٨) .

⁻ ١) سورة الفتع ، آية :١

٢) ابن مظور ، محمد بن مكرم . اسان العرب . مرجع سابق جـ٢ ص ٢٠٤

٣) ابن الهملم سعمد بن عبد الولعد ، فتح القبير . بيروت ، لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، بت . جــ ، ص١١٣ - ١١٣

t) عليش ، محمد <u>"فتح الطي الملك ويهامشه تيصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام</u> بيروت ، دار المعرفة نطباعة والنشر ب طـ ب ت. جــ ۲۹۳۰

٥)الخطيب ، محمد الشرييني مضى المحتاج إلى معرفة الفظ المنهاج . بيروت ، دار الفكر عب ت ، جد 11 ص ١٩١.

الكشناوي ، أبي بكري حسن .أسهل المدارك شرح إرشك السلك في فقه الأمة إمام الأمة مالك .القاهرة مطبعة عيسي الطبع الطبعة الثانية ب ت، جب ؟
 عس ١٩.

٧)بر قدمه ، عبد الله بن أحمد المفقى الرياض ، مكتبة الرياض الحديثة ، ١٤٠١هـ حد ص ٣٣٤.

أبن منظور ، محمد بن مكرم . أسان العرب مرجع سابق ، ص ١٨٨٠.

في الاصطلاح الإجرائي:-

عقوبة بحكم بها بالضرب بالسوط أو بالعصا على بدن إنسان مجرم أستحق العقاب بالجلد تعزيراً بسبب جرمه . الفرع الثاني

المنهج المستخدم في البحث ومجالاته :-

أولاً : منهج البحث :

١ - الجاتب النظري:

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، باستعراض أراء فقهاء الشريعة الإسلامية على المذهب الأربعة مع ذكر أدلة كل مذهب من هذه المذاهب .

٧- الجاتب التطبيقي:

يستخدم الباحث منهج تحليل المضمون لدراسة عشرين قضية تقريباً من القضايا التي حكم فيها بالجلد تعزيسراً في سجلات ودفاتر الضبط في القضاء في المعلكة العربية السعودية ، في المحكمة المستعجنة بمدينة الرياض ، لمعرفة أنواع القضايا التي حكم فيها بالجلد تعزيراً.

ثانياً: مجالات البحث:

١ - المجال المكاتى:

سيطبق الجاتب التطبيقي من هذا البحث في المملكة العربية السعودية في المحكمة المستعجلة بالرياض.

الجاتب الزماتي:

سوف تقتصر الدراسة والبحث على دراسة الأحكام الصادرة بالجلد تعزيراً في القضاء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٤١٥ - ١٤٠٠ها أي خلال خمس سنوات بهدف الحصول على قضايا مختلفة ومتنوعة حكم فيها بالجلد تعزيراً.

الفرع الثالث

"الدرامات المنابقة"

الدراسة الأولى :-

- إعداد الدارس الباحث عبد العزيز عامر ،عام ١٣٧٤هـ عن التعزير في الشريعة الإسلامية (١)
 - أهداف الدراسة
 - ١ إظهار مكنون نفائس التشريع الجنائي الإسلامي في مجال التعزير.
- ٢- بعث هذا التراث من التشريع الجنائي الإسلامي وهو عقوبات التعازير حتى تطلع شمسه من جديد ويصيير
 مصدر لكل تشريع .
 - ٣-أن البحث والدراسة الاستقصاء وهو الطريق الوحيد لجعل التشريع الجنائي الإسلامي مصدر لكل تشريع .
- ٤-ترتيب التشريع الجنائي الإسلامي وبالذات العقوبات التعزيريه في ثوب جديد وحديث يقرب كلياته وجزئياته
 إلى العقية القانونية الحديثة .
- ٥- إزالة الاعتقاد أن التشريع الجنائي الإسلامي غير صالح للتطبيق في عصرنا وأته إنما شرع للعصور
 الماضيه وليس للعصر الحالي .
 - منهج الدراسة :-

لقد استخدم الدارس في دراسته المنهج المقارن حيث قام بمقارنة أراء الفقهاء في الشريعة الإسلامية ومقارنــة للتشريع الجنائي الإسلامي مع القاتون الوضعي في بعض الأحيان فهو منهج تحليلي مقارن .

- نتائج الدراسة :-

لقد توصل الدارس في هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها وهي ذات صلة بالموضوع.

١-أن الغرض الأساسي من عقوبة التغرير في التشريع الجنائي الإسلامي هو إصلاح الجاني وردعه وزجر غيره وهي كانت سابقة للقوانين الوضعية بقرون طويلة في تحقيق هذا الغرض وليس ما يدعيه البعض

١) عامر عبد العزيز التعزير في الشريعة الإسلامية رسالة الدكتوراة منشوره ، كلية الحقوق ، القاهرة ، ١٣٧٤هـ

من أن الغرض من العقوبة في التشريع الجناتي الإسلامي هي تقوم على فكرة التكفير والردع والانتقام من الجاتي هي غنبة فيها . فهذا يدل على الجهل بأسرار وكنوز التشريع الجنائي الإسلامي .

٧-أن التشريع الجنائي الإسلامي قد أخذ بالعقوبات البدنية كالجلد ، لأنه في حالات وظروف معينة يكون هــو المناسب لإصلاح الجائي وردعه وزجره وزجر غيره وأن تطبيق عقوبة الجلد تعزيراً لا يتنافى مع المدنيسة بل يتفق مع طبيعة الإنسان الذي لا تتغير مع العصور .

٣- أن بعض البلاد غير الإسلامية لا تزال تأخذ ببعض العقوبات المعترف بها في التشريع الجنائي الإسسلامي كعقربة الجند التي تطبق في كثير من الدول في أوقات الحروب والاضطرابات وهي شائعة فسسي السسجون وأيضاً شائع استخدام عقوبة الجلد للصكريين وهذا يدل أن لها مزايا لا تجحد خصوصاً في أوقات الحسرب والاضطرابات فهي تؤدي إصلاحاً وردعا قوياً ، فأين الوحشية والهمجية إذا كان معترفاً بهذه العقوبة نفئات أقل خطورة وإجراماً عن المجرمين العادين وهي منصوص عليها في قاتون العقوبات السودائي .

التطيق على الدراسة الأولى:

- أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الأولى ودراستي :-

١-وجه الشبه :-

تطرق فيها إلى تعريف التعزير وأغراضه ومشروعية الجلد ، ومجال عقوبة التعزير بالنجاد ومقداره ، وكيفيسة تنفيذه ، مبررات ومزايا عقوية الجلد .

٢-وجه الاختلاف :-

أنه تطرق التعزير بشكل عام حيث درس جميع عقوبات التعزير البدنية بالقتل أو الجلد أو الحبيس أو الماليسة والجرائم التي يعاقب عليها بالتعزير بشكل عام أما دراستي فتتناول التعزير بالجلد بشكل خاص وسأذكر من يملك حق التعزير بالجند وهو لم يقم بتعريف الجلد أما في دراستي فسأقوم بتعريف الجلد ومن يملكه وفضيل الجليد على الحبس والعقوبات السالبة للحرية ، وسأذكر حجج المؤيدين للجلد وأنه من العقوبات في التشريع الجنسائي الإسلامي وسأحاول إثبات أن التعزير بالجلد هو من أفضل العقوبات البدنية في التشيريع الجنسائي الإسسلامي وحجج الماتعين من عقوبة الجلد.

وسأذكر بعض التوصيات التي صدرت عن المؤتمرات العالمية بخصوص العقوبات البدنية وبالذات الجدد واذكر آراء بعض العماء المعاصرين في مجالات تطبيق عقوبة الجلد تعزيراً.

وهذا ما يختلف عن الدراسة السابقة عن دراستي بالإضافة إلى أن دراستي تتميز بالجانب التطبيقي بخلف الدراسة السابقة حيث اعتمدت على الجانب النظري فقط أما دراستي فتشمل الجانب النطبيقي بدراسة بعض القضايا التي حكم فيها بالجلد تعزيراً الصادرة من المحكمة الشرعية المستعجلة بالرياض .

الدراسة الثانية:

إعداد عبد الله بن صالح الحديثي ، علم ١٤٠٨هـ عن التعزيرات البدنية وموجباتها في الفقه الإسلامي(١)

١-خدمة انتشريع الجناتي الإسلامي بدراسة العقوبات التعزيرية فيه ، وجميع آراء الفقهاء وأدلتهم وما أوردوه من أمثله على تنفيذ العقوبات البدنية التعزيرية ووضع ذلك في مؤلف مستقل يمكن للقاري الحصول على بغيته في هذا المجال بيسر وسهوله ،

٣-إبراز وتوضيح إخفاق القوانين الوضعية في مكافحة الجريمة ، وكثرة الجرائم ، والإجرام انتشر وتنوعست أساليبه بسبب الاعتماد على العقل البشري وتفضيله على الشريعة الجنائية الإسلامية في سسن العقوبسات وردع المجرمين ،

٣-الحرص الشديد والرغبة الصادقة في أن تأخذ العقوبات التعزيرية البدنية نصيبها من الاعتبار والتطبيق ودقة في المتنفيذ .

منهج الدراسة :-

استخدام الدراسة المنهج التحليلي المقارن حيث استعرضت الدراسة أراء فقهاء الشريعة الإسلامية فسي التعزيرات البدنية في الشريعة الإسلامية وموجباتها ثم الترجيح على حسب قوة الدليل في نظر الدارس.

نتاتج السراسة :-

١-إن غرض العقوبات التعزيرية في التشريع الجنائي الإسلامي ردع المجرم وزجره .

٢-إن انعقوبات التعزيرية هي عقوبات غير محددة لجرائم غير معينه .

٣-العقوبات التعزيرية في التشريع الجنائي الإسلامي تتفاوت في خفتها وشدتها لتتناسب مع كل جريمة لم يرد
 فيها عقوية مقدرة .

١) الحديثي ، عبد الله بن صالح ، التعزيرات البينية ، وموصاتها في الفقه الإسلامي وسالة بكتوراه منشوره ، جامعة الإسام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية

- ٤) لا أثر للتقادم في إسقاط التعزيرات البدنية كالجلد .
- ٥) إن التعزير مقرر وثابت عند فقهاء الشريعة الإسلامية .

التطيق على الدراسة الثانية :-

أوجه الشبه :-

أنه تكلم عن عقوبة التعزير وعن التعزير بالجلد وذكر مجالاته التي تطبق وعن عوارض التنفيذ وسقوط التعزير الجلد .

أوجه الاختلاف:

انه تطرق لنعقوبات التعزيرية البدنية بالقتل أو الجلد أو الحبس أو المالية والجرائم التي يعاقب عليها بالعقوبات التعزيرية البدنيه بشكل عام أما دراستي فتتناول التعزير بالجلد بشكل خاص وسأذكر من يملك حسق التعزيسر بالجلد وهو ثم يقم بتعريف الجلد أم دراستي فسأقوم بتعريف الجلد ومن يملكه وفضسل الجلد على الحبسس العقوبات السالبة للحرية ، وسأذكر حجج لمؤيدين للجلد وانه من العقوبات الأساسية فسي التشريع الجنسائي الإسلامي ، وسأحاول إثبات أن التعزير بالجلد هو أفضل العقوبات البدنية في التشريع الجنائي الإسلامي وحجسج الماتعين من عقوبة الجلد . وساذكر بعض التوجهات التي صدرت في المؤتمرات العالمية بخصوص العقوبسات البدنية وبالذات الجلد ومناقشتها ، وذكر آراء بعض العلماء المعاصرين في مجالات تطبيق عقوبة الجلد تعزيرا . وهذا ما تختلف به الدراسة السابقة عن دراستي عن بالإضافة إلى أن دراستي تتميز بالجاتب التطبيقي بدراسية بعسض الدراسة السابقة حيث اعتمدت على الجاتب النظري فقط أما دراستي فتشمل الجاتب التطبيقي بدراسية بعسض القضايا التي حكم فيها بالجلد تعزيرا الصادرة من المحكمة الشرعية المستعجلة بالرياض .

الدراسة الثالثة :-

إعداد : عثمان محمد اسلم بن محمد ، عام ١٤١٢هـ عن عقوبة الجلد في الشريعة الإسلامية . (١) أهداف الدراسة :-

١-إبراز محاسن الشريعة الإسلامية ي معالجة الجرائم بالعقوبات المناسبة للجريمة والرادعة للمجرم والمصلحة له أيضا .

٢-إبراز محاسن عقوبة الجلد في الشريعة الإسلامية

٣- إبراز الجرائم التي شرع فيها عقوبة بالجلد في التشريع الجنائي الإسلامي كالزنا والقذف والشرب والتعزير
 منهج الدراسة :-

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن حيث قام الدارس باستعراض آراء فقاء الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة والترجيح بينها على حسب قوة الدليل في نظر الدارس

نتائج الدراسة :-

١-إن الجلد كعقوبة جمدية وتعزيرية ثابت في الشريعة الإسلامية بالكتاب والمنة والإجماع.

٢-مناسبة وملاءمة عقوبة الجلد الجمدية لجرائم الزنا والقذف والشرب، لأنه الوسيلة الملائمة لردع الجسائي وزجره إصلاحه .

٣- ملاءمة عقوبة الجلد التعزيرية في الجراثم التعزيرية التي تصلح وتلائم المجرم وقد تكون الوسيلة الوحيدة
 لردعه وزجره .

التطيق على الدراسة :-

١-أوجه الشبه:

أنه تطرق لمشروعية الجلد في الشريعة الإسلامية في التعازير ، وكذلك قام بتعريف الجلد وتعريف التعزير ، و وذكر ان الجلد أساس في عقوبات التعزير في الشريعة الإسلامية .

١) اسلم ، عثمان بن محمد عقوبة الجلد في الشريعة الإسلامية "رسالة ماجستير غير منشورة، حامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المعسهد العسالي
 القضاء ، الرياض ١٤١٢هـ .

٢) أوجه الاختلاف:

أنه لم يتطرق لإبراز محامن الجلد على عقوبة المدبن ولم يجعل فصل يتحدث فيه على مميزات الجلسد تعزيسوا ولم يذكر ما آراء الطماء في عقوبة الجلد التعزيرية على حسب المؤتمرات الدولية المعاصرة ولسم يذكسر مسا أصدره المؤتمر الدولي بشأن العقوبات البدنية ولم يذكر مجالات عقوبة الجلد تعزيرا ولم يذكر من له حق القيسام بها ولا إلى كيفية تنفيذه ولا إلى مسقطاته.

وهذا ما سأذكره في بحثي إن شاء الله تعالى .

وكذلك يفتقر البحث للجانب التطبيقي الذي سأقوم به في بحثي على عدد من القضايا التي صدر فيها حكم بالجلد تعزيرا من المحكمة المستعجلة بمدينة الرياض.

المبحث الثاتي

الجريمة وأساسها ، والعقوبة وأساسها وأغراضها وأصولها العامة وخصائصها

وسيضم هذا المبحث مطلبين كالأتى:

المطلب الاول: الجريمة وأساسها وأقسامها

المطنب الثاتى : العقوبة وأساسها واصولها العامة .

العطنب الأول

الجريمة وأساسها وأقسامها:

وسيضم هذا المطلب ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: نعريف الجريمة.

الفرع الثاني: أساس الجريمة (أساس التجريم)

الفرع الثالث: أقسام الجريمة

الفرع الأول:

تعريف الجريمة

الجريمة لغة : تطلق على عدة معانى منها :

القطع : يقال : جرمه يجرمه أي قطعه ، وجرم النخل جرما وجراما أي صرمه وقطعه .

ومنها: الكسب: يقال: اجرم واجترم: أي كسب لاهله وجريمة القوم، كاسبهم، ومنها: (الذنب) يقال: اجرم فلان: أي أذنب، ويقال: أجرم جريمة أي جنى جناية والجرم: الذنب. ومنه قولسه تعالى: (ان الذين أجرموا كاتوا من الذين أمنوا يضحكون)(ا). فإن الجريمة تطلق على جميع هذه المعاتى ان كلمة (الجريمة) تطلق في النفة ويراد بها كسل فعسل يصدر من الشخص يعتدي به على نفسه أو على غيره، فالقطع فيها اعتداء فالقاطع اعتدى علسى شيء متصل فقطعه، وكذلك إلى كسب الاثم على نفسه فهو قد اعتدى عليها، والذي اذنب فهو قد جنى على نفسه أو على غيره.

تعريف الجريمة عند الفقهاء:

قال الماوردي: (الجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد او تعزير) (). وقال ابو يعلم : (والجرائم محظورات بالشرع زجر الله عنها يجد او تعزير)().

ويفهم من هذا التعريف ان الجريمة في الشريعة الإسلامية لا بد ان يتحقق فيها ما يأتي (*):

١- ان تكون من المحظورات الشرعية : وهي اما إتيان فعل منهي عنه او ترك فعل مأمور به ،
 فيكون المقصود بالمحظورات الشرعية التي تعتبر جرائم هي : ترك واجب او فعل محرم .

[&]quot;/ سورة المطفقين ، الآية : ٢٩.

اً الل منظور عمد بن مكرم السان العرب: مرجع سابق ، ج١٥ص ١٤٥ - الفيرور ابادي ، محمد بن يعقوب القاموس انحت المرجع سابق ، ج١ الله الله مداد المعجد مقاييس اللهة . مرجع سابق ، ج١ ، ص ١٤٤٦،٤٤٠

[&]quot;/ الناوردي ، على أن حبب (الإحكام السلطانية والولايات الدينية - يووت : دار الكتب العلمية ، (د.ت)، ص ٢١٩

أر بعلي ، عمد بن خسين الاحكام السلطانية ، القاهرة : مطعة مصطفى الباني الحلي واولاده، ١٣٨٦ هست ، ص ٢٥٧.

الري وحود الرهاد الدين الراهيم ال على التصرة الحكام في اصول الاقصية وصاهع الاحكام.

- ٢- ان يكون تحريم الفعل او تحريم الترك من قبل الشريعة نفسها فان كان من غيرها فلا تعتبير
 جريمة في الاصطلاح الفقهي.
 - ٣- ان تترتب على ارتكاب المحظورات الشرعية عقوبة شرعية تصيب مرتكب هذا المحظور .

الفرع الثاتي

أساس الجريمة

من الثابت ان الشريعة الإسلامية ما وضعت الا لمصالح العباد في العاجل والآجسل وبهذا صرح الفقهاء ، قتر الشاطبي : (ان وضع الشريعة انما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل)('). وقال شيخ الإسلام ابن تيميه : (ان الشريعة الاسلامية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيسل المفاسد وتقليلها) (').، وقال ابن القيم : (الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاش (').

ومصالح العباد ترجع إلى حفظ الدين والنفس والنسل والعقال والمال ، وهذه هي مصالحهم الضرورية ، لانه لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فقدت او هاددت لم تجسر مصالح الدنيا على استقامة ، بل ستجرز على فساد وتهارج وقتل ، وفي الاخرة تغويت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران('). وتحصيل مصالح العباد الضرورية يكون بفعل ما به قيام هذه المصالح، وترك ما يكون به الإخلال بها . وهذا يحصل بمراعاة أحكام الشريعة ، أي : بالالتزام بما أمرت به

شناصي ، الراهيم بن موسى - الموافقات . بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٥م-٢٠ص

[&]quot; أن تيميه ، أحمد عند أخليم ، منهاج السة السوية ، القاهرة ترمكتة أن تيميه ، ٤٠٩ أهب ، ٣٠٥ص ١٣١ .

^{ً/} أمر القيم ، عمد بن أي بكر : إعلام الموقفين عن رب العالمين : بيروت : دار القمر الغري ١٣٩٧٠هـ. ، ٣٠٠ ص ٢٠.

[.] الشاطي ، الراهيم بن موسى <u>. الوافقات</u> . مرجع سابق ، ٣٠٠ص١٠ . ١

او نهت عنه . فان كل مخالفة لاوامر الله ونواهيه فيها تفويت لمصالح العباد في العاجل والاجل والبحل والمحاق الضرر بهم في العاجل والآجل ، وبناء على هذا فان مخالفة أحكام الشريعة تعتبر (جريمة) وذلك لتحقق الأساس الذي تقوم عليه وهو تفويت المصلحة وجلب المفسدة (الضرر) .

قال الإمام الغزالي: (ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو ان يحفظ عليم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكسل مسايفوت هذه الأصول الخمسة حفظها واقسع في رتبسة يفوت هذه الأصول الخمسة حفظها واقسع في رتبسة الضرورات فهي أقوى المراتب في المصالح، ومثاله قضاء الشرع بقتل الكافر المضل، وعقوبسة المبتدع الداعي الى بدعته، فإن هذا يفوت على الخلق دينهم، وقضاء الشرع بإيجاب القصاص إذ به حفظ النفوس، وايجاب حد الشرب اذ به حفظ العقول التي هي ملاك التكليف، وايجاب حد الزنا اذ به حفظ انسل والأساب، وايجاب زجر السارق اذ به يحصل حفظ الأموال التسي هي معاش الخنق، وتحريم تفويت هذه الاصول الخمسة والزجر عنها يستحيل ان لا يشتمل عليه منة من المثل وشريعة من الشرائع التي اريد بها إصلاح الخنق، ولذلك ثم تختلف الشرائع فسي تحريسم الكفسر والقتل، والزني، والسرقة، وشرب المسكر) (ا).

والسبيل الى منع وقوع الجريمة يقوم على ثلاث ركائز هي ('):

١- اصلاح الفرد على أساس العقيدة الإسلامية فاته بهذه التربية تزول او تضعف دوافع الاجسرام
 في النفس فينفر الاسان عن فعل الجريمة .

٢- إصلاح المجتمع لان صلاحه في صلاح الفرد الذي يعيش فيه وفساده فسادا للفرد الذي يعيش فيه نذلك فقد فرضت الشريعة الاسلامية الأمر بالمعروف والنهي عسن المنكسر لكسي يبقس المجتمع الإسلامي مجتمعا طاهرا خاليا من الفساد مما يماعد على طهارة الفرد واصلاحه .

ال عربي ، عمد بي عمد . المستصفى من علم الأصول - ٢٠٥٠ م ٢٨٠٠ .

[&]quot; / ابن تبعيه ، حمد عند الخليم . السياسة الشرعية . دمشق : المكتبة الاسلامية ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٦ ، ١٤٨ ،

٣- ولكن مع صلاح الفرد وصلاح المجتمع قد يبقى في بعض النفوس الضعفة التي لسم تنتفع بمنهج الشريعة في إصلاح الفرد والمجتمع فتنساق الى الإجرام والاعتداء على مصالح العباد التي تحرص الشريعة على حفظها وحمايتها لذلك شرع العقاب ليكون رادعا وزاجرا لمن ارتكب الجريمة ورادعاً لغيره من افراد المجتمع ممن تسول له نفسه ارتكاب هذا الفعل.

الفرع الثالث

أقسام الجريمة

نما كانت الجريمة هي معصية لله تعالى بالاعتداء على مصلحة من المصالح الضرورية المقسررة شرعا فيمكن تقسيم الجريمة إلى خمسة أقسام('):

انقسم الأول / ما يحصل به اعتداء على الدين ، كالردة وترك الصلاة والصيام .

القسم الثاتي / ما يحصل به اعتداء على النفس ، كالقتل والجرح .

القسم الثالث / ما يحصل به اعتداء على العقل ، كشرب الخمر .

القسم الرابع / ما يحصل به اعتداء على النسل او العرض ، كالزنا والقذف.

القسم الخامس / ما يحصل به اعتداء على المال كالسرقة .

وهذه الأقسام الخمسة شاملة لجميع أنواع الجرائم وصورها لأنها لا تخرج عن كونها اعتداء علسى مصلحة من هذه المصالح الخمس .

وقد قسم ابن القيم الجرائم إلى ثلاثة أقسام هي('):

القسم الأول : فيه الحد ولا كفارة فيه ، كالزنا والقنف وشرب الخمر والسرقة .

اً بشاصي ، الراهيم بن موسى الموافقات ، مرجع سابق ، ٢٠٠٠م ١١٠٩.

أرار القيم عمد بن أي بكر إعلام الموقعين عن رب العالمين مرجع سابق اح٣٠ص٩٩٠.

القسم التاتي : فيه الكفارة ولا حد فيه ، كالوطء في الإحرام ، والوطء في نهار رمضان ، والسوطء في الظهار .

القسم انتت : لا حد فيه ولا كفارة ، كالخلوة بالمرأة الأجنبية وسرقة مالاً قطع فيه ، وكأكل لحسم الخنزير والرشوة والربا.

المطلب الثاتي

العقوبة وأساسها وأغراضها وأصولها العامة وخصائصها

سوف يكرن تنظيم هذا المطلب إلى ستة فروع على النحو التالى:

الفرع الأول: تعريف العقوبة.

انفرع انتاتى : أساس العقوبة الشرعية .

الفرع انتالت : أغراض العقوبة الشرعية .

الفرع الرابع: الأصول العامة للعقوبة الشرعية .

الفرع الخامس: خصائص العقوبة الشرعية.

القرع الأول

تعريف العقوبة

تعريف العقوبة في اللغة: اسم من عاقب يعاقب ، معاقبة ، عقاباً ، قال ابن منظور: (والعقاب والمعاقبة ان تجزي الرجل بما فعل سوءا . والاسم: العقوبة ، وعاقبه بذنبه معاقبة وعقابا اخدده به، وتعقيب الرجل إذا أخذته بذنب كان منه)(').

ار بر منصور ، عبد بن مکرم رانسان العرب المرجع سابق اجا اص ۹۱۹.

فاعقوبة معنى يقصد به تعقب فعل المدوء بالجزاء ، فكأن فعل السوء يعقبه الجزاء فيؤخذ المذسب ليدنب عنى ذنبه ، يقال : عاقبه بذنبه معاقبة وعقوبة وعقاباً أي أخذه به (') . جاء فسبى المعجم الرسيط : (عنب فلانا بذنبه معاقبة وعقابا : جزاه سوءا بما فعل) (').

وجاء في تعريف العقوبة ، والعقاب والمعاقبة : الجزاء بالشر (").

وعنى هذا فالعقوبة في اللغة تعني الجزاء الذي يقع على مرتكب الذنب.

تعريف العقوبة عند الفقهاء:

للعشربة تعاريف متعددة ومختلفة في الألفاظ ولكنها متفقة في المعنى ، ومن هذه التعاريف :

قتر انطحطحاوي في تعريف العقوبة: (الألم الذي يلحق الإنسان مستحقا على الجناية) (1).

وشمل انتعریف (الالم) الذی یعتبر من ابرز خصائص العقوبة باعتباره وسیلة فعالة انتقویم الجساتی ویجب ان یتناسب الإیلام مع درجة خطورة الجاتی ، بحیث لا یکون اکثر مما هو ضروری ولا اقسل مم هو لازم(°) .

وقال الماوردي: (الحدود زواجر وضعها الله تعالى عن ارتكاب ما حظر وترك ما امر ... واذا كان كذات فاتزواجر ضربان حد وتعزير) (١).

فان الماوردي رحمه الله قد بدأ هذا التعريف للعقوبة بقوله: (والحدود) ويقصد بسها العقوبسات عموما كما هو الظاهر من سياق كلامه .

وقال الشربيني: (العقوبة هي عقوبة الجاتي بمثل ما فعل من قتل وقطع وجرح او ازالة) ().

[.] اً / عبدور المادي ، محمد بن يعقوب القاموس المحبط . مرجع سابق ع-١٠٩ص.١٠٦

[&]quot;/ عمل بعد العربية . تعجم توسيط ، يووت دار العود ، (دات) ، ح٢٠ص٣١٣.

[&]quot; مصوف و سن محد في النمة والادب والعلوم اليروت: دار المعرفة ١٩٨٨م، ص ١٩٨٨.

[&]quot; و مناح مصطفى الأحكاء العامة المنظاء الحرالي الرياض : خامعة الملك سعود ، ٩ ١ ١ ا هـ. ، ص ٤٨٥.

أ ناوردي ، عني بن حيب . الأحكام السلطانية . مرجع صابق ،

أ خرجي عمد احص حائبة (هماع جروت: دار العكر، (دات)-١٩ص٩٧

وقال ابن تيميه: (العقوبة جزاء بما كسبت نكالا من الله كجلد الشارب، والقاذف وقطع المحارب والسارق، او لتأدية حق واجب وترك مجرم) (').

وعرفت العقوبة ايضا بأتها: (ما شرعت للزجر الماتع من الإخلال بالمقاصد)(١).

وقال ابس القيم: (العقوبة على فعل محرم وترك واجب، والعقوبة منها مقدر ومنها غيير مقدر ونختنف مقاديرها واجناسها وصفاتها باختلاف احوال الجرائم كبرها وصغرها، وبحسب حال المذنب نفسه) (").

وقد شمل تعريف ابن القيم للعقوبة معظم جواتب العقوبة اكثر من غيره فعد قوله (على فعل محرم) أي عنوبة الأفعال المحرمة بالنص سواء كاتت مقدرة العقوبة كالقتل والمعرقة والزنى ، أو محرمة دور نص عنى العقوبة كأكل العبيتة والربا . وعند قوله (ترك واجب) إشارة إلى عقوبسة الجرانسم السنبية أي الامتناع وترك المأمور به كمن يحبس إنسان ويمنعه من الأكل والشرب حتى يموت ، او يترك من يستطيع إنقاذه حتى يموت ، او بامتناعه عن فعل المامور به شرعاً كعدم دفع الزكاة وعند قونه (ومنها مقدر) يشير إلى عقوبات الحدود والقصاص وعند قوله (منسها غسير مقدر) يقصد العقوبات التعزيرية التي تختلف صفاتها واجناسها باختلاف الجرائم واختلاف الجاتي (أ).

وقال ابو زهرة : (العقوبة في ذاتها اذى ينزل بالجاتي زجرا له) (").

وقال عبد القادر عوده: (العقوبة هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان امر الشارع)(١).

[&]quot;/ ال تبعيد ، احد عند احليم ، الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ،

^{ً /} الارزق ، بدانع السارق وطائع الملك . بعباد : دار الحرية ، ۱۹۷۷م ، ح ١،ص٣٩٤.

[&]quot; از نتبه ، عمد بر ابي بكر الطرق اخكية . مرجع سائق ، ص ٢٦٥.

اً/ حويمان، معجب معدي . حقوق الحاني بعد صدور الحكم في الشريعة . الرياض : مطعة السعير ١٣٠ هـ، ص ٤٩.

[&]quot;/ أبو رهرة ، محمد - أخريمة والعقوبة في العقه الاسلامي - القاهرة : دار العكر العربي ١٩٧٣، م، ص

آ/ عوده ، عبد غادر - التشريع الحبائق الاسلامي - مرجع سابق ، ج١ ، ص ٢٠٩.

فهذه نماذج من أقوال الفقهاء قديما وحديثا في تعريف العقوية وهي تتفق في جملتها مع المعسى اللغوي بان العقوبة جزاء لما يرتكب من الذنوب وتعقبه في التنفيذ . الا ان ما ذكره ابو زهره مسن تعريف العقوبة وكونها (اذى ينزل بالجاتي زجرا له) هو الأقرب باختياره تعريفا للعقوبة ذاتها وليس للحكمة التي شرعت العقوبة من اجلها كما في بعض التعاريف لا سيما اذا أضيف اليه انسه ردع للجاتي وزجرا لغيره ، فيكون تعريفا علما يشمل معاقبة كل مجرم على كل ذنب(').

الفرع الثاتي

أساس العقوبة الشرعية

الاساس الذي تقوم عليه العقوبة الشرعية نفسه الأساس الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية كلها ، لان العقوبات الشرعية جزء من الشريعة وجاتب منها ، والشريعة الإسلامية متماسكة الأجرزاء والجوانب لا تنافر بينها ولا تضاد ، وانما تعمل كلها من اجل تحقيق مقاصد الشريعة ، لذك فلا بد ان تقوم على أساس واحد ، وهذا الأساس نجده في قوله تعالى : (وما أرساناك الا رحمة للعالمين) ().

فاساس الشريعة الإسلامية كلها ومنها أحكام العقوبات الشرعية ـ هو الرحمة ، وما تتضمنه هذه الرحمة من تحقيق المصلحة للناس وحفظها عليهم ومنع تقويتها ، لان مقصد الشريعة الإسسلامية هو تحقيق المصالح للناس في العاجل والآجل ، ودرء المفاسد والأضرار عنهم في العاجل والآجل ، وان ما يفوت عليهم مصالحهم يعتبر مفسده وجريمة (). وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيميسه لسهذا المعنى اذ قال : (العقوبات الشرعية انما شرعت رحمة من الله تعالى فهي صادرة عن رحمة الخلق وارادة الإحسان اليهم ، ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم ان يقصد بذلك الاحسان اليسهم

[/] حديثي ، عبد الله بر صائح - التعريرات البدنية وموباقما في العقم الاسلامي . رسالة دكتوراة بستبورة ، الرباص : مكتبة الحرمين ، ١٩١٨ (هـــ ، ص ١٠-٣٠. */ سورة الأساء ،الاية : ١٠٧

اً انتناصي ؛ در هيم موسى . الموافقات . مرجع سابق ، ح٢،ص

كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض) (').وقال المارودي وهو يتكلم عن العقوبة باتها (تأديب استصلاح وزجر) (').

فالعقوبة أساسها ملاحظة المصلحة واعتبارها وتحقيقها للفرد والجماعة ، وان كان فيها السم واذى للجاني ، فان هذا لا يمنع من بنائها على اساس الرحمة وما تتضمنه من إرادة المصلحة للنساس ، لان العقوبة لما فيها من اذى والم تردع من ارتكاب الجريمة ، لئلا يصيب مرتكبها هذا الالم . ثم ان في معاقبة المجرم منعا له من العودة الى اقتراف الجريمة ، لكى لا يصيبه مثل ما اصابه اول مسرة من انعقوبة كما ان ارتكابه الجريمة ومعاقبته عليها قد يؤدي الى التوبة النصوح . وهذا كلسه فسي جاتب الفرد (").

اما بالنسبة للمجتمع فان العقوبات الشرعية تمنع من ارتكاب الجرائم ، وفي هذا مصلحسة مؤكدة للمجتمع لهذا لا يجوز التراخي في تطبيقها على من يرتكب موجباتها وتنفيذها على من ثبت عليه، بحجة الرحمة والرافة لان الرحمة لا تقتضي تعطيل أحكام الشريعة ، لهذا قسال تعالى (الزانيسة والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بسالله واليوم الاخر ، ليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) (أ). فقد حذر الله تعالى من ان تأخذ ولي الأمر او المسلمين ، رافة بمرتكبي الجرائم ، لكي لا تجرهم هذه الرافة إلىسى تعطيسل تنفيسذ العقوبسات الشرعية (أ).

أرار نبيه ، احمد عبد اخليم . الاحتيارات العقهة من فتاوي شبح الاسلام ابن تيبيه . احتيار الشبح : علاء الدين ابو الحسن على بن عباس الحلي . و الفاهرة :
 مكتبة السبة الحمدية ، (درت) ، ص ١٧١.

[&]quot;/ اناوردي ، على بن حيب الاحكام السلطانية ، مزجع سابق ، ص ٣٣٧.

[&]quot;/ الراهماء، كمال الدين محمد عند الواحد، فتح القدير (يووت : دار احياء التراث العربي ، (د،ت)، ح٤٠ص ١١٧- الرفرون ، برهال أندين ابرهما. تنصرة في اصول الاقصية وصاهع الاحكام (الفاهرة : مكتة الكليات الارهرية ، (د،ت) ، ح٢٠ص٢٩٤

أ/سورة النور ، الاية : ٢.

[&]quot; القرضي ، عمد احمد - الحامع لاحكام القران - بيروت : دار احياء الترات العربي ، ٣٧٣ هـ.. ، ٣٠١ ص ١٦١

ولو امتنع الطبيب من معالجة المريض ومن قطع عضو منه للضرورة ، او من كيه بالنار لضروره ، بحجة الرافة لادى ذلك الى هلاك المريض ، ولا يمكن وصف ذلك الطبيب بالرحيم بل يعتبر قاسسيا غير رحيم ومفرطا في مصلحة المريض . لذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيميه لهذا عندما قسال : (فينبغي ان يعرف ان إقامة الحدود رحمة من الله تعالى بعباده ، فيكون الوالي شديدا فسي اقامة الحد لا تاخذه رافة في دين الله فيعطله ، ويكون قصده رحمة الخلق بكف النساس عسن المنكسرات بمنزلة الوائد اذا ادب ولده ، فاته لو كف عن تلديب ولده كما تشير به الام رقة ورافة افسد الولد ، وانما يؤدبه رحمة به واصلاحا لحاله مع انه يود ويؤثر ان لا يحوجه الى تاديب ، وبمنزلة الطبيب الذي يسقي المريض الدواء الكريه وبمنزلة قطع العضو المتآكل ... الخ) (').

الفرع الثالث

أغراض العقوية الشرعية

ننعقوبة في الشريعة الإسلامية أغراض وحكمة من وراء تشريعها ذكرها الفقهاء في مواضع مختلفة مم كتبوه ويمكن اجمال هذه الأغراض في الآتي:

اولاً: منع العودة إلى الجريمة:

الغرض من العقوبة هو منع وقوع الجريمة ، فان وقعت كان الغرض منها منع العسودة للجريمة مستقبلا . وينقسم المنع الى نوعين :

منع عام ، تتجه به العقوبة الى كافة الناس فتنذرهم بالخضوع لها في حال اذا مسا اقسدم احدهم مستقبلا على ارتكاب الجريمة .

ومنع خاص ، يتجه به العقوبة الى مرتكب الجريمة لكى تمنع اقدامه مستقبلاً على ارتكاب جريمسة جديدة .

[.] / الله تبعيد ، احمد عبد الحليد . السياسة الشرعية - مرجع سابق عص ٨٥٠.

قال الماوردي عن العقوبات بأنها: (زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما امر ... فجعل الله من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهاله حذرا من الم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة ، ليكون ما حظر من محارمه ممنوعا وما امر به من فروضه متبوعاً ، فتكون المصلحة اعم ، وانتكليف أتم) (').

وجاء في فتح القدير عند حديثه عن العقوبات أنها: (تشتمل على مقصد أصلي يتحقق بالنسبة الى الناس كافة وهو الانزجار مم يتضرر به العبلا) (١).وقال القرافي: ان (الزواجر - أي العقوبسات - مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة) (١). وقال ابن فرحون: (يجب ان تكون إقامة الحدود وهسي عقوبات مقرة علاية غير سر، لينتهي الناس عما حرم الله عليهم)(١).

ثانيا: إصلاح الجاتى:

نجد فكرة إصلاح الجاتي صداها في حد الحرابة - عند بعض الفقسهاء - استنادا إلى ان نفسي المحارب او (حبسه) يجب ان يستمر حتى تثبت توبته او يموت(). وكذلك السارق إذا عاد للسوقة في المرة الثالثة قال ابن قدامه (اذا عاد فسرق بعد قطع يده ورجله لم يقطع منه شيء اخر وحبس ويهذا قال الامام على رضي الله عنه والحسن والشعبي وإبراهيم النخعي والزهري وحماد والشوري واصحاب الرأى .

وعن احمد: انه تقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يعزر ويحبسس) (أ). فنجد ان الحبس على راي القول الاول هو حد ، اما على الراي الثاتي عن احمد فقد ضم الى الحسد (وهو الحبس) التعزير ايضا.

[/] الماوردي ، على بن محمد . الأحكام السقطانية - مرجع سابق ، ص ٢٣١.

[&]quot;/ ان الممام ، كمال الدين عمد عبد الواحد ، فتح القدير ، مرجع سابق ، ح ٤ ، ص ١١٢ .

[&]quot; انجراق ، شهاب الدين الى العبلس - الفروق. موجع سابق ، ج١٠ ، ص ٢١٤.

اً ال وحول ، رهال بديل البراهيم بل على را تنصرة الحكام - مرجع سابق اح٢٠ص١٩٤.

آرانغراني ، عمد بن حدد الوحير في فقه الشافعية ، القاهرة : مضعة الاتاب ١٣١٧هـ ، ح٢٠ص١٧٩ المرتاوي ، على بن سليما الاعتاف في معرفة الرحج من حلاف القاهرة : مضعة السنة المحمدية ، ١٣٧٧هـ ، ح٠ ١٠ص٢٩٠.

[&]quot;/ ان قدمه ، عبد لله من احمد الفعني . الرياض : مكتبة الرياض الحمديثة ، ١٤١٠هـــ ، ٣٦٠ص٣٠٠.

ويجد هذا الغرض من أغراض العقوبة سعة في التطبيق في مجال التعزيرات ، حيث ترتبط العقوبة التعزيرية بصلاح الجاتي كعقوبة الحبس غير محددة المدة ، اذ يظل الجاتي محبوسا حتى تتبت توبته او يموت (').

وقد عبر الماوردي عن هذا الغرض من اغراض العقوبة بقوله في تعريفها أنها: (تاديب استصلاح وزجر) ()، وقد عبر ذلك ابن تيميه عن هذا الغرض بقوله: (ويكون - أي الوالسي - قصده رحمة الخلق بكف الناس عن المنكرات لاشفاء غيظه وارادة العقو عن الخلق ، بمنزلة الوالد اذا ادب ولده فاته لو كف عن تاديب ولده ... لفسد الولد وانما يؤدبه رحمة به واصلاحا لحاله .. وبمنزلة الطبيب الذي يصقى المريض الدواء الكريه)().

ثانتًا: هل العقوبات زواجر ام جوابر ـ بمعنى هل العقوبة اذا أقيمت على مرتكب الجريمية تعتبر مطهرة له من اثمه ام لا ؟

العلماء في هذه المسالة على خلاف:

فيرى بعضهم ان العقوبات جوابر ، بمعنى انها اذا أقيمت ونفذت على الجاتي كـــاتت مكفـرة لمــا ارتكبه من معصية وانه لا يعذب في الاخرة بسببها(1). وقد احتج اصحــاب هــذا الــرأي بالســنة والمعقول .

فمن السنة احتجوا بما يلي :

١-١ روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: (قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس: تبايعوني على الا تشركوا بالله شيئاً ولا تسسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا

أ/ ار عامدين ، عمد امين الحاشية رد المحتار على الدر المحتار . القاهرة : مطبعة مصطفى الحلي ، ١٩٨٦هـ ، ١٩٨٠م.

أ الماوردي ، على من عمد . الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧.

[/] بن تبعيه ، احمد عبد الحليم. السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ٨٥٠.

أر النتني، شهاب الدين احمد حاشبة الشلبي على تبين الحقائق. بيروت: دار المعرفة، الطناعة والنسر (دات)، ٣٠٠ ص ١٩٣ - ان هدم كدن بدين عمد عبد الواحد، فتع القدير بيروت: دار احياى الترات، ١٣٩٧هـ، ٣٥٠ ص ٣ - القراق، شهاب الدين الصيامي بيروق مرجع سابق ٣٠٠ ص ص ٣٠٣ - باوردي، على بن عمد، الاحكام السلطانية مرجع سابق، ص ٢٣١ - اليهوق، متصور يونس خرج مشهى لارادات ميروت: در اعكر، (داب)، ٣٠٠ ، ص ٣٣٢- ابن حرب، على بن احمد، المحلى بيروت: دار الاوقاف احديدة، ١٣٩٧هـ، ١١٠ ص ١٢٤

أو لادكم ولا تأتون ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فمن وفي منكسم فاجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ،ومن أصاب مسن ذلك شيئا فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وان شاء عفا عنه ، فبايضاه على ذلك)('). متفق عليه ، واللفظ للبخاري .

قال الشوكاتي: (يستفاد من الحديث إقامة الحدود - وهي عقوبات مقدرة - كفارة للذنب ولـو لـم يتب المحدود) (أ) وقال القاضي عياض: (ذهب المحدود) (أ) وقال القاضي عياض: (ذهب اكثر العلماء إلى أن الحدود كفارات) (أ). وعبادة بن الصامت رضي الله عنه لم ينفرد برواية هـذا المعنى ، بل قد روي ذلك على بن أبى طالب رضي الله عنه قال: (من أصاب حدا فعجل عقوبتـه في الدنيا فالله اعدل من أن يثني على عبده العقوبة في الآخرة ، ومن أصاب حدا فسترد الله عليه وعفا عنه فالله اكرم من أن يعود في شيء قد عفا عنه) (أ). قال الترمذي: (هذا حديث حسست غريب صحيح) (أ). وكذلك روي ان ابن عمر مرفوعا: (ما عوقب رجل على ذنب إلا جعلـه الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب) (أ).

واحتجوا من المعقول بقولهم: إن الله تعالى اكرم من أن يجمع على عبده عقوبتين بذنب واحسد: إحداهما في الدنيا والتاتية في الآخرة (^). جاء في حاشية الشلبي: (إن المسلم إذا حد أو اقتسص منه في الآخرة) ثم ساق الأدلة السابقة .

^{&#}x27;/ البحاري ، عمد اسماعيل - <u>صحيح البحاري</u> . مطبوع مع شرحه فتح الباري ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ٤٠٧ هــ ، ح. م. 1٧٥ سـ مــنـه ، اختداج . <u>صحيح مسلم</u> . مطبوع مع شرح البووي له ، يووت : دار الفكر ، ١٣٩٢، ح.١١ ، ص ٢٢٧-٣٢٣

[&]quot;/ الشوكاني ، محمد على - بيل الاوطار - بيروت : دار الكلم الطب ، ١٤١٩ همد ، ح٤ ، ص ٥٧٩.

[&]quot;/ اس حجر ، احمد عي فتح الباري . القاهرة : المطبعة السلمية ، ١٠١٤٠٥ ، ٣٨٠ ، ص ١٧٦،١٢٥.

أُ الشوكاني ، محمد برعلي ﴿ فِيلِ الأوطارِ ﴿ مِرجعِ سَانَقَ ، حِ ٤ ، ص ٧٧ .

[&]quot;/ الترمدي ، محمد من عيسمي حامع الترمذي . الرياض : دار السلام ، ٤٣١ هسـ ، ص ٥٩٠.

أ الترمري ، محمد بن عيسى ، المرجع السابق ، ص ٥٩٧. $^{\prime\prime}$

[﴾] اهيشمي ، نور الدين علي بن الي يكر - مجمع الروائد . يتيوت : دار الكتاب ، ١٩٦٧م ، ج٦ ، ص ٢٦٥٠

^{^/} التثني . شهاب الدين احمد . حاشية الشلبي . مرجع سابق . ج٣ ، ص ١٦٣ – ان الهمام ، كمال الدين مجمد عبد الواحد - فتح نفسير - مرجع سابق ، ج٥ ، ص ٣ – المهوتي ، منصور يونس - <u>شرح مشهى الارادات</u> - مرجع سابق ، ج٣ ، ص ٣٣٣

الرأي الثاني: إن العقوبات زواجر وروادع وليست جوابر وكفارة للمعصية بل التوبة هي المسقطة لعذاب الآخرة . وقد احتج هؤلاء بما يلى :

ا/ قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينقوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم) ('). فاخبر سبحاته إن جزاء فعلهم عقوبة دنيوية وعقوبة أخروية ، إلا من تاب فإتها حينئذ تسقط عنه العقوبة الأخروية .

قال الجصاص: (إقامة الحد عقوبة مقدرة على قاطع الطريق لا تكون كفارة لذنوبه لإخبسار الله تعالى بوعيده في الآخرة بعد إقامة الحد عليهم قوله تعالى: (إلا الذين تابوا من قبسل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) استثناء لمن تاب منهم من قبل القدرة عليهم واخراجه لهم من جملة من أوجب الله عليه الحد لان الاستثناء إنما هو إخراج بعض ما انتظمته الجملة منها كقوله تعالى (إلا آل لوط أنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته) فاخرج آل لوط من جملة المسهلكين واخسرج المرأة بالاستثناء من جملة المنجين . وقوله تعالى: (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قسد المرأة بالاستثناء من جملة المنجين . وقوله تعالى: (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قسد سنف) علل بذلك سقوط عقوبات الدنيا والآخرة عنهم ، فان قال قائل قد قال في السرقة : (فمسن تاب من بعد ظلمه واصلح فان الله يتوب عليه ان الله غقور رحيم) ومع ذلك فليست توبة السسارق مسقطة للحد عنه . قيل له : لانه لم يستثنهم من جملة ما أوجب عليهم الحد ، وإنما اخسير أن الله غفور رحيم لمن تاب منهم . وفي آبة المحاربين استثناء يوجب إخراجهم من الجملة) (").

[/] سورة المائدة ، الاينان : ٣٤،٣٣.

[&]quot;/ حصاص ، احمد بن على احكام القراك ، بيروت : دار العكر ، ١٣٩٧هـ ، ٣٠ - ص ٥١.

٣/ إن العقوبة تجب على الكافر ، ولا طهرة في حقه من الذنب بالعقوبة . بمعنى إن عقوبة الذنب العقوبة عبده وليس لم ترتفع بمجرد العقوبة ، بل بالتوبة ان وجدت . ولم تتحقق في حق الكافر لان التوبة عباده وليس من أهنها (').

وقد جاء في تبيين الحقائق: (والحكمة من الحد ـ وهو عقوبة مقدرة ـ أصلا الاتزجار عما يتضرر به العباد وصياتة دار الإسلام من الفساد ولهذا كان حقا لله تعالى لاله شرع لمصلحة تعود إلى كافة الناس والطهرة من الذنب ليست بحكم اصلى لاقامة الحد ، لأنها تحصل بالتوبة لا بإقامة الحد)('). ويرى بعض الفقهاء أن العقوبات زواجر قبل ارتكاب الجريمة أي ماتعة من الإقدام عليها ـ جوابسر بعد تنفيذ في الجاتي ، قال البابرتي في شرحه على الهداية وهو يتحدث عن الحدود وهي عقوبات مقدرة بأنها : (تشتمل على مقصد اصلى يتحقق بالنسبة إلى الناس كافة وهو الانزجار مما يتضرر العباد ، وغير اصلي وهو الطهارة عن الذنوب ، وذلك يتحقق بالنسبة إلى من يجوز زوال الذنوب عنه لا بالنسبة إلى الناس كافة ولهو المغاراء الحد عنه لا بالنسبة إلى الناس كافة ولهذا شرع في حق الكافر والذمي ولا يطهر من ذنبه بأجراء الحد عليه) (').

ويرى البعض ان العقوبات زواجر وجوابر معا فهي زواجر تزجر الناس وتردعسهم عسن اقتصام الجرائم ، بحيث تزجر مرتكب الجريمة إذا كاتت العقوبة غير متلفة للنفس كالجلد وغسيره ، وهسي أيضا جوابر في الآخرة تجبر ما نقص من دين المرء بارتكابه للمعصية عندما تقام عليه العقوبة في الدنيا ، إذا تاب وندم على ما اقترف من آثام . وهذا فيه جمع بين الأدلة قال ابن القيم : (والحدود عقوبات لأرباب الجرائم في الدنيا ، كما جعلت عقوبتهم في الآخرة بالنار إذا لم يتوبوا ثم انه تعالى جعل التاتب من الذنب كمن لا ننب له ، فمن لقيه تائبا توبة نصوحاً لم يعنبه مما تاب منه) (أ).

أً/ الربلعي ، عثمان بن علي . تبيل اخفائق بروت : فان الفكر ، ١٩٨٦هـ ، ج٢، ص ١٦٣ – الشلي ، شهاب الدين احمد ، حاشية الشلبي مرجع سابق ، ح.٣ » ص ١٦٣ – القراقي ، شهاب الدين الي الفلن الصبهامي ، الفروق ح ١، ص ٣١٣ – الماوردي ، علي بن محمد <u>الأحكاء السنطانية .</u> مرجع سابق ، ص ٢٢١ – النهوي ، مصور يونس كشاف القباع ، مكة المكرمة ، مطبعة الحكومة ، ١٣٩٤هـ ، ج٢ ، ص ٧٧.

اً رازيلمي ، عتمان برعلي أسين الحقائق . مرجع سابق . ج٣،١٦٣٠.

اً/ اللهري ، محمد من محمود . شرح العناية على الجداية ، مطوع تقامش شرح فتح القدير - بيروت : دار الفكر ، (د.ت) حاداص ٣٠٢

الم القيم ، عمد بر الي بكر العلام الموقعين ، مرجع سابق ، ٣٠ ، ص ١٥٩.

الفرع الرابع

الأصول العامة للعقوبة الشرعية

لما كانت العقوبة في الشريعة الإسلامية قامت على أساس الرحمة بالعباد بتحقيق المصالح لهم ودرء المفاسد عنهم ، فقد تفرع عن ذلك جملة أصول روعيت في تشريع العقوبات في الشريعة الإسلامية ، لتكون منسجمة مع هذا الأساس الذي قامت عليه او تفرعت منه . وهذه الأصول ما مستفادة من نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها واقوال الفقهاء . وقد يكون أهم هذه الأصول ما باتى :

الأصل الأول: المساواة بين الجريمة والعقوبة:

هذا الأصل من أثار ومظاهر عدل الله تعالى فيما يشرعه لعباده ، ولان العقوبات شرعت للضرورة .
والضرورة تقدر يقدرها ولانها ليست الأصل في الإصلاح وحفظ مصالح النساس ، وانما همي كالاستثناء من هذا الأصل ، والاستثناء لا يتوسع فيه ، ولانها كالدواء بالنسبة للمريسض والمدواء بوصف ويعظى بمقدار دقيق موزون بقدر حاجة المريض ولا يعظى له جرافا ، ولهذا كان الأصل في العقوبة إنها بقدر الجريمة ، قال تعالى : (وجزاء سينة سينة مثلها . فمن عفي واصلح فسلجره على الله انه لا يحب الظالمين) ('). وقال الشوكاتي ((من جاء بالسينة) من الأعمال السينة (فسلا تجزى إلا مثلها) من دون زيادة عليها على قدرها في الخفة والعظم ، فالمشرك يجازى على سسيئة الشرك بخنوده في النار ، وفاعل المعصية من المسلمين يجازي عليها بمثلها مما ورد تقديره مسن العقوبات وما لم يرد لعقوبته تقدير من الذنوب فعلينا ان نقول : يجازيه الله بمثلسه وان لسم العقوبات على حقيقة ما يجازي به ، وهذا ان لم يتب اما اذا تاب او غلبت حسناته سيئاته او تغمده الله برحمته وتفضل عليه بمغفرته فلا مجازاة ... (لا يظلمون) نقص ثواب حسنات المحسنين ولا زيادة

اً السورة الشورى ، اية : ٤٠

عقوبات المسيئين) (') وجاء أيضا في فتح القدير تفسير قوله تعالى : ((وجزاء سيئة سيئة مثلها) (فبين سبحاته ان العدل في الانتصار والاقتصار على المساواة ، وظاهر هذا العموم . وقال مقال والشافعي وأبو حنيفة وسفيان : ان هذا خاص بالمجروح ينتقم من الجارح بالقصاص دون غيره . وقال مجاهد والسري : هو جواب القبيح اذا قال أخزاك الله يقول أخزاك الله من غير ان يعتدي ، وتسميه الجزاء سيئة إما لكونها تسوء من وقعت عليه أو على طريق المشاكلة لتشابههما فسي الصورة) (').

والمساواة بين الجريمة والعقوبة المقررة لها ظاهرة في عقوبات القصاص في جراتم القتل العصد ، والجروح العمدية التي يمكن القصاص فيها ، لان القصاص هو إن يفعل بالجاتي مثل فعله بالمجني عليه

وكذك يظهر هذا الأصل - المساواة بين الجريمة وعقوبتها في عقوبات التعزير ، لاسه يختلف باختلاف جرائم التعزير وباختلاف الجاتي وظروفه وباختلاف المجني عليه .

وكذك تظهر المساواة بين جرائم الحدود وعقوباتها ، لان المساواة بين الجرائم وعقوباتها نيست مساواة بير أشياء مادية ، وانعا مساواة مدركة عقليا ، لأنها تقوم على أساس مساواة مساواة مدركة الجريمة من معاني الإجرام ومقدار ضررها بالجماعة ومصلحة الجماعة وبين العقوبة المقررة لها . الأصل الثاني : كفاية العقوبة للردع :

والمراد بهذا الأصل ان يكون في العقوبة من الألم الذي تحدثه فيمن تطبق عليه ما يكفي لردعه وزجره عن العودة إلى الجريمة مرة أخرى وتزجر غيره عن التشبه به وسلوك طريقه . والعقوبات الشرعية فيها من الألم الذي يثير الخوف في نفس من يريد ارتكاب الجريمة ، فيرتدع وينزجر عنها.

[﴿] الشوكاني ، محمد علي ﴿ فتح القدير ﴿ نيووت : دار المعارف ، ١٩٩٠ م ، ٣٧٠..

[&]quot; / الشوكاني ، محمد على المرجع السابق الح٣٠ص٠٣٠.

جاء في الاحكام السلطانية : (فجعل من زواجر الحدود ما يردع ذا الجهالة حذرا من ألهم العقوية وخيفة من نكال الفضيحة ، ليكون ما حظر من محارمه ممنوعا وما أمر به من فروضه متبوعها ، والتكنيف أتم) (').

الأصل الثالث: ملاحظة مصلحة المجرم ومصلحة المجتمع:

وهذا الأصل يعنى التأكيد على مصلحة المجتمع بحمايته من ضيرر الجريمية بتشريع العقوبية المناسبة لها وانزالها على مرتكبها ، ولكن دون إهمال لمصلحة الجياتي ، ومصلحته هي في ملاحظة ظروفه وشخصيته والأحوال المحيطة به والحرص على إصلاحه ، واعتبار ذلك كليه في تشريع العقوبة للجريمة . وتفصيل ذلك وبياته على النحو التالى :

اولا: في عقربات الحدود جعلت الشريعة الإسلامية رعاية شخصية المجرم تقف عند حد التأكد من بلوغه وتحمنه واختياره وعدم وقوعه في حالة الضرورة أو الإكراه أو الجهل في بعض الحسالات كما لو شرب الخمر بطنها عصيرا غير مسكر ، فلا عقاب عليه . ومن زفت إليه امرأة غير زوجته وهو يجهل ذك فلا عقوبة عليه وان دخل بها - فإذا ارتكب جريمة من جرائم الحدود وهسو بسالغ عاقل مختار غير مضطر ولا مكره ، استحق العقوبة المقررة للجريمة التي ارتكبها ولا يلتفت السب شخصيته من جهة ظروفه وأحواله وسيرته ومستوى ثقافته واضطراب نفسيته .

ثانيا: وفي جرائم القتل العد، والجرح العد، فالعقوبة - وهي القصاص - تطبق على مرتكب الجريمة عند توافر شروط تطبيقها وكان الجاتي بالغا عاقلا مختارا ارتكب جريمته عمدا، لان هذا هو القدر الذي يستحقه من الرعاية لشخصيته وظروفه وحالته، ولكن أعطيت الشسريعة للمجنسي عنيه ولأوليائه الحق في العقو عن الجاتي، فإذا عقو امتنع القصاص، وان أمكن معاقبة الجساتي تعزيراً.

الماوردي ، على برحب الأحكام السلطابة مرجع سابق اص ٢٠١٠.

ثالثا: اما في جرائم التعزير ، فإن لشخصية الجاتي وظروفه وميوله وسوابقه و سيرته ونحو ذلك، لها اعتبار كبير عند تقدير العقوبة التعزيرية المناسبة ، لان هذه الجرائم لا تبلغ في خطورتها مبلغ جرائم الحدود والقصاص لذلك في نظرية (تقريد العقوبة) تجد مجال تطبيقها في هذه الجرائم ، مع تحقيق مصلحة المجتمع من ضرر الجريمة(').

الفرع الخامس

خصائص العقوبة الشرعية

خصائص العقوبة الشرعية كثيرة قد يكون من أهمها ان مصدرها هو الشسرع الإسلامي نفسه (شرعية العقوبة) وان لها صفة لا تصيب إلا الجاتي (شخصية العقوبة) وان لها صفة العسوم (أي كونها عامة) وفيما يلي نتكلم عن هذه الخصائص:

الخصيصة الأولى: شرعية العقوية: أي ان الشريعة هي التسي حددت نسوع العقوية ومقدارها لما اعتبرته جريمة ، وهذا واضح في جرائم الحدود وفي جرائم القصاص والديات. اما في العقوبات التعزيرية وهي التي يقدرها القاضي بتفويض من الشريعة في الجرائم التعزيرية ، فان هذه العقوبات مصدرها الشريعة الإسلامية ، لان الشريعة بينت ما به يكون التعزير مثل الجلد والحبس ... النخ ، وفوضت للقاضي أن يختار نوعا من هذه العقوبات ، وان يحدد مقدار الجلدات عشر جلدات مثلا ، إلا أن اختيار القاضي نوع العقوبة التعزيرية ومقدارها لا يكون عسن هسوى ،

وانما بموجب ضوابط معينة يجب مراعاتها كما سببينه الباحث فيما بعد إنشاء الله .

أُ عوده ، عبد الفادر - التشريع الحبائي الاسلامي - مرجع سابق ، ح ١ بـ ص ٦١٠

(قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء ، ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تسزر وازرة وزر أخرى)(').

جاء في فتح القدير: (قوله (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) أي لا يؤاخذ ما أتت من الذنب وارتكبت من المعصية سواها ، فكل كسبها للشر عليها .. قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ... وهسو هنا الذنب .. وفيه رد لما كانت عليه الجاهلية من مؤاخذة القريب بذنب قريبه ، والواحد من القبيلة بذنب الآخر ... والأولى حمل الآية على ظاهرها : اعنى الصوم وما ورد من المؤاخذة بذنب الغسير كالدية التي تحملها العاقلة نحو ذلك ، فيكون بحكم المخصص بهذا العموم) (٢).

وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه) ("). وقسال صلى الله عليه وسلم لأبى مرثد وابنه (إما واته لا تجني عليه ولا يجني عليك) (").

وتعد شخصية العقوبة إحدى الأصول التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية في مجال العقاب.

ولا تعتبر خروجا من هذا الأصل ما توحيه الشريعة الإسلامية من اشتراك العاقلة في الدية الواجبة على جناية الخطأ وشبه العد إنما هو نوع من التضامن الجماعي للتخفيف عن الجاتي مسن بساب المواساة لان الخطأ قد يكثر من الأنسان فاحتاج إلى المساعدة واقرب الناس إلى مساعدة الجاتي هم عاقلته والمواساة قد أتى بها الشرع وبايجابها دون ذنب صدر ممن وجبت عليه كما في النفقه بين الأقارب فهي تجب على الغني لقريبه الفقير المحتاج ووجوبها وان كان على سسبيل المواساة إلا أنوضعها بأتها وجبت على سبيل المواساة لم يمنعها من ايجابسها على الغني لقريبه الفقير المحتاج أنوضعها بأتها وجبت على سبيل المواساة لم يمنعها من ايجابسها على الغنسي لقريبه الفقير المحتاج أنوضعها بأتها وجبت على سبيل المواساة لم يمنعها من ايجابسها على الغنسي القريب الفقير

ا/ صورة الانعام ، الاية : ١٦٤.

[&]quot;/ الشوكاني ، على عمد . فتع القدير . مرجع سابق ، ح٢، ص ٢٧١-٢٧١.

أً ابو داود ، سليمان بن الاشفث من الى داود . مطوع مع شرحه عون المعود ، القاهرة : تاراحيا، النسة المحملية ، ج٢ ، ص ٢٩٦ – النسائي ، احمد بن شعبت من النسائي ، الرياض : دار النسلام ، ٢٤٠ هـ ، ص ٤٩٠.

اً/ ابو داود - سليمان من اشلاعت . <mark>سس الي داود</mark> . مرجع سابق ، ح٢ ، ص ٣٩٧ – ابن ماحه ، عبد الله محمد . مسن ابن ماجه . حروت : دا ر يمكر ، ١٠٤هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٤٠هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٨٤هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٨٩هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٨٩هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٩٨هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٨٩هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٨٩هـ . حرو ت : دا ر يمكر ، ١٩٨٩ . حرو ت : دا ر يمكر ، حرو ت : دا رو ت : دا ر

[&]quot; أخصاص ، الى بكر الراري. احكام القران . بيروت : دار الكتاب العربي . ١٩٨٦م ٢ ٣٠ص ٢٢٤.

هذا وقد نصت المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية الصادر بامر المنكي رقم ١/٠٩ وتاريخ ١٢/٨/٢٧هـ، النص على مبدأ شخصية العقوبة بقولها: (العقوبة الشخصية) فكرست بهذا مبدأ إسلاميا ساد منذ أربعة عشر قرنا من الزمن .

هذا ولا يخفى ان للعقوبة آثارا غير مباشرة من بينها أنها تصيب أمرة المحكوم عليه بأضرار مادية تتمشل في فقد مصدر عيشها وهو عائلها المدجين ، واضرار معنوية تتمثل في العزن عليى عائلها ، واضرار اجتماعية تتمثل في نظرة المجتمع إليها بازدراء ومع هذا ، فهذه الآثار الجانبية غيير المباشرة لا يمكن تلافى معظمها ، فضلا عن أنها غير مقصودة لذاتها(').

الخصيصة الثالثة: عموم العقوية الشرعية: ونعني بصوم العقوبة وجوب تطبيقها على كل مرتكب موجبها أي: ان كل من يرتكب جريمة فان عقوبتها تطبق عليه لا فرق بين حاكم ومحكوم، ولا بين شريف ووضيع ولا بين غني وفقير، ولا بين رجل وامرأة فالجميع سواء في تطبيق أحكام الشريعة عامة والدليل على هذه الخصيصة ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضى الله عنسها ((أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت .فقالوا : من يكلم فيها رسول الله صلسي الله عليه وسلم .فقالوا : أسامة بن زيد رضي الله عنه - حب رسول الله صلى الله عليه وسلم .فكلسه أسامه - رضي الله عنه بشأتها فقال صلى الله عليه وسلم: أنشفع في حد من حدود الله تعالى ؟شم قام صلى الله عليه وسلم في الناس فقال :إنما اهلك الذين من قبلكم انهم كاتوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقلموا عليه الحد وأيم الله لو ان فاطمهة بنست محمد فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقلموا عليه الحد وأيم الله لو ان فاطمهة بنست محمد مسرقت نقطعت يدها)) (*) فقد أنكر صلى الله عليه وسلم على أسامة بن زيد شفاعته وبين صلسي الله عليه وسلم أن سبب خراب الأمم وضياعها هو التفرقة بين أفرادها في إقامة حدود الله ، وبيسن صلى الله عليه وسلم أن سبب خراب الأمم وضياعها هو التقرقة بين أفرادها في إقامة حدود الله ، وبيسن صلى الله عليه وسلم أن سبب خراب الأمم وضياعها هو التقرقة بين أفرادها في إقامة حدود الله ، وبيسن صلى الله عليه وسلم أن سبب خراب الأمم وضياعها هو التفرقة بين أفرادها في إقامة حدود الله ، وبيسن صلى الله عليه وسلم أن سبب خراب الأمم وضياعها هو التفرية بين أفرادها في إقامة حدود الله ، وبيسن

[/] الصبعى ، عبد المناح الأحكام العامة للنظام اخزالي. مرجع سابق عص 847.

المحاري ، محمد اسماعيل ، صحيح المحاري مرجع سابق ، ح٢ ١٠ صلم ؛ مسلم ؛ مسلم بن الحجاج صحيح مسلم مرجع سابق ، ج٣ صدي مسلم على مرجع سابق ، ج٣ ص

[/] ال حجر ، احمد بن على فتح الباري ، القاهرة : للطبعة السلفية ومكتنتها ، (د،ت) ، ح١٢، ص١٩٤٠٨٠.

الفصل الأول (جراثم التعزير وما يجب فيها)

وسيتناول الباحث دراسة هذا الفصل بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى:

المبحث الأول / تعريف التعزير ، ودليل مشروعيته.

المبحث الثاني / جرائم التعزير ، واتواعها .

المبحث الثالث / عقوبات التعزير.

وتحت كل مبحث من هذه المباحث مطائل ومسائل وبيان ذلك على النحو اللحق.

المبحث الأول

(تعريف التعزير، ودليل مشروعيته)

وسيتناول الباحث دراسة هذا المبحث في مطلبين أحدهما في تعريف التعزير ، والثاني في مشروعيته على النحو التالى:

المطلب الأول

تعريف التعزير

التعزير في اللغة : لفظ يطلق على معان منها :

النصر مع التعظيم: ومنه قوله تعالى: (لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة واصيلا)().

الرد والمنع: يقال: عزره يعزره أي رده ومنعه من المعصية.

التأديب : ولهذا يسمى الضرب دون الحد تعزيرا ، لأنه إنما هو أدب يقال : عزرته أى ادبته .

النوم: يقال: عزره أي لامه . والعزر اللوم.

ويلاحظ في هذه المعاتي ان الرد والمنع واللوم والتأديب متقاربة المعنى ، اذ تجتمع في معنى السرد والمنع من المعصية واللوم والتأديب على فعلها.

لكن معنى الإعاتة والنصر فهو ضد المعاتي السابقة وهذا يعني قولهم ان التعزير من أنفاظ الأضداد. وهذا المعنى الاول - التأديب والمنع والرد واللوم - يرجع في النهاية إلىسى معنسى النصرة ، لأن النصرة اما ان تكون بقمع ومنع ما يضر عن هذا الغير ، واما بمنع هذا الغير عما يضره والتسأديب للإسان على وجه الردع والمنع له من ارتكاب المعظورات الشرعية هو في الحقيقة نصرة واعاتبة له ، وبهذا التوجيه رجع المعنى الاول - وهو التأديب والمنع والردع - الى المعنى النساني - وهسو النصرة والإعاتة - (۱).

اً سورة الفتح، الآية ٩.

أران منظور ، عمد مكرم السان العرب مرجع سابق ، ٣٠٥ص ٧٦٤ - الجوهري ، اسماعيل حماد اتاح المفعة وصحاح بعربية البروث : المكت التحاري للضاعة والنشر ، ١٣٩٩هـ ، ٣٠٥ص ٧٤٠ - فيروز ابادي ، مخبد بن يعقوب القاموس نحيظ مرجع سابق ، ٣٠٥ص ٨٨ - الربيدي ، محمد مرتضى اتاح العروس اليبيا ، بنعازي : دار ليبيا بنشير والضاعة والتوريع ، ١٣٨٦هـ ، حامل ١٠٤٠ - محمع المعادية العربية المعجم الوسيط اليووت : دار احياء التراث لعربي ، (دات) ، ٣٠٠ص ٢٠٤

التعزير عند الفقهاء:

جاء في تبيين الحقائق تعريف التعزير بأته: (تأديب دون الحد واصله مسن العسزر بمعنى السرد والردع)(') وجاء في معين الحكام فيما يتردد بين الخصميس مسن الأحكام: (التعزيسر تسأديب استصلاح وزجر عن ننوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات (').

وجاء في حاشية إبن عابدين تعريف التعزير: (هو تأديب بضرب وغيره دون الحد) (١).

وجاء في شرح الخرشي على مختصر تعريف التعزير بأنه (العقوبة التي ليس فيها شيء مطوم بل بختلف الناس وأقوالهم وأفعالهم) (')

وقال إبن فرحون عن تعريف التعزير بأته : (تأديب إستصلاح وزجر، على ذنوب لم يشسرع فيها حدود ولا كفارات)().

وجاء في مغني المحتاج تعريف التعزير بأته (تأديب على ذنب لا حدد فيسه ولا كفارة)(أ) وقال الماوردي: (التعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ويختلف حكمه باختلاف حاله وحسال فاعله)().

وقال إبن قدامه : (التعزير هو العقوبة المشروعة على جناية لاحد فيه)(^).
وقال إبن حزم عن تعريف التعزير : (وأما سائر المعاصى ففيها التعزير فقط وهو الأدب)(').

^{&#}x27;'الربلعي ، عثمان بن علمي ، تبيين الحقائق وشرح كتر الدقائق ، مرجع سابق ، ٣٠ ، ص ٢٠٧ .

الطرابلسي ، على بن حليل ، معين الحكم فيما يتردد بين الحصمين من الحكام ، القاهرة : مضعة مصطفى النابي الخلني ، ١٩٩٥هـــ ، ص ١٩٤

[&]quot; /إلى عامدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المحتار ، مرجع سابق ، ج٣ ، ص ٢٧٣

اً احرشي ، محمد بن عبدالله . شرح الحرشي على مختصر خليل و القاهرة : المضفة الأميرية ، ١٣١٧ هـ ، ح٨ ، ص ١١٠٠

^{°/} إبن فرحون ، برهان الدين إبراهيم بن على ، تبصرة الحكام · مرجع سابق ، ٣٠ ، ص ٢٩٣-

الشربيي، محمد مغني انحتاج إلى معرفة متعاني الفاط المنهاج ، بيروت : دار أحياء التراث العربي ، ١٣٥٧هـ - ٢٠٠٠ ص ١٩١ الالتوردي ، على س محمد ، الأحكاء السلطانية ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢٩٣ .

^{^/}إس قدامه ، عبدالله بن أحمد ، المعني ، سرجع سابق - ج٨ ، ص ٣٢٤ .

الخلق عرم، على بن أحمد - المحلمي ، سرجع سابق، ١٣٣، ص ٤٣٢ .

وجميع نصوص الفقهاء السابقة لا تخرج في جملتها عن كون التعزير عقوبة غير مقدرة لجرائسه غير محددة وجبت حقاً لله تعالى أو للعبد ، تختلف باختلاف الجريمة والمجرم والمجنى عليه ،

المطلب الثاتي

دليل مشروعية العقوبة التعزيرية

العقوبة التعزيرية مشروعه بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

ا/ فمن الكتاب قوله تعالى (واللاتي تخافون نشروزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع
 وأضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً)(').

فقد دنت هذه الآية على مشروعية التعزير بالوعظ والتعزير بالهجر ثم التعزير بالضرب غير المبرح الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة لأن المقصود به الإصلاح والتأديب والزجر ·

قال القرطبي: (أمر الله إن يبدأ النساء بالوعظ أولا ثم الهجران فان لم ينجما فالضرب، والضرب في هذه الآية هو ضرب غير مبرح، وهو الذي لا يكسر عظما ولا يشين حاجه كالكرد ونحوها فان المقصود منه - التعزير بالضرب - الصلاح لا غير) (').

٢/ ومن السنة ما رواه أبو بردة رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسول : (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله) ("). فدل الحديث على مشروعية التعزير بسسالجلد في غير جراثم الحدود (") .

اً/سورة الساء، آية : ٣٤ .

^{*/} انقرضي ، محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القران ، بيروت : دار أحياء الترات العربي ، ١٣٧٢ هــ ، ح. ، ص ١٧٧٠.

[&]quot;/ البحاري ، محمد بن إسماعيل . صحيح البحازي . مضوع مع شرحه فتح الباري ، القاهرة : المضعة السمية ومكتتها ،

۱٤٠٧هـ -۱۲، ص ۱۷۵ - ۱۷۳ ،

النصعاني ، محمد اسماعيل سر السلام بيروت : دار الفكر ، ١٦١٦هـ ، ج٤،ص٧٤.

٣/ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مروا صبياتكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً وأضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً ، وفرقوا بينهم في المضاجع)(') • فدل الحديث على مشروعية التعزير لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بضرب الصبيان على ترك الصلاة إذا بلغوا عشر سنين والمقصدود مد هذا الضرب التأديب والاستصلاح وهو ضرب التعزير (').

٤/ وقد إنعقد الإجماع على مشروعيه عقوبات التعزير في كل معصية ليس فيها حد . قسال شيخ الإسلام إبن تيميه (وأتفق الطماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد) (').
٥/ وأما المعقول فقد قالوا : إن المعصية بحاجة إلى رادع يمنع فطها وتكرارها ، فإذا لم يجب فيها حد ولا كفارة ، فوجب فيها التعزير ليتحقق الزجر والردع من فطها ، وهذا هو ما قررته الشسريعة الإسلامية . فأوجبت التعزير في المعاصى التى لا حد فيها ولا كفارة (').

اً الإمام أحمد م حسل الشيباني ، مسند الأمام أحمد بن حبل ، بيروت : دار صادر للطاعة والنشر (د،ت) ح٢ ص ١٨٠ الرام أحمد من الشيباني ، عمد من على ، نين الأوطار ، بيروت : دار الكلم الطيب ، ١٤١٩هــ ، ج٥ ، ص ١٥٠ - ٤٥١ م ضمام ، عمد عمد عدالواحد ، فتح القدير مصر : المطبعة الأميرية بولاق ، ١٣١٦هــ ، ج٤ ، ص ١٨٠

[&]quot; إلى تيميه ، أحمد عنداخليم ، مجموع فتأوي شيخ الإسلام إبن تيميه ، جمع وترتيب عندالرحمن بن قاسم ، الرياض : رئاسة النحوت العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (د،ت) ، ج ٣٥ ، ص ٤٠٢

^{!/} سهوتي ، مصور يونس كشاف القباع الرياض : مكتبة الرياض الحَدَيْنة ، ١٩٩٠م، ج.٤ ، ص ٧٣.

المبحث الثاتي

جراثم التعزير وأنواعها:

المطلب الأول: جرائم التعزير

المطلب الثاتي: أنواع جراتم التعزير

المطلب الأول

جراتم التعزير

تعريف جرائم التعزير: جاء في الأحكام السلطاتية لأبي يطى تعريف الجريمة بأنها: (محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير)(')

وجاء في مغنى المحتاج في تعريف الجريمة التعزيرية بقوله: (ويعزر في كل معصيه لاحد فيسها ولا كفارة)()وجاء في الدر المختار أيضا (ويعزر في كل معصية لاحد فيها . فيها التعزيسسر) () من تعريف الجراثم عند الفقهاء وما يجري فيه التعزير يتبين لنا أن المقصود بجرائم التعزير هي : كل معصية لاحد فيها ولا كفارة ، أي أن جرائم التعزير هي المعاصي التي لم يقدر لـــها الشسرع عقوبات محددة ولا كفارة ،

المقصود بالمعصية:

إذا كاتت الجريمة التعزيرية هي المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة فما المقصود بالمعصية ؟ المقصود بالمعصية : هي فعل المحرمات الشبرعية أو ترك الواجبات الشرعية ، وجاء في كشاف القتاع : (والتعزير يكون على فعل المحرمات وعلى تسرك الواجبات) () . ومس أمثلة فعل المحرمات الفلوة بالأجنبية وشهادة الزور ، ومن أمثلة ترك الواجب منع الزكاة فسهذه أن يعنى إلى اخسين ، الأحكاء السلطانية ، القامرة : مطعة مصطفى البالي الحلي ، ١٣٨٦ مس ، ص ٢٤١ ، ١٣٨٠ مس عدي الم

^{ً /} الشريخي ، محمد الخطيب ، مفنى المحتاج ، مرجع سابق ، ج ٤ ، ص ٢٩١

[&]quot;/الاخصكفي، محمد علاء الدين - الدر المحتار شرح تنوير الأبصار ، بيروت: دار الفكر، ١٩٦٦، ١٥٠٠ ص ٢٦. "النهوي، مصور بن يونس ، كشاف القباع ، سرحه سائق، ج٤، ص٧٠ .

المحرمات الخلوة بالأجنبية وشهادة الزور · ومن أمثلة ترك الواجب منع الزكاة فهذه كنها معلصي ليس فيها حد ولا كفارة وفيها التعزير ·

هل يمتنع التعزير فيما فيه حد أو كفارة ؟

الأصل أن التعزير يجري في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة ، ومعنى ذلك أن التعزير لا يكون فيما فيه حد ولا كفارة .

وكن الفقهاء يذكرون في بعض جرائم الحدود اجتماع التعزير مع الحد ، من ذلك أن حد الزنا عند الحنفية هو الجند فقط ، وأما التغريب فيجوز للإمام فعله على وجه التعزير قسال الكاسساتي وهسو يتحدث عن حد الزنا بالنسبة لغير المحصن : (وهل يجمع بين الجلد والتغريب ؟ قال أصحابنسا : لا يُجمع إلا إذا رأى الإمام المصلحة في الجمع بينهما فيجمع ٠٠٠ ويكون النفي تعزيراً لاحسدا)(')- ومثل تعنيق يد السارق بعد قطعها في عنقه تعزيراً ، كما ذهب إلى ذلك الشسافعية (') والحنابلسة (') وفي جرائم القصاص والديات - وعقوباتها مقدرة - ذهب المالكية (') إلى تعزير الجارح عمداً مسع القصاص منه .

وذهب الشافعية (*) إلى أن من لا يقتص منه لماتع شرعي فان عليه الدية وعليه أيضا التعزير .
أما ما فيه الكفارة فقط دون الحد كالوطء في نهار رمضان فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن التعزير للعفارة فقد جاء في نهاية المحتاج: (وقد يجامع التعزير الكفارة كمجامع حليلته نسهار رمضان وكالمظاهر) (*)

[.] الكاسابي ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود . بدائع الصائع في ترتيب الشرائع ، بيروت دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤هـ ، ٢٠٠ ص ٣٩ .

^{&#}x27; الرمني ، محمد س أحمد ، نماية انحتاج إلى شرح المنهاج ، بيروت : دار أحياء النرات العربي ، ٣٥٢ هـ. ، ح. ٨ ، ص ١٨ " رس قدامه ، عبدائله بن أحمد ، المعني ، مرجع سابق ، ج.٨ ، ص ٣٦١ .

^{· /}إن فرحون ، برهان الدين إبراهيم بن علي · تنصرة الحكام · مرجع سابق، ج٢ ،، ص ٢٩٥ ·

[&]quot;الرملي، محمد بن أحمد، تحاية انحتاج، مرجع سابق، ج.٨، ض ١٨.

[&]quot; برمني ، محمد بن أحمد ، للمرجع السابق ، ج.٨ ، ص ١٨

ومما سبق يتضح أن قول الفقهاء: أن التعزير يجري في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة، لا يعني هذا أن التعزير لا يجتمع مطلقا مع الحد أو الكفارة، وإنما يعني أن الأصل هو عدم إجتمها التعزير مع الحد أو مع الكفارة، باعتبار أن الغالب هو كفاية الحد والكفارة للردع والزجسر، وأن الإستشاء جواز إجتماع العقوبة التعزيرية معهما لمصلحة يراها الامام متفقه مع الفرض من العقوبة، وهو الردع والزجر .

أتواع المعاصى التي لا حد فيها ولا كفارة ('):

المعاصى التي لا حد فيها ولا كفارة ويجري فيها التعزير أنواع ومنها:

ما شرع في جنسه الحد ولكن لاحد فيه لعدم تكامل شروطه كالسرقة من غير حزر مثله . ومتسل الزنى بالميتة فلاحد في الزنى ولا في السرقة لعدم إكتمال شروط الحد فيهما ، وإنما فيهما التعزير ومنها : نوع شرع فيه الحد ، ولكن إمتنع الحد أما لشبهه درأت الحد كوطء الرجل إمرأته في دبرها ، وأما لسبب خاص بالجاني كقتل الأب ولده ، فاته لا يقتل به لماتع الأبوة .

ومنها: نوع لم يشرع فيه ولا في جنسه حد ، ومن هذا النوع أكثر المعاصي مثل شهادة السزور وأخذ الرشوة وأكل الربا والغش ونحو ذلك ، وهذه المعاصي تكون أكثر جرائم لتعزير ·

العوده ، عبد القادر . التشريع الجنائي الإسلامي . سرحع سابق ، ح ١ ، ص١٢٢ ، ١٢٢

المطلب الثاني

أنواع جرائم التعزير

الجرائم التي يجري فيها التعزير بصورة أصلية دون إجتماع العقوبة التعزيرية مع حد أو كفارة هي المعاصب التي لا حد فيها ولا كفارة وهي التي ذكرناها في المطلب الأول ، وعلى هذا فتكون جرائم التعزير بموجب هذا المطلب ثلاثة أنواع ، يضاف إليها نوع آخر هو تعزير في غير معصية، وبدون فعل من الشخص ، وعلى هذا تكون جرائم التعزير وما يلحق بها أربعة أنواع ('):

النوع الأول: نوع شرع في جنسه عقوبة مقدرة ، ولكن إمتنع تطبيقها لعدم تكامل شروط التطبيق.

النوع الثاني: نوع شرع فيه عقوبة مقدرة ، ولكن امتنع تطبيقها لمساتع شسرعي مسن شسبهة ونحوها.

النوع الثالث : نوع لم يشرع فيه ، ولا في جنسه عقوبة مقدرة .

النوع الرابع: وهذا النوع ملحق بالأنواع الثلاثة حيث يجري التعزير في غير معصية وبدول فعل الشخص .

النوع الأول:

ما شرع في جنسه عقوبة مقدرة:

وهذا النوع يشمل جرائم الحدود والقصاص ، وجميعها قيها عقوبات مقدرة ، ولكن لا يمكن تطبيقها الا بتوافر كامل شروطها ، فإذا لم تتوافر هذه الشروط وإمتنع تطبيق العقاب المقرر لها وجب التعزير ، ومن الأمثلة على ذلك :

العوده ، عبد لقادر التشريع الإسلامي مرجع سابق ، ح ١٠٩٥-١٢٣٠

١/ الوطء المحرم الذي لا حد فيه:

قال الكاساتي : (وكذا وطء المرأة الميتة لا يوجب الحد ، ويجب التعزير لعدم وطء المرأة الحية وكذا وطء البهيمة وان كان حراماً لاتعدام الوطء في قبل المرأة) () .

٢/ السحاق أو المساحقة:

السحاق هو إتيان المرأة المرأة ، و فيه التعزير لا الحد قال إبن قدامه : (لا حد عليسهما لأسه لسم يتضمن إيلاجاً ، فاشبه المباشرة دون الفرج وعليهما التعزير) (') فالسحاق لم تتوافر فيه شسروط جريمة الزنا الموجبة لتطبيق الحد ، فيجب فيه التعزير .

٣/ ما يعتبر إعتداء على عرض المرأة:

ومن إعتدى على عرض إمرأة ، ولكن لم تتوافر فيه شروط تطبيق حد الزنا عزر ولم يحد ، جاء في الفتاوي الهندية (رجل قبل أجنبية أو أمه او عاتقها ، أو مسها بشهوة يعزر ، وكذا لو جامعها فيما دون الفرح فإته يعزر) ()

٤/ وطء الرجل زوجته في دبرها:

وطء الرجل زوجته في دبرها لا حد فيه وعليه التعزير ، وهذا ما ذهب إليه الحنفية (١) والمالكية (١) والمالكية (١) والشافعية (١) والحنابلة (١).

ا/ الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود . بدائع العسائع ، مرجع سابق ٢٠٠٠ ص ٣٤

^{*/}إس قدامه ، عبدالله بن أحمد المفنى، مرجع سابق ، ج٦ ، ص ١٨٩ .

١٦٩ من علماء الهد ، الفتاوي الهندية ، بولاق: المطبعة الأميرية ،١٣١٠هــ ، ٣٠ ، ص ١٦٩ .

اً/إِن عابدين ، محمد أمين . حاشية رد المحتار على الد المختار . مرجع سابق ، ج٤ ، ص ٢٧ ٪

[&]quot;الدردير ، أحمد من محمد، الشرح الصغير، بيروت : دار المعرفة، ١٣٩٨هـ، ج٢ ، ص ٤٢٢ .

الرملي، محمد بن أحمد. نماية المحتاج، مرجع سابق، ج٧، ص ٢٠٤.

اللهوي، مصور يونس . كشاف القباع، مرجع سابق، ٢٥٠٥ .

٥/ تمكين المرأة حيواناً من نفسها:

ومن مكنت من نفسها حيواناً كالقرد والكلب وجب عليها التعزير ، جاء في كشاف القتاع (ولو مكنت امرأة قرداً من نفسها حتى وطأها فعليها ما على واطىء البهيمة - أي تعزر تعزيراً بليفاً على المذهب - وعلى القول الثاني: تقتل) ().

٦/ القذف الذي لا حد فيه:

القدف رمي المقذوف بالزنا - أي نسبة فعل الزنا إليه - وفيه الحد إذا توفرت كسامل شسروطه ، ومنها كون المقذوف محصناً ، ومن شروط الإحصان البلوغ والحرية والإسلام والعفة عن الزنسا ، فإذا قذف شخص من لا تتوفر فيه شروط تطبيق حد القذف عزر القاذف ، قال إبن قدامسه : (ومسن قذف مشركاً أو عبداً أو مسلماً له دون العشر سنين ، أو مسلمة لها دون التسع سسنين أدب - أي عزر - ولم يحد) () وجاء في رد المحتار لإبن عابدين : (إن من لم يحد قاذفه لعدم إحصائه يعنور قاذفه . فلا ينزم من سقوط الحد لعدم الإحصان سقوط التعزير) ()

٧/ القذف بالدياثة :

ولو قال له (يا ديوت) قال الإمام يعزر: قال إبراهيم الحربي معنى الديوث الرجل يدخل الرجال على امراته (اوإنما وجب التعزير، لأنه لم يرمه بالزنا ، ومثله القذف بـ (القواده) يوجب التعزير، فلو قال له (يا قواد) أو قال لها: (يا قواده) وجب تعزيره، لأن معنى هذا اللفظ: السمسار في الزنى، وهذا يوجب التعزير().

ا/شهوي / مصور يونس، للرجع السابق، ج،٤ ، ص ٥٧ .

^{* /} إن قدامه ، عمدالله من أحمد . المعني . مرجع سابق ، ج٧ ، ص٢٢٧ .

[&]quot; إن عابدين ، محمد أمين ، رد انحتار ، مرجع سابق، ح٤، ص٢٧

^{1/} إس قدامه ، عدالله س أحمد ، النعبي ، مرجع سابق، ج٧، ص ٢٢٣

مُ إِنْ قدامه ، عدالله من أحمد ، المرجع السابق ، ح٧، ص٢٢٣ .

جاء في كشاف القناع: (والقواده التي تفسد النساء والرجال ، أقل ما يجب عليها الضرب البليغ ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض ذلك في النساء والرجال لتجتنب) ().

٨/ من قال لغيره يا مخنث ٥٠٠ الخ:

ومن قذف غيره بقوله: يا مخنث ، فطيه التعزير ، جاء في الفتاري الهندية عند حديثه عن الأفاظ التي توجب التعزير: (يا مخنث ، يا فاجر ، يا خبيث ، يا خاتن ، يا فاسق ، عزر في ذلك كله) (') .

ووجوب تعزيره إنما هو لعم توافر كامل شروط حد القذف الموجبة لتطبيق الحد .

٩/ جريمة السرقة التي لا حد فيها:

حد السرقة هو قطع يد السارق عند توافر شروط تطبيق حد السرقة الموجبة لقطع يد السارق ، فإذا تخلفت هذه الشروط أو بعضها لم يجب الحد ، ووجب التعزير (). كما لو كان المال المسروق أقل من النصاب ، أو كانت السرقة من غير حرز ، أو كان السارق صغيرا ، وإذا لم يأخذ الجساني المال خفية ففي هذه الحالات يجب التعزير لا الحد () ،

١٠/ جريمة قطع الطريق الموجبة للتعزير:

من شروط تطبيق عقوبة جريمة قطع الطريق أن يكون القاطع ذكرا بالغا وهذا عند الأحناف ، فإن كان إمرأة أو صبيا فلا حد ، وحيث لا حد فالتعزير واجب قال الكاساتي وهو يتحدث عن جريمة قطع الطريق وما يشترط في قاطع الطريق : (أن يكون - أي قاطع الطريق - بالغا عاقلا ، فإن كان صبيا أو مجنونا فلا حد عليهما ، (ومنها) : الذكورة في ظاهر الرواية حتى لو كاتت فـــي القطاع إمرأة فوليت القتال ، وأخذ المال دون الرجال لا يقام الحد عليها في الروايـة المشهورة ، وأمـا

اً النهوي ، مصور يونس . كشاف القباع ، مرجع سابق، ج٤، ص٢٧٠

اً/ حماعة من عنماء الفد. الفتاوي الهندية ، سرحه سابق ، ح٢، ص ١٦٨ .

[&]quot;/ إنن فرحون ، برهان الدين إبراهيم بن على: تبصرة الحكام. مرجع سابق، ج٢، ص ٢٩٥٠.

اً/أبو يوسف ، يعقوب إبراهيم. اخراج ، بيروت:دار المعرفة للطباعة والنشر ، ٣٩٩هـ. ص ١٧١

الرجال الذين معها ، فلا يقام عليهم الحد في قول أبي حنيفة ومحمد ، سواء باشروا معها أو له يباشروا ...) (') · وإذا لم يجب الحد وجب التعزير قطعاً ، لأن فطهم معصية ، وإمتناع الحد فيها يوجب التعزير وكذلك إذا كاتت جريمة المحاربين - قطاع الطرق - في داخل القسرى والأمصار ، فإن جريمتهم هذه لا تعتبر قطع طريق ، عند من يشترط لجريمة قطع الطريسق وقوعها خسارج المدن، وبالتالي لا يجب الحد فيها لتخلف شرط المكان ، فيجب فيها التعزير (').

١١/ جريمة شرب الخمر:

لاحد فيها على الصبي أو المجنون إذا شرب أحدهما الخمر ، لأن الحد عقوبة محضه ، فيستدعي جناية محضة ، وفعل الصبي لا يوصف بالجناية (٢) • وإذا إمتنع الحد وجب التعزير بما يتناسب مع حال الصبي • ومما يتعلق بالخمر ومجالس شرب الخمر ما جاء في الفتاوي الهندية : (يعزر مس شهد شرب الشاربين ، والمجتمعون على شرب - أي أواني - الشرب وأن لم يشربوا ، ومن معه ركوة خمر يعزر ويحبس ، والمسلم يبيع الخمر) (١) •

١٢/ في جرائم الاعتداد على النفس وما دونها:

إذا إمتنع القصاص في القتل العد لعفو ولي الدم عن القاتل على الديسة ، صبح العفو وإمتنع القصاص ، ووجب مع الدية التعزير - وهو ضرب الجاتي ماتة سوط وحبسه سنة عند المالكيسة - وجاء في تبصرة الحكام (كقتل العد إذا عفا على الدية ، فإته يجب على القاتل الدية ، ويستحب له الكفارة ، ويضرب ماتة ويحبس سنة) ().

أُ الكاسابي ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود . بدائع الصنائع . مرجع سابق ، ج٧، ص ٩١ ٪

اً إس قدامه ، عبدالله أحمد ، المعنى ، مرجع سابق، ج٧، ص ٢٨٧

اً لكساني ، علاء الدين أبي بكر من مسعود وبدائع الصنائع و جرجع سلق، ج٧، ص ٣٩-جماعة من علما اصد و الفتاوي ضنية سرحه سلق ، ح٢ ، ص ١٥٩

^{ً /} حماعة من علماء الهند. الفتاوي الهندية ، المرجع السابق. ح٢ ، ص ١٦٩.

الله ورحون ، برهان الله ين إبراهينم . تنصرة لمحكام ، مرجع سابق، ٢٠ ، ص٢٩٧ ؛

وعند الماتكية (إذا شلت اليد بفعل الجاتي ، أو أذهب بصر عينه وبقى مظهرها ، فلا قود في ذلك كنه ، وعنيه أرش العين أو اليد ويؤدب الجاتي) (') .

النوع الثاني من جرائم التعزير:

يشمل ما شرع فيه عقوبة مقدرة ، ولكن إمتنع تطبيقها لماتع شرعي من شبهة ونحوها، ومن الأمثلة على هذا النوع ما يلى :

ا/ إذا إمتنع القصاص لمعنى في القاتل ، كالأب أو الأم إذا قتل أحدهما ولدهما ، إمتنع القصاص المعنى في القاتل ، كالأب أو الأم إذا قتل أحدهما ولدهما ، إمتنع القصاص ووجب التعزير . جاء في مغنى المحتاج في باب التعزير: (إذا قتل من لا يقاد به كولسده ، قال الأسنوي : فنما بقى التصد خاليا عن الزجر أوجبنا فيه التعزير) () .

٢/ جاء في بدائع الصنائع (لا يقام حد السرقة على خادم قوم سرق متاعسهم ، ولا علسى ضيف سرق متاع من أضافه للشبهة) (٢) . وإذا سقط الحد وجب التعزير ، لأن سرقة الخسادم والضيف معصية ، والمعصية توجب العقوبة ، فإن لم يكن فيها عقوبة مقدرة وجب التعزير .

٣/ ومن وطأ مطلقته ثلاثاً في العدة ظاتاً حل ذلك له ، كان هذا الظن شبهة تدرأ عنه الحد ، ولكسن عليه التعزير (١) •

النوع الثالث من جرائم التعزير:

يشمل كل ما لم تشرع فيه ولا في جنسه عقوبة مقدرة ، فيشمل هذا النوع جميع المعاصى التي لسم تنص الشريعة الإسلامية على عقوبة مقدرة لها، مثسل أكسل الربا ، وشسهادة السزور، وأخسد الرشوة، وغش المكاييل والموازيين ، وأكل المحرمات من المطعومات كالخنزير والميتسسة ، ومثسل

ا/ احضاب، عمد من عمد، مواهب اخليل بشرح عنصر حليل، بيروت: دار الفكر، ٣٩٨ (هـ ، ٣٠٥ ص ٢٤٩ ا

^{&#}x27; ا سنرجي، / حمد الخطيب، معنى انحتاج، مرجع سابق / ج٤، ص ١٩٢

[&]quot;/ نكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود ، بذاتع العسائع . فرجع سابق، ج٧، ص ٧٥ ،

اً إن اضعام، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد . فتح القدير ، مرجع سابق، ح ٤ ، ص ١١٢ .

التجسس ، وغير ذلك من المنكرات والمعاصي في الشريعة الإسلامية التي لم ترد فيها عقوبة مقدرة (') .

وعد الشافعية يعزر من وافق الكفار في أعيادهم ، ومن قال لذمي باحاج ، و من هنأه بعيده (٢). وما يندرج تحت جرائم النوع الثالث من جرائم التعزير ، التعزير لمخالفة ولي الأمر، فإذا أمر ولي الأمر أو من ينوب عنه بشيء هو في الأصل مباح ، أو نهى عنه للمصلحة العامة ، فاتسه يجب علسي الناس طاعته ما دام أن ما أمر به أو نهي عنه ليس بمحرم ، وأن في أمره ونهيه تحقيق لمصلحة عامة مشروعة (٢) .

النوع الرابع: التعزير في غير معصية:

وهذا اننوع مما يجري فيه التعزير ، أفعال لا تعتبر معصية ولكن يجري فيها التعزير ، فهذه الأفعال يمكن إعتبارها ملحقة بجرائم التعزير لجريان التعزير فيها . ويندرج ضمن هذا النوع ما يأتى:

١ - فعل الصبي: الصبي العاقل الذي دون البلوغ إذا أتى أو ترك ما يستدعي تأديبه فيعزر تأديباً لا عقوبة ، لأنه من أهل التأديب لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (مروا صبياتكم بالصلاة إذا بلغوا سبعاً ، وأضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً) (). والمقصود بالضرب هو ضرب التعزير ، ولكسن على سبيل التأديب لا على سبيل العقوبة ، لأن العقوبة تستدعي جناية ، وفعل الصبي لا يوصف بالجناية أو المعصية () .

الله عدد آمین و رد المحتار و مرجع سابق، ج٤، ص ٣٦-- این فرحون و برهان الدین ابراهید تنصرهٔ الحکام و مرجع سابق، ج۲، ص ٢٩، ص ١٩٤ الشهوي و منصور یوس و کشاف سابق، ج۲، ص ١٩٤ الشهوي و منصور یوس و کشاف القاع، مرجع سابق و ۲۶ مربع سابق و ۲۶ مربع سابق و ۲۶ مرجع سابق و ۲۶ مرجع سابق و ۲۶ مربع سابق و ۲۶

^{· /}سنريبي ، محمد الخطيب · معنى انحتاج · مرجع سابق، ج٤ ، ص ١٩٤ ·

[&]quot;/الشربيني، محمد الحطيب، المرجع السابق، ج٤، ص ١٩٤.

^{1/} أبو داود، سليمان بن الأشعث، سن أي داود، الرياض: دار السلام، ٤٣١ هس، ص ٢٨٢

[&]quot;/الكاساي ، علاء الدين أي تكر بن مسعود . بدائه الصنائع ، مرجع سابق، ج٨ ، ص ١٨ .

جاء في نهاية المحتاج (وقد يوجب التعزير حيث لا معصية كفعل غير مكلف ما يعزر عليه المكنف) (') وجاء في مغني المحتاج: (الصبي والمجنون يعزران إذا فعلا ما يعزر عليه البالغ ، وأن لم يكن فعلهما معصية) (') .

٧-التعزير على مباح للمصلحة: قد يكون التعزير على فعل مباح في ذاته ، ولكن يعزر فاعله لما في هذا الفعل من قدح في المروءة أو اعتياد على أمر لا يفيد ولا يليق ، وقد يكون وسيلة غير مرغوب فيها لإكتساب المال جاء في نهاية المحتاج: (وقد يوجد - أي التعزير - حيست لا معصية . • ومن يكتسب باللهو المباح فللولي تعزير الآخذ والدافع كما اقتضاه كلام الماوردي للمصلحة) (). وجاء في حاشية الشيراملسي تعليقاً على هذا القول : (ومن ذلك ما جرت به العادة في عصرنا من ابتذاذ ما يذكر من حكايات مضحكة وأكثرها أكاذيب ، فيعزر على ذلك الفعل ، ولا يستحق ما يسأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه ، وأن وقعت صورة إستنجار ، لأن الاستنجار على ذلك الوجه الفاسد) (أ) فان الناس كاتوا يستأجرون من يحكي لهم القصص المضحكة ويدفعون له أجره ، وهسذا الفعل لا يليق بالمجتمع الإسلامي ولا بالوسيلة الجيدة لكسب المال ، فالمصلحة تقتضي بمنع ذلك والتعزيسر عليه .

٣- تعزير الشخص دون أن يصدر منه فعلاً أصلاً:

قد يعزر الشخص دون أن يفعل شيئا أصلاً ، ولكن حالته التي هو عليها قد يسترتب عليها ضرر بالآخرين فيعزر دفعاً لهذا الضرر ورعاية لمصلحة الآخرين ، جاء في نهاية المحتاج : (وقد يوجد التعزير حيث لا معصية ، أو كمن يكتسب باللهو المباح ، وكنفي المخنث للمصلحة وأن لم يرتكسب

١/ الرملي ، عمد أحمد . نماية المحتاج ، مرجع سابق، ج٦، ص ١٨

[/] الشربيني، محمد الحطيب. مغني المحتاج . مرجع سابق، ج٤، ص ١٩٢.

[&]quot;أنرملي ، محمد أحمد - تماية انحتاج · مرجع سابق ،ج٨، ص١٨ -

الشيرامنسي ، أي الضياء نور الدين على . حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج. بيروت: دار المعرفة،١٣٩٩هــ ،ج٨ ، ص ١٨-

معصية) (') ومن هذا النفي للمصلحة ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيـــ خلــق رأس نصر بن حجاج ونفاه من المدينة لما شبب النماء به في الأشعار وخشي الفتنة به (')

٤- حبس المتهم قبل إدانته:

وهذا الحبس يمكن إعتباره من قبيل تعزير الشخص قبل أن يثبت صدور فعل منه يستدعي عقابه بالتعزير أو بغيره ، وإنما جاز حبس المتهم للمصلحة العامة ، وقد روى بهز بن حكيم بن معاويه عن أبيه عن جده قال (أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناساً من قومي في تهمه فحبسهم ، فجهاء رجل من قومي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطه فقسال : يها محمد عهم تحبسس جيرتي ٠٠٠) () - الحديث ، الا أن هذا الحبس يجب أن يكون في التهم الخطيرة ، وأن توجد بعض الإمارات على إحتمال صدق التهمة (؛) .

اً الرملي ، عمد أحمد . نماية المحتاج ، سرجع سابق ج٨، ص١٩-١٩ .

اً إِن فرحون، برهان الدين إبراهيم، تنصرة الحكام، مرجع سابق، ج٢،ص ١٩٦- إِن القيم، محمد من بكر الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص١٤٠

[&]quot; / نترمذي ، محمد بن عيسى - المجامع الصحيح ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت إدار الفكر، ١٩٩٨ هـ، ٣٠٠ ص ٢٥٥ ٤/ إن القيم ، محمد بن أي بكر ، الطرق الحكيمة ، مرجع سابق، ص ١٤

المبحث ألثالث

عقوبة التعزير

ويتكون هذا المبحث من مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول / ضوابط اختيار العقويات التعزيرية

المطلب الثاتي / أنواع العقوبات التعزيرية .

المطلب الأول.

ضوابط اختيار العقوبات التعزيرية

هل نكل جريمة عقوبة تعزيرية محددة ؟

العقربات التعزيرية في الشريعة الإسلامية متنوعة منها الخفيفة ومنها الشديدة ، ومنها بين الخفيفة والشديدة ، والشريعة الإسلامية لم تضع لكل جريمة تعزيرية عقوب محددة ، واتما وضعت مجموعة من العقوبات التعزيرية لمجموعة من الجرائم التعزيرية وفوضت الإمام او نائبه - القاضي - لاختيار العقوبة المناسبة لجريمة التعزير وفق ضوابط معينة . فما هي هذه الضوابط ؟

ضوابط اختيار العقوبات التعزيرية:

اولاً: ان يلاحظ القاضى جسامة الجريمة وحال المجرم:

أي أن على القاضي وهو يختار العقوبة المناسبة للجريمة التي ينظر فيها أن يلاحظ طبيعة هذه الجريمة من جهة مدى خطورتها وضررها وجسامتها ، كما يلاحظ حالة الجاتي من جهة سوابقه في ارتكاب الجرائم والمعاصي ، وظروف ارتكابه للجريمة ودوافعها ومنزلة الجاتي في المجتمع من جهة كونه معروفاً بالاستقامة او منحرفا عنها .

جاء في مغنى المحتاج: (ويجتهد الإمام في جنسه - أي جنس التعزير - وقدره لاختــــلف ذلك باختلاف مراتب الناس وأحوالهم وباختلاف المعاصى) ().

قال ابن فرحون في العقوبات التعزيرية: (وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها، وبحسب حال المجرم في نفسه) (). وجاء في رد المحتار: (قال الزياعي :

^{&#}x27; / الشربيني ، محمد الحطيب مفنى المحتاج مرجع سابق ، ح٤ ، ص ١٩٢.

^{*/} ان فرحون ، برهان الدين إبراهيم . تنصرة الحكام - مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢٩٤-

وليس في التعزير شيء مقدر وإنما هو مفوض إلى رأي الإمام على مقتضى جناياتهم وكذا ينظـــر في أحوالهم) (').

وجاء في السياسة الشرعية لابن تيميه (يعاقبون تعزيرا على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته ، وعلى حسب حال المذنب وعلى حسب كبر الذنب وصغره) ().

وجاء في تبصرة الحكام: (التعزير يكون بحسب الجاتي والمجني عليه والجناية ، فان كان القول عظيماً من ذي القدر بولغ في الأدب ، وان كان على العكس فالعكس قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم: (اقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود ...) () والمراد برفيع القدر من كان مسن أهل القران والعلم والآداب الإسلامية لا المال والجباة) ().

تاتياً: أن تكون العقوبة التعزيرية وافية بالغرض منها:

وهو الردع والزجر وخالية من معاتي الانتقام والمثلة وإهدار الآدمية او إتلاف عضو من الجاتي ، لأن العقوبة التعزيرية كما قال الفقهاء هي تأديب استصلاح وزجر(). ولا يتفق ومقتضيات التأديب والإصلاح المبالغة في عقوبة التعزير بما لا يحتاج الردع والزجر . جاء في تبصرة الحكام :

(والتعزير إنما يجوز منه ما أمنت عاقبته غالبا والالم يجز . وينبغي إن يقتصر على القدر الدي يظن انزجار الجاتي به ولا يزيد عليه) (').

وجاء في كشاف القناع: (ولا يجوز قطع شيء ممن وجب عليه التعزير ولا جرحه ولا اخذ شسيء من ماله ، لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك ، ولأن الواجب أدب ، والأدب لا يكون بالإللف) ().

^{&#}x27; / ان عاندين ، محمد أمين . رد المحتار على اللمر المحتار - مرجع سابق ، ح.٤ ، ص ٦٢

١ / ابن تيميد ، أحمد عبد اخليم السياسة الشرعية مرجع سائق ، ص ٩٧٠

[&]quot;/ أبو داود ، سنيمان بن الأشعت مسن ابي داود ، الرياض : دار السلام ، ١٤٢١هـ ، ص ١٠١٠

الله فرحول ، برهال الدين إبراهيم تصرة الحكام . مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٣٠٥.

او يعلى ، محمد بن الحسين الأحكاء السلطانية مرجع سابق ، ص٢٦٣٠.

[&]quot; / اس فرحون ، برهان الدين إبراهيم " تنصرة الحكام " مرجع سابق ،ج٢٠ص٣٠٦.

^{﴿ /} ليهوي ، مصور يونس كشاف القاع مرجع سابق ، ج ٤،ص ٧٤.

وجاء أيضا في كشاف القتاع: (ويحرم التعزير بحلق لحيته لما فيسه مسن المثلسة ، ولا تسويد وجهه)().

المطلب الثاتي

أنواع العقوبات التعزيرية

لقد عرفت الشريعة الإسلامية أتواع من العقوبات ووضعتها موضع التطبيق ، ولكن هــذا لا يمنــع الاخذ بأتواع أخرى من العقوبات التعزيرية لأن الشريعة الإسلامية ومبادئها لا تأبى هذا ما دامـــت تحقق غرض الشريعة الإسلامية من العقوبة التعزيرية ، ووفقاً للضوابط التي ذكرها البــاحث فــي المطنب الأول ، ومن اشهر العقوبات التعزيرية التي وضعت موضع تطبيق هي :

أولاً: عقوبة التعزير بالقتل:

قلنا قبل قليل ان التعزير يكون بما تؤمن عاقبته ، ولا يحصل إتلاف الجاتي ولا إتلاف عضو منه ، ولكن مع هذا أجاز الفقهاء على وجه الاستثناء الضيق والقليل القتل تعزيسراً في حالية جسامة الجريمة وعظيم ضررها الذي لا يمكن دفعه ، وردع الاخرين عن مثل فعله الا بقتله من ذلك أجسار الحنفية القتل تعزيراً وسموه (القتل سياسة) إذا كان شر الجاتي لا يندفع إلا بقتله جاء في فتسح القدير : (لو اعتاد اللواطه قتله الإمام محصنا كان ام غير محصن سياسة) (). وجاء في البحسر الرائق فيمن تكررت منه السرقة قوله (... للإمام ان يقتله سياسه) ().

^{&#}x27;/ المهوي ، مصور يونس كشاف القاع المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٧٠.

[&]quot; / ابن الهماء ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، مرجع سابق ، ح ٤ ، ص ٠ ق ١ .

[&]quot; / ان عيم ، زين الدين البحر الرائق شرح كتر الدقايق مكة المكرمة ; دار المعرفة للضاعة والنشر ، الضعة التالية ، (٥٠٠) ، ح^و ، ص ٧٧

وجاء في هامشه: (... اذا سرق ثالثا ورابع للإمام ان يقتله صياسه لسعيه في الأرض بالفساد)(). وجاء في حاشية ابن عابدين(... رأيت في الصارم المعملول للحافظ ابن تيميه ان من أصول الحنفية ان ما لا فتل فيه عندهم مثل الفتل بالمثقل والجماع في غير القبل إذا تكرر فللإمام ان يقتل فاعله، وكذلك له ان يزيد على الحد المقدر اذا رأى المصلحة في ذلك، ويحملون ما جاء عن النبي صلسي الله عنيه وسلم واصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم على انه رأى المصلحة في ذلك ويسسمونه الفتل سياسة، وكان حاصله ان له ان يعزر بالقتل في الجرائم التي تعظمت بالتكرار وشرع القتسل في جنسها .. وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل) ().

وقدا أجاز المائكية وابن عقيل الحنبلي قتل المسلم الذي يتجسس للكفار على المسلمين جساء فسي تبصرة الحكام: (... واذا قلنا انه يجوز للحاكم ان يجاوز الحدود في التعزيسر فهل يجوز قتسل الجاسوس المسلم اذا كان يتجسس بالعدو (هكذا) ... واما الداعية إلى البدعسة المفسرق لجماعسة المسلمين فاته يستتاب فان تاب والا قتل) ().

وجاء في شرح الخرشي: (وان ادى اجتهاد الإمام إلى ان يعزره بما يزيد على الحد او ياتي على هلاك اننفس فاته يفعل) (').

وجاء في حاشية الرهوني على شرح الزرقاتي على مختصر خليل: (... التعزير جائز بالاجتسهاد مطلقا وان زاد على الحد او أتى على النفس) ().

^{&#}x27; / ابن عابدين ، محمد امين . مبحة الخالق على البحر الرائق ﴿ بيروت : دار المعرفة المضاعة والبشر ، الطعة التابية ، (د،ت) ، ح ،

٢ / ان عابدين ، محمد أمين رد انحتار على اللمر المحتار . مرجع سابق ، ح ٤ ، ص ٢٧-٦٣

[&]quot; / ان فرحون ،برهان الدين ابراهيم بن على تبصرة الحكام سرجع سابق ، ج٢،ص٣٠٢.

^{1/} احرشي ، عمد شرح اخرشي الرهوبي على محتصر حليل مرجع سابق ، ج١١٠ ص ١١٠.

اً الرهوي ، عمد بن احمد.حاشية الرهون على شرح الزرقاني على محتصر حليل مصر : للطعة الاميرية بنولاقي ، الضعة الاوب (د،ت)، ح٨،ص ١٦٥

وجاء في السياسة الشرعية لابن تيميه: (... واما مالك وغيره فنقل عنه: ان من الجرائم ما يبلغ به الفتل ، ووافقه بعض أصحاب احمد في مثل الجاملوس المسلم اذا تجسس للغو على المسلمين .. ويجوز ماتك وبعض الحنابلة - كابن عقيل - قتله) ().

وقد اجاز بعض أصحاب الشافعي واحمد قتل الداعية الى البدع المخالفة للكتاب والسنة ، وجاء في حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج : (... نعم ان تضررنا بهم تعرضنا لهم الى زوال الضرر أي : ولو بقتلهم) () وجاء في المبدع في شرح المقتع في فقه الحنابلة (... اختار طائفة مسن اصحابنا انه يقتل للحاجة ، ويقتل مبتدع داعية ، ونقله إبراهيم بن سعيد الاطروش في الدعاة مسن الجهمية عن احمد) () وجاء في الحسبة في الإسلام : (ومن لم يندفع فساده في الارض الا بتقتل فتل مثل المفرق لجماعة المسلمين والداعي إلى البدع في الدين) () وجاء في كشاف القتاع : (ويكون التعزير بالضرب والحبس .. وقال في الاختيارات اذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع الا بالقتل وحينئذ فمن تكرر من جنسه الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة بل استمر في الفساد فهو كالصائل لا يندفع الا بالقتل فيقتل) ().

من خلال العرض السابق لنصوص الفقهاء في شان حكم التعزير بالقتل يمكن القول بان التعزير بالقتل العرض السابق لنصوص الفقهاء أبيه وتوفرت أسبابه كان يتعين الحكم به لدفع فسلاد او قطع شر.

ثاتياً: عقوبة التعزير بالجلد:

وهذه العقوبة هي موضوع بحث هذه الرسالة وسوف يتحدث عنها الباحث بالتفصيل في هذه الرسالة.

^{&#}x27; أ ان تيميه ، أحمد عبد الخليم . السياسة الرعية . مرجع سابق ، ص١٢٧.

^{* /} الشيراملسي ، بور الدين على من على ﴿ حاشية الشيراملسي على تماية المحتاج . مرجع سابق ، ٧٠ ، ص ٣٨٣.

[&]quot;/ان مفلح ، برهن الدين إبراهيم بن محمد الملدع في شرح المقبع مرجع ساب ، ج٩،ص١١٢.

ال تيميه ، أحمد عبد الحليم الحسنة في الإسلام مرجع سابق ، ص٩٠٠

[/] المهوني ، مصور بن يونس كشاف القباع مرجع سابق ،ج٢،ص١٢٤.

ثالثاً: عقوبة التعزير بالحبس:

عقوبة الحبس من العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية وقد تباينت صور تطبيقاتها ، وتعددت الأفعال الموجبة له ، ومن الأدلة على مشروعية عقوية التعزير :

١-من كتاب الله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فـــي الارض فســادا ان يقتلوا او يصلبوا او ينفوا من الأرض ...) () الآية ، فقد فسرت عقوبة (النفي مــن الأرض)
 بأتها المراد بها عقوبة السجن ().

٧-قوله تعالى: (واللاتي يأتين الفاحشة من نساتكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سهدلا) ().فدلت الآيسة على مشروعية الحبس ، فقد كاتت عقوبة الزانيات من النساء اول ما نزل تشهريع بشهتهن همي الحبس في البيوت ().

٣-ومن الأدلة من السنة النبوية على مشروعية التعزير بالحبس ما رواه أبو هريسرة رضب الله عنه من (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن اثال فربطوه بساريه من سواري المسجد) () فدل الحديث على مشروعية الحبس لان ثمامة ربط ومنع من التصرف بنفسه لمدة من الزمن ().

٤-ما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (حبس رجلا فـي تهمة ساعة من نهار) (').

ا / سورة المائد . الآية : ٢٣.

أ / نقرضي ، عمد احمد . اخامع لاحكام القران . مرجع سابق ، ج٢، ص١٥١.

[&]quot;/ سورة الساء ، الاية : ١٥.

^{1/} القرضي ، عمد احمد الجامع لاحكام القران مرجع سابق ، ج٥،ص٨٥-٠٨٠

[&]quot;/ الحاري ، عمد اساعيل صحيح النخاري . مرجع سابق ،ص ٧٤١٠

^{· /} النووي ، يجيي بن شرف شرح النووي على صحيح مسلم مرجع سابق ،ج٢،ص٨٥-٨٨.

 [/] عبد الرزاق ، عبد الرزاق من همام مصنف عبد الرزاق بيروت : المكتب الإسلامي ١٣٩٢هـ. ٦٠٠ ص ٢٠٠٠.

ه - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته) (وقال سفيان) عرضه: يقول مطلني . وعقوبته: الحبس) ().

٢-ومن الآثار التي تدل على مشروعية الحبس ان عامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابتاع دارا بمكة لكي يجطه سجناً (). وقد سجن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صبيفاً لسؤاله عن الذاريات والنازعات وشبههن ().

وما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه سجن احد لصوص بني تميم حتى مات في سجنه (). وما روي ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه سجن بالكوفسة ، وبنسي سبجنا سماه مخيساً ().

فدلت هذه الأحاديث والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم على انهم اتخذوها مكانا للحبس ، وانهم قد حكموا بعقوبة التعزير بالحبس ().

والتعزير بالحبس نوعان (الأول) الحبس لمدة محدودة و (الثاني) الحبس لمدة غير محدودة .

اما الحبس لمدة محدودة فهذه المدة تختلف باختلاف الأشخاص وباختلاف جرائمهم ، وقد قال المارودي في هذا النوع من الحبس: (يحبسون فيه على حسب ذنبهم وبحسب هفواتهم . فمنهم من يحبس يوما ، ومنهم من يحبس اكثر منه إلى غاية مقدرة ، وقال ابو عبد الله الزبسيري مسن أصحاب الشافعي نقدر غايته بشهر للاستبراء والكشف ، ولستة اشهر للتأديب والتقويم…) () .

النحاري ، عمد اسماعيل صحيح البحاري مرجع سابق ، ص ٢٨٩.

البحاري ، عمد اسماعيل صحيح النحاري . مرجع سابق ، ص ٣٨٩.

[&]quot;/ البحاري ، عمد اسماعيل صحيح البحاري مرجع سابق ، ص ٢٨٩.

^{* /} اس الحوزي ، حمال الدين ابي الفرج - تاريخ عمر بن الحطاب . بيروت : دار الرائد ، ٢ - ١ ١هـــ ، ص ١١٧

^{· /} ال الطلاع ، محمد بن فرح المرجع السابق ، ص ٩٩.

الشوكاني، محمد بن علي <u>ين الاوطار</u> . مرجع سابق ، ح.١ ، ص ٣٠٩.

١٠٢٨. الماوردي ، على بن حيب الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٢٨. .

وجاء في الفتاوي الهندية : (وتقدير مدة الحيس راجع الى الحاكم) (). وهذا مذهب المالكية ، فقد قال ابن فرحون المالكي : (فحبس التعزير راجع إلى اجتهاد الحاكم) ().

ويجوز أن يضم القاضي الحبس إلى الجلد ، لأن الحبس يصلح تعزيراً باتفراده وقد ورد الشرع بسه في الجملة ، فجاز إن يضمه إلى الجلد اذا شك القاضي في انزجاره بدون السجن ().

اما الحبس غير المحدد المدة ، فهذه عقوبة تعزيرية لاصحاب الجرائم الخطيرة الذين يخشى منسهم على أمن الناس وسلامتهم كالمعتادين على ارتكاب جرائم القتل والسلب او المتهمين بها دون امكان اثباتها عليهم فيحبسون تعزيراً بالحبس غير المحدد المدة حتى يحدثوا توبة بسان تظهر عليسهم علامات الصلاح والتوبة فيطلق سراحهم او يظلوا محبوسين حتى يموتوا فيتخلسص النساس مسن شرهم.

وقد صرح الفقهاء بهذا النوع من الحبس فقد جاء في الدر المختار ورد المحتار في فقه الحنفية: (ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ، ويخلد في السجن حتى يتوب - أي حتى تظهر امارات توبته - إذ لا وقوف لنا على حقيقتها ، لأن شر هذا على الناس) ().

وجاء في كشاف القناع في فقه الحنابلة: (الداعية ، يحبس حتى يكف عنها ، ومن عرف باذى الناس وأذى مالهم ولم يكف عن ذلك حبس حتى يموت او يتوب ، ونفقته مدة الحبس مسن بيت المال ليدفع ضرره)().

وقد تكون عقوبة الحبس حتى الموت هي العقوبة الوحيدة التي تطبق على الجاتي وتسمى الحبسس في هذه الحالة (بالصبر) لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (اقتلوا القاتل واصبروا الصابر) ().

١ / بحموعة من علماء الهد الفتاوي الهدية مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٦٨-

[&]quot; / ان فرحول ، برهان الدين ابراهيم . تنصرة الحكام - مرجع سابق ، ح٢ ، ص ٣٢٩.

[&]quot;/ ان اضماء ، محمد بن عبد الواحد فتح القدير . مصر : المطبعة الأميرية ببولاق ، الطبعة الأولى ، ج٤ ، ص ٢١٦.

ان عابدین محمد امین رد انحتار علی اللبر المحتار مرجع سابق ، ج ٤، ص ٧٠٠.

[&]quot; / البهوي ، مصور يونس : كشاف القباع ، مرجع سابق ، ح ٤٠ص ٧٠.

[&]quot; / ان انضلاع ، محمد بن فرح اقضية الرسول صلى الله علية وسلم مرجع سابق ، ص ٥٠

لان الممسك حبس المقتول حتى الموت() ، وقد قضى بذلك على بن ابى طالب رضى الله عنه في مرجل قتل رجلا متعمدا وامسكه الآخرة قال : يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت(). رابعاً : عقوبة التعزير بالنفى :

النفر على وجه التعزير جائز ، فقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه العقوبة في هيئت المخنث فقد روى أبو هريرة رضى الله عنه : (ان النبي صلى الله عليه وسلم أتسى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما هذا ؟ فقيل يا رسول الله : يتشبه بالنساء فأمر به فنفي إلى النقيع . قالوا : يا رسول الله الانقتله ، فقال : اني نهيت عن قتل المصلين) (). فدل الحديث على مشروعية التعزير بالنفي ()، قال الشوكاتي : (وفي ذلك جواز العقوبة بالإخراج من الوطن لما يخاف من الفساد والفسق) ().

وقد عاقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصر بن حجاج بإخراجه من المدينة لما خيف من الفتنة بجماله ، وان كان الجمال لا يوجب نقي صاحبه ولكن عمر بن الخطاب فعل ذلك للمصلحة ، وقد صرح عمر بذلك عندما قال نصر : (وما ذنبي يا أمير المؤمنين ؟ قال : لا ذنب لك ، وانما الذنب لل حيث اطهر دار البحرة منك) ().

واذا جاز اننفي بدون مصية للمصلحة العامة ، فجوازه مع المعصية أولى.

وكذلك فقد عاقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه صبيغاً بالنفي بسبب سواله عن الذاريات والمرسلات وشبههن().

١ / الل القبيم، عمد بن الي بكر ، الطرق الحكمية - حدة : مكتبة المدي ومطعتها ، ١٤٠١هــ، ص ص د

^{* /} الشافعي ، محمد ادريس الام اليروت : دار المعرفة ، ١٣٩٣هــــ ، ٣٠٠٠.

[&]quot; / ابو داود ، سليمان بن الاشفت . مسن الي داود مطبوع مع شرحه عون المعود ، القاهرة : للكتبة سلمية ، ١٣٩٩هـ ، ١٣٠ م ٢٧٠.

السرحسي ، محمد احمد المسوف مرجع سابق ، ج٩ ، ص ٥٥٠ ا

^{° /} الشوكاني ، محمد من علمي . نين الاوطار - مرجع سابق ، ح٤، ص ١٨٥.

[&]quot;/ السرحسي ، عمد احمد المسوف مرجع سابق ، ج٩ ، ص ٥٥٠ -

١٠ بدارمي ، عبد الله بن عبد الرحمي - مس الدارمي - باكستان : طبع وبشر حديث اكاديمي ، ٤ - ١٤ هـــ ، ص فاد-٢٠٠٠.

وقد روى البيهقي : (أن أبا بكر اخرج مخنثا واخرج عمر واحداً) ().

ومجال تطبيق التعزير بالنفي في الجرائم التي يخشى ان بتعدى أثرها إلى الغير فالقصد من هذه العقربة حماية المجتمع ، وكذلك إصلاح الجاتي بجطه في مجتمع جديد قد يصاعده على الصلاح حاله ().

خامساً: العقوبة التعزيرية المالية:

وهي العقوبات التي تمس مال الجاتي إما بأخذه او إتلافه عقوبة لصاحبه ، وتنقسم الى قسمين : القسم الأول : التعزير بأخذ المال :

وقد تُبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقب بأخذ المال بالأدلة التالية :

ا-تهدیده صلی الله علیه وسلم بأخذ شطر مال ماتع الزکاة حیث روی عن بهز بن حکیم عن أبیسه عن جده قال : سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول : (فی کل ابل سساتمة فسی کسل أربعین ابنة لبون لا تفرق ابل عن حسابها ، ومن أعطاها مؤتجرا فله اجرها ومن منعها فاتسا آخذوها منه وشطر ابله ، عزمه من عزمات ربنا عز وجل لا یحل لال محمد منها شیء)ن.فدل الحدیث علی مشروعیة اخذ التعزیر بأخذ المال ().

٢-تضعيفه صلى الله عليه وسلم الغرم على من سرق من غير حزر ، حيث روي عن عمسر بسن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انه سئل عن التمر المطسق فقال: من أصاب بغيه من ذي حاجة غير متخذ خبنه فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيئ منسه فطيه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد ان يؤبه الجرين فبلغ ثمن المجر فعليه

^{&#}x27; / البيتي ، احمد بن الحسين السن الكبرى . الهند ، حيد اباد : مطبعة دائرة المعارف العتمالية ، (د،ت) ، ح٨ ، ص ٢٢٤

^{&#}x27; / عامر ، عند العزير ((التعزير في الشريعة الإسلامية)) . مرجع سابق ، ص ٢٨٨.

[&]quot; النو دود ، سنيمان من الاشعث مسن الي اود مرجع سابق، ج٤، ص ٥٠٠

^{· /}اشوكاني ،عمد علي . نين الاوطار - مؤرجع سابق ،ج٤ ، ص ١٢٤–١٢٥.

القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة) (). فدل الجديث على مشروعية التعزير بأخذ المال() .

٣-اباحته صلى الله عليه وسلم سلب من يصطاد في حرم المدينة لمن وجده ، حيث روي ان سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه اخذ رجل يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى السه عليه وسلم ، فسلبه ثيابه فجاء مواليه فقال : (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هـــذا الحرم وقال : من رأيتموه يصيد فيه شيئاً فله سلبه. فلا أرد عليكم طعمه أطعمنها رســـول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن ان شنتم أعطيتكم ثمنه) (). فدل الحديث على مشروعية التعزيــر بأخذ المال().

قال شيخ الإسلام بن تيميه: (وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر ها متعددة) ().

بناء عنى ما تقدم يتبين جواز التعزير بأخذ المال لفطه صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده. انقسم الثاني : التعزير بإتلاف المال :

وقد دل على جواز التعزير بإتلاف المال أدلة منها:

ا -حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الضرار بان يهدم ويحرق ، فقد ذكر ابن هشام في السيرة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم : (.. يعث رجلين إلى مسجد الضرار فقال :

أرابو داود ، سليمان بن الاشعث سنن ابي داود . مرجع سابق ،ج١٢،ص٥٥-٥٧-البسائي ابي عبد الرحم شعيب .سن السائي التقاهرة : مطعة مصطفي الخليي ، ١٢٨٣هـ ، ج٥ ، ص ١٧-

[&]quot;/ نصفاني ، محمد اسماعيل سنل السلام بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٤١٦هـ ، ٢٠٠ ص ٢٥٠.

[&]quot;/ الاماء احمد ، احمد بن حسل مسد الامام احمد سرجع سابق ، ٢٣ ، ص ٢٥٦ - ابو داود ، سليمان بن الأشعب سن ال

أ الشوكاني ، عمد على نيل الاوطار . مرجع سابق نج٥،ص١٣٤.

[&]quot; / ر تيميد ، احمد عبد الحليم الحسنة في الإسلام البرجع سابق ، ص ٩٥٠.

انطلقا الى هذا المسجد الظالم أهله فاهدماه وحرقاه ...) فقد أمر الرسول صلى الله عليه ومسلم بهدم المسجد إتلافا له وعقوبة لمن بناه ، لأنه قصد به الضرار والتقريق بين المؤمنين ().

٧-ما ورد من الأمر بكسر دنان الخمر وشق ظروفها ، فمن ذلك ما روي عن انس قال : (جساء ابو طلحه إلى النبي صلى الله عليه وسم فقال : أني اشتريت لايتام في حجري خمراً . فقال لسه النبي صلى الله عليه وسلم : اهرق الخمر واكسر الدنان ، فأعاد ذلك عليه ثلاث مرات)ن.فدل الحديث على مشروعية التعزير بإتلاف المال ، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإتلاف دنان الخمر وكسرهان ، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بلفسه ان رجلاً من اهل السواد قد أثرى في تجارة الخمر فكتب : (ان كسروا كل شيء قدرتم له وسيروا كل ماشية ولا يؤين أحد له شيئاً) ن.

ففي الحديث والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دلالة واضحة على جواز التعزير بـــاتلاف المال عقوبة لمن استعمله في المعصية ، قال شيخ الإسلام بن تيميه : (...ومثل ذلك أوعية الخمس يجوز تكسيرها وتخريقها والحاثوت الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه ...)().

اذا تقرر جواز التعزير بالمال اخذا او إتلافا فاته يمكن تقسيم التعزيرات المالية إلى ثلاثة أقسام على النحو التالى:

القسم الأول: الغرامة:

وهي مال يلزم الجاني بأدائه إذا حكم عليه يدفع لبيت المال او لمستحقه ، والأصل في جـواز هـذا النوع ما روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انــه

^{&#}x27; / ان هشام ، عند المنك . السيرة النوية . تحقيق مصطفى السقما ، إبراهيم بياري، وعبد الحفيظ الحلبي ، القاهرة : مطعة مصطفى الحنبي ، ٥٥٠ اهنت ، ج٤،ص٧٤.

[&]quot; / أن القيم ، محمد بن أبي بكر إزاد اللعاد في هدى جير العباد إبيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢هـ ، الضعة التالغة ، ٣٠٠ص١١-

[&]quot; / لذار قطني ، علي بن عمر . سن الدار قطني باكستان ، لاهور : مطعة فالكن ، (د،ت) ، ج٤ ، ص ٢٦٥

النشوكاني، عمد على بيل الأوطار مرجع سابق، ج٥،ص ٣٣٠.

[&]quot; / ابن حزم ، على بن احمد - انحلي . مصر ، القاهرة : مكتبة الجمهورية العربية ، ١٣٨٧هـــ ، ٣٠ص ٢٠ ٦٠ -

أ / ان تيميه ، احمد عد اخليم اخسية مرجع سابق ، ص ٩٩.

سئل عن التمر المطق ، فقال : من أصاب بغيه من ذي حاجة غير متخذ خبنه فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء منه فطيه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد إن يؤبه الجرين فبلغ ثمن الجر فعليه القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة) ().فدل الحديث عليه المعاقبة بالغرامة على من سرق من التمر المعلق وعلى من سرق دون النصاب().

وقد عاقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالغرامة حيث روي ان عبيدا لحاطب بسن أبسى بلتعه سرقوا ناقة لرجل من مزينه فنحروها فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فأمر بقطع أيديهم ، ثم قال عمي لحاطب : (أني أراك تجيعهم لاغرمنك غرماً يشق عليك ، ثم قال للمزني كم ثمن نساقتك ؟ قسال : اربعاتة درهم ، قال : فأعطيه ثماتماتة درهم) (). فعمر رضي الله عنه اغرم حاطب بن أبي بلتعه ضعف ثمر الناقة التي سرقها عبيده فاتتحروها لما ظهر له رضي الله عنه ان حاطباً يجيعهم ممسا دفعهم الى سد جوعهم عن طريق السرقة() .

القسم الثاني: المصادرة:

وهي تملك بيت المال الأشياء النقدية او العينية الناتجسة عن الجريمة او المستعملة فيها ، وللصورتين اصل في الشريعة الإسلامية فقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم شطر مال ماتع الزكاة . وهي مصادرة للمال الذي منعت زكاته بأخذ شطره زيادة على اخذ الزكاة المفروضة .

وقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صادر اللبن المغشوش عقوية نصاحبه (). فقد روي عن الإمام مالك انه من المستحمن عنده ان يتصدق به اذ في ذلك عقوبة للغشاش بسأخذه منه،

ا / الحديث سن تحريجه ، الطر () من هذه الرسالة ا

الشوكاني، محمد على نيل الاوطار. مرجع سابق، ج٧، ص ٤٤٠.

[&]quot; / عبد الرزق ، عبد الرزاق من همام مصنف عبد الرزاق . مرجع سابق ، ح١٠٠ ص ٢٣٩

اً/ اس قدامه ، عبد الله بن احمد المُعنى سرحع سابق ، ج٧ ، ص ٧٩٥.

[&]quot; / اس فرحون ، برهان الدين ابراهيم " تنصرة الحكام " مرجع سابق ، ج٣٠،ص٢٩٨

ونفع المساكين بإعطائهم اللبن ولا يهراق . وهذه مصادرة للمال العيني المستعمل في الجريمية بأخذه من صاحبه().

القسم الثالث: الإثلاف:

إتلاف الشيء هو إخراجه من ان يكون منتفعاً به منفعة مطلوبة منه عادة ، كإتلاف المعبودات من الله الشيء هو إخراجه من ان يكون منتفعاً به منفعة مطلوبة منه عادة ، كإتلاف المعبودات من الحجر والصور ، فيجوز إتلافها وتكسيرها ومثل ذلك دنان الخمر اذ يجوز تكسيرهان.

ومن المعاقبة بالإتلاف إحراق المال المستصل في معصية الله تعالى ، عقوبة لصاحبه كتحريت أوعية الخمر ، كما يجوز تحريق الحاتوت الذي يباع في الخمر () ، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (انه وجد في بيت رجل من ثقيف خمراً ، وكان قد جلده في الخمر فحرق بيت وقال : ما اسمك ؟ قال : رويشد . قال : بل أنت فويسق) ().

وجاء في الدر المختار في فقه الحنفية ، فيما يكون به التعزير : (... ويكون بالنفي عسن البلسد ، وبالهجوم على بيت المفسدين ، والإخراج من الدار ، وبهدمها وبكسر دنان الخمر) ().

سادساً: عقوبة التعزير بالوعظ وما دونها:

الوعظ في اللغة : هو النصح والتذكير بالعواقب نقول : وعظته وعظاً وعظه فاتعظ : أي قبل الموعظ . ويقال : وعظه ، أي امره بالطاعة ووصاه بها ، واتعظ ، أي انتمر وكف نفسه.

والوعظ أيضا : التخويف().

ا / ان القيم ، عمد بن ابي نكر الطرق الحكمية مرجع سابق ، ص ٣٥٣-٢٥٤.

[&]quot;/ان تبعيه ، أحمد عبد الحليم : الحسبة في الإسلام . مرجع سابق ، ص ٢٩٣-

[&]quot;/ ان تيميه ، احمد عبد اخليم المرجع السابق ، ص ٢٦٣.

ا / عد الرزاق ، عد الرراق بن همام مصف عبد الرزاقي . مرجع سابق ، ج٦ ، ص ٧٧.

^{°/} اخصكفي ، علاء الدين بن علي . الدر المحتار . مطبوع بمامش حاشية بن عابدين ، القاهرة : مضعة مصطفى الحلبي ، ٣٨٠ اهت ، ح.٤. مل ٢٤ - ٣٥

أ إن فارس ، احمد من فارس معجم مقاييس اللعة تحقيق عبد الصلام محمد هارون ، مصر ، القاهرة : شركة مكنة ومضعة مصطفى الحلي ، الضعة الثانية ، ١٣٨٩، ٣٠٣ ما ١٣٠٠ - الفيروز ابادي ، مجمد الدين محمد من يعقوب الشيراري في موس بحبط مرجع سابق ، ٣٠٠ ص ٥٠٠ - الجوهري ، اسماعيل حماد تاح اللعة وصحاح العربية ، مرجع سابق ، ٣٠٠ ص ١٨١٠

أما معنى الوعظ في الشرع فهو لا يختلف عن معناه في اللغة كما يتضع من عبارات المفسرين لقوله تعالى: (... واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن ...) ()الآية ، حيث تتفق عباراتهم على ان المراد تذكير المرأة ونصحها للقيام بما أوجب الله عليها تجاه زوجها من حسن الصحبة وجميس العشرة وتخويفها ببيان عواقب النشوز().

بناء على هذا فان معنى الوعظ في الشرع يستجمع عبارات النصح والتنبيه على الأخطاء والتذكير بعراقبها والإرشاد إلى الطريق المستقيم وبيان وجوب الالتزام به والتخويف والتحذير من مخافقت جاء في رد المحتار: (المراد بالوعظ هو أن يتذكر الجاني إذا كان ساهياً ويتعلم ان كان جاهلاً)(). والاصل في مشروعيته قوله تعالى: (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهر فان أطعكم فلا تبقوا عليهن سبيلاً ان الله كان عليسا كبيراً) ().فدلست الآيسة علسي مشروعية التعزير بالوعظ حيث ذكر في اول مراحل استصلاح المرأة عند نشوزها().

تطبق هذه العقوبة في الجرائم الصغيرة التي لا يترتب عليها آثار جسيمة إذ لا يتناسب ان يعساقب بالوعظ في الجرائم الكبيرة والخطرة على المجتمع الإسلامي تمشيأ مع قاعدة الشريعة في تناسب العقوبة مع الجريمة.

وتطبق على الأشخاص الذي لا يرتكبون الذنوب والمعصية إلا عن سهو وغفلة من غير قصد وتعمد الإجرام والأضرار بالناس ، وهم من المعروفين بالاستقامة المبتعين عن الجريمة ، لأنهم هم الذين

[﴿] سورة الساء، اية : ٤٣.

المنقرضي ، عمد احمد الجامع لاحكام القرال مرجع سابق ، ج٠،ص١٧١.

اً اس عاندیں ، محمد امیں رہ انحتار ﴿ مُوجع سَابِق ، ج٣ ، ص ١٩٣ .

السورة الساء، اية : ٤٣.

القرضي ، عمد احمد الخامع لاحكاء القرآن مرجع سابق ،ج٥ ، ص ١٧١.

ينتفعون بالوعظ وينزجرون به فيكفي في معاقبتهم التذكير والتنبيه على خطأ ما وقعوا فيسه ، لأن الوعظ لا يعاقب به إلا من يغلب على ظن القاضى انزجاره به ().

وتعتبر كذلك من العقوبات التعزيرية ما دون عقوبة الوعظ كإعلام الجاتي بجريمته ، وإحضاره إلى مجلس القضاء بشرط ان يظب على الظن انزجار الجاتي بها ومصلحة له ن.

سابعاً: التعزير بالتوبيخ:

التوبيخ في النفة : هو اللوم والتأثيب والتعنيف ، يقال : وبخه توبيخاً أي : لامه وانبه . ويقال : وبخته توبيخاً : أي لمته وعنفته وعتبت عليه ().

أما معاد في الاصطلاح الشرعي فلا يختلف عن معاه في اللغة ، ويتضح هذا من تعبسير الفقسهاء بالتوبيخ عند ذكر التعزير به ، اذ يقصدون به التعنيف بزواجر الكلام مع النظر إلى الجاتي بوجه عبوس ().

والأصل في مشروعية التعزير بالتوبيخ السنة وعمل الصحابة:

ا/ فمن السنة ما رواه ابو نر رضي الله عنه قال : (كان بيني وبين رجل كلام وكاتت أمه أعجمية فنات منها فذكرني إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي : اساببت فلانا ؟ قلت : نعم ، قسال : افنات من أمه ؟ قلت : نعم ، قال : انك امرؤ فيك جاهلية . قلت : على حين هذه من كبر السسن ، قال : نعم ...) (). الحديث .

اً الزيلعي ، عنمان بن على تبيين الحقائق مرجع سابق ، ح٣، ص ٢٠٨-ابن فرحون ، برهان الدين احمد تنصرة حكاء. مرجع سابق ، ح٢ ، ص ٢٩٤ - النووي ، يجي بن شرف روضة الطالبين مرجع سابق ، ج١٠، ص ١٧٤ - ابن تيميه ، احمد عند الحبيب السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص

أ الكاساني ، علا الدين ابي بكر بن مسعود داتع الصائع . القاهرة : مطعة الامام ، ١٣٩٤هـ ، ج ، ص ٤٢١٩.
 أ ان فارس ، أحمد بن فارس معجم مقاييس اللعق مرجع سابق ،ج١٠٥ص ٨١-الفيروز ابادي ، بحد الدين يعقوب الشيراري القاموس انحيط مرجع سابق ،ج١٠ص ٢٨١.

اً الريلقي ، عثمان بن على تبيين الحقايق ، مرجع سابق ،ج٢٠ص ٢٠٨-الحطيب ، محمد الشربيني . معنى انحتاج سرجع سابق ، ٢٠٨ص ١٩٢٠.

الم المحاري ، محمد اسماعيل صحيح المحاري مرجع سابق ، ج ۱ ، ص ١٦٥ - مسلم ، مسلم بن الحجاج المحيح مسم

فدل الحديث على مشروعية التعزير بالتوبيخ ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم وبخ أبا ذر بقوله له : انك امروء فيك جاهلية ().

٢/ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (لي الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته) ().

ففي قوله صلى الله عليه وسلم: (يحل عرضه) دليل جواز النيل من عرض الظالم والإغلاظ لـــه بالقول بنحو يا ظالم يا معدي قال ابن قدامــه: (... وعرضــه أي يحــل القــول فــي عرضــه بالإغلاظ)ن.

٣/ ما ورد عن عمر بن الخطاب انه قال لعبادة بن الصامت رضي الله عنه : (يا أحمق) (').قـــال الكاساتي تطيقا على هذا الأثر : (ذلك كان على سبيل التعزير منه اياه لا على سبيل الشــتم اذ لا يظن ذلك من مثل سيدنا عمر رضى الله عنه) (').

وتطبق هذه العقوبة التعزيرية في مجال الجرائم الصغيرة وفي حق الأشخاص السذي لم يعتدوا الإجرام وانما وقع الفعل المحرم منهم على سبيل الهفوة النادرة والسهون.

ويجوز زيادة التوبيخ مع بعض العقوبات الحدية والتعزيرية في حال إذا رأى ولي الأمر او القسلضي ان المصلحة تقتضي هذه الزيادة في العقوبة لردع الجاتي وزجر غيره ، فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال لاصحابه بعد ضرب شارب الخمر : (... بكتوه ، فاقبلوا عليه يقولون : مسا اتقيت الله ، ما خشيت الله ، وما استحييت من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ارسوله) ().

[.] أ الصنعاني ، محمد اسماعيل <u>سنل السلام</u> مرجع سابق ، ح.٤ ي ص ٢٦١.

اً سق تحريح الحديث ص () من هذه الرسالة

اً بن قدامه ، عبد الله احمد المعنى مرجع مبابق ، ج٤،ص ٥٠١-٥٠٠.

الكاسابي،علاء الدين بن ابي بكر بن مسعود بدائع الصائع مرجع سابق ،ج٩،ص٩٢١٩.

[&]quot;/ نكاساني ، علاء الدين بن ابي بكر بن مسعود بدائع الصبائع مرجع سابق ، ح٩،ص ٢١٩.

[/] ال تيميد ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ٩٧.

الرابو داود ، سليمان بن الأشعث سن الي داود مرجع سابق ، ج١٧٠، ١٧٧٠.

فقد جاء في عون المعبود شرح سنن أبي داود : (بكتوه ، بتشديد الكاف التبكيت وهـو التوبيـخ والتعبير باللسان) ().

ثامناً: عقوبة التعزير بالهجر:

الهجر في اللغة ضد الوصل: يقال هجره هجرا وهجرانا.

وهاجر القوم من دار إلى دار: اى تركوا الأولى الى الثانية ، والتهاجر التقاطع() فالهجر فى النفسة لفظ يستجمع معاتى التقاطع وترك التواصل بين الهاجر والمهجور اما معنى الهجر فى الشرع فسلا يختلف عن معناه فى اللغة قال تعالى: (... واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فسل المضاجع ...) () (الآية) ، فقد ذكر المفسرون ان الهجر فى هذه الآية المراد به تسرك المسرأة منفردة فى مضاجعها والإعراض عنها بالكلام والمباشرة ونحوها من أسسباب المواصلة والأفسة استصلاحا لها().

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمسهاجر مسن هجر ما نهى الله عنه) (). فقد ذكر الشراح لهذا الحديث ان معنى الهجر شرعاً المسراد به فسى الحديث هو نفس معناه اللغوي من الترك وعدم الوصل ، قال ابن حجر : (... المهاجر هو بمعند الهاجر .. وهو الهجر ضربان ظاهره وباطنه ، فالباطنه ترك ما تدعو إليه النفس الأمسر بالسوء والشيطان ، والظاهره القرار بالدين من الفتن) ().

اً الله ، محمد شمس الحق العظيم - عون المعبود . تحقيق : عبد الرحمل محمد عثمان ، القاهرة : الكنة السلمية ، الصعة شانة ، ١٣٩٩هـــ ، ج٢ ١،ص ١٧٧

آ/ابن فارس معجم مقاييس اللعة مرجع سابق ،ج٢،ص ٣٤-الجوهري، اسماعيل بن حماد تاج اللعة وصحاح العربية سرجه سابق، ج٢٠ ص ٧٧٩. المصباح المنير بيروت : المكتبة العلمية ، (د،ت) ، ج٢، ص ٧٧٩.

المساء الاية : ٤٣.

القرضي، محمد احمد الجامع لاحكاء القرآن مرجع سابق ، ج١ ، ص ٥٥.

[&]quot; / اسحاري ، عمد اسماعيل صحيح البحاري . مرجع سابق ،ج١،٠٠٥ -مسلم ، مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم مرجع سابق -

[﴿] ابن حجر ، أحمد بن على ﴿ فتع الباري ﴿ مرجع سابق ، ج ١٠ص٥٥.

والأصسل في مشسروعية التعزيسر بالسهجر مسسن الكتساب والسسنة:

ا/ فمن الكتاب قوله تعالى: (... واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فسي المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ان الله كان عليا كبيراً) ().فدلت الآية على مشروعية التعزير بالهجر ففي قوله تعالى (واهجروهن في المضاجع) فالهجر ذكر الله تعالى مسن ضمن العقوبات التعزيرية التي تعاقب بها الزوجة الناشز التي لا تقوم بما أوجب الله عليسها تجاه زوجها ، والمراد بهذه العقوبة التأديب والاستصلاح().

٧/ ومن السنة ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقب بهذه العقوبة الثلاثة الذي تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك حيث هجرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون .

وهؤلاء الثلاثة هم: كعب بن مالك ، ومرارة بن الربيع ، وهلال بن أمية رضي الله عنهم ، يقسول كعب بن مالك رضي الله عنه وهو يروي القصة : (... ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه فاجتنبنا الناس وتغيروا حتى تنكرت فسي نفسي الارض فما هي التي اعرف ، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة ، فاما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يبكيان ، واما أنا فكنت اشب القوم واجلدهم فكنت اخرج فاشهد الصسلاة مع المسلمين واطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد) ().

فدلت القصة على مشروعية التعزير بالهجر ، حيث هجر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه للثلاثة الذين تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك لمدة خمسبن ليلة ، بسبب تخلفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ()

أ/ سورة السباء ، الاية : ٤٣.

الطري ، عمد بن حرير ، تفسير الطبري - بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د،ت) ، ج٠،ص١٠.

السحاري ، عمد اسماعيل صحيح النحاي. مرجع سابق ،ج٨ص١١.

ا/ادن حجر ، أحمد بن علي فتح الباري . مرجع سابق ، ج٨ ، ص ١١٣-١١٦

حتى نزلت توبتهم في قوله تعالى: (وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليه الأرض بمسا رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ألا ملجاً من الله الا إليه ، ثم تاب عليهم ليتوبسوا ان الله هسو التواب الرحيم) ().

جاء في الجامع لأحكام القران في تفسير هذه الآية (. . . أي ضاقت عليه الأرض برحبها لأسهم كاتوا مهجورين لا يعاملون ولا يكلمون ، وفي هذا دليل على هجران اهل المعاصي حتى يتوبوا) ().

﴿ ومن الآثار عن الصحابة ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث نفى صبيفا إلى العراق بعد أن جلده بسبب سؤاله الذاريات والمرسلات والنازعات وشبههن وامره للناس بالتفقيه في ذلك ، ونهى الناس عن مجالسته والتحدث معه ، فبقى مهجورا على تلك الحال حتى كتب أبسو موسى إلى عمر رضى الله عنه أنه قد حسنت توبته فأمر عمر أن يخلى بينه وبين الناس () وتطبق عقوبة التعزير بالهجر في الأشخاص الذين يتمتعون باحترام وثقية الناس ، ويتمتعون بصلات واسعة مع الناس ، اذا رأى القاضي أن ذلك يحقق غرض العقوبة التعزيرية من ردع الجاتي واصلاحه وزجر غيره من الناس ، هذا بالنسبة للأشخاص.

أما مجال تطبيقها في الجرائم فيعاقب بالهجر من يخشى من مجالسته الإضرار بالعقيدة والأخسلاق كالبدعة في الدين ، سواء كانت هذه العقوبة مضافة الى عقوبة أخرى او منفردة بذاتها.

وعلى أي حال فالتعزير بالهجر عقوبة مؤثرة اذا طبقت في مجالها المناسب لطبيعة الجريمة وحال المجرم ().

[/] سورة التوبة ، الاية : ١١٨

^{&#}x27; القرضي ، محمد أحمد ، الحامم لاحكاء القرآن مرجع سابق ، ج٨ ، ص ٢٨٧

[&]quot;/ الدارمي ، عبد الرحمن بن إحمد سن الدارمي مرجع سابق . ج١،ص٥٥-٥٠.

تاسعاً: عقوبة التعزير بالتهديد:

التهديد في النفة هو التخويف والتوعد بالعقوبة يقال : هدده تهديداً خوفه ، ويقال : هدده وتهدده : أي توعده بالعقوبة ().

ومعاه الشرعي لا يختلف عن المعنى إذ يقصد بالتهديد ان يقوم الإمام أو القاضي باتذار الجاتي بأنه سوف يعاقبه بعقوبة معينة إذا عاد الجاتي إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى ().

وانتهديد عقوبة تعزيرية يجتهد القاضي في تقدير مناسبتها لنوع الجريمة وشخصية المجرم كبقية العقوبات التعزيرية التي يجتهد الحاكم في اختيار المناسب منها .

والأصل في مشروعية عقوبة التعزير بالتهديد بتهديد الرسول صلى الله عليه وسلم ماتع الزكاة باته سآخذها منه وبأخذ شطر ابله عقوبة له على منع الزكاة حيث قال صلى الله عليه وسلم: (من أعضاها مؤتجراً فله اجرها ومن منعها فان أخذه أمنه وشطر ابله عزمه من عزمات ربنا عن وجل)().

وما روي ان رجلا هجا قوماً فجاء رجل منهم يشتكي ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لهم عمر: (لكم لساته ثم دعا الرجل فقال: إياكم ان تعرضوا بالأذى قلت، فاتي أنما قات ذلك عند الناس كيما يعود) () ومن مجالات تطبيق التعزير بالتهديد ان يكون ذلك فيما صغر من الجرائم وفي

الله الم فرحون ، برهان الدين ابراهيم . تنصرة الحكام مرجع سابق ج٢ ، ص ٢٩٦-الماوردي ، على س حيب الاحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٣٦- ابو يعلى ، محمد الحسين الأحكام السلطانية القاهرة : مطبعة مصطفى الى تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقى ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦هـ . ص ٢٧٩٠ .

البخوهري ، اسماعيل من حماد تاح اللعة وصحاح العربية ، مرجع سابق ، ج٢، ص٥٥ - المقري، احمد مرحد المساح اسير مرجع سابق ، ج٢، ص٥١ مرجع سابق ، ج٢، ص ١٣٨٦ هـ ج٢، ص ٥٤٠ مرجع سابق ، ج٢، ص ١٣٨٦ مرجع سابق ، ج٨، ص ٢٠ - الصيفي، عبد الفتاح ، الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ج٨، ص ٢٠ - الصيفي، عبد الفتاح ، الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ج٨، ص ٢٠ - الصيفي، عبد الفتاح ، الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ج٨، ص ٢٠ - الصيفي، عبد الفتاح ، الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي عبد الفتاح . الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي عبد الفتاح . الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي عبد الفتاح . الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي عبد الفتاح . الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الحمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الخمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الخمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الخمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الخمائي . مرجع سابق، ص ٢٠ - الصيفي . و تعرب الفتاح . الاحكام العامة لذاء الخمائي . مرجع سابق الفتاح . الاحكام العامة لذاء الفتاح . و تعرب الفتاح . و تعرب الفتاح . و تعرب الفتاح . الاحكام الفتاح . و تعرب الاحكام الفتاح . و تعرب الفتاح . و

اً/ سق تحريح الحديث ص () من هذه الرسالة.

[&]quot;/ عبد الرزاق ، عبد الرزاق بن همام . مصف عبد الرزاق . مرجع سابق ، ح١١ ، ص١٦٦

حق من يظهر من حاله أنه ينزجر بهذه العقوبة كالأشخاص الذين لم يتعودوا ارتكاب الجرائسم واذاء الناس().

عاشراً : عقوبة التعزير بالتشهير :

ويقصد بها الإعلان عن الجريمة المرتكبة ومرتكب الجريمة محكوم عليه () والأصل في مشروعيتها ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان يشهر بشاهد الزور ، بان بطف به بين الناس (). وروي أيضا عن شريح في قضائه حيث انه كان اذا اخذ شاهد الزور يطنه لاهل سوقه ان كان سوقياً ، والى قومه ان كان غير سوقي بعد العصر في وقت اجتماع الناس من يقول : انا وجدنا هذا شاهد زور فأحذروه وحذروه الناس (). واشتهر ذلك عنه في قضائه وحكمه في عهد عمسر وعلى رضي الله عنهما وان ما اشتهر من قضائه كالمروي عنهما في حكم العمل به ().

وتطبق هذه العقوبة على الجراثم التي فيها مساس وإخلال بالثقة او المساس بسمعة المجنى عليه ، لكي يحترس منه الناس في تعاملهم معه . كشهادة الزور والسرقة دون الحدد وإفساد الأخلاق وغيره ().

ا عوده ، عبد القادر التشريع الإسلامي. مرجع سابق ، ج١، ص ٧٠٠.

ال عايدن ، عمد امين. رد انحتار مرجع سابق ج٤، ص ٨٦- ابن فرحون ، برهان الدين إبراهيه . تبصرة الحكام . مرجع سابق ، ص ٢٧٢- الرملي ، عمد بن احمد . تحاية المحتاج . مرجع سابق ، ج٢، ص ١٧٤- ابن تيميه ، احمد عبد الحليم . السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ٥٤٠ .

[&]quot;/ السرحسي ، محمد بن احمد المسوط مرجع سابق ، ج٠ ١ ، ص ١٩ ٥ - ابن تيميه ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ - ابن تيميه ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ - ابن تيميه ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ - ابن تيميه ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية ، مرجع سابق ، ح.

ا/ ان اي شيبة ، ابو نكر بن اي شيبه. مصنف ابن ابي شيبه. القاهرة : اللهار السلفية،٤٠٣ هـ. ، ج٧ ، ص ٢٦٠-٢٦٠.

أ السرحسي، عمد احمد . المسوط. مرجع سابق، ج٢ ١، ص ١٤٠ .

المادي عشر: عقوبة التعزير بالعزل:

وهو حرمان الشخص من وظيفته ، وتبعاً لذلك يحرم من راتبه ، وتطبق هذه العقوبة على الذيسن يتولون الوظائف العامة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعزل من الولاية وكذلك أصحابه كاتوا يفطون ، وقد عزل عمر رضي الله عنه بعض نوابه بلغه انه يتمثل بأبيات غزل().

وتطبق هذه العقوبة في أثناء ظهور الخياتة أثناء تأدية الموظف العام لعله المكلف به بمقتضى وظيفته ، وفي كل حال يكون الموظف فقد صلاحيته لشغل هذه الوظيفة كما تقضي بذلك المصلحة العامة ().وقد جاء في الأحكام السلطانية : (أن والي الحسبه يقر مسن الدلالين الأمناء ويمنع الخونة) ().وقال ابن تيميه : (أن الأمير إذا فعل ما يستعظم عزل من الأمارة) ().

\ السرحسي، عمد بن احمد المسوط. مرجع سابق ،ج١٦، ص١٤٥ - الماوردي، على بن حبيب الأحكام السلطانية. سرجع سابق، ص٢٣٩ - ابن فرحون، برهان الدين ابراهيم. تبصرة الحكام مرجع سابق ،ج٢٠، ص٣٧٧ - ابو يعني ، محمد احسير. لأحكام السيطانية. مرجع سابق، ص٣٨٣ .

أران تبعيه ، احمد عبد الحليم السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. مرجع سابق ،ص ١٢١ - المهوني، مصور سيوس كنداف القداع عن معن الإقداع. سرجع سابق، ح٤، ص ٧٤.

اً عامر ، عند العريز. ((التعزير في الشريعة الإسلامية)). مرجع سابق، ص ٥١ -عوده، عبد القادر. التشريع الحالي الإسلامي مرجع سابق، ص ٥٠٠.

الان يعلي، محمد من حسين. الأحكام السلطانية سرحع صابق، ص ٢٩٩٠.

أران تيميه، أحمد عبد الحليم . السياسة الشرعية. مرجع سابق، ص ١٣١.

الفصل الثابي

" عقوبة التعزير بالجلد "

سوف يقوم ألباحث في هذا الفصل ببيان وتعريف للحلد وبيان أدلــــة مشـــروعية العقوبة التعزيرية بالجلد وبيان الجحالات التي تطبق فيها عقوبة التعزير بالجلد، وقد انتظم هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي

المبحث الأول: التعريف بعقوبة التعزير بالجلد وبيان مشروعيته.

المبحث الثاني : محالات تطبيق عقوبة التعزير بالجلد .

المبحث الثالث: طرق اثبات موجبات التعزير بالجلد.

المبحث الأول

" التعريف بعقوبة التعزير بالجلد وبيان مشروعيته "

وسوف ينتظم هذا المبحث في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول: تعريف الجلد لغة وشرعاً ، لأنه سبق تعريف العقوبة التعزيرية في خطة هذه المطلب الرسالة ، وسوف يكتفي الباحث في هذا المطلب بتعريف الجلد لغة وشرعاً.

المطلب الثاني : موازنة بين الجلد والضرب.

المطلب الثالث: مشروعية التعزير بالجلد.

المطلب الأول

" تعريف الجلد لغة وشرعاً "

الجلد لغة : مصدر جلده بالسوط يجلده جلداً ، يقال : جلده الحدد جلداً ، أي ضربه وأصاب جلده .

ويقال : حلدت به الأرض ، أي صرعته ، وحلد به الأرض أي ضربها .

ويقال: حلدته بالسيف والسوط حلداً ، إذا ضربت حلده ، والجلد بفتح اللام: يدل على القوة والشدة ، والجلد: واحد الجلود (١) .

⁽۱) ان منظور ، محمد بن مكرم <u>لسان العرب</u> مرجع سابق ، حسا ، ص ٤٨١ - الفيروز أبادي ، بحد الدين محمد بن يعقوب الشيراري القاموس المحيط . مرجع سابق ، حسا ، ص ٢٨٣ - الحوهري ، اسماعيل بن حماد . تماج فلفتة وصحاح العربية بيروت : دار العلم للملايينَ ، ١٣٩٩ هــ ، حسا ٢ ، ص ٤٥٨

تعريف الجلد شرعاً: المعنى الشرعي للحلد هو نفسه المقصود بالمعنى الشرعي ، ولذلك لم يعرف الفقهاء معى الجلد شرعاً ، فإلهم عندما يذكرون عقوبة الجلد إنما يقصدون به إصابة حلد المحكوم عليه بما يؤلمه من عصى أو سوط أو غيرها مما يسبب ألماً بالجلد ببدن الإنسان . ففي قوله تعالى : " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (۱) الآية فالمقصود بالجلد في الآية هو ضرب الجلد بما يؤلمه من سوط ونحوه (۲) . وهذا هسو المعسى المقصود عند الفقهاء . (۲)

المطلب الثاني

" موازنة بين الجلد والضرب "

معنى الضرب: في اللغة هو مصدر ضربه يضربه ضرباً.

يقال: ضرب الوتد يضربه ضرباً، أي دقه حتى رسب في الأرض، ويقال الموج يضرب أي يضرب بعضه بعضاً، والمضراب ما يضرب به (ئ) وهناك فرق بين معى الجلد ومعنى الضرب، فإن الجلد لابد فيه من استخدام العصا أو السوط أو بأي آلة أخرى، بخسلاف الضرب الذي قد يحصل باليد أو بالعصا أو بالسوط أو بأي آلة أخرى، فلفظ الضرب أعم من لفظ الجلد إذ يشمل الضرب والجلد باليد أو بالعصا، أما لفظ الجلد فهو أخص مسس لفظ الجلد إذ لابد من وسيلة للجلد فكل جلد يمكن أن يطلق عليه اسم ضرب وليسسس كل ضرب يطلق عليه اسم جلد، وقد ورد استعمال الكلمتان في القرآن والسنة كسل في مجاله، ففي قوله تعالى " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائسة جلدة ... " (ث)

⁽١) سورة النور ، الآية : ٢

^(*) القرطى ، محمد بن أحمد الأنصاري . الجامع لأحكام القرآن . مرجع سابق ، حسد ١٦٣ ص ١٦٣

⁽٣) الكاماني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق . حــ ٩ ، ص ٤٠٢١ – ان رشد ، محمد بن أحمد القرطي بداية انحتهد وهاية المقتصد القاهرة : مطمة مصطفى البابي الحلمي ، ١٣٧٩ هند ، حــ ٢ ، ص ٣٢٨ – ابن مفلح ، برهاد الدين ابراهيم س محمد س عبد الله الملدع في شرح المقبع بيروت : للكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هــ ، حــ ٩ ، ص ٥٠ – ابن حزم ، على بن محمد . المحلي بالآثار القاهرة : للكتبة الحميهورية العربية ، ١٣٨٧ هــ ، حــ ١٩ ، ص ٤٨٠ – ١٨ ، ص ٤٨٠ - ٢٨ ، ص ٤٨٠ على بن محمد . المحلي بالآثار القاهرة : للكتبة الحميهورية العربية ، ١٣٨٧ هــ ، حــ ١٢ ، ص ٤٨٠ - ٤٨ .

⁽¹⁾ الفيروز أبادي ، بحد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي القاموس المحيط مرجع سابق ، حـــ ١ ، ص ٩٥ – ابن منظور ، محمد س مكرم الأنصاري لسان العرب مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ٩١٥ – الجوهري ، اسماعيل بن حماد تاج اللغة وصحاح العربية مرجع سابق ، حـــ ١ ، ص ١٦٨

^(*) سورة النور ، الآية : ٣

الآلة سواء كانت سوطاً أو عصا وليس استعمال اليد (١).

أما في قوله تعالى: "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهـن " (٢) الآية ، فيحوز أن يكون الضرب باليد لأن المراد هو التأديب والإصلاح للمـــرأة الناشز ، ولأن المراد بالضرب هنا هو الضرب غير المبرح (٣).

ومن السنة فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: " أتى النبي صلــــى الله عليـــه وسلم برجل قد شرب الخمر ، قال: اضربوه ، قال أبو هريرة رضي الله عنه فمنا الضــلرب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه ... " (3) .

ففي هذا الحديث ورد الضرب تارة باليد وتارة باستعمال آلة غير اليد كالثوب والنعـــل. وكذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: " جلد النبي صلى الله عليه وســـلم في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين " (٥) ، ففي هذا الأثر ورد الجلـــد مقيـداً باستعمال الآلة وهي هنا الجريد والنعال .

وفي اللغة فرق أهل اللغة بين استعمال هاتين الكلمتين ، فإن كلمة الجلد تقتضي بأنه لابد من إيلام الجلد وظهور أثر الجلد على الجلد بخلاف الضرب الذي هو يكفي أن يكون ضرباً خفيفاً لا يظهر له أثر على الجلد (٦) .

وعند الفقهاء يستعملون كلمة الجلد للحدود أما كلمة الضرب فيستعملونها في التعزيـــــر، لأنه يمكن أن يكون بغير آلة، بخلاف الجلد الذي لابد فيه من استخدام الآلة (٧).

⁽۱) السرحسي ، محمد س أحمد المسبوط . القاهرة : مطبعة السعادة ، ۱۳۳۱ هـ ، حـ ۹ ، ص ۶۶ ، ۷۱ ، ۷۷ – الإمام مالك ، مالك س أسر الأصبحي المدونة الكبرى الفاهرة : دار السعادة ، ۱۳۲۳ هـ ، حـ ۹ ، ص ۲۶۹ – النووي ، ابن زكريا يحي بن شرف ، روضة الطالبي . بيروت : المكتب الإسلامي ۱۳۹۳ هـ ، حـ ۱۰ ، ص ۱۰۰ – ابن قدامة ، موفق الدين بن محمد بن عبد الله بن أحمد . المقنى . المقاهرة : هجر للطباعة والنشر ۱۶۱ هـ ، حـ ۸ ، ص ۱۷۳ – ابن حزم ، على بن أحمد بن سعيد . المحلى بالآثار . مرجع سابق ، حـ ۱۳ ، ص ۹۰

⁽٢) صورة السباء ، الآية : ٣٤

⁽٢) القرطي ، عمد بنأحمد الأمصاري . الخامع لأحكام القرآن . مرجع سابق ، حد ٥ ، ص ١٧٢

⁽¹⁾ المحاري ، عمد بن اسماعيل . صحيح المحاري . مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حد ١٢ ، ص ٦٦

^(*) امتفق عليه واللفظ للبخاري . البخاري ، محمد بن اسماعيل . صحيح البخاري . مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حـــ ١٣ ، ص ٩٦ – مسلم . مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري . صحيح مسلم . مطبوع مع شرح النووي له ، القاهرة : للطبعة للصرية ١٣٤٧ هـــ ، حـــ ١١ ، ص ٢١٥

⁽٦) اس منظور ، محمد س مكرم . لسان العرب ، مرجع سابق ، حب ٢٤ ، ص ٣٦ - الفيروز أبادي ، بحد الدين محمد س يعقوب الشيرازي . الفاموس اعيط مرجع سابق ، حب ١ ، عن ٩٥ .

^{(&}lt;sup>۷)</sup> السرحسي ، محمد بن أحمد . المشبوط . مرجع سابق ، حمد ٢٤ ، ص ٣٦ – الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصبحي . المدونة الكبرى . مرجع سابق ، حمد ١ ، ص ١٧٩ ، ١٧٥ – ابن قدامة ، موفق الدين بن محمد بن محمد الله بن المدونة بن عمد بن محمد بن

المطلب الثالث

" مشروعية التعزير بالجلد "

العقوبة النعزيرية بالجلد مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع على النحو التالي :-أولاً : من الكتاب قوله تعالى : " واللاتي تخافون نشـــوزهن فعظوهــن واهجروهــن في المضاجع واضربوهن " (١) الآية .

والمقصود بالضرب هنا هو ضرب التأديب والتهذيب والإصـــــــــــلاح فـــــهو عقوبـــة تعزيرية ، والجلد نوع من أنواع الضرب ، فدلت الآية على مشروعية العقوبة بالجلد (٢) . ثانياً : ومن السنة : –

- ما رواه البخاري ومسلم عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حدد من حدود الله " (") . فدل الحديث على مشروعية العقوبة التعزيرية بالجلد دون العشر جلدات في غير الحدود (1) .
- ما رواه حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير (أن رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين ، وقع على حارية امرأته ، قال : فرفع إلى النعمان بن بشير فقال : لأقضين فيك بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن كانت أحلتها لك حلدتك مائة ، وإن لم تكن أحلتها لك رجمتك بالحجارة ، قال · وكانت قد أحلتها له فحلده مائة) (٥) . فدل الحديث على مشروعية العقوب

⁽١) سورة النساء ، الآية ٣٤

⁽۱) القرطي ، محمد بن أحمد الجامع الأحكام القرآن مرجع سابق ، حده ، ص ۱۷۲ – الشوكاني ، محمد بن على فتح القدير بيروت : دار الفكر ، ۱۳۹۳ هـ ، حد ١ ، ص ٤٦١

⁽۲) النخاري ، محمد بن اسماعيل صحيح البخاري . مطبوع مع شرحه فتح الباري مرجع سابق ، حـــ ۱۲ ، ص ۱۷۵ - مسلم ، مسلم بن الحجاح القشيري صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي له ، مرجع سابق ، حـــ ۱۱ ، ص ۲۲۱

⁽¹⁾ الشوكاني ، محمد على نيل الأوطار مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ٧٢٧ - ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم على تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، حـ ٧ ، ص ٢٠٠ - الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد فماية المحتاج إلى شرح المهاح مرجع سابق ، حـ ٨ ، ص - ٧ - ابن قلامة ، عبد الله بن أحمد المغنى مرجع سابق ، حـ ٨ ، ص ٣٢٤

الم داود ، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود مطبوع مع عون المعبود ، مرجع سابق ، حد ١٢ ، ص ١٤٩ ، ١٤٩ - الترمذي معمد بن عيسى الجامع الصحيح مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٥٤ - النسائي ، ابن عبد الرحمن بن شعيب سن النسائي مرجع سابق ، حد سابق ، حد الرحمن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حسل الشيباني مرجع سابق ، حد ١٠٠ ص ١٠٠

- بالجلد، ، لأن الحد هنا درء للشبهة فعزر الجاني بالجلد مائة حلدة (١).
- قول الرسول صلى الله عليه وسلم "مروا صبيانكم إذا بلغوا سبعاً واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً " (٢) الحديث ، فدل الحديث على مشروعية العقوبة التعزيرية بالجلد ، والجلد نوع من الضرب والمقصود به هنا التأديب (٣) .

ثالثاً: آثار الصحابة تدل على مشروعية العقوبة التعزيرية بالجلد فقد دل عليه عمل الخلفاء الراشدين والصحابة رضى الله عنهم ومن جاء بعدهم من حكام المسلمين ومنها:

- ا- ما روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ألهما أمرا بضرب رجل وامرأة وجدا في لحف واحد مائة مائة (1).
- ۲- ما روي أن معن بن زائدة عمل خاتماً على نقش بيت المال ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالاً فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه ، فكلم فيه بعد فضربه مائة ونفاه (°).
- ما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما ألهما جلدا رجل شرب الخمر في لهرار رمضان ، فضرباه ثمانين وعزراه عشرين (٦) .

^{(&#}x27;' ابن الهمام ، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد فتح القدير . مرجع سابق ، جـــ ٤ ، ص ٢١٣ – النهوتي ، مصور س يوسس كشاف القباع عن متن الإقناع - مرجع سابق جـــ ٦ ، ص ١٢٣

⁽۲) البنا ، أحمد عبد الرحمن الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مرجع سابق ، حد ۲ ، ص ۲۳۷ – الترمذي ، محمد بن عيسى الجامع الصحيح مرجع سابق ، حد ۲ ، ص ۱۲۹

^{(&}lt;sup>۳)</sup> ابن الهمام ، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حــــ ٤ ، ص ٢١٢ – النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين سرجع سابق ، حــــ ١٠ ، ص ١٧٥

⁽¹⁾ ابن تبية ، أحمد عبد الحليم الحسبة في الإسلام مرجع سابق ، ص ٩١

^(°) ابن قَدامة ، عبد الله بن أحمد المفنى مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ٣٢٥

⁽١) اس أبي شيبة ، عبد الله بن محمد المصنف في الأحاديث والآثار مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ٥٣

المبحث الثاتي

تطبيق عقوبة التعزير بالجلد

وسيضم هذا المبحث أربعة مطالب على النحو التالى:

المطلب الأول / مجال تطبيق التعزير بالجلد .

المطنب الثاتي / مقدار التعزير بالجلد .

المطلب الثالث / تعد عقوبة التعزير الجلد .

المطلب الرابع / العود للجريمة التعزيرية وأثره على تطبيق التعزير بالجلد

المطلب الأول

" مجالات تطبيق عقوبة التعزير بالجلد "

وسوف ينتظم هذا المطلب في فرعين على النحو التالي :

الفرع الأول: محال تطبيق عقوبة التعزير بالجلد بالنسبة للحرائم.

الفرع الثاني : بحال تطبيق عقوبة التعزير بالجلد بالنسبة للأشخاص .

الفرع الأول

" مجال تطبيق عقوبة التعزير بالجلد بالنسبة للجرائم "

عقوبة التعزير بالجلد مشروعة لجرائم كثيرة ذكرها الفقهاء منها الجرائـــم الكبـــيرة ومنها كذلك الجرائم الصغيرة ، لأن الأصل في العقوبة التعزيرية أنها مفوضـــة إلى القـــاضي ومنها العقوبة التعزيرية بالجلد^(۱) .

ولقد اشتهرت العقوبة التعزيرية بالجلد لبعض الجرائم على النحو التالي :

أولاً: جرائم شرع في جنسها الحد من غير نص على مقدار عقوبة التعزير بالجلد فيها .
وهي حرائم الحدود التي امتنع إقامتها إما لعدم توافر شروط إقامتها أو بسبب شبهة درأت الحد مع ثبوت الجريمة على الجاني ، ففي هذه الحالة يعاقب الجاني بعقوب الجلد التعزيرية (٢) ومن أمثلة الفقهاء في هذا الجحال ما يلى :

١- الجريمة التي تكون من جنس ما شرع فيها حد الزنا ، فيعاقب الجاني بعقوبة الجلد التعزيرية التي لا تصل إلى عقوبة حد الزنا كأن يصيب الرجل من المسرأة مسا دون الفرج فيجلدان خمسة وسبعين جلدة ، ومن وجد مع امرأة داخسل إزار لا حسائل بينهما فيجلدان ستين جلدة ، وإن وجد رجل مسع امسرأة لوحدهما في مسترل

^{(&#}x27;) ابن عابدين ، محمد أمين جاشية المحتار على الدر المحتار ، شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ١٨٤ ، ١٨٠ – ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن على تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٠٩ – الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد نحاية المحتاج إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حــ ٧ ، ص ٧٤ ('') الماوردي ، على بن محمد الأحكام السلطانية والمولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٣٣٧

فيجلدان ثلاثين حلدة ، وإن وجد رجل يكلم امرأة في طريق وتكلمه فيجلدان عشرين حلدة (١) .

التعزيرية ، فإن سرق من حنس ما شرع فيه حد السرقة فيعاقب الجاني بعقوبة الجلد التعزيرية ، فإن سرق من حرز أقل من النصاب فيحلد ستين حلدة ، وهكذا كل سرقة لا أقل من النصاب من غير حرز فيحلد الجاني خمسين حلدة ، وهكذا كل سرقة لا حد فيها كأن يشرع في السرقة بأن يقوم السارق بجمع المال المسروق في الحرز ويقبض عليه قبل إخراجه أو يقوم بنقب الحرز ويدخل فيه بقصد السرقة ويقبض عليه قبل أن يتم حريمته أو يقبض عليه وهو ينقب الحرز بقصد السرقة ، ففي جميع هذه الأحوال يعاقب الجاني بالجلد تعزيراً ، وتختلف هذه العقوبة قلة وكثرة باختلاف حال الجاني والجيني عليه (٢) .

جاء في الأحكام السلطانية: " إذا جمع المال من الحرز واسترجع منه قبل إخراجه ضرب سوطاً ، وإذا نقب الحرز و دخل و لم يأخذ ضرب ثلاثين سوطاً ، وإذا نقب الحرز و لم يدخل ضرب عشرين سوطاً ، وإذا تعرض للنقب أو لفتح باب و لم يكمل ضرب عشرين أسواط ، وإذا وجد معه منقب أو كان مراصداً للمال يحقق " (") .

ومثل الزئ والسرقة باقي جرائم الحدود التي امتنعت إقامتها أو كانت الجريمة دون جريمــة الحد وكانت من بابها (٤) . وعند الإمام الكاساني أن التعزير بالجلد إذا وجب في جريمة مسن جنس الحد ، لكن امتنع إقامة الحد بسبب عدم اكتمال شروطه فيكون تطبيق التعزير بالجلد وجوبي ويبلغ أقصى غاياته . أما إذا وجب التعزير في جريمة ليس من جنــس الحــد فــإن

⁽۱) ابن نجيم ، زين الدين البحر الرائق شرح كر اللقائق . مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٥٦ - الماوردي ، على بن محمد الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٣٧ - ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ١٣١

⁽۱) السرحسي ، محمد بن أحمد . المبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حد ٢٤ ، ص ٣٦ - الخرشي ، محمد شرح الخرشي على مختصر خليل مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٧٨ - الخطيب ، محمد الشربيني . مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج سرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩١ - المرداوي ، علي بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف سرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٤٤ (٢) الماوردي ، على بن محمد الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٢٩

⁽۱) السرحسي ، محمد بن أحمد المبسوط مرجع سابق ، حـــ ٢٤ ، ص ٣٦ - الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصيمي المدونة مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ٢١٣ - المرداوي ، عني بن مبيان الإنصاف مرجع سابق ، ص ٢٣٧ - المرداوي ، عني بن سليمان الإنصاف مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٢٤٤ .

الحاكم بالخيار إن شاء عزره بالضرب أو بالحبس أو بهما معاً ، فالحكم حسوازي وليسس وجوبي ، قال الكاساني رحمه الله : " وأما قدر التعزير فإنه إن وجب بجناية ليس من جنسها ما يوجب الحد فالإمام فيه بالخيار إن شاء عزره بالضرب وإن شاء بسالحبس وإن وجب بجناية في جنسها الحد لكنه لم يجب لفقد شرطه ... فالتعزير فيه بسالضرب ويبليغ أقصى غاياته " (١) .

والاقتصار في هذه الجرائم على التعزير بالضرب فقط فيه تضييق لمجال العقوبة والأمر فيسه منسع ، لأن العقوبة التعزيرية الأصل فيها التفويض فقد فوضت الشريعة الإسلامية للإمام أو نائبه _ القاضي _ اختيار العقوبة التعزيرية المناسبة للجريمة التعزيرية وفق ضوابط معينة سبق وتحدث الباحث عنها .

جاء في رد المحتار: "قال الزيلعي: وليس في التعزير شيء مقدر، وإنما هو مفوض إلى رأي الإمام على مقتضى جنايتهم، وكذا ينظر في أحوالهم " (٢).

وقال ابن فرحون أثناء حديثه عن العقوبات التعزيرية: " وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتما باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب حال المجرم في نفسه " (") .

وجاء في مغيى المحتاج: "ويجتهد الإمام في جنسه - جنس التعزير - وقدره لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وأحوالهم وباختلاف المعاصي " (١) .

وجاء في السياسة الشرعية لابن تيمية: " يعاقبون تعزيراً على حسب كثرة ذلك الذنب في الناس وقلته ، وعلى حسب حال المذنب ، وعلى حسب كبر الذنب وصغره " (°) .

ثانياً : جرائم تعزيرية منصوص على مقدار التعزير بالجلد فيها :

وهذه الجرائم ورد في تحديد عدد التغزير بالجلد آثار من قول الرسول صلى الله عليه وسلم ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم ، وتتمثل هذه الجرائم في ثلاث حالات :

⁽¹⁾ الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ١٤

^{(&}lt;sup>۱)</sup> ابن عامدین ، محمد أمين . رد المحتار ، مرجع سابق ، حسـ 4 ، ص ٦٣

⁽٢) ابن فرحون ، برهان الدين أبراهيم تمصرة الحكام مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ٣٠٥ ..

⁽١) الشريبني ، محمد الخطيب مفنى المحتاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٩٢

^(*) ابن تبعية ، أحمد عبد الحليم ، السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ٩٧

الحالة الأولى: هي الني إذا وطئ الرجل حارية امرأته وكانت قد أحلتها له ، فيجلد الرجل مائة حلدة تعزيراً ، لأنه محص وحده الرجم فدرء الحد للشبهة وحل محلمه العقوب التعزيرية ، ودليل هذه الحالة ما روي عن حبيب بن سالم أن رجلاً يقال له عبد الرحم بسن حنير وقع على حارية انرأته ، فرفع إلى النعمان بن بشير فقال: " لأقضين فيك بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن كانت أحلتها لك جلدتك مائة حلدة ، وإن لم تحلمها لك رجمتك بالحجارة ، فوجدها أحلتها له فجلده مائة " (۱).

ومع ضعف هذا الحديث إلا أن أقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بما الحد، قال الشوكاني عند ترجيحه لما دل عليه الحديث: "... لأن الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم، فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بما الحد " (٢).

وقال ابر القيم تعليقاً على هذا الحديث: (إن الحديث - حديث النعمان بر بشير - مطابق لأصول الشريعة وقواعدها ، فإن احلالها له شبهة كافية في سقوط الحد عنه ، ولكر لما لم يملكها بالإحلال كان الفرج محرماً عليه ، وكانت المائة تعزيراً له وعقوبة على ارتكاب فرج حرام عليه ، وكان إحلال الزوجة له وطأها شبهة دارئة للحد عنه) (") وقد نص على هذه الحالة الحنفية (ئ) والحنابلة (٥).

ألحالة الثانية: هي الني إذا وطئ الرجل حارية مشتركة بينه وبين غيره ، فيعاقب بـــالتعزير بالحلد تسعة وتسعول حلدة ، لما روي عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه: " أنه رفع إليه رجل وقع على جارية له فيها شريك فجلده مائة سوط إلا سوطاً " (٢) ، فعمـــــر

⁽۱) أبو داود ، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود . مرجع سابق . حد ١٦ ، ص ١٤٨ – الترمذي ، محمد بن عيسى . الحامع الصحيح مرجع سابق . حد ٤ . ص ٥٤ – البسائي ، أبي عبد الرحم بن شعيب . سنن النسائي . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ١٠١ – الإمام أحمد بن حسل . مسد الإمام أحمد بن حسل . مسد الإمام أحمد بن حسل . مسد الإمام أحمد بن حشل . مرجع سابق ، حد ١٦ ، ص ١٠٠

^{(&}lt;sup>۱)</sup> الشوكاني ، محمد بن علي . نيل الأوطار . مرجع سابق . حسـ ٤ ، ص ٩٠٤٢ .

^{(&}quot;) اس القيم ، محمد س أبي بكر إعلام الموقعين . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٨

⁽¹⁾ ابر اهمام ، كمال الدين بن عمد بن عبد الواحد . فتح القدير . مرجع سابق ، حسد ٤ ، ص ٣١٢ – المرداوي ، علي بن سليمان . الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف . مرجع سابق حسد ١٠ ، ص ٣٤٣ – ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم . السهاسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعبة . مرجع سابق ، ص ٥٤

^(*) النهوق ، مصور بن يونس <u>الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف</u> . مرجع سابق ، حــ 1 ، ص ١٢٣ - المرداوي ، علي بن سليمان . الإنصاف في معرفة الراجع سابق ، ص ٥٤ - الراجع سابق ، ص ١٠٥ - المن تيمية ، أحمد عبد الحليم ، السياسة المشرعية في إصلاح الراعي والرعية . مرجع سابق ، ص ٥٤ - المسابق الشرعية في إصلاح الراق بن همام الصبعافي . المصنف به مرجع سابق ، حــ ٧ ، ص ٣٥٨ - ابن أبي شبية ، عبد الله بن محمد . المصنف في الأحاديث والآثار مرجع سابق ، حــ ٧ ، ص ٣٥٨ - ابن أبي شبية ، عبد الله بن محمد . المصنف في الأحاديث والآثار

الحالة الثالثة: هي التي إذا وجد رجل مع امرأة في لحاف واحد فإنهما يجلدان مائة جلدة لمله روي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أمرا بضرب رجل وامرأة وجدا في لحاف واحمد مائة ومائة (") ، وقد نص على هذه الحالة بعض الحنابلة (نا) .

ثالثاً عقوبة جريمة شرب الخمر وما يلحق بما:

الخمر محرمة بالإجماع لقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميســـر والأنصــاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " (°).

فهذه الآية صريحة في تحريم الخمر ولا خلاف في دلالتها على تحريم الخمر ، قال القرطبي : " ولا خلاف بين علماء المسلمين أن سورة المائدة _ والمقصود هذه الآية وهي في سورة المائدة _ نزلت في تحريم الخمر نهياً وزجراً وهو أقوى التحريم وأوكده " (١) .

ومن السنة ما رواه ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كسل مسكر خمر وكل خمر حرام " (^{۷)} قال النووي في شـــرحه لهـــذا الحديــــث: " وفي هـــذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تصريح بتحريم جميع الأنبذة المسكرة " (^{۸)}.

وعقوبة شرب الخمر تجب على شارب الكثير أو القليل من أي مسكر ، لأن كل مسكر خمر وسواء أسكر القليل منه أو لم يسكر إلا الكثير لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "

⁽¹⁾ ابن الهمام ، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد . فتح القدير . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٢١٢ .

⁽۲) الرداوي ، علي من سليمان . الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف . مرجع سابق ، حـــ ۱۰ ، ص ۲۶۳ ، ۲۶۵ - المهوق ، مصور بن يوس . الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف . مرجع سابق ، حـــ ۲ ، ص ۱۲۳

⁽٢) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم الحسبة في الإسلام مرجع سابق ، ص ٩١

⁽¹⁾ ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم الحسبة في الإسلام . مرجع سابق ، ص ٩١ – أبي يعلى ، محمد بن الحسين الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٧٨٠ – ابن مفلح ، برهان الدين ابراهيم بن محمد المبدع في شرح المقنع دمشق : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٩ هـ ، حـ ٩ ، ص ١١٢

^(°) سورة المائدة ، الآية : • ٩

⁽¹⁾ القرطيي ، عمد بن أحمد الجامع لأحكام القرآن . مرجع سابق ، حــ ٦ ، ص ٢٨٨

⁽V) مسلم ، مسلم بن الحجاج صحيح مسلم مرجع سابق ، خـ ١٣ ، ص ١٧٢ :

⁽٨) النووي ، يحي بن شرف شرح صحيح مسلم ، بووت : دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ ، حـ ١٣٠ ، ص ١٧٢

ما أسكر كثيره فقليله حرام (١) أي أن أي شئ أسكر كثيره وإن لم يكن مشروباً ، فتنساول القليل منه حرام (٢) .

قال ابن قدامة: "روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "مــــن شـــرب الخمــر فاجلدوه" رواه أبو داود وغيره. وقد ثبت أن "كل مسكر خمر" فيتناول الحديث قليلـــه أو كثيره ـ أي قليل كل مسكر أو كثيره. " (٣).

وعند عامة أهل العلم أن عقوبة شرب الخمر حد من الحدود وهذا ما صرح به الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٥) والشافعية (١) والحنابلة (٧) أن عقوبة شارب الخمر حد من الحدود ، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة (٨) وابن حجر (٩) والنووي (١٠) ، ولكن حصل الخلاف في تقدير عدد الجلد في العقوبة على قولين :

القول الأول: وهو أن عقوبة شارب الخمر هي ثمـــانون جلــدة حـــداً وهـــذا القـــول هو مذهب الحنفية (١٢) والمالكية (١٢) ورواية عن الإمام أحمد (١٣).

⁽۱) أبو داود ، سبمان بن الأشعث سنن أبي داود مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٢١

⁽٢) آبادي ، محمد شمس الحق عون المعبود القاهرة : المكتبة السلفية ، حـــ ١ ، ص ٢٢١

^{(&}quot;) ان قدامة ، عبد الله بن أحمد المغنى . مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ٣٠٦

^{(&}lt;sup>4)</sup> السرخسي ، محمد بن أحمد المبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حــ ٢٤ ، ص ٣٠ ــ ابن نحيم ، زين الدين س نحيم البحر الرائق شرح كتر الدقائق مرجع سابق ، حـــ ٥ ، ص ٣١

^(°) الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصبحي الملونة الكبرى مرجع سابق ، حـــ ٦ ، ص ٢٦١ – الخرشي ، عمد شرح الحرشي على عنصر خليل مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ١٠٨

^(°) اس هميرة ، عون الدين يحي بن محمد الإفصاح عن معاني الصحاح الرياض : طبع ونشر المؤسسة السعيدية ، (د ، ت) ، حس ٢ ، ص ٢٦٨ – المرداوي ، علي بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٢٢٩

^{(&}lt;sup>۷)</sup> الماوردي ، علي بن محمد الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ۲۲۸ – الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد غاية المحتاج إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حـــ ۸ ، ص ۱۲

⁽٨) اس قدامة ، عبد الله بن أحمد المفنى مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ٣٠٦

⁽٩) ابن حجر ، أحمد بن علي المسقلاني فتح الباري بشرح صحيح البخاري القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٤٧ هـ ، حـ ١٢ ، ص ٧٧

⁽۱٬۰) النووي ، يحي بن شرف شرح النووي على صحيح مسلم القاهرة : المطبعة المصرية ، ١٣٤٧ هـ ، حـ ١١ ، ص ٢١٧ (۱٬۰) السرحسي ، محمد بن أحمد المبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حـ ٢٤ ، ص ٣٠ - ابن نجيم ، زين الدين السحر الرائق شرح كتر الدقائق مرجع سابق ، حـ ٥ ، ص ٣١ .

⁽۱۲۰ الإمام مالك ، مالك بن أنس . المدونة البرى مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ٢٦١ – الخرشي ، محمد شرح الخرشي على محتصر خليل مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١٠٨

^{(&}lt;sup>۱۳)</sup> المرداوي ، علي بن سليمان <u>الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف</u> مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٢٢٩ – بن هميرة ، يحي بن محمد الإفصاح عن معاني الصحاح . مرجع سابق ، حـــ ٣ ، ص ٣٤

ودليل أهل القول الأول هو الإجماع على أن حد شرب الخمر ثمانون ، وقد حصل الإجملع في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد استشار عمر الصحابة في عقوبة شرب الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : اجعله كأخف الحدود ثمانون فأخذ به عمر وكتب به الحد إلى خالد بن الوليد وأبي عبيدة بالشام (۱).

القول الثاني: هو أن عقوبة شارب الخمر أربعون حلدة حداً وهو مذهـــب الشـافعية (٢) والظاهرية (٣) وهو رواية عن الإمام أحمد (٤) رحمه الله .

ومن أدلة أصحاب هذا القول ما يلى:

- ١- ما رواه أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: " ضـــرب في الخمــر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين " (٥) ، ففي الحديث دلالة علــــى أن حـــد الشرب أربعين جلدة كفعل أبي بكر رضى الله عنه .
- 7- ما رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه: " جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين ، وكل سنه وهذا أي الجلسد بسأربعين جلدة أحب إلي " (١) ، فدل الحديث على أن حد شارب الخمر أربعين جلدة لمسا ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد أربعين جلدة في شرب الخمر وكذلك أبسو بكر رضى الله عنه جلد أربعين جلدة في شرب الخمر .

فدلت هذه الأحاديث على أن حد شارب الخمر أربعون جلدة ولكن إذا اقتضت المصلحة الزيادة عن الأربعين حلدة فيحوز ذلك للإمام إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك ، فالزيادة على الأربعين هي تعزير اقتضته المصلحة زيادة في الردع والزجر (٢).

^{(&#}x27;) البحاري ، عمد بن اسماعيل صحيح البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حــ ١٢ ، ص ٣٧

^(*) الشيرازي ، ابراهيم بن على الفيروزأبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٨٧ - الماوردي ، على ن حبب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٣٨

⁽٣) اس حرم ، علي بن محمد . المحلي . مرجع سابق ، حب ٣ ، ص ١٨٨

⁽¹⁾ المرداوي ، على بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف. مرجع سابق ، حد ١٠ م ص ٢٣٠ - ابن هبرة ، يحي بن محمد الإنصاح عن معاني الصحاح مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٦٨ ه

^(°) البحاري ، عمد بن اسماعيل . صحيح البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حد ١٢ ، ص ٦٣ - مسلم بن اخجاح القشيري صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي له ، مرجع سابق ، حد ١١ ، ص ٢١٥

⁽١) البحاري ، عمد بن اسماعيل صحيح البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرحع سابق ، حــ ١٢ ، ص ٧٣

⁽Y) الشوكاني ، محمد على نيل الأوطار مرجع سابق ، حس ٩ ، ص ٩

قال ابن قدامة في المغي بعد أن ذكر حديث مسلم الذي رواه علي بن أبي طالب: "وفعل النبي صلى الله عليه وسلم حُجّة لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وعلى رضي الله عنهما فتُحمل الزيادة من عمر - رضي الله عنه - على ألها تعزير يجوز فعلها إذا رآها الإمام " (1) والمقصود هنا بعقوبة شرب الخمر هي عقوبة الحر أو الحرة . أما عقوبة العبد أو الأمة إذا شربا الخمو هي نصف عقوبة الحر أو الحرة - أي عشرون حلدة - على أن أصحاب هذا القول وهي أن عقوبة الحر أو الحرة في شرب الخمر أربعون حلدة وإن ما زاد عليها فتعزير مستروك فعله لرأي الإمام واحتهاده إذا رأى المصلحة في ذلك (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " فمن العلماء من يقول: يجب ضرب الثمانين ، ومنهم من يقول: الواحب أربعون والزيادة يفعلها الإمام عند الحاحة إذا أدمن الناس الخمر أو كان الشارب ممن لا يردع بدونها ونحو ذلك ، فأما مع قلة الشاربين وقرب أمر الشلوب فتكفى الأربعون وهذا أوجه القولين " (").

عقوبة جريمة تعاطى المخدرات:

المحدرات أنواع: منها الحشيشة ، والأفيون ، والبنج ، وجوزة الطيب والقات وغيرها .

والمحدرات حرام والأصل في تحريمها ما رواه أبو داود عن أم سلمة رضي الله عنها قــالت : " فمى رسول الله عن كل مسكر ومفتر " (¹⁾ والمفتر هو الذي إذا تناوله الإنســـال أحمـــى حسده ، وصار فيه فتور وضعف وانكسار (⁰⁾ .

جاء في عون المعبود: " المفتر ما يورث الفتور والرخاوة في الأعضاء، والخدر في الأطــواف وهو مقدمة السكر " (٢).

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المفنى مرجع سابق ، حب ٨ ، ص ٣٠٧

^{(&}quot;) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المرجع السابق ، حد ٨ ، ص ٣١٦

⁽٣) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ١١٣

⁽¹⁾ أبو داود ، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ١٢٦

^(°) ابن الإيو ، على بن محمد النهاية في غريب الحديث القاهرة : دار الشعب ، ١٩٦٠م ، حــ٣ ، ص ٤٠٨ .

⁽١) آبادي ، عمد شمس الحق العظيم عون المعبود مرخع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٢٧ .

جاء في الدر المحتار: " ويحرم أكل البنج والحشيشة . والبنج " شيكران " يصدع ويسبت ويخلط العقل ، والسبت الذي لا يتحرك ، والأفيون - أي ويحرم تناوله - ، لأنه مفسد للعقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وكذا يجرم جوزة الطيب " (١) .

وقال شبخ الإسلام ابن تبعية - رحمه الله تعالى -: " هذه الحشيشة الصلبة حسرام وهمي مسكره ، يتناولها الفحار لما فيها من النشوة والطرب ، فهي تجامع الشهراب المسكر في ذلك والخمرة توجب الحركة والخصومة وهذه - الحشيشة - توجب الفتور والذلسة ... ومن استحلها وزعم ألها حلال فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل مرتداً ، فسإن كه ما يصب العقل فهو حرام بإجماع المسلمين " (٢) . وقال الذهبي أثناء حديثه عس حكم الحشيشة : " فهي داخلة فيما حرم الله ورسوله من الخمر المسكر لفظاً ومعسى " (٢) وكون هذه المحدرات ليست من المشروبات - السوائل - لا يمنع من إلحاقها بالمسكرات ، لأن العلة في تحريمها كولها مسكرة ، أو تفعل في مستعملها كما يفعل الشراب المسكر . حاء في عون المعبود : " وقال صلى الله عليه وسلم : " كل مسكر حرام " وقسال : " ما أسكر كثيره فقليله حرام " و لم يفرق عليه الصلاة والسلام بين نوع ونوع ككونه ماكولاً و مشروباً " (١٠) .

عقوبة متناول الحشيشة :

تقرر سابقاً أن الحشيشة مسكرة ، فيصدق عليها اسم خمر ، وبالتالي يجب على من يتناولها حد شرب الخمر ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " وعلى متناول القليل منها - أي من الحشيشة - والكثير حد الشرب غمانون سوطاً أو أربعون ، إذا كان مسلماً يعتقد تحسريم المسكر وتغييب العقل " (٥) .

وقال الذهبي: " وقد توقف بعض العلماء المتأخرين في حدها - أي في حد تناول الحشيشة - ، ورأى إن أكلتها تعزر بما دون الحد حيث ظنها تغير العقل من غير طرب بمترلة البنج ،

⁽¹⁾ ابر عابدين ، محمد أمين رد المحتار على اللر المختار مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ٢٥٧-٥٥٩

⁽٢) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٥٧-٢٦٤

⁽٣) الذهني ، أبو عد الله شمس الدين الكبائر مرجع سابق ، ص ٩٥

⁽¹⁾ آبادي ، عمد شمس الحق العظيم عون المعبود مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٣٨ ، ١٣٨

^(*) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٦٣

وقال الذهبي: " وقد توقف بعض العلماء المتأخرين في حدها - أي في حد تناول الحشيشة - ، ورأى إن أكلتها تعزر بما دون الحد حيث ظنها تغير العقل من غير طرب بمترلة البنج ، ولم يجد للعلماء المتقدمين فيها كلاماً ، وليس كذلك بل أكلتها ينتشون ويشتهونها كشراب الخمر وأكثر ... وبكل حال فهي داخلة فيما حرم الله ورسوله من الخمر المسكر لفظاً ومعى " (١) .

عقوبة متناول الأفيون ونحوه :

الأفيون مسكر فيصدق عليه اسم " الخمر " في الاصطلاح ، ويترتب على تناوله ما يترتب على شرب الخمر المعروفة من عقوبة الجلد . وهكذا حكم كمل مما همو مسكر - أي يزيل العقل بنشوة وطرب - أما إذا كان يزيل العقل فقط دون نشوة وطمرب ففيه التعزير فقط .

قال شبخ الإسلام ابن تيمية: "وكل ما يغيب العقل فإنه حرام وإن لم تحصل به نشوة ولا طرب، فإن تغيب العقل حرام بإجماع المسلمين، وأما تعاطي البنج الذي لم يسكر - أي لم تحصل به نشوة وطرب وإن غيب العقل - ويغيب العقل ففيه التعزير " (٢).

وقال ابن تيمية - رحمه الله - أيضاً في التفريق بين الحشيشة المسكرة ، وبين غيرها مما يغيب العقل ، ولكن بلا سكر أي بلا نشوة ولا طرب ، ففي الحشيشة المسكرة حدة شرب الخمر ، وفي غيرها مما يزيل العقل بلا نشوة وطرب التعزير دون الحد فقال - رحمه الله تعالى - : (وهكذا حشيشة العشب من اعتقد تحريمها ، وتناولها فإنه يجلد الحد تمانين سوطاً أو أربعين هذا هو الصواب ، وقد توقف بعض الفقهاء في الحلد ، لأنه ظن ألها مزيلة للعقل غير مسكرة - أي لا تحدث نشوة وطرب - كالبنج ونحوه مما يغطي العقل من غير سكر ، فإن جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ، إن كان مسكراً ففيه حلد الخمسر وإن لم يكن مسكراً ففيه التعزير عما دون ذلك) (٢٠).

⁽¹⁾ الذهبي ، أبو عبد الله شمس الدين . الكبائر . مرجع سابق ، ص ٩٤.، ٩٠

⁽٢) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم فتاوى ابن تيمية مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٦٣

⁽٣) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم . المرجع السابق ، حمد ٤ ، ص ٢٦٤

ولكنها في نفس الوقت لها علاقة بمصالح المسلمين العامة لأن الإخلال بما يؤدي إلى تقويس المحتمع الإسلامي وسوف يقتصر الباحث على إيراد مثالين ذكرهما الفقههاء وذكروا أن عقوبتهما تكون بالجلد تعزيراً وهما:

١- الإخلال والتهاون في أداء الصلاة:

والمقصود بالتهاون في أداء الصلاة هنا هو التارك للصلاة تماوناً وكسلاً عن أدائمها ، أما تاركها جحوداً لوجوبها فليس المقصود به هنا ، لأنه يغتبر كافراً ويقتل حداً لردته عـــن الإسلام (۱) .

وقد اختلف الفقهاء في عقوبة تارك الصلاة تماوناً وكسلاً مسم إقسراره بوجوهسا على القولين :

القول الأول: أن عقوبة تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً مع إقراره بوجوبها أن يضيق عليــــه حنى يؤدي الصلاة فإن أداها وإلا قتل وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء (٢).

القول الثاني: أن عقوبة تارك الصلاة تحاوناً وكسلاً مع إقراره بوجوبها يكسون بتعزيره بالحلد والضرب والحبس حتى يتوب وهذا القول لبعض الفقهاء (٦) ، والجلد كعقوبة تعزيرية للمتهاون في أداء الصلاة له مستند شرعي وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مووا صبيانكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين " الحديث فضي الحديث دلالة على جواز تعزير المتهاون في أداء الصلاة مسن الكبار بسالجلد تعزيراً ، فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بمعاقبة الصبيسان بذلك ، فالكبار أولى بسالردع والزجر والتأديب (٥) .

⁽۱) ابن نجيم ، زين الدين البحر الرائق شرح كتر الدقائق مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٥٣ - الخرشي ، محمد شرح الخرشي على متصر خليل مرجع سابق ، ج ـ ٨ ، ص ٦٣ - الماوردي ، علي بن جبيب . الأحكام السلطانية والولايات الدينة مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - أبي يعلى ، محمد بن الحسين الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٣٦١

^{(&}lt;sup>۲)</sup> ابن رشد ، محمد بن أحمد القرطبي بداية المجتهد وتهاية المقتصد . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٦٥ - الماوردي ، علي بن حبب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٣٣٧ - أبي يعلى ، محمد بن الحسين الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٣٦١

⁽٢) ابن الهمام ، كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢١٨ - الماوردي ، يملي بن حبيب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ابن رشد ، محمد بن أحمد بداية المحتهد و فاية المقتصد مرجع سابق ، ص ٦٥ - ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم الحسبة في الإسلام مرجع سابق ، ص ٢٦

⁽¹⁾ أبي داود ، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود مطبوع مع شرحه عون المعبود مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ١٩٢٠

^(*) الخطابي ، حمد بن حمد البستي معالم السنن بيروت : المكبة العلمية ، ١٤٠١ هسن ، ص ٢٦

لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بمعاقبة الصبيان بذلك ، فالكبار أولى بالردع . والزجر والتأديب (°) .

قال شبخ الإسلام ابن تيمية: " فعلى المحتسب أن يأمر العامـــة بــالصلوات الخمــس في مواقيتها ، ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس وأما القتل فإلى غيره "(١).

٢- الفطر في نمار رمضان:

من أفطر في نهار رمضان من غير عذر شرعي فإنه يعاقب بالتعزير بالجلد وهذا ما ذهب الحنفية (۲) والمالكية (۳) والشافعية (۱) والحنابلة (۰) ، وقد استدلوا بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (أنه أتي برجل قد شرب الخمر في نهار رمضان فضربه نمانين الحدد وعزره عشرين لقاء فطره في نهار رمضان) (۱) كما روي ذلك عن على رضى الله عنه (۷) .

خامساً جريمة التزوير واستعمال أوراق مزورة :-

قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالضرب تعزيراً عدداً كثيراً فوق الحد للله زور واستعمل أوراق مزورة وهو ما روي (أن معن بن زائدة عمل حاتماً على نقش حساتم بيت المال ثم حاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالاً فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فضربه مائة وحبسه ، فكلم فيه فضربه مائة أخرى ، فكلم فيه من بعد فضربه مائه ونفاه) (^)

ففي هذا الأثر أن عمر رضي الله عنه قد عزر بالجلد المزور والمستعمل لأوراق مزورة .

^(°) الحطاي ، حمد س حمد البستي . معالم السنني . يوروت : للكتبة العلمية ، ١٤٠١ هـــ ، ص ٣٦

^{(&}lt;sup>۱)</sup> ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم . السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ٢٦

^(؟) السرحسى ، عمد س أحمد . للسوط في الفقه الحنفي . مرجع سابق ، حب ٢٤ ، ص ٣٣ - ابن الهمام ، كمال الدين س عمد من عبد الواحد . فتح القدير مرجع سابق ، جب ٤ ، ص ٢١٥

⁽٢) الخرشي . محمد شرح الخرشي على مختصر خليل . مرجع سابق ، حـــ ﴿ ، ص ١١٠ – ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم على تصرة الحكام في أصول الأقضية وساهج الأحكام . مرجع شابق . حـــ ٢ ، ص ١٩٢

⁽۱) الماوردي ، على س عمد الشربين مفى المتاح الدينة والولايات الدينة . مرجع سابق ، ص ٣٣٢ -- الخطيب ، عمد الشربين مفى المتاح إلى معرفة معاني أنعاط السهاح . مرجع سابق ، حب ٤ ، ص ١٩٢ .

^(ه) اس قدامة ، عبد الله س أحمد . <u>للفني</u> . مرجع سابق . حب ٨ ، ص ٣٣٦ – أبي يعلى ، محمد بن الحسين . الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٣٨٠

^(*) أن شية ، عد الله س محمد المصف في الأحاديث والآثار . مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٥٣

⁽٧) أن شية ، عبد الله س محمد . المصمف في الأحاديث والآثار صرحع سابق ، حسم ١٠ ، ص ٥٣

⁽٨) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد للغي . مرجع سابق ، حسـ ٨ ، ص ٣٢٥

سادساً: جريمة البدعة في الدين:-

فقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالجلد تعزيراً للمبتدع في الدين والداعبي إلى بدعته ، فقد ورد عن عمر رضي الله عنه : (أنه ضرب صبيغ بن عسل التميمي ضرباً كثيراً أكثر من حلد الحد ونفاه بسؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات وشبههن وأمسر الناس بالتفقه في ذلك)(1).

فقد عزر عمر رضي الله عنه هذا الرجل بالجلد بما فوق الحــــد تعزيــراً بســبب بدعتــه والدعوة إليها .

سابعاً: القتل العمد الذي لا قصاص فيه:

القتل العمد حق الفرد فيه واضح ، للإعتداء الذي وقع على الجمني عليه ، ومع ذلك ففيه اعتداء على حق المحتمع ، وقد جعل التشريع الجنائي الإسلامي القصاص حـــق لــولي الدم ، ولكن اختلف الفقهاء في استيفاء حق المجتمع إذا سقط القصاص بعفو ولي الـــدم ، سواء على الدية أو بدون دية على قولين :

القول الأول: أنه يجب تعزير القاتل العمد إذا سقط القصاص بعفى ولي الدم سواء بالدية أو بدون دية بجلده مائة وحبسه لمدة سنة ، لما روي ذلك عن عمر بـــ الخطاب رضي الله عنه (٢) . وهذا ما ذهب إليه المالكية (٣) قال ابن فرحون : "كقتل العمد إذا عفى على الدية ، فإنه يجب على القاتل الدية ، ويستحب له الكفارة ، ويضرب مائه ويجبس سنة " (١) .

القول الثاني: أنه لا يجب تعزيره إلا إذا كان معروفاً بالفسق وارتكاب الجرائسم، لعدم وجود ما يدل على وجوب تعزيره ولظاهر نصوص الشريعة التي يقول تعالى فيها: "كتسب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أحيسه شئ فاتباع بمعروف وأداء إليه بإحسان " (°)، فالعفو أن تقبل الدية وهذا تخفيف مسس الله

⁽١) الدارمي ، عبد الله من عبد الرحمن . سنن الدارمي . بماكستان : طبع ونشر حديث أكادمي ، ١٤٠٤ هسه ، حسه ١٠ ، ص ٥٥

⁽٢) اس رشد ، عمد س أحمد القرطين . بداية المجتهد ولهاية المقتصد . مرجع سابق ، حسد ٢ ، ص ٣٢٨

⁽٢) ال فرحون ، برهال الدين ابراهيم على . تنصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٦٧ - الل رشد ، تحمد س أحمد

القرطبي داية المجتهد وهاية المقتصد . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٣٣٨ (١) ان فرحول ، برهان الدين ابراهيم . تنصرة الحكام . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٣٩٧

^(°) سورة البفرة ، الآية : ۱۷۸

ورحمة لأنه كان في بني اسرائيل القصاص ولا دية فجعلت الشريعة الإسلامية في حال العفو الدية بدل القصاص وهذا ما ذهب إليه الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣).

ثامناً . جرائم أخرى :-

الأصل في العقوبة التعزيرية ألها عقوبة مفوضة إلى رأي الإمام ، وليست عقوبة محددة ، ومع أن الفقهاء اختلفوا في قدر بعض هذه العقوبات ومنها عقوبة الجلسد ، إلا أن الفقهاء اتفقوا على أن الأصل في العقوبة التعزيرية بشكل عام وعقوبة الجلد بشكل خساص هو التفويض إلى رأي الحاكم ، لذلك فعقوبة التعزير بالجلد مفوضة لرأي الإمام ، فلسه أن يعاقب بها وفي جميع الجرائم ، كبيرة كانت أم صغيرة ، لاسيما وقد شرعت هذه العقوبة لجرائم كبيرة وأخرى صغيرة ، فله أن يفرضها كعقوبة وجوبية لبعض الجرائم ، وجوازيسة للبعض الآخر كحرائم الربا والرشوة وترويج المطاعم المحرمة وشهادة الزور وغير ذلك مس الجرائم التعزيرية صغيرة كانت أو كبيرة .

جاء في رد المحتار: "قال الزيلعي: وليس في التعزير شئ مقدر وإنما هو مفسوض إلى رأي الإمام على مقتضى جناياتهم، وكذلك ينظر في أخوالهم " (١٠).

وقال ابن فرحون في العقوبات التعزيرية: "وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاته باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها ، بحسب حال المجرم في نفسه " (°).

⁽۱) الطرابلسي ، علي بن حليل معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحليي ، ١٣٩٣ هـ. ، ص ، ١٧٧

^{(&}quot;) الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد فحاية المحتاج إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ١٧٣

⁽٢) البهوي، منصور بن يونس كشاف القناع عن معن الإقناع : مرجع سابق، حــ ٤، ص ٧٢

⁽۱) ابن عابدین ، محمد أمین رد المحتار مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٦٢

^(°) ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم <u>تبصرة الحكام</u> مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٩٤

⁽¹⁾ الشربيني، محمد الخطيب مغنى المحتاج مرجع سابق، حد 2، ص ١٩٢

⁽٧) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ٩٧

فتبين من نصوص الفقهاء أن العقوبة التعزيرية مفوضة إلى رأي الإمام أو نائبه - القـــاضي ــ بحسب احتهاده و بحسب اقتضاء المصلحة في رأيه .

الفرع الثاني " مجال تطبيق عقوبة التعزير بالجلد بالنسبة للأشخاص "

إن على القاضي أن ينظر في أحوال المجرمين عند تقديره للعقوبة التعزيرية بالجلد فإل منهم من لا يترجر إلا بالجلد الكثير ومنهم من يترجر بغير الجلد أو بالجلد القليل ، فالتعزير بالجلد يختلف باختلاف الأشخاص فهو مفوض إلى رأي القاضي يقيمه بقدر ما يعلم أن الحاني يترجر به ، لأن المقصود من التعزير الزجر والإصلاح ، والناس تختلف أحوالهم في الإنزجار والإصلاح ، فالبعض منهم لا يحصل له الإنزجار إلا بالجلد الكثير وبعضهم يحصل له الإنزجار وصلاح حاله بالجلد القليل ، ويختلف الجلد كذلك على قدر احتمال الرحسل المراد حلده ، وقد قال الفقهاء بالجلد عقوبة تعزيرية بالنسبة للمحرمين الذين لا يردعمه سوى الجلد من أشرار الناس وأسافلهم ، والذين اعتادوا على ارتكاب المعاصي والجرائم و لم تردعهم عقوبة أحرى غير الجلد (١) وقد سبق نقل نصوص الفقهاء في هذا المحال ومن هذه النصوص ما حاء في تبصرة الحكام : " وينبغي أن يقتصر - في التعزير - على القدر السذي يظي انزجار الجاني به و لا يزيد عليه " (٢) .

وجاء في الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي في العقوبة التعزيرية: "تأديب ذوي الهيئسة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاءة والسفاهة ، لقول النسبي صلى الله عليسه وسلم: "اقيلوا ذوي الهيئات عثراهم ". ويكون تعزير من حل قدره بالإعراض عنه ، وتعزير من دونه بزواجر الكلام ، ثم يعدل عن دون ذلك إلى الحبس الذي يسترلون فيسه وحسب رتبتهم وبحسب هفواهم ، ... ثم يعدل بما دون ذلك إلى النفي إذا تعدت ذنوبه إلى

1-

⁽¹⁾ ابن عابدين ، عمد أمين حاشية رد المحتار على الله المحتار ، شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حس ، ص ٢١٢ – ابن نحيم ، زين الدين البحر الرائق شرح كتر اللقائق مرجع سابق ، حس ٥ ، ص ٤٤ – ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم علي تسمرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام . مرجع سابق ، حس ٢ ، ص ٢٩٥ – الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد نحاية المحتاح إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حس ٧ ، ص ١٧٧

⁽٢) اس فرحون ، برهان الدين ابراهيم تبصرة الحكام مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٣٠٢

اجتلاب غيره إليه واستضراره بما " (١).

وقال ابن فرحون : " التعزير يكون بحسب الجاني والجحسني عليـــه والجنايـــة فـــإن كـــان القول عظيماً من ذي الشر مخاطباً به لرفيع القدر بولغ في الأدب ، وإن كان على العكـــس فالعكس ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اقيلوا ذوي الهيئات عشراتهم إلا الحدود " ، والمراد برفيع القدر من كـان مـن أهـل القـرآن والعلـم والأدب لا المال والجاه " (٢) . وقد قسم الفقهاء الناس على أربعة مراتب بالنسبة للعقوبة التعزيرية : الموتبة الأولى: أشراف الأشراف وهم العلماء والعلوية ، وتكون عقوبتهم بالإعلام وهـــو

قول القاضي له: بلغني أنك تفعل كذا وكذا فيؤدي ذلك إلى انزجاره.

المرتبة الثانية : تعزير الأشراف وهم الأمراء والدهاقين ويكون تعزيرهم بالإعلام والجسر إلى باب القضاء والخصومة في ذلك.

الموتبة الثالثة : تعزير الأوساط وهم السوقة ويكون التعزير بالجر والحبس .

المرتبة الوابعة : وهم الأحساء ، ويكون تعزيرهم بالإعلام والجـــر إلى القضـــاء والحبــس والحلد .

فالقسم الأخير هو الذي قال الفقهاء بتعزيره بالجلد ، وهذا التقسيم لا يخالف الأصل وهو أن العقوبة التعزيرية تفويضية ، فإن التفويض لا يتنافى مع النظر في مراتب الناس وأحوالهم ، وأيضاً فإن هذا التقسيم ليس على إطلاقه وإنما من كان في القسم الأول وهـــم أشراف الأشراف ، فإنما تقع منه المعصية على سبيل الزلة لا يلبث أن يعسود إلى رشده ، وكذلك تقع منه نادراً وليس دائماً ، ولذلك لا يستحق أن يعزر بالجلد وإنما يكفي لزجره وإصلاحه إعلامه ، ولكن لو تكررت منه المعاصى والجرائم أو ارتكب حريمة كبيرة فإنـــه يستحق التعزير عليها بالجلد أو بالحبس أو بغير ذلك من العقوبات التعزيريـــة لأنــه قـــد سقطت مروءته بارتكابه لهذه الجريمة ولا يكفي بإعلامه فالمعتبر هو حال الجريمـــة وحــال الجحرم سواء (٣) .

⁽١) أبو يعلى ، محمد بن الحسين الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

⁽٢) ابن فرحون ، برهانالدين ابراهيم . تبصرة الحكام . مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٣٠٥

⁽٢) اس عامدين ، محمد أمين حاشية رد المحتار على الدر المحتار مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ٢٧٦ - الزيلعي ، عثمان بن على تسين الحقائق شرح كتر الدقائق. مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ٣٠٨ – الرملي ، محمد بن أحمد . نحاية المحتاج إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حــ ٧ ، ص ١٧٢ - الماوردي ، على بن حبيب (الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٨٠

وقد شرح ابن عابدين هذا التقسيم بقوله: (من كان ذا مروءة صدرت منه الصغيرة على سبيل الزلة ولذلك قالوا: إن تعزيره بالإعلام لأنه في العادة لا يفعل ما يقتضي التعزير بمسا فوق ذلك. ويحصل انزجار بهذا القول من التعزير فلا ينافي أنه على قدر الجناية أيضاً. حنى لو كان من الأشراف لكنه تعدى طوره ففعل اللواطة أو وجد مع الفسيقة مسن مجلسس الشراب ونحوه لا يكتفى بتعزيره بالإعلام لخروجه عن المروءة لأن المراد بها كما في الفتسع وغيره الدين والصلاح فإذا تكرر منه هذا الفعل يضرب التعزير) (1)

⁽١) ابن عابدين ، عمد أمين . رد المحتار مرجع سابق ، حد ٣ ، ص ٢٧٦

المطلب الثابي

" مقدار عقوبة التعزيز بالجلد "

عقوبة التعزيز بالجلد من أشهر العقوبات التعزيزية ويمكن تطبيقها على جميع الجرائسم كبيرة كانت أم صغيرة ولهذا سوف يتطرق الباحث لمعرفة الحد الأعلى لعقوبة التعزيز بالجلد في فرع ثان .

الفرع الأول " الحد الأعلى لعقوبة التعزيز بالجلد "

اختلف الفقهاء حول مقدار عقوبة الجلد تعزيراً حتى في المذهب الواحد اختلف فقهاؤه حول مقدار التعزير بالجلد وسوف يبين الباحث أقوال كل مذهب على حدة .

۱- مذهب الحنفية :

يرى الإمام أبى حنيفة أن مقدار التعزير بالجلد لا يزيد على تسعة وثلاثون سوطاً لأن الأصل الذي لا خلاف فيه عند الحنفية هو أن عقوبة التعزير بالجلد لا تبلغ الحد لقسول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين " (۱) وقد قسال عنه البيهقي: " المحفوظ أنه مرسل " (۲) وقال ابن الهمام بعد ذكر هذا الحديث: " والمرسل عندي حجة موجبة للعمل " (۳) لكن وقع الخلاف بينهم في معني هذا الحديث فعند الإمام أبي حنيفة أن المقصود بالجلد في الحديث هو حد المماليك وهو أربعون جلدة في حد الشرب والقذف وهو أقل الحدود في حقهم وهو حد كامل ، لأن الحديث ذكر حداً منكراً فتناول أي حد وحد المماليك حد كامل في الشرب والقذف فينصرف معني الحديث إليه ، ولأن الاحتياط هو في حمل معني الحديث على هذا المحمل (١).

⁽۱) البيهةي ، أحمد بن الحسيني بن على السنن الكبرى الهند: بحلس دائرة المعارف النعمانية ، ١٣٥٢ هـ ، حد ٨، م

⁽٢) البيهقي ، أحمد بن الحسيني بن علي السنن الكبرى المرجع السابق ، حــ ٨ ، ص ٢٧ ٥

⁽٢) ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي . فتح القدير مرجع سابق حـــ ٤ ، ص ٢١٤ ه

⁽¹⁾ الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مرجع سابق حد ٧ ، ص ٦٤ ــ السرخسي ، محمد بن أحمد المبسوط مرجع سابق ، حد ٢٤ ، ص ٣٦

أما أبو يوسف رحمه الله فيرى أن معنى الحديث أن الحد المقصود به في الحديث هسو حد الأحرار وهو ثمانون جلدة في حد الشرب وحد القذف ، لأن الأصل في الإنسان الحرية وأن حد العبد يساوي نصف حد الحر وهو ليس بحد كامل ، ومطلق اسم الحد ينصرف معناه إلى الحد الكامل في كل باب ، وأيضاً علل أبو يوسف بأن الأحرار هم المقصودون بالخطاب وغيرهم ملحق بجم فيه .(١)

أما الرواية الأخرى عن أبي يوسف في مقدار أعلى الجلد تعزيراً هو تسعة وسبعون سوطاً وهو قول لزفر (") وهو القياس ، لأن التسعة والسبعين ليس حداً فيكون مسكوت عن النهي عنه في الحديث وقد رجح الإمام الكاساني هذه الرواية بقوله على هذه الرواية: "... وهو الأقيس لأن ترك التبليغ يحصل به " (3).

جاء في الخراج: "وكان أحسن ما رأينا في ذلك والله أعلم أن التعزير إلى الإمــــام على قدر عظم الجرم وصغره، وعلى قدر ما يرى من احتمال المضروب فيما بينه وبين أقــل من ثمانين ". (°)

٢- مذهب المالكية:

في مشهور مذهب المالكية : تجوز الزيادة على الحد ، فيحلد تعزيراً أكثر من مائسة حلدة ، فليس لعقوبة التعزير بالجلد حد أعلى لابد من التقيد به وعدم تجاوزه ، بــــل هـــو

^{(&#}x27;) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع المرجع السابق ، حــ ٦٧ ، ص ٦٤ ـــ السرخسي ، محمد بن أحمد المبسوط المرجع السابق ، حــ ٣٤ ص ٣٦ .

^{(&}lt;sup>۲)</sup> العبادي ، أبي محمد العبادي اليحيى . الجموهرة النيرة المقاهرة : المطبعة الخيرية ، ۱۳۲۲ هـــ حـــ ۲ ، ص ۲۰۳ ـــ الكاسابي ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق ، حـــ ۷ ، ص ۲۶

⁽٢) السرحسي ، عمد بن أحمد المبسوط مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ٧١

الكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ٦٤

⁽٥) أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم الخراج مرجع سابق ، ص ١٦٧

يختلف بإختلاف الجناية والجاني والجحني عليه حتى لو جاوز أعلى الحد أو أتى على النفــــس جاء في الفروق: " واختلفوا في تحديد أكثره ـ يعني التعزير ـ فعندنا هو غير محدود بل بحسب الجناية والجماني والجحني عليه " (١) .

وجاء في تبصرة الحكام: " وقال المازدي في المعلم: ومذهب مالك رحمه الله أنه يُحسيز في العقوبات فوق الحد " ^(۲).

وقد روي قول في مذهب الإمام مالك أن جلد التعزير لا يصل إلى الحد فلا يجاوز خمسة وسبعين جلدة ، جاء في منح الجليل: "وفي صحة الزيادة على الحد باجتهاد الإمام لعظم جرم الجاني ومنعها قولان " (٣) لكن المشهور في مذهب مالك جواز الزيادة على الحد ، جاء في مختصر خليل: "وعزر الإمام لمعصية الله ... وضرب بسوط أو غيره وإن زاد على الحد أو أتى على النفس " (٤) وقد استدلوا على جواز الزيادة على الحد بدليلين هما:

الدليل الأول:

إجماع الصحابة رضي الله عنهم على حواز الزيادة بالتعزير على الحد ، فإل معن بن زائدة زوّر كتاباً على عمر رضي الله عنه ونقش خاتماً مثل خاتمه ثم جاء به صاحب بيست المال فأحذ منه مالاً فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضربه مائة وحبسه فكلم فيه فضربه مائت أخرى فكلم فيه من بعد فضربه مائة ونفاه (٥) ، ولم يخالف عمر بن الخطاب أحسد مس الصحابة فكان ذلك إجماعاً . (١) .

الدليل الثابي:

⁽١) القرافي ، أحمد بن إدريس الفروق مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٧٧-١٧٨

^(*) ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم تبصرة الحكام ، مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٩٩

^{(&}lt;sup>۲)</sup> علیش ، محمد منح الجلیل مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٥٥٥ .

⁽¹⁾ حليل ، حليل بن اسحاق تحتصر خليل في فقه الإمام مالك . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٤١ هـ ، ص

^(*) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المغنى مرجع سابق ، حسـ ٨ ، ص ٣٢٥

⁽١) القرافي ، أحمد بن إدريس الفروق مرجع سابق ، حسد ٤ ، ص ١٧٨

ينرجر به الجحرم ويحقق أغراض العقوبة وهذا راجع إلى اجتهاد الإمام (١).

٣- مذهب الشافعية:

المشهور في مذهب الشافعية أنه يجب أن ينقص عدد الجلد عن أقل حدود المعسزر، فينقص في تعزير عبد عن عشرين جلدة ، وفي تعزير حر عن أربعين جلدة ، لأن حد الخمس للعبد عشرون جلدة وللحر أربعون ، جاء في المهذب : "ولا يبلغ بالتعزير أدني الحدود فإن كان على حر لم يبلغ به أربعين وإن كان على عبد لم يبلغ به عشرين " (٢) وقد استدلوا بدليلين هما .

الأول : قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من بلغ حــداً في غــير حــد فــهو مــن المعتدين " (") .

الثاني: أن حرائم التعزير دون ما يجب فيه الحد فلا تلحق بما يجب فيه الحد في العقوبة . (1)
وهناك وجه ثاني للشافعية (٥) وهو أنه لا يجوز أن يزاد في العقوبة التعزيرية بالحلد على عشرة حلدات لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله " (١).

وهناك وجه ثالث للشافعية أيضاً وهو أن التعزير بالجلد في كل جريمة معتبر بحدها ففي مقدمات الزنا دون حد الزنا وفي الإيذاء والسب بغير القذف دون حد القذف ، حاء في هاية المحتاج: "...تقاس كل معصية بما يليق بها مما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وإن زاد على حد القذف " (٧) لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " من بلخ حداً في غير حد فهو من المعتدين " (٨) فإن من ذكر هذا الوجه يذكرونه بعد هذا الحديث بدون النص على وجه الاستدلال من الحديث .

⁽١) القرافي ، أحمد بن إدريس الفروق مرجع سابق ، حمد ٤ ، ص ١٧٨ .

⁽٢) الشيرازي ، ابراهيم بن على المهذب . مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٢٨٩

^{(&}lt;sup>۴)</sup> سبق تخريج الحديث

⁽¹⁾ الشيرازي ، ابراهيم بن على المهذب مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٨٩

^(*) الرملي ، عمد بن أحمد خماية المحتاج . مرجع سابق ، حس ٨ ، ص ٢٠

⁽¹⁾ البجاري ، محمد بن اسماعيل صحيح البخاري مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ١٧٦

⁽٧) المرلي ، محمد بن أحمد غاية المحتاج مرجع سابق ، حسه ، ص ٢٠

⁽٨) سبق تخريج الحديث

والخلاصة أن مذهب الشافعية في أكثر جلد التعزير أنه يجب أن ينقص عن الحد على اختلاف بينهم في تفسير هذا النقص فالمشهور عندهم أنه يجب أن ينقص عن أدني الحدود وهو حد الخمر فلا يبلغ أربعين في حق الحر ولا عشرين في حق العبد .

٤- مذهب الحنابلة:

عند الحنابلة روايتان في مذهبهم في أكثر جلد التعزير :

الرواية الأولى :

لا يبلغ بالجلد الحد (١) ، يحتمل أن يكون لا يبلغ به أدبى حد مشروع فعلى هذا لا يبلغ بالتعزير أربعير سوطاً لأنها حد العبد في الخمر والقذف . ويحتمل أن يكون المراد بالحد أنه الحد المشروع في حنس المعصية التي يجري فيها التعزير ، فلا يجوز تجاوزه كمس فعل مقدمات الزبى كالتقبيل ، فلا يعزر بالجلد بمائة ، بل بأقل منها وإن زاد على حد القذف ، ومن سرق من غير حرز فلا تقطع يده ، وإن جاز جلده بأكثر من جلد القذف (١) . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين " (٦) وقد حساء في المغني بعد ذكر الحديث : " ... ولأن العقوبة على قدر الإجرام والمعصية ، والمعساصي المنصوص على حدودها أعظم من غيرها فلا يجوز أن يبلسغ في أهسون الأمريس عقوبة أعظمهما " (١) أي أنه لا يجوز أن تصل عقوبات الجلد تعزيراً إلى درجة عقوبات الحدود ، والعقوبات الحدود ، والعقوبات الحدود أعظم من الجرائم التعزيرية ، والعقوبة تتناسب مع قدر الجريمة فلذلسك تكون العقوبات التعزيرية أهون من العقوبات الحدية .

الرواية الثانية:

لا يزاد على عشر حلدات في التعزير ، نص عليه الإمام أحمد في مواضع ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد

⁽١) الخرفي ، عمر بن الحسين . مختصر الخرفي . موجع سابق ، ص ١١٦

⁽٢) ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المفنى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٣٤

^(۲) سـق تخريجه ص

⁽١) ابر قدامة ، عبد الله بن أحمد المفني سرجع سابق ، حــ ٨ ، ٣٢٥

من حدود الله " (١) باستثناء إذا كان التعزير سببه الوطء كوطء أمة امزأته الني كانت قد أحلتها له وكتعزير من وجد مع امرأة في لحافها أو في وطء الأمة المشتركة أو بسبب شوب مسكر في نهار رمضان . ففي الحالة الأولى والثانية يجلد الجاني مائة حلدة وفي الثانية يجلسد تسعاً وتسعين حلدة ، وفي الحالة الرابعة يجلد الجاني عشرين حلدة وهذه الرواية المشهورة في المذهب (٢) .

إلا أن الحديث لا يصلح حجة لمى قصر التعزير على عشرة أسواط فقد حاء في إعلام الموقعين: " ... فإن قيل فيما تصنعون بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله " قيل: نتلقه بالقبول والسمع والطاعية ولا منافاة بينه وبين شئ مما ذكرنا، فإن الحد في لسان الشرع أعم منه في اصطلاح الفقهاء فإلهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة والحد في لسان الشارع أعم من ذلك فإنه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد به نفس الجناية تارة كقوله تعالى: " وتلك حدود الله فلا تقربوها " (") وقوله: " تلك حدود الله فلا تعتدوها " (أ) فيالأول حدود الحرام والناني حدود الحلال . وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " إن الله حد حدوداً فيلا تعتدوها " (أ) فقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يضرب فوق عشرة إلا في حد من حدود الله " يريد به الجناية التي هي حق الله . فإن قيل : فأين تكون العشرة فما دوها إذا كسان المراد بالحد الجناية ، قيل : في ضرب الرجل امرأته وعبده وولده وأجيره للتأديب ونحوه (").

وقد زاد ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى رأياً رابعاً للحنابلة وهو أن التعزير يكون على قدر الجريمة وحال المجرم وعلى قدر ما يزاه الإمام كافياً في الردع والزجر بشرط أن لا يبلغ بعقوبة التعزير بالجلد فيما فيه حد مقدر ذلك المقدار أي لا يبلغ في كل معصية حد في حنسها ، وإن زاد على حد جنس آخر فلا يبلغ بالسارق من غير حرز قطع اليسسد

⁽۱) سبق تخريج الحديث ص

^(*) اس قدامة ، عبد الله بن أحمد المفني مرجع سابق ، حد A ، ص ٣٢٤ – البهوتي ، منصور يونس كشاف القناع مرجع سابق ، حد 1 ، ص ١٣٣

⁽٣) سورة البقرة ، الآية : ١٨٧ .

^{(&#}x27;') سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

⁽٥) البيهقي ، أحمد بن الحسيني . السنن الكبرى مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٢

⁽١) ابن القيم ، محمد بن أبي بكر إغلام الموقعين . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٩-٣٠

وإن جاز حلده أكثر من الجلد في حد القذف ، ولا يبلغ بمن فعل ما دون حد الزنا مئة وإن تا زاد على حد القذف ، وكذلك التعزير على جريمة المضمضة بالخمر لا تبلغ حسد شسرب الخمر ، وكذلك من وحد مع امرأة في لحاف واحد وهو محصن ولم يطأها فيجوز جلده مائة جلدة أو أكثر ، لأن حده الرجم واندرء عنه للشبهة فلا يصل إلى حد المحصن وهسو الرجم كما أمر بذلك عمر بن الخطاب وكذلك جلد من وطأ جارية امرأته التي كانت قد أحلتها له مائة جلدة للشبهة ولم يصل إلى حد الرجم (۱) . وهذا القول قال عنه شسيخ الإسلام ابن تيمية أنه " أعدل الأقوال ، وعليه دلت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين " (۲) .

٥- مذهب الظاهرية ·

عند الظاهرية أن أكثر جلد التعزير هو عشرة خلدات ولا يجوز تجاوزها وقد استدل الظاهرية بحديث أبي برده جاء في المحلى بعد الاستدلال بالحديث: " فكال هذا بياناً حلياً لا يحل لأحد أن يتعداه " (") .

الفرع الثاني " الحد الأدنى للتعزير بالجلد "

مذهب الحنفية أنه ليس لأقل الجلد تعزيراً حد معين لا يقل عنه ، بل هو مفوض إلى رأي الإمام يعزر بقدر ما يعلم أنه يحصل به الإنزجار والردع لأن ذلك يختلف باختلاف الناس وأحوالهم وجرائمهم ، فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه . جاء في رد المحتار : " وأقل التعزير ثلاث جلدات واختلف في أكثره وهذا ذكره القدوري ، فكأنه يرى ما دولها لا يقع به الزجر وليس كذلك بل تختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلل معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه ، فيكون مفوضاً إلى رأي القاضي يقيمه بقدر ما يسرى

⁽۱) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ابن القيم ، محمد بن أبي بكر إعلام الموقعين مرجع سابق . حد ٢ ، ص ٢٩

^{(&}quot;) ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم الحسبة في الإسلام . مرجع سابق ، ص ٢٦٣

^{(&}quot;) ابن حزم ، علي بن أحمد المحلي مرجع سابق ، حب ١٣ ، ض ٤٨٦

المصلحة فيه فلو رأي أنه يترجر بسوط واحد اكتفى به " (١).

وعند المالكية ^(۲) لا تقدير لأقل التعزير بالجلد بل هو مفوض إلى احتـــهاد الإمــام بحسب ما تقتضيه المصلحة ويحقق غرض العقوبة التعزيرية .

وعند الشافعية الظاهر أن أقل التعزير بالجلد موكول إلى اجتهاد الإمام جاء في مغسي المحتاج: "ويجتهد الإمام في جنسه - التعزير - وقدره لأنه غير مقدر شرعاً ، وموكول إلى رأيه يجتهد في سلوك الأصلح لاختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصى " (").

وعند الحنابلة ليس لأقل التعزير بالجلد حد مقدر ومعين لا يجوز أن يقل عنه بل هـو مفوض إلى رأي الإمام يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه فقد جاء في المغني: " فليس أقله النعزير بالجلد ـ مقدر لأنه لو تقدر لكان حداً ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قدر أكثره و لم يقدر أقله فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فيما يراه وما يقتضيه حال الشخص " (1).

فتبين من عرض آراء الفقهاء أن التعزير بالجلد ليس لأقله حد معين لا يقل عنه بـــل هو مفوض إلى رأي الإمام أو نائبه يقيمه بقدر ما يراه كافياً لتحقيق المصلحة وزجر الجاني ، وأقل ما يصدق عليه اسم الجلد هو الجلدة الواحدة وما دونها ليس بجلد .

^{(&}lt;sup>۱)</sup> ابن عابدین ، محمد أمين . رد المحتار مرجع سابق ، حــ ۳ ، ص ۲۷٤

⁽٢) ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم تبصرة الحكام مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٩٦ ؛

⁽٢) الشريبني ، محمد الخطيب مفني المحتاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٩٢

⁽¹⁾ ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفنى . مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ٣٢٦

المطلب الثالث

تعدد العقوبات التعزيرية

وسيضم هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول: المقصود بتعدد العقوبات:

الفرع الثاني : حكم تعدد الجرائم التعزيرية واثره في العقوبات التعزيرية بالجلد :

الفرع الأول

المقصود بتعدد العقوبات

المقصود بتعدد العقوبات: لكل جريمة عقوبة ، وتتعدد العقوبات بتعدد الجرائم . ويقصد بتعدد الجرائم في حالتنا هذه ارتكاب شخص جريمة قبل ان يحكم عليه نهانيا في واحدة منها أو في عبارة أخرى . قبل ان يفصل بينها حكم بات في إحداهما .

ومن هذا التعريف يتضح أن ظاهرة تعدد الجرائم تفترض وحدة الفاعل ، وتعدد الجرائسم التسي يرتكبها وعدم صدور حكم بات في أي من الجرائم التي يقدم للمحاكمة من اجل ارتكابه نها(). وتعدد الجرائم اما صوري واما حقيقي فهو صوري اذا ارتكب الجاتي فعلا واحدا يدخل تحتسبه صور شرعية مختلفة ، ويحدث ذلك كلما انطبق على الفعل اكثر من نص واحد كضرب الموظف أثناء تأدية وظيفته فالفعل يمكن أن يكون ضربا ويمكن ان يكون مقاومة وتعديا ، ومثل شسرب الخمر في نهار رمضان فالفعل واحد وهو شرب الخمر ولكنه مع هذا يخضع لوصفين كل منهما يتعلق بمعصية ، هما : حد شرب الخمر ، وافظار عمدا في نهار رمضان وسمى التعدد في هذه الصورة تعددا "صوريا" أي خير حقيقي ، لأنه تعد أوصاف لا تعد أفعال . او أجسرى حسلاق

ا الصيفي ، عبد الفتاح مصطفى . أحكام العامة للنظام الجبائي . مرجع سابق ، ص ٥٢٥.

عملية جراحية لمريض ، فالفعل واحد ، ولكنه مع هذا يخضع لوصفين كل منهما يكون جريمة قائمة بذاتها ، هما جريمة المساس بجسم المصاب ، وهي إحدى الجرائسم الماسسة بمسا دون النفس ، وفيها قصاص لأنها عمدية ، وجريمة مزاولة مهنة الطب بدون ترخيص وهي جريمة تعزيرية () .

والفرق بين تعدد العقوبات وبين العود ، هو اته في تعدد العقوبات يرتكب الجاتي عدة جرائهم قبل ان يحكم عليه في إحداها ، اما في العود فيرتكب الجاتي جريمته الثانية بعد ان يعاقب على جريمته الأولى فتعدد العقوبات يختلف عن العود .

ومن المنطق ان لا يعاقب المجرم في حالة تعدد الجرائم على جميع جرائمه ولـو ان ارتكابه لهذه الجرائم المتعددة يدل على ميوله الإجرامية ، لأنه عندما عاد لارتكاب الجرائه لم يكسن عوقب على انه جريمة سابقة واخذ درسا عنها ، فو يختلف من هذه الوجهة عن العائد السذي سبق وان عوقب وانذر بهذا العقاب ان يسلك سلوكا مستقيما().

الفرع الثاتي

حكم تعدد الجرائم التعزيرية ، واثره في العقوبات التعزيرية بالجلد نقد عرفت الشريعة الإسلامية نظرية تعدد العقوبات ولكنها لم تأخذ بها على إطلاقها ، وانعا قيدتها بنظريتين .

النظرية الأولى : هي نظرية التداخل ، والنظرية الثانية هي نظرية الجب .

الاعوده ، عبد القادر التشريع الحالي الإسلامي سرجع سابق ،ج ١ ، ١٥٥٠ الله ١٤٥٠ الصيفي ، مصطفى عبد العتاج ، الأحكام العام للنظام الجرائي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥٠

اولاً: نظرية التداخل: مؤادها أن العقوبات يتداخل بعضها في بعيض بحيث لا يعاقب الفاعل عن الجرائم التي ارتكبها إلا بعقوبة واحدة ، وذلك على التفصيل الآتى():

١-إذا كانت الجرائم المرتكبة من نوع واحد ، كسرقات متعدة ، او قنف متعدد ، تداخلت العقوبات ووقعت على الجاتي إحداها ، فإذا عاد الجاتي بعد تنفيذ العقوبة عليه إلى ارتكلب جريمة جديدة ، وجبت عليه عقوبتها لان من المفروض ان تنفيذ العقوبة السابقة كان زاجراً له ، وتبين انه لم يحقق غرضها من الزجر فحق عليه زجر جديد .

والعبرة بتنفيذ العقوبة لا بالحكم بها . فكل جريمة وقعت قبل تنفيذ العقوبة تتداخل عقوبتها مع العقوبة التى لم يتم تنفيذها بعد .

وتعتبر الجرائم على الرأي الراجح من نوع واحد ما دام موضوعها واحداً ولو اختفت اركاتها وعقوباتها وعقوباتها كالصرقة العلاية والحرابة ، فكلاهما سرقة وان اختلفت أركاتها وعقوباتهما ، وكالزنا من محصن والزنا من غير محصن فكلاهما زنا ، وفي مثل هذه الحالات تكون العقوبة الأشد هي الواجبة .

وأساس هذا المبدأ أن العقوبة شرعت بقصد التأديب والزجر ، وان عقوبة واحدة تكفي لتحقيق هذين الغرضين فلا حاجة اذن لتعد العقوبات ما دام المفروض ان عقوبة واحدة تكفي لاحداث أغراضها وتمنع المجرم وتزجره من ارتكاب الجريمة مرة أخرى ، اذا كان من المحتمل عقسلا ان يعو الجاتي لارتكاب الجريمة ، فان هذا الاحتمال وحده لا يكفي ما دام لم يثبست قطعاً ان العقوبة لم تردعه ، فإذا اثبت هذا بان ارتكب جريمة فعوقب عليها ثم عاد لها بعد ذلسك فقسد

العوده عبد القادر الشريع الإسلامي مرجع سابق ،ج ١، ص ٧٤٤ - الصيفي ، مصففي عبد الفتاح الاحكام عامة المسام خاني مرجع سابق ، عدمان حالد الإجراءات الحمالية الإسلامية الرياص : اكانيمة بابت بعرية العفو الامرية ، ١٤٢٠ مسابق ، عدمان على الأحكام العامة في القابون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ٨٥٥

وجب ان يعاقب على جريمته الأخيرة لانه تبين على وجه اليقين ان العقوبة الأولى لـــم تكـن رادعة ولا زاجرة للجاتى.

٧-إذا كاتت الجرائم المرتكبة من أتواع مختلفة ، وجمع بينها وحدة المصلحة التي اهدرتها هذه الجرائم فان العقوبات تتداخل ويجزئ عن الجرائم جميعا عقوبة واحدة ، فمن أهان موظفا وقاومه وتعدى عليه عوقب بعقوبة واحدة على هذه الجرائم الثلاثة التي وضعت عقوباتها لغرض واحد وهو حماية الموظف والوظيفة ، ومن تناول ميته ودما ولحم خنزير عوقب على هذه الجرائم الثلاثة بعقوبة واحدة لان عقوباتها جميعا وضعت لفرض واحد هو حماية صحة الفرد والجماعة ، وعند المالكية() .

ان عقوبة الشرب وعقوبة القنف يتداخلان فلا يعاقب على الجريمتين عند التعدد إلا بعقوبة واحدة . وحجتهم في ذلك ، ان الغرض من العقوبتين واحد ، لأن من شرب هذى و من هذى افترى فعقوبة الشرب وضعت اذن لمنع الافتراء ، وعند بعضهم : ان التداخسل بين عقوبة الشرب وعقوبة القنف سببه اتحاد مقدار عقوبتيهما وهي ثمانون جلده ، وهؤلاء يجطون أساس التداخل هو اتحاد الموجب وليس اتحاد الغرض من العقوبة .

٣-اذا كاتت الجرائم المرتكبة من أنواع مختلفة ، وتعددت المصالح التي اهدرتها ، أي تعدد الغرض من كل جريمة منها فلا تتداخل العقوبات في هذه الحالة ، وانما تتعدد الجرائم كلن يرتكب الجاتى سرقة وزنا وشرب خمر .

ثانيا: نظرية الجب: والجب معاه الاكتفاء بتنفيذ العقوبة التي يغني تنفيذها عسن تنفيدذ غيرها، وأساس هذه النظرية ان العقوبة الأثند تكفي رادعا للمتهم عسن العسودة إلى ذات الجريمة وعن العودة إلى ما دونها من الجرائم الأقل جسامة ولا ينطبق هذا المعنسى إلا علس

النررقابي ، عمد . شرح الزرقاني مرجع سابق ، ح٨، ص ٢٠٨

عقوبة الفتل ، ان تنفيذها يمنع بالضرورة من تطبيق غيره ، ولذلك فهي العقوبة الوحيدة التي تجب ما عداها ، هذا في الشريعة الإسلامية() ويأخذ بنظرية الجب كل من الأئمة أبي حنيفة() ومالك() واحمد() ، على خلاف بينهم في التفصيلات حول اجتماع الحدود مع القصاص وحسول ما يترتب على اعتبار القذف حقا لله تعالى، أم أنه حق للعبد اجتمع معه حق الله ، اما الإمسام الشافعي() فلا يأخذ بنظرية الجب .

فالأصل عند أبي حنيفة() انه اذا اجتمعت الحدود ان يقدم حق العبد في الاستيفاء على حـق الله وجل أي على حق الجماعة ، لحاجة العبد إلى الانتفاع بحقه ، فإذا لم يمكن استيفاء حقوق الله بعد ذلك تسقط ضرورة ، اما اذا أمكن استيفاؤها فان كان في إقامة شـــيء منها إسسقاط البواقي يقام ذلك المسقط درء للبواقي ، فإذا قتل شخص اخر وزنا وهو غير محصن وشــرب خمرا قتل قصاصا وسقط حد الزنا والشرب ، وإن زنا وهو محصن وقذف وسرق وشرب يبدأ بحد القذف لأنه متعلق بحق الاممي ثم رجم ويسقط ما عدا ذلك من الحدود ، وإذا اجتمع مسعه هذه الحدود قصاص في النفس بدئ بالقذف ثم قتل قصاصا وتدرأ ما سوى ذلك الا أن المحكوم عليه يضمن في مالله وهذا ايضا مذهب الحنابلة ()

اذا اجتمعت حدود الله تعالى وفيها قتل مثل ان سرق وزنا وهو محصسن وشسرب وقتسل فسي المحاربة استوفى القتل وسقط سائرها .

ا عوده ، عبد القادر . التشريع الجنائي الاسلامي مرجع سابق نج ١ ، ص ٧٤٧.

١/ الكاساي ، علاء الدين الي بكر مسعود . بدائم الصنائع . مرحم سابق ، ج٧ ، ص ١٢

[/] الامام مالك ، مال بن انس المنونة الكبرى مرجع سابق ، ج١٥١٥ ص١٦.

ال قلامه ، عند الله احمد المعنى . مرجع سابق ،ج٥ ، ص ٣٨٧.

[&]quot;/ الشيرازي ، الراهيم بن على والمهذب ، مرجع سابق نج٢،ص٥٠٠.

أ/ أن عامدن ، محمد امين در المحتان ، مرجع سابق نج ٤ بص ٢٠٨٠ .

٧/ اس قدامه ، عبد الله بن احمد . المفنى مرجع سابق ، ح ٥٠ ص ٣٨٧٠٠

فإذا اجتمعت مع الحدود حقوق العبيد وفيها قتل استوفى حق العبد ودخلت حقوق الله تعالى في الفتل سواء كان الفتل حدا او قصاصا ، فمن قطع اصبع شخص وقذفه ثم شرب وسرق وزنا وقتل اخر فان اصبعه تقطع قصاصا ثم يحد للقذف ثم يقتل ويسقط ما عدا ذلك .

وغد المائكية() ان كل حد اجتمع مع القتل لله او قصاص لأحد من الناس فاته لا يقام مع القتل والقتل بجب جميع ذلك الا الفريه أي القذف فان حد القذف يقام عليه ثم يقتل ، ولا يقام عليسه مع الفتل غير حد القذف وحده لنلا يقال لصاحبه مائك لم يضرب لك فلان حد القذف . وعنسد الشافعية() فلا يأخذ المذهب الشافعي بنظرية الجب ، وعندهم ان تنفيذ العقوبات كلسها واحدة بعد أخرى ما لم يتداخل بعضها في الاخر ، على ان يبدأ اولا بحق العبد فيما ليس فيه قتل شسم بحق الله تعالى فيما ليس فيه قتل شسم مثلا على رجل حدود - وهي حقوق الله تعالى - كحد البكر في الزنا وحد القذف ، وحد السرقة، وحد في قطع طريق يقطع فيه او يقتل ، وقصاص في قتل رجل ، فيحد اولا في القسذف ، شم يحبس حتى تبرأ فيحد في الزنا ، ثم يحبس حتى يبرأ ثم تقطع يده اليمنسي ورجلسه اليسسري للسرقة وقطع الطريق ، ثم يقتل بعد ذلك ، فإذا مات في احد الحدود سقطت بموته الحدود التي له عز وجل وبقيت في مائه حقوق العبيد كالدية والمال المسروق .

وعند بعض الشافعية() ان المجرم لو سرق سرقة عادية ثم قطع الطريق لسم يقطع السرقة العادية ويقتل لقطع الطريق وانه لو زنا قبل ان يحصن فجلد ثم زنا ثاتية قبل ن يغسرب كفاه تغريب واحد ، وانه لو زنا وهو غير محصن ثم زنا بعد إحصاته وقبل تنفيذ عقوبة الجلد دخسل الجلد في الرجم ، وأساس امتناع القطع والتغريب والجلد ليس الجب وانما أساسه التداخل فان

اً الامام مانك ، مالك بن انس المدونة الكبرى . مرجع سابق ،ج٢ ١ ،ص ١٩ .

[﴿] الشيراري ، الراهيـ العلي المهذب مرجع سابق ، ٣٠٥ ص ٣٠٥.

[&]quot; النووي، يجيي بن شرف اسني المطالب مرجع سابق ٢٥٠، ص ٣٥٧.

السرقة العادية من نوع قطع الطريق ، والتغريب عقوبة للزنا فإذا لم ينفذ في المزنا الأول اجزأ تغريب واحد عن الزنا قبل ان يجلد كفاه عقاب واحد هو عقاب الزاني المحصن .

وجميع ما ذكرناه في الحدود والقصاص فاته ينطبق على التعزيرات ومنها التعزيرات البدنيسة كالجلد على تفصيل ما كان حقا لله تعالى وما كان حقا للعبد وما اذا كان الجرائم التعزيرية تهدر مصلحة واحدة او مصالح متعددة مختلفة وما اذا كاتت الجرائم التعزيرية متشابهة ومن نسوع واحد او مختلفة على التفصيل السابق ذكره فاته ينطبق على العقوبات التعزيرية .

المطلب الرابع

(العود للجريمة وأثره على تطبيق التعزير بالجلد)

ويضم هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول: المقصود بالعود.

الفرع الثاني: اثر العود على تطبيق التعزير بالجلد.

الفرع الأول

المقصود بالعنسود

المقصود بالعود للجريمة هو أن يرتكب الشخص جريمة او اكثر بعد سبق صدور حكسم بسات عليه بالعقوبة من اجل جريمة سابقة () ويفترض العود تعد الجرائم التي يرتكبها المتهم ، ولكن يفصل بينها حكم بات بالعقوبة عن جريمة سابقة .

ويتميز العود عن تعد الجرائم بان المجرم في حالة التعد يرتكب جريمته الأخسيرة قبل ان يصدر عليه حكم في جريمة سابقة عليها ، اما في حالة العود فيكون المجسرم حيث ارتكب

[﴿] السعيد مصطفى السعيد الأحكام العامة في قانون العقوبات القاهرة : دار النعارف ، الضعة الربعة ، ١٩٣٦م ، ص٧٩٣

جريمته الأخيرة قد صدر عليه حكم او اكثر() ومن الواضح ان العود للجريمــة يكشـف عـن خطورة إجرامية لدى العائد، الامر الذي يستاهل معا ان تشدد عقوبته حتى ينزجر، فان عــاد رغم ذلك إلى الإجرام عددا من المرات يحدده ولى الأمر ونم عن تأصيل الفســاد فــي نفســه وكشف عن احتمال اقدامه على جريمة جديدة كانت عقوبة الاستصال مـــن المجتمــع ، امــا بحبسه حتى يتوب او يموت ، واما بقتله سياسة ، واختيار إحدى العقوبتين متروك لولى الأمر بحسب ما يراه من ظروف الجريمة واثرها على الجماعة().

الفرع الثاني: أثر العود على تطبيق التعزير بالجلد:

العود مسلم به في التشريع الجنائي الإسلامي من حيث المبدأ فقد تقدم ان ذا المروءة يكتفى في تعزيره بالإعلام او الوعظ اذا كان ذلك اول ما فعل ، اما اذا تكررت منه الجريمة ، بمعنى انه عزيره بالإعلام او الوعظ اذا كان ذلك اول ما فعل ، اما اذا تكررت منه الجريمة ، بمعنى انها عاد إليها ، فقد ثبت بذلك ان التعزير الاول لم يكن رادعا له او زاجرا ، فيضرب او يعاقب بمها يراه القاضى زاجرا له().

والتعزير على الشتم اذا تكرر من الجاتي يكون بحبسه حتى يتوب ، خلافا لارتكابه الفعسل لاول مرة فقد جاء في التعزير لعبد العزيز عامر نقلا عن فصول الاستر وشني (ان رجل يشتم النساس وهو محترم له مروءة ، أنه يوعظ ولا يحبس ، فان تكرر ذلك فاته يسؤدب وان كسان شستاما يضرب ويحبس حتى يترك هذا الفعل) (). وجاء في تبصرة الحكام : (ان الجاتي اذا ارتد تسم

ا عوده ، عبد القادر . التشريع الاسلامي سرجع سابق نح ١٠٥١، ١٠٠٠.

اً الن تيميه ، احمد عبد اخليم . السياسة الشرعية مرجع مابق ،ص٥٣ - ابن عامدين ، عمد امين رد انحتار مرجع سابق ، ٢٠٥ صابق ، ١١٤ صابق ، ٢٠٥ صابق ، ٢٠٠ ص

ال عابدين ، محمد امين رد المحتار ، موجع سابق ،ج٢،ص١٩٣٥،٨٤ سابق فرحون ،برهان الذين الراهيم ، تشرق احكام مرجع سابق ،ج٢،ص١٧٢ سابن تبعيه ،احمد عند حبيه السياسة الشرعية - مرجع سابق ،ج٧،ص١٧٢ سابق ،ص١٠٥٠ السياسة الشرعية - مرجع سابق ،ص١٠٥٠

العامر ، عبد العرير التعزير في الشريعة الاسلامية الرجع سابق اص ١٠٥٠

تاب ثم ارتد ثم تاب لم يعزر في المرة الأولى ، ويجوز ان يعزر في المسرة الثانية والثالثة والرابعة اذا رجع إلى الإسلام) (').

وجاء في السياسة الشرعية لابن تيميه: (ان التعزير يكون على حسب ما يراه الوالي مع النظر الى اشياء منها: حال الجاتي فاذا كان من المدمنين على الفجور زيد في عقوبته، بخلاف المقل في ذلك لأن عقوبة التعزير تكون للتنكيل والتأديب) ().

جاء في التعزير لعبد العزيز عامر نقلا عن السندي ، فيمن اعتاد سرقة أبواب المساجد ، (يعزر ويبالغ في تعزيره ، ويحبس حتى يتوب عن ذلك)(). ومن المعروف ان سرقة باب المسجد لا حد فيها ، لاختلال شرط الحزر وعقوبة هذه الجريمة هي التعزير الذي يكون بالضرب والحبس حتى التوبة . وعند الحنفية() والمالكية() والشافعية() والحنابلة () يجوز التعزير كقاعدة عامة لمن تكرر منه ارتكاب الجرائم ولم ينزجر عنها بالحدود المقدرة ، فيعاقب المجسرم بالعقوبة المقررة للجريمة ، فان عاد لها امكن تشديد العقوبة فان اعتاد الإجرام استأصل من الجماعسة بقتله او بكف شره عنها بتخليده في الحبس ، واختيار إحدى العقوبتين متروك نولسسي الاسر بحسب ما يراه من ظروف الجريمة واثرها على الجماعة وقد عرفت الشريعة الإسلامية أحدوالا خاصة للعود من تكرار ارتكاب جرائم ضد النفس كالضرب والقتل وتكرار ارتكاب جرائسم ضد المال كالسرقة وغيرها ، وتكرار الاعتداء على العرض ، وما شاكل ذلك من الجرائم التي يتكرر ارتكابها دون ان تردع الجاتي العقوبة التي يحكم بها فيها .

[﴿] اَسَ فَرَحُونَ ، برهال الدين الراهيم - تنصرة الحكام . مرجع سابق ، ٣٧٣-، ٣٧٣-

[/] ابن تيميه ، احمد عد اخيم . السياسة الشرعية مرجع سابق ، ص ١٦٠

[&]quot;/ عامر عند العزيز التعزير في الشريقة الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠٤.

اً/ اس عابدین ،محمد امین . رد المحتار . مرجع سابق ،ج۲ ، ص ۸۹.

الخطاب ، عمد مواهب الجليل مرجع سابق ، ج٢٥ص٧٤٠٠.

[﴿] النَّاوَرَدَي، عَلَى مَنْ حَسِبُ الْأَحْكَامُ السَّلْطَانِيَةِ مَرْجَعُ سَانَقَ ، ص ٢٠٩. ﴿ ﴿ * * *

اً ابو يعلى ، على بن الحسين الاحكام السلطانية . مرجع سابق ،ص٢٤٣.

وهذا النوع من المجرمين قد اعتادوا الإجرام ويهددون المجتمع الإسلامي بجرائمهم فتكون عقوبتهم في مثل هذه الجرائم: بالحبس حتى الموت او التوية ، لان شر هؤلاء موجهه السى الناس وفي تأبيدهم في السجن دفع لهذا الشر واخلاء للمجتمع من مفاسدهم فضلا عما فيه من زيادة زجر لهم .

وقد يكون عقابهم بالقتل تعزير وهو للإمام سياسة المعاقبة بالقتل تعزيرا من اعتادوا ارتكساب بعض الجرائم الخطيرة ، كمن اعتاد الفتل بالمثقل و الفتل بالخنق ، ومن اعتاد اللسواط ومسن اعتاد السرقة ولم يقد فيه الحد ، وشارب الخمر في المرة الرابعة ، وكل من تكرر منه جنسس الفساد ولم تقد فيه الحدود المقدرة (')، وكل ذلك اذا تعين القتل وسيلة لدفع شر مئسل هسؤلاء المجرمين عن المجتمع الإسلامي . وقد أقرت الشريعة الإسلامية العود على إطلاقه ولم يفسرق الفقهاء بين العود العام والعود الخاص ، كما انهم لم يفرقوا بين العود الابدي والعود المؤقت ، ومن ثم يجوز ان يكون العود عاما وخاصا وابديا ومؤقتا ، والامر في ذلسك مستروك نتقديسر القاضي او لولي الأمر يضع من القواعد ما يراه محققا للمصلحة العامة(').

وتقسم القوانين الجنانية العود الى بسيط وعود متكرر واعتياد على الإجرام .

أولاً: ففي العود البسيط يكون قد سبق صدور حكم بات على الجاتي بالعقاب ورغم هذا يعسود لارتكاب جريمة تالية ، وقد يشترط بعض القوانين الجنانية في الجريمة التالية ان تكون مماثلة للجريمة المسابقة اذا توافرت شروط اخرى معينة ، كما قد يشترط ان ترتكب خلال مدة معينة او يطلق المدة فيجعل العود مؤيدا ، ويهذا قد يكون عاما ، وقد يكون العود مؤقتا كما قسد يكون مؤيداً .

اً ان عابدین ، محمد امین .رد انحتار مرجع سابق ، ۳۰ ، ص۱۸۶-سالیهونی ، مصور یونس کشاف نقباع مرجع سابق ، ۲۰-۵،ص۷۶-۷۱.

[/] عوده ، عبد القادر . التشريع الإسلامي سرحة سابق ، ح١ ، ص٢٦٠٠.

ثانيا: وفي العود المتكرر ، يكون الجاتي قد سبق له ان ارتكب اكثر من جريمة ثم عاد لارتكاب جريمة تالية ، والفرق بين العود المتكرر والعود البسيط ان الجاتي في العود البسيط يكون قد سبق له ارتكاب جريمة واحدة صدر بشأتها حكم بات بعقوبة جنائية ، ثم عاد فارتكب جريمة جديدة تالية ومن الواضح ان العائد عودا متكررا اشد خطورة من العائد عودا بسيطا .

ثالثا: واما الاعتباد على الإجرام ، فقيه يكون الجاتي عائدا عودا متكررا ، ويثبت الى جساتب ذلك انه قد انطوى على خطورة إجرامية ، والخطورة الإجرامية معناها احتمال اقدامسه علسى ارتكاب جريمة تالية ويستوي ان يكون الاعتباد على الإجرام وليد احتراف المجسرم او يكون وليد الوسط الاجتماعي السيئ الذي عاش قيه ، او وليد ضعف أرادته لا يستطيع مقاومة عوامل الإقدام على الجريمة() ومن الأمثلة التي سقناها لبعض أحوال العود التي قيل التي بسها في التعزير نجد ان هناك في بعض الأمثلة تماثلا وتشابها بين الجريمسة الجديدة والجريمة السابقة التي حكم فيها ، وفي بعضها الآخر لم يرد ما يدل على ذلك ويؤخذ مسن ذلك انه لا يشترط لتشديد العقاب في الجريمة الجديدة ان تكون مماثلة للجريمة القديمة التي حكم فيسها ،

وعلى ذلك فالتشريع الجناتي الاسلامي عرف العود العام ، فقد يكفي في نظر القساضي مطلق العود الى ارتكاب الجريمة ، بغض النظر عن نوعها ، ليشدد العقوبة في الجريمة الجديدة وهذا هو المقصود بالعود العام .

وقد يحصل ان تكون الجريمة الجديدة مماثلة او مشابهة للجريمة السابقة التي حكسم فيسها ، وهذا هو العود الخاص ، والامر هنا كذلك خاضع لتقدير ولي الامر او لنائبه القاضي فيجوز في التعزير بناء على ما تقدم ان يكون العود عاما ويجوز ان يكون خاصا .

الأحكام العامة للنظام المحمد الأحكام العامة للنظام الحرائي سرحع سابق اص ٥٣٤.

اما عن الزمن فان فقهاء الشريعة الإسلامية لم يحدوا زمنا ، نقع فيه الجريمة الجديدة ليعتبر المجرم عائدا ، حتى اذا وقعت الجريمة الجديدة بعد مضي هذه المدة لا يعتبر المجرم عائدا بسل قد يشدد القاضي العقوبة الجديدة على الجريمة الجديدة باعتبار الجاتي عائدا ، منها مهما طال الزمن بين هذه الجريمة والجريمة التي سبقتها وقضى فيها بالعقوبة .

وقد يكون لمضي مدة كبيرة من الزمن اعتبارا عند القاضي خصوصاً في الجرائم الصفيرة يدعوه الى ان يسقط من حسابه ، وهو يحكم في الجريمة الجديدة ان المتهم عائد فالامر كذلك متروك لتقديره حسب ما يراه من تحقيق المصلحة وعلى ذلك فقد يكون العود في التعزير عودا مؤقتا . وقد يكون مؤبدا او مستديماً .

اما من حيث موقف ولي الأمر او القاضي من تشديد العقوبة في حالة العود في التعزير ، فالامر متروك لتقدير ولي الامر او القاضي وله ان يشدد العقوبة او لا يشددها . وهذا المسلك من الشريعة الاسلامية يتفق مع النظريات الحديثة في العقاب التي تتطلب مرونة العقوبة ليكون في استطاعة القاضي ان يلائمها مع مختلف الظروف الخاصة بالجناة و الجرائم حتسى تساتي العقوبة وافية بالغرض ، وهذا يتطلب ان يكون التشديد في العود جوازياً للقاضي .

واما عن كيفية تشديد العقوبة في حالة العود ، فان امره متروك لولي الامر او لنائبه القساضي فله في سبيل بلوغ غايته من التشديد على العائد ان يجعل التشديد في العقوبسة بزيسادة قسدر العقوبة التي يطبقها ، او بتطبيق عقوبة اخرى اشد منها او بزيادة عقوبات مسن نسوع اخسر عليها، فاذا رؤي من قبل ولي الامر ان يقرر عقوبات معينة لكل حريمة تعزيرية ، فان الشريعة الاسلامية تسع ان تكون كيفية التشديد في العود بزيادة القدر او بتقرير عقوبة اخرى اشد مسن العقوبة الممريمة ، أي العقوبة الإصلية للجريمة ، او بزيادة عقوبة او عقوبسات اخرى ، ومن المعلوم ان هذه المرونة في الشريعة الإسلامية تجعل القاضي قادرا على تقريسر العقوبة المناسبة بقدر الاستطاعة والامكان لكل جريمة تعزيرية تعرض عليه .

وفي التشريع الجنائي الإسلامي كذلك قد يكون لتكرار العود اثرا في زيادة تشديد العقوبة ، وهذا يؤدي الى اعتبار العود سببا لجسامة مسئولية الجائي ، فكلما تكرر منده العود السي الجريمة كانت مسئوليته اشد ، حتى انها تصل في العقوبة الى الحبس حتى التوبة او الموت او القتل ، ولكنها تقتصر ذلك على بعض أنواع معينة من الجرائم ، وفي حدالات خاصة يعتبر الحائي فيها مجرما معتاد الاجرام والتشريع الجنائي الإسلامي في هذا المجال يترقى ويتدرج في العقوبة بالنسبة لمعتاد الاجرام ، في بعض الجرائم الخاصة الى السجن غير محدد المدة ، وقد تصل الى عقوبة القتل تعزيرا اذا تعين ذلك لدفع شر الجائي واخلاء المجتمع الإسلامي مدن فساده ().

ومن تطبيقات تشديد العقوبة للعود في أنظمة المملكة نذكر ما تضمنه نظام المسرور الصادر بالمرسوم المنكي رقم م/4 ؟ في / ١١/ ١٣٩١هـ، ولاتحته التنفيذية الصادر بقسرار مسن وزير الداخلية م ٢/١٦ في ١٣٩٣/١٢هـ، من تشديد للعقوبة على العائد بالنسبة لجرائم القتل والإصابة خطأ من العقوبة المقررة اصلا لها تين الجريمتين وحدها الأدنى السجن سستة الشهر من عقوبة مشددة حدها الأدنى السجن مدة سنة كاملة (المادة ١٩ من نظام المرور). ما تضمنه نظام الجمارك الصادر بالإرادة الملكية رقم ٢٥ في ١٩٧٧/٣ م، في مادتـــه (٢٠) التي تضاعف الغرامة وجوبا حالة العود مع جواز ابلاغها الى أربعة أمثالها ، اذا ارتكب الجاتي جريمة جديدة خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء عقوبة التهريب الاولى . وقد تضمن نظلم منع الاتجار في المواد المخدرة تشديد عقوبة العائد بشان تهريب المخــدرات بقـرار مجلـس الوزراء رقم ١١ في ١٣٧٤/١هـ وفي المواد من ٢٠ الى ٢٨ منه وقد شددت العقوبة بعـد هذا الى الإعدام .

اً عوده ، عبد القادر التشريع الجنائي الاسلامي . مرجع سابق ، ج ٩،ص٢٦٦-عامر ، عبد العريز ((خوبر في الشريعة الإسلامية)). مرجع سابق ص ٥٠٣ – ٥٠٠.

هذا وقد وردت تعاميم من وزارة العل المعودية بشان التشديد في حالة العودة بحيث ورد في التعميم رقم ٢٤/١/ت بتاريخ ٢٤/٢/٤هـ ما نصه (فقد لاحظنا أن بعض الأحكام التي بصدها اصحاب الفضيلة الفضاة على المتهمين بمختلف التهم لا يراعي فيها ما أذا كان للمتهم موابق تقتضي تشديد العقوبة وفرض الجزاء الرادع عليهم على حصب أهمية التهمة المنظورة وأهمية موابقها وحيث السه يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار لتكون الاحكام من القوة وليكون منها الجزاء المناسب للمتهم والعظة والعبرة لنغير ، لذا فاته يقتضي ملاحظة ما ذكر مستقبلاً سدد الله خطى الجميع). اتنهى .

وقد اكد بالتصيم رقم ٢/١٧ في ٢/٧/٣٧هـ

وقد ورد في التعميم رقم ١٩٣/٥/٦٧ هـ ما نصه :

(اما من يعود الى ذنب بعد اقامة الحد عليه لاكثر من ثلاث مرات فلا بد من تعزيره تعزيراً يعيده السي جادة الصواب وتقدير ذلك التعزير عائد الى نظر القاضي الذي يحلكمه) وقد اكد هذا النعميم بتعميم رقم ١٢/١٢٣ في ١٢٩٩/٧/٢٥ .

وقد ورد في التعميم رقم ٨/ت/٥٠ في ٥٦/٦/١ ١هـ ما نصه :

(الحقاقا التعميم الصادر برقم ٢٠/٣/٣ في ٢/٥/٢٩ هــ الاحساقي لسابقة رقم ١١٠ فــي ١٣٩٣/٥/١٨ على الموجه اصلاً لمسو وزير الداخلية رقم ١١٠١ في ١٣٩٣/٥/١هـ عطفاً على صورة الخطاب السلمي الموجه اصلاً لمسو وزير الداخلية رقم ١١٠١٠ في ٢٩٣/٥/١هـ حول نطبيق الإرادة الملكية الصادرة بحق القاتل عمداً وكذلك قاتل شبه العمد وذلك بسجنه خمس سنوات اعتباراً من بخوله السجن بالنمية لمن يسقط عنهم القود ونبلغكسم بان هذه الوزارة قد تلقت نميخة من الخطاب المسلمي الموجه اصلاً لصلحب المسمو الملكي وزير الداخليسة رقسم ١٩٧/٤ م في ٢/٦/١٠ ١ هــ المعطوف على قرار مجلس القضاء الاعلى بهيئته الدائمسة برقسم ١٩٧/٤ في ٢/٣/١ م في ٢/٢/١٠ ١ هــ وقد نصت الفقرة الثائلة من الخطاب المسلمي على ان ما نصت عليه الارادة الماكية الصادرة بحق قاتلي العمد وقاتلي شبه العمد يعتبر الحد الاعتى فمتى راى القساضي ان المتسهم الملكية الصادرة بحق قاتلي العمد وقاتلي شبه العمد يعتبر الحد الاعتى فمتى راى القساضي ان المتسهم المشدة فله تقرير ذلك). وكما صبق فان العود مسن الظروف المشددة للعقوبة .

العبعث الثالث (طرق إثبات موجبات التعزير بالجلد)

وسوف ينتظم هذا المبحث في مطلبين : الأول عن الإقرار والمطلب الثاتي عن الشهادة .

المطلب الأول الإقرار

اولاً: الإقرار

تعريفه:

الإقرار في اللغة الاعتراف ، يقال : اقر بالحق أي اعترف به ()، واثبته().

والإقرار عند الفقهاء: هو الأخبار بثبوت حق للغير على نفس المقر وعلى هذا فالإقرار باعتباره دليلا من أدلة إثبات موجبات التعزير ، كما لو قال: نعم انا شتمت فلانا ، او ضربت فلاسا ونحسو ذلك.

شروط صحة الإقرار:

ويشترط لصحة الإقرار ان يكون المقر بالغا عاقلا مختارا غير مكره ، ولا زانسل العقل بسكر او جنون. ويشترط فيه ان يكون مفصلا قاطعاً في ارتكاب الجاتي للجريمة التعزيرية اما الاقرار المجمل الذي يمكن ان يفسر على اكثر من وجه فلا تثبت به الجناية().

ويكفى إقراره مرة واحدة بجريمته الموجبة للتعزير بالجلدن .

^{ً /} اخرهري ، اسماعيل بن حماد . تاح اللعة وصحاح العربية . مرجع سابق ،ج٢،ص٠٧٩

العمع اللغة العربية المعجم الوسيط مرجع سابق ٢٠٠٥ ص ٧٣٠.

الن قدامه ،عبد الله احمد المعنى مرجع سابق ،ج٥،ص٧٧١-الحطاب،محمد.مواهب الجليل.مرجع سابق، ٢٤٠صر٤٠:

الكاساني ، علاء الدين الي بكر بن مسمود بدائع الصائع . مراجع سابق ، ج٧،ص١٦٠٠

المطلب الثاني

الشهادة

نعريفها:

الشهادة في اللغة : اصل الشهادة الإخبار والاعلام والبيان والشاهد هو العالم الذي يبين ما علمه . يقال: شهد الشاهد عنه الحاكم أي بين واظهر ما يطمهن.

والشهادة عند الفقهاء هي كما جاء في الشرح الكبير: (أخبار حاكم عن علم ليقضي بمقضتاه، أي: إخبار الشاهد الحاكم اخبارا ناشئا عن علم لا عن ظن أو شبهه)ن.

وجاء في الفتاوي الهندية في تعريف الشهادة : (الشهادة أخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء) ن.

وتسمى الشهادة (البينة) لانها تبين ما في النفس ، وتكشف الحق فيما اختلف فيه().

أهمية الشهادة في الإثبات:

الشهادة دليل لاثبات الحقوق المختلفة سواء كاتت من حقوق الله تعالى ، او من حقسوق العباد ، وسواء كاتت حقوقا مالية كالديون ، او غير مالية كالنكاح ، وسواء كاتت في قضايا الجرائم والعقوبات او في غيرها .

نصاب الشهادة الموجبة للتعزير هي على التفصيل التالي:

اولا: يثبت موجب التعزير بشهادة رجلين او رجل وامراتين فقد جاء في فتسح القديسر فسي فقسه الحنفية: (وسائر ما سوى حد الزنا من الحدود يقبل فيها شهادة رجلين ، ولا تقبل النساء وكسذا

[/] ان منظور ،عمد بن مكرم السان إنعرب المرجع منابق

السردير ، احمد الشرح الكبير . مرجع سابقي ، ج٤،ص١٦٥ -١٦٦٠.

اً محموعة من علماء الهذ الفتاوي الهدية مرجع سابق ٢٣٠،ص ٢٥٠.

الن قدامه ،عبد الله بن احمد . النصني . مرجع سابق ،ج٨،ص١٤٧ -

القصاص . وما سوى ذلك من المعاملات - أي كل ما سوى نك - يقبــل فيــه رجــلان او رجــل وامرأتان ، سواء كان الحق مالا او غير مال) ().

وجاء في الفتاوي الهندية : (ويثبت التعزير - أي موجبة - بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، لأنه من جنس حقوق العباد) ().

وجاء في بدائع الصنائع: (يظهر التعزير - أي يثبت - ما يظهر به سائر حقوق العباد من الإقرار والبينة والنكول وعلم القاضي: ويقبل فيه شهادة النساء مع الرجال، والشهادة على الشهادة، كما في سائر حقوق العباد) ().

ثانيا: وعند المالكية ، يثبت موجب التعزير بشهادة رجلين ، جاء في قوانين الأحكام الشرعية: (شهادة رجلين في جميع الامور سوى الزنى ، وشهادة رجل وامرأتين وذلك في الأمروال خاصمة دون حقوق الأبدان) ().

ثالثًا: وعند الشافعية ، يثبت موجب التعزير بشهادة رجلين فقد جاء في مغنى المحتاج : (ولغير ما ذكر من الزنى ونحوه : وما ليس بمال ، ولا يقصد منه المال من موجب عقوبة الله تعالى ، او من عقوبة لادمى كقتل نفس وقطع طرف ، وقذف رجلان – أي شهادة رجلين) ().

رابعا: وعند الحنابلة: ، يثبت موجب التعزير بالجلد بشهادة رجلين ، فقد جاء في كشاف القساع: (ومن عزر بوطء بهيمة أو أمة مشتركة بين الواطئ وغيره ، ونحوها كامة لولده ثبست موجب تعزيره رجلين) ().

أَرَانَ افْعَامَ ، محمد بن عبد الواحد . فتح القبير - مرجع سابق ٢٠٠٠،ص٢٠٠٠

العموع من علماء الهند . الفتاوي الهدية . مرجع سابق ،ج٢،ص٢٢ ا

اً نكاساني ، ابو بكر بن مسعود بدائع الصيائع . مرجع سابق نج٧،ص٠٦٠.

ال حزي ، محمد قوانين الأحكام الشرعية . بيروت : دار صادر ١٩٧٨٠م ، ص٣٦٤.

[&]quot;الشربيي ، محمد الحطيب . مفني انحتاج . مرجع سابق ،ج٤٠ص٤٤٠

أَرْالْهُونَ ، مصور يونس . كشاف القباع ﴿ مرجع سابق ،ح٤،ص٢٦٨.

خلمما: وعند الظاهرية ، يثبت موجب التعزير بشهادة رجلين او برجل وامرأتين ، او بأربع نسوة ، فقد جاء في المحلى: (ولا يقبل في معاتر الحقوق كلها من الحدود – عدا حد الزنى – والدماء وما فيه القصاص ، والنكاح والطلاق والرجعه ، والاموال الا رجلان مسلمان عدلان ، او رجل وامرأتان كذلك ، و يقبل في كل ذلك حاشا الحدود رجل واحد عدل ، او امراتان كذلك مع بمين الطالب) (). ويفهم من كلام ابن حزم انه يجوز إثبات ما صوى الحدود بشهادة رجل واحد، او بشهادة امرأتين مع يمين الطالب – أي المدعي – ومعنى ذلك جواز إثبات موجب التعزيل سر بالجلا بشهادة رجل او امرأتين مع يمين المجني عليه .

الان حزم ، على من احمد المحلي . مرجع سابق ، ج٩،ص ٣٩-٣٩٦.

القصل الثالث

" استيفاء عقوبة التعزير بالجلد "

- وسوف ينتظم هذا الفصل في ثلاثة مباحث كالتالى:

المبحث الأول: فيمن يملك حق التنفيذ. المبحث الثاني كيفية تنفيذ التعزير بالجلد المبحث الثالث عوارض تنفيذ التعزير بالضرب المبحث الرابع أسباب سقوط التعزير بالجلد

المبحث الأول

من يملك حق التنفيذ

- وسوف ينتظم هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلسسب الأول: الجهة التي تستوفي العقوبة التعزيرية بالجلد.

المطلب الثاني : هل يضمن ولى الأمر من مات بالتعزير بالجلا

المطلب الأول

الجهة التي تستوفي العقوبة التعزيرية بالجلد

استيفاء عقوبة التعزير بالجلد من حق ولي الأمر أو من بنوب عنه فه إذا حكم القاضي بعقوبة تعزيرية بالجلد كان للسلطة المختصة بتنفيذ العقوبات في دار الإسلام تنفيذ مساحكم بسه القاضي إن كان بحتاج إلى التتفيذ من قبلها ؛ لأن تقبيم الأعمال وتخصيص الوظسانف لسم بسرد بتصنيفه شرع يحدد اختصاص كل مهمة وإنما ذلك منوط بالأثمة والولاة يحددونه على وفسق مسا يحقق مصالح الأمة ويدفع عنها القصاد جاء في الحسبة لشيخ الإسلام ابن تيميه : ((عموم الولاية وخصوصها وما يستفيد المتولى بالولاية يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وليس لذلك حسد فسي الشرع ... فأي من عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بطم وعدل وأطاع الله ورسوله بحسب

الإمكان فهو من الأبرار الصالحين ، وأي من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين))() وعلى هذا فإن جهة التنفيذ يمكن أن تستقل عن جهة القضاء فيكون التنفيذ من إختصاص الأمسراء والولاة ورجال الشرطة ينفذون ما يحكم به القضاة ، لأن الدولة الإسلامية بهيئاتها ومؤسساتها المختلفة هي المسئولة عن حماية المجتمع من الجريمة والمجرمين ، وهي التي تقبض عليهم وتحاكمهم وتنفيذ فيهم العقوبات الشرعية التي تحكم بها السلطة القضائية().

المطلب الثاتي

هل يضمن ولي الأمر من مات بالتعزير بالجلد

إذا أقام ولى الأمر أو ناتبه من الأشخاص أو الهيئات عقوبة التعزير بالجلد على المحكوم عليه بها فمات المحكوم عليه من الجلد أو بسببه ، فهل يضمن ولى الأمر هلاكه فتجب عليه - أي علمي الدولة - الدية ؟

- اختلف العلماء على قولين:

القول الأول:

أن من عزره الإمام أو ناتبه فهلك قدمه هدر عند الحنقية (٣) والمالكية (١) والحنابلة (٥)، لأن الإمام يطبق أحكام الشريعة ، لأن التعزير يجب على الإمام إقامته إذ هو مأمور والواجب لا يجامع الضمان كالفصاد إذا لم يتجاوز المعتد وكما لو تترس الكفار بالمسلمين . ولأن فعله بأمر مشروع فيكون منسوبا إلى الأمر فكأته أماته حتف أنفه فلا يضمن (١).

أان تيميه ، أحد بن عبد الحنيد الخسة في الإصلام . مرجع سابق ،ص ٢٥٠٢.

أعوده ، عبد القادر التشريع الجاتي الإسلامي مرجع سابق ، حسدا ، ص ٢ ٥٠٠ ٢٠٠٠

٣/ أن عابدين ، عمد امين. رد المحتار على الدر المحتار. مرجع سابق، ٣٣٠٠ (٣٩٣ - ٢٩٣٠)

الله فرحول الرهال الذين الراهيم . تنصرة الحكام .مرجع سابق، ح١٠٥ ٣٤٩.

د/ ابن قدامه ، عبد الله بن احمد المفنى المرجع صابق ،ج٨،ص٣٢٦.

٦/ اربلعي، عثمان تين الحقائق ، مرجع سابق ، حـــ ٣٠١ص ٢١١.

جاء في الفتاوى الهندية: (ومن حد أو عزر فمات بسبب ذلك ، فدمه هدر) () وقال ابن قدامه معتجا لمذهبه: (ولنا ، أتها عقوبة مشروعة للردع والزجر ، فلم يضمن من تلف بها كالحد ، وأما قول على في دية من قتله حد الخمر فقد خالفه غيره من الصحابة فلم يوجبوا شيئا به ولم يعمل به الشافعي ولا غيره من الفقهاء فكيف يحتج به مع ترك الجميع له) ().

القول الثاني: أن من عزره الإمام فهلك فتجب الدية في بيت المال وهذا ما ذهب إليه الشههافعية وهو قول للإمام علي، لأن التعزير للتأديب لا للإتلاف ، فإذا أدى إلى الإتلاف كان خطأ من الإمهام فيجب الضمان في بين المال ؛ لأنه عمل فيه حق لله تعالى .

جاء في المهنب: (وأن عزر الإمام رجلا فمات وجب ضماته لما روى عن عمر بن سعد عن علي كرم الله وجهه قال: ما من رجل أقمت عليه حدا فأجد في نفسي أنه لا ديه له إلا شارب الخمر فإنه لو مات وديته لأن رسول الله صلي الله عليه وسلم لم يسنه. ولا يجوز أن يكون المراد بذلك إذا مات من الحد فإن النبي صلي الله عليه وسلم حد في الخمر ، فثبت أنه أراد به الزيادة على الأربعين ولأنه ضرب جعل إلى اجتهاد فإذا أدى إلى التلف ضمن كضرب الزوج زوجته) ().

المبحث الثاتي

كيفية تنفيذ الجلد

سوف يشير الباحث في هذا المبحث الى بيان صفة الة الجلد وبيان صفة الجلد في مطلب اول تسم بيان حال المحكوم عليه وقت تنفيذ الجلد تعزيرا ومواضع الضرب في مطلب ثان .

المطلب الأول : الله الجلد وصفته ويضم هذا المطلب فرعين :

الفرع الأول: آلة الجلد والفرع الثاني: صفة الجلد.

الفرع الأول

آلة الجلد

عقوبة التعزير بالجلا تكون بللة ورد الشرع باستعمالها وهي السوط او العصا وسأشير إلى معنسى السوط والعصا في اللغة ثم اشير الى الآثار الواردة في استعمال كلا منهما:

السوط في اللغة معناه الآلة التي تضرب بها . وجمعه اسواط وسياط ، تقال سطته اسسوطه أي ضربته بالسوط .

والسوط ايضا: الخلط، يقال: سطته يسوطه سوطا أي: خلطه، ويقال ايضا: اموالهم سيويطه بينهم أي: مختلطة . وسمي السوط سوطا لأنه اذا سيط به انسان خلط الدم باللحم فهو مشتق من ذلك().

وقد وصف الفقهاء السوط الذي يجلد به بأته عبارة عن سيور تلف وتلوى () ووردت صفة السوط الذي يجلد به في الحديث الذي رواه الامام مالك في موطأة عن زيد بن اسلم ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فاتي بسوط مكسور فقال: فوق هذا، فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته فقال: دون هذا ، فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد)().

وعن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال: (كان يؤمر بالسوط فتقطع ثمرته ثم يدق بين حجرين حتى يلين ثم يضرب به ، فقلت لأنس: في زمان من كان هذا ؟ قسال: فسي زمسان عمسر بسن

ا استبراري ، عمد الدين محمد من بعقوب الفيروز ابادي القابوس اعيض مرع سابق ١٣٦٥- الله مصور الا محسب سر مكرم السان العرب مرجع سابق ١٣٢٠- الجوهري ، اسماعيل بن حمساد الساح اللفسة وصحباح بفريسه اسرحسن سابق ١٣٥٠- ١٣٥٠.

أرملي، محمد بن احمد الهاية المحتاج الى شرح السهاج المرجع سابق نجه، ص ١٥ - السهوني، مشور يوس كتناف نمسيّ عرامتن لاقباع. مرجع سابق، ج٢، ص ٨٠.

الخطاب) (بريجب ان يكون المسوط الذي يجلد به لا جديد فيتلف ولا خلق فلا يؤلم أي يكون معدلا وسطا وان تقطع ثمرته وهي العقدة التي في طرفه ()

٢/ العصا : كلمة تدل على الجمع والتغريق وسميت العصا بهذا الاسم لاشتمال يد ممسكها عليها فهنا
 اجتمعت العصا مع يد ممسكها واشتقت لفظ العصا من هذا المعنى .

والعما تجمع على أعصى ال عصى . ومعنى عصاه أي ضريه بالعما وهو العود او غمن الشجرة . يقل اعتصى الشجرة أي قطع منها عصان وقد ورد في المنة استعمال العما في عقوبة الجلد في حديث السس بن ملك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (ضرب في الخمر بالجريد والنعال ...) () والجريد نوع من أتواع العصا المقضوب من النخل ويجب التنبه إلى أن المقصود من عقوبة التعزير بالجلد الزجر والاستصلاح وليس المقصود بالعقوبة التعذيب والتلف والإهلاك لذلك يشترط الفقهاء ان تكون السة عقوبة التعزير بالجلد ومن الزيسادة في ايلامه وتعذيبه واهلاكهن.

الفرع الثاتي

صفة الجلد

اختنف الفقهاء في عقوبة التعزير بالجلد على ثلاثة أقوال هي ند القول الأول: أن جلد التعزير اشد من جلد الدد وهذا ما ذهب إليه الحنفية ، لأن المقصود عندهم من جلد التعزير الزجر وقد خفف من حيث العدد فلابد من تشديد الضرب حتى يحصل المقصود من التعزير وهو الزجر ، وعندهم أيضا

الان الى شبة ، عد الله بن عمد . مصف بن شبة الهند : عماي الدار السلمية ، (د،ت) - ١٠٠ م. ١٠٥٠ م.

الان عابدين عمد امين رد انحتار ، مرجع سابق بج ١٩٥٤ .

النسيري، محمد اللين محمد بن يعقوب الفيرور ابادي . القاموس المحيط . مرجع سابق ح١٥ص٣٦٣ ابن ركريا ، أحمد قارس ، معجد مقاييس اللعة القاهرة : مطبعة مصطفى المابي الحلبي واولاده ، ١٣٨٩هـ ، ج١٥ص٣٣٥ ابن سيده ، على سر اسماعين محصص ، يعروت : المكت المحاري للطباعة والبشر ، (د،ت)، ج٢،ص٩٧.

النحاري ، عمد اسماعيل صحيح البحاري مرجع سابق ، ج٧ ، ص ٢٢٠٠

^ه/الشوكاني ، محمد بن على فيل الاوطار متقى الاخيار القاهرة : مكبة الكليات الازهرية ، ١٣٩٨-١٠٩٥، و٢٠- بادي ، محمد عمد الخفي الامين . عون للصود شرح سن ابي داود ، القاهرة : المكبة السلفية ، ١٣٩٩هــ ، ٣٦٠هـ ١٧٨٠. أبن الحمام ، محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، بولاقى : المطفة الاميرية ، ١٣١٦هــ ح٤، ص١٢٧.

أن العقوبة التعزيرية بالجلد شرعت للزجر المحض وليس فيها معنى التكفير للننب بخلاف الحدود، فذلك كان لابد من التشديد حتى يتحقق مقصوده وهو الزجر لأن التعزير شرع للزجر. جاء في المبسوط: " لأن المقصود به - أى جلد التعزير - الزجر وقد دخله التخفيف من حيث نقصان العدد فلو قلنا بتخفيف الضرب أيضا فات ما هو المقصود) ().

واختلف الحنفية في المقصود بالتشديد في جلد التعزير فعد البعض: ان المقصود بالشدة في جلد التعزير هي الشدة في جمع الجلدات في موضع واحد من الجسم ولا تقرق الجلدات على سائر أعضاء الجسم كله كالحد .

وعد بعض الآخر ان المقصود بالشدة في جلد التعزير هو ان التشديد يكون في ذات الضرب لا فسي جمع الجدات في موضع واحد وان يكون المراد هو شدة الألم فيكون الجلد تعزيرا اشد الما للمجلود من الجلد في الحدود ، لما روي ان رجلا اقسم على ام سلمة رضي الله عنها فضربسه عمسر بست الخطاب رضي الله عنه ثلاثين سوطا كلها يبضع ويحدر ، أي ينشق ويورم ، وكان جلد عمسر لسه تعزيرا (). جاء في فتح القدير (فمعنى شدة الضرب قوته لا جمعه في عضو واحد)().

وقال الجصاص في ذلك: (وانما قالوا ان التعزير اشد الضرب وأرادوا بذلك انه جائز للإمام ان يزيد في شدة الضرب للإبلام على جهة الزجر والردع اذ لا يمكنه فيه بلوغ الحد ولم يعنوا بذلك انه لا محالة اشد الضرب في التعزير لأنه موكول الى راي الامام واجتهاده ولو ان يقتصر من الضرب في التعزير على الحبس اذا كان ذا مروءة وكان ذلك الفعل زنة ، جاز له ان يتجافى عضه ولا يعزره، فطمت ان مرادهم بقولهم التعزير اشد الضرب إنما هو اذا رأى الإمام ذلك لزجر والردع فعل) ().

السرحسي، عمد بن احمد النسوط في الفقه الحبلي . مرجع سابق بح٩،ص٧١.

الكاساني ، علاء الدين الو مكر من مسعود بدائه الصائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق ، ج٧٠ص ١٤

الراضام، كمال الدين محمد فح القديم . مرجع سابق ، ح ٤٠٥ ص ٢١٧.

[/] الجصاص ، احمد على ، أحكاء القرآن . مرجع سابق ،ج٢٠،ص٤٣٤.

نستنبط من كلام الجصاص ان التعزير بالضرب كما يتفاوت في مقداره بحسب ما يستراءى للإمسام يتفاوت في شدته بحسب ما يتراءى له ايضا فهو بذلك عقوبة تتمثل فيها الفردية باجلى معاتبها . القول الثاني : ان صفة عقوبة التعزير بالجلد كجلد الحد من حيث الشدة ومن حيث التخفيف وهسو مذهب المالكية() والشافعية ()والظاهرية ().

وقد استدل المالكية بالحديث الذي رواه مالك في الموطأ عن زيد بن اسلم (أن رجلا اعترف علي الفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتي بسوط فأتي بسوط فأتي بسوط فحديد لم تقطع ثمرته فقسال : دون هذا ، فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر بهد فجلد ثم قال : أيها الناس قد ان لكم ان تنتهوا عسن حدود الله. فمن اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فاته من يبد لنا صفحته نقم عليه كتساب الله) () ووجه استدلالهم من هذا الحديث ان المراد بما ستره الله أي من حد او تعزير أي ان الحدو والتعزير متساويان في صفة الجلد()) .

اما الظاهرية فقالوا انه لا دليل على التفريق في صفة الجلد بين الحد والتعزير (١)٠

اما الشافعية فالظاهر عندهم ان الجلد صفته واحدة سواء كان في جلد الحد ام جلد التعزير فكلاهما جلد شرعي تجمعهما صفة واحدة لا تفريق بينهما . جاء في مغنى المحتاج : (وسوط الحدود او التعازير بين قضيب .. ويفرقه على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد) (').

اً إلاماه مانك ، مانك بن انس لاصبحي . الملونة الكبرى مرجع حابق ،ج "،ص ٢٤٩ – عيش ، محمد . سح حبي شرح تنصر حليل بيروت (د،ت) ، ج٤ ، ص ٥٥٣ – الخرشي ، ابي عبد الله محمد ، شرح الخرشي على محتصر حليل مصر ، بولاق ، مضعة الاميرية ، ١٢١٧هـــ ، ج٨،ص ١٠٩

الماوردي ، على س حيب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٣٨ - الرملي ، محمد س الي العاس احمد من حمرة الحاج الخاج الى شرح المنهاج مرجع سابق ، ح٨، ص ١٩٠ - الحطيب الشربيني ، محمد الشربيني معنى انحتاج الى معرفة معلى الفاط السهاج مرجع سابق ، ج٤، ص ١٩٠

[/] ابن حزم، علي بن احمد بن سعيد . أنحلي مرجع سابق ،ج١٣٠٠ص٨٨٠

^{1/} الامام مالك ، مالك بن انس . موطأ الإماء مالك . مرجع صابق نج ٤ ، ص ١ ٤٧ .

[&]quot;/ الزرقاني ، سيدي محمد . شرح الزرقاني على موطأ مالك . بيروت : دار المعرفة للطباعة والبشر ، ١٣٨٣هـ ، ج٠٠٠٥٠ ا

^{**/} ابن حزم ، علي بن محملہ ، ا<u>نحلنی مرحع سابق نج۲ ۱،ص ۸۹–۹۱</u>

[/] الشرسي ، محمد اخطيب . معنى المحتاج مرجع سابق ،ج٤،ص ١٩٠

القول الثالث: مقتضاه ان صفة جلد التعزير تختلف عن صفة جلد الحد من حيث الشدة والتخفيسف فجلد التعزير اخف من جلد الحد ، وهو مذهب الحنابلة ، فعدهم ان اشد الجلد هو جلد الزنا ثم جلد القنف ثم جلد الشرب ثم جلد التعزير ، لقوله تعالى (الزاتية والزاتي فاجلدوا كل واحد منهما مائلة جدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله ...)(').الآية ، فالاية هنا عند الحنابلة تقتضي مزيد تاكيد في جلد الزنا ولا يمكن جعله في العد فتعين جعله في الصفة ولان ما دون جلد الزنا اضعف منه فسسي العد فلا يجوز تشديد الألم في الجلد لكي لا يتساوى مع ما هو اكثر منه عدد او يفضي الى زيسادة الم تنيل في الجلد على الم الكثير في الجلد وجلد التعزير فيه هذا المعنى فهو اقل في عدده من جلك الحد فيقتضي ان يكون اخف في صفته لان في تشديد صفته تسوية فيما بينه وبين ما هو اعلى منه وهو الحد او زيادة في الم جلد التعزير قليل العد على الم الكثير وهو جلد الحد (').

فالآية تدل عنى ان ما خف عده خف في صفته جاء في المغني مشيرا الى هذا: (ولا يمكن ذلك في العدد فتعين جعله في الصفة ، ولان ما دونه أخف منه عددا فلا يجوز ان يزيد عليه في ايلامه ووجعه لاله يفضي إلى التسوية بينهما او زيادة القليل على ألم الكثير) ().

المطلب الثاتي

حال المحكوم عليه وقت التنفيذ ومواضع الضرب

سوف يضم هذا المطلب قرعين هما:

الفرع الأول : حال المحكوم عليه وقت التنفيذ .

الفرع الثاتي : مواضع الضرب .

اً سورة النور ، اية :

[/] صوره سور به بید الله من احمد المقدسي المغنى سرحع سابق ،ج٨،ص٣١ – البهوتى ، مصور يونس كتمناف نقاع عرمتن الراب قدامه ، عبد الله من ١٨ – البهوتى ، مصور يونس ، شرخ منهى الارادات مرجع سابق ، ج٣ ،ص ٣٣٨. الراب قدامه ، عبد الله الحمد ، المعنى ، مرجع سابق ، ج٨ ، ص ٣١٦.

الفرع الأول

حال المحكوم عليه وقت التنفيذ

تختف حال المحكوم عليه وقت التنفيذ من كون المجلود رجلا او امرأة فحال الرجل وقــت تنفيذ الجلد تختف عن الحال تكون عليها المرأة وقت تنفيذ الجلد تعزيرا على النحو التالى:

ا - بالنسبة للرجل فقد اختلف الفقهاء حول الهيئة والحال التي يجب ان يكون عليها وقست تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد على ثلاثة أقوال وهي كالتالي:

القول الأول: ان الرجل يجلد تعزيرا قاتما ، لأن في كونه على هذه الصقة ان ياخذ كل عضو حقه في الجلد ، ولا يمد ولا يربط ويجب ان يترك عليه ما يستره من الثياب ويوارى جسده وهدذا ما ذهب اليه الحنفية() والشافعية() والحنابلة() .

واستداوا بما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : (لا يحل في هذه الامة تجريد و لا مد ولا غل و لا صفد) ().

القول التاتي: أن حال الرجل وقت جلده ان يجلد قاعدا ولا يترك عليه من التيساب الا مسا يستر عورته وهذا ما ذهب إليه الحنفية ('والمالكية(') وقد احتجوا بان مشروعية الجلد تقتضي ان يباشر الجلد البدن ولا يحصل هذا الا بنزع ثيابه عنه الا ما يستر عورته('). جاء في المدونة: (وقسال

الرائسرحسي ، محمد بن احمد . البسوط في الفقه الحنفي . مرجع سابق ، ج ٩، ص ٧٣.٧٢ - ابن الحمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد. فتح القدير - مرجع سابق ، ح ٤، ص ١٣٨

[&]quot;/ الرملي ، شمس الدين محمد من احمد شهاب الدين خاية المحتاج الي شرح المهاج . مرجع سابق ،ح٨٠ص١٥.

[&]quot;ابن قدامه ، موفق الدين عبد الله بن احمد المفنى . مرجع سابق ،ح٨،ص٢١٤،٢١ - للراودي ، علاء الدين على من سليمان الإنساف في معرفة الراجع من الحلاف . مرجع سابق ،ج٠١،ص٥٥٥

أنسبه في ، أحمد بن الحسين السرائكيرى الحدد على دائرة المعارف النعمانية ، ١٣٥٢هـ ، ح ٨ ، ص ٢١٤٠٣١٠. أنسبه في المعام ، كمال الدين محمد في القديم مرجع سابق ح ٤، ص ١٣٧٠.

اً لاماه مالك ، مالك بن انس الاصبحى للبونة الكبرى مرجع سابق ،ج١٦،ص٢٤٣ – عليش ، عمد مح خنب شرح عنصر حنين انفاهرة : مضعة عيسى الحلبي ، ١٣٨٧هـ ، ج٤،ص٥٥٥ – الخرشي ، عمد شرح الخرشي مصر بولاق سضعة الأميرية ، ١٠١٧هـ ، ج٨ ، ص ١٠٩ .

الناحي، سليمان بن حلف بن سعد الاندلسي المتقى شرح. مؤطأ ألاماه طالك القاهرة: دار الفكر الفولي، (د.ت) ع٧٠ ص

مالك : يجرد الرجل في الحدود والنكال ويقع) (') . وجاء في فتح القدير : (وينزع عنه ثيابه إلا الأرار ليستر عورته) (').

القول الثالث : وهو للظاهرية وهو انه ليس هناك حال او صفة معينة للرجل حال تنفيذ الجاد تعزيرا عليه بل كيفما تيسر قاتما او قاعدا ، لعدم ورود نص يحدد هذه الصفة () .

٢-بالنسبة للمرأة: فقد ذهب عامة الفقهاء - عدا الظاهرية - إلى ان المرأة تجلد وهم جالسة لأم استر لها ولقول على بن ابي طالب رضي الله عنه: (يضرب الرجال في الحدود قيام والنسلة قعودا) (').

وثيابها مضمونه عليها لكي لا تنكشف وينزع عنها الحشو والفر وما شابه ذلك من كل ما يقيها الم الجلد () قال البابرتي : ((عثر أن المرأة لا ينزع من ثيابها الا الفرو والحشو لأن في تجريدها كشف العوره ، والفرو والحشو يمنعان وصول الالم الى المضروب والمستر حاصل بدونها فينزعان) ().

اما ابن حزم الظاهري فيرى أنه ليس لصفه حال المرأة حال جلدها صفة معينة بل تجدد قائم... و قاعدة حسبما تيسر لعدم ورود الدليل المخصص لهذه الصفة.

جاء في المحلى: (... فقد ايقتا أن الله تعالى لو أراد ان يكون إقامة الحد على حال لا يتعدى من قيام او قعود ... لبينة على لمعان رسول الله صلى الله عليه وسلم .فصح ان الجلد فسى الزنا والقنف والخمسر والتعزير يقام كيفما تيمس على المراة والرجل قياما او قعودا) ().

[﴿] مَالَكُ ، مَالُكُ مِنَ انس . المُلمُونَةِ الْكَبرِي . مُرجع سَابِق ، جَ ١ ، ص ٣٦.

الران اخمام ، محمد عد الواحد فع القدير مرجع سابق ، - ١٢٧ ص ١٢٧.

الس حرم ، عنى بن محمد المحلي حرجه سابق ، ج١٢ ، ١٥ ٨٠.

الس الهمام ، كمال الدين محمد فح القدير سرجع سابق ،ج٤، ص١٢٨ -

مرحه سابق ، عمد احمد البسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق نع٩، ص٧١ - ابن افعام ، محمد عبد الواحد فتح تقدير مرجع سابق ، ح٤٠ ص ١٤٤ - الخرشي ، مرجع سابق ، ح٢٠ ص ١٠٤ - الخرشي ، مرجع سابق ، ح٢٠ ص ١٠٩ - الخرشي ، عمد . شرح الخرشي مرجع سابق ، ح٨، ص ١٠٩ - الرملي ، شمس الدين محمد الراحمة المحتاج الى شرح المنها مرجع سابق ح٨، ص ١٠٥ - الرملي ، شمس الدين محمد الرملي ، شمال الاقصية و ماهم الأحكام . مرجع سابق ، ح٢٠ ص ٢٥ - المناه ، مرجع سابق ، ح٢٠ ص ٢٥ - المناه ، موجع الله المحد المفتح المناه ، مرجع سابق ، ح٢٠ ص ٢٥ - المناه ، موجع الله المعد المفتح المناه ، ح٢٠ ص ٢٥ - المناه ، ح٢٠ ص ٥٠ - المناه ، حـ٠ - المناه ، حـــ - المناه ، حــ -

ا شارق ، عمد بن حمود شرح العاية على الهداية مرجع سابق ، ح١٤م ١٢٨٠٠ الرق ، عمد بن على العلى مرجع سابق ، ٣٣٠ الر

الفرع الثاتي

مواضع الضرب

عد الجمهور ان عقوية الجلد تعزيرا تفرق على بدن المجلود رجلا او امرأة حتى يأخذ كل عضو حقه من الجلد ، ويكثر من الجلد في أماكن اللحم كالفخذين والاليتين والكنفين والظهر ، ولا يجلس في أماكن اللحم المواضع الخطرة التي يخشى من ضربها التلف او التشويه() وقد اختلف الفقهاء فيما بينهم في تعيين هذه المواضع التي يجب اجتنابها في الضرب على النحو التالى :

فعد الجمهور انه لا يجوز ضرب الرأس والوجه والقرج ، اما عدم ضرب الوجه فلمسا روي ابسو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا ضرب أحدكم أخاه فليجتنب الوجه) (اولان الوجه موضع الحواس والضرب عليه قد يتلف بعض هذه الحواس ولو إتلافا حكميا، ولأن الوجه مجمع المحاسن والضرب عليه يشينه().

وايضا ما رواه ابو سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : (إذا قاتل احدكم أخاه فليجتنب الوجه والقرح) (أ). فنهى عن ضرب الوجسه والفسرج ففيسه اجتنساب للمواضع التي يخشى عند ضربها ان تؤدي الى ضرر اما بإتلاف كما في الفسرج او ضسرر بسالغ

أ السرحسي، محمد بن احمد بن ابي سهل المسبوط في الفقه الخملي، مرجع سابق ، ج١٥ صـ ٧٣-٧٧ - ابن اهماء ، محمد عند الواحد فتح المقدير مرجع سابق بحجاء بن عرجول ، برهاد سبل المسبواري ، الرهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي . المهذب في فقه الامام الشافعي . مرجع سابق ٢٠٠ ص ٢٧١ - ابن عرجول ، برهاد سبل المهم بن علي تنصرة الحكام في أصول الاقصية ومناهج الأحكام سرجع أسابق ١٨٤٥ - ابن قدامه ، عبد لله بن احمد المعنى سرجع سابق ١٨٤٠ - ابن قدامه ، عبد المهم المسباسة المشرعية المرجع سابق ١٥٠٠.

[&]quot;الاماء مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري البسابوري - صحيح مسلم. بيروت: دار الفكر العربي، ١٣٩٨هـ، صـ ١٦٥٠ مطوع مع شرحه - ابي داود، سليمان بن الاشفث السحستاني الازدي. <u>سس ابي داود</u> مطول مع شرحه عون النفود - لذهرة: للكنة السلمية، ١٣٩٩هـ، ج١٢، عن ٢٠٠

[&]quot; /السرحسي ، محمد بن احمد بن ابي سهل المسلوط في الفقه الحقي . مرجع سابق ، ج٠،ص٧٧ – ابن تيميه ، احمد عمد حبيه السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية . مرجع سابق ، ص٥٥ – النووي ، محي الدين شمس بن شرف النبوع عني صحيح مسلم ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨هــ ، ج١٦ ، ص ١٦٥.

الإمام احمد، أحمد بن حيل الشيباني . مسهد الإمام أحمد أيروت : المكتب الإسلامي للضاعة واستراء (دات) : ٣- إص٩٥٠.

وايضا ما روي عن على بن ابي طالب رضى الله عنه : (أنه اتى برجل سكران او في حد ، فقلل : اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكير) ().

فيقاس على الوجه والفرج كما يؤدي ضربه إلى الشين او الضرر البالغ المنافي للمقصود من جلد التعزير او الإتلاف كالمواضع القاتلة.

وعد بعض الشافعية() يجوز ضرب الرأس ضربة واحدة لقول ابي بكر رضي الله عنه : (اضربوا الرأس فان الشيطان فيه)().

والى جواز ضرب الرأس ذهب أبو يوسف من الحنفية() وخالف ابو يوسف بذلك الامام ابى حنيفة الذي لا يرى الضرب على الرأس لقول عمر رضي الله عنه إذ قال للجلاد: (إياك ان تضرب الموأس والفرج) (ولأن الراس وضربه قد يتسبب في تفويت بعض هذه الحواس.

السرحي، محمد بن احمد بن ابي سهل. السوط في الفقه الحقي مرجع سابق به ٢٥٠٧٣ - ابن قدامه ، عبد الله بن احمد المعنى مرجع سابق ، جرام ١٢٥ - ابن تيميه ، احمد عبد الحليم السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ابن فرجون ، ابراهيم بن علي تنصرة الحكام في اصول الاضية ومناهج الاحكام . مرجع سابق ، ج٢، ص ١٨٤ - ابن في المحتاج . مرجع سابق ، ج٤، ص ١٩٠٠ الشريبين ، عمد الخطيب معنى المحتاج . مرجع سابق ، ج٤، ص ١٩٠٠

اً السرحسي، محمد بن أحمد، المسبوط في الفقه الحنفي . مرجع سابق ، ح٩، ص ٨٣،٧٢ - ابن فرجون ، ابر هيه بن علي تنصرة الحكام في أصول الاقتضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، ج٢، ص ١٨٤ - ابن تيميه ، أحمد عبد الحليم السياسة سترعية مرجع سابق ، ج٤، ص ١٩

اله يوسف ــ يعقوب بن إبراهيم <u>اخراج</u> بيروت: دار المعرفة ، ١٣٩٩هــ ، ص ١٦٢٠ السرحسي ، احمد بن حمزة <u>قماية المحتاج الى شرح للنهاج</u> . مرجع سابق ، ج٨،،ص٥٠.

المبحث الثالث.

" عوارض تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد "

عوارض تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد هي كل عارض يؤثر في إمكانية تنفيذ العقوبـــة بعــد الحكم بما إما بتخفيف العقوبة أو بتأجيلها أو باسقاطها .

وهذه العوارض التي يمكن أن تؤثر على إمكانية تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد منها ما يتعلق بالحالة البدنية للحاني المحكوم عليه وصلاحيته لإمكان تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد كالمرض ونحوه ومنها ما يتعلق بمدى أهلية الجاني المحكوم عليه لتنفيذ عقوبة التعزير بالحلد كالجنون ، ومنها كذلك ما يتعلق بالمصلحة العامة التي يقررها ولي الأمر إما بتخفيف العقوبة التعزيرية بالجلد أو بتأجيل تنفيذها حسب ما يراه ولي الأمر حسب ما تقتضيف المصلحة العامة .

وسيقوم الباحث ببحث هذه العوارض في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

- المطلب الأول: حالة الجاني عند تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد.
- المطلب الثاني: عدم أهلية الجاني لتنفيذ عقوبة التعزير بالجلد.
 - المطلب الثالث: المصلحة العامة.

المطلب الأول

" حالة الجاني عند تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد "

نظراً لأن الأصل في العقوبة التعزيرية ألها غير متلفة ولأن المقصود بها هو ردع الجاني وإصلاحه فقد تكون حالة الجاني المحكوم عليه بعقوبة التعزير بالجلد وقت تنفيذ العقوبة غير صالحة لتنفيذ العقوبة عليه لما قد تسببه تنفيذ العقوبة من أضرار وتلف مجاوز للمقصود مسن عقوبة التعزير بالجلد.

ومن صور حالة الجاني غير الصالحة للتنفيذ عليه مرضه أو حمل المرأة المحكوم عليها بالتعزير بالجلد أو قد تكون حالة الجو إما لشدة البرد أو شدة الحر وقت التنفيذ مانعة مــــــ تنفيذ العقوبة .

فحميع هذه الصور لحالة المحكوم عليه وقت تنفيذ العقوبة التعزيرية عليه لها تأثير إمـــــــ

في تخفيف عقوبة التعزير بالجلد أو بتأجيل التنفيذ لحين زوال الحالة التي كان عليها المحكـــوم عليه .

وسيتطرق الباحث إلى بحث مدى تأثير حالة الجاني وقت التنفيذ في تخفيف عقوبــة التعزير بالجلد في فرع أول . وإلى مدى تأثير حالة الجاني وقت التنفيذ في تـــأحيل عقوبــة التعزير بالجلد في فرع ثان .

الفرع الأول

" أثر حالة الجاني في تخفيف عقوبة التعزير بالجلد "

المقصود بتخفيف عقوبة التعزير بالجلد هو تخفيف الجلد إما بعدده أو بكيفية تنفيذه .

إذا كانت حالة الجاني يرجى برؤها كالمرض الذي يرجى برؤه فلا تخفف عقوبة التعزير بالجلد بل ينتظر حتى يزول المرض وتأجل العقوبة ، أما إذا كانت حالة المحكوم عليه وقت التنفيذ لا يرجى تحسنها للمرض الذي لا يرجى برؤه فلم يتطرق الفقهاء لعقوبة المعزير بالجلد وإنما تطرقوا إلى عقوبة الجلد حداً فاختلفوا هل تخفف عقوبة الجلد حداً أم تسقط على النحو التالى :

القول الأول: وهو الحد يخفف إذا ثبت على المريض مرضاً لا يرجى بروه بأن يجلد بسوط لا يؤدي إلى التلف أو يجاوز المقصود من الجلد مثل القضيب الصغير أو طرف الثوب في حد الخمر أو يجمع ضغت فيه مائة شمراخ فيضرب به ضربة واحدة في حد الزنافي حال إذا خيف عليه من التلف وهذا رأى الحنفية (١) والشافعية (٦) والحنابلة (٣).

القول الثاني: وهو سقوط الحد عند تعذر تنفيذه بسبب مرض المحكوم عليه بــالحد

⁽۱) السرخسي ، عمد بن أحمد المبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ١٠١ - ابن الهمام ، محمد عبد الواحد فتسح القدير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٣٧ - ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد المحتار على الدر المحتار شسرح تنويسر الأبصسار مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٦

^{(&}lt;sup>۱)</sup> الإمام الشافعي ، محمد بن إدريس الأم . بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٩٣ هــ ، حــ ٦ ، ص ١٣٦ – الشــــيرازي ، بن على الفيروز أبادي . المهذب في فقه الإمام الشافعي . مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٧١ – النووي ، يحي بــــن شـــرف روضــة الطالبين بيروت : المكتب الإسلامي ، (د ، ت) ، حــ ١٠ ، ص ١٠٠

⁽۲) ابن قدامه ، محمد بن عبد الله . المغنى مرجع سابق ، حــ ۸ ، ص ۱۷۳ – ابن مفلح ، شمس الدين محمد بن مفلـــح الفـــروع بروت : عالم الكـب ، ۱۶۰۲ هــ ، حــ ۲ ، ص ۵۷ – المرداوي ، علي بن سايمان الإنصاف في معرفة الراجع مــــن الخـــلاف مرجع سابق ، حــ ، ۱ ، ص ۱۵۸

بمرض لا يرجى برؤه ويستبدل بعقوبة السحن ولا يخفف حلد الحد في هذه الحالـــة وهــــذا القول للمالكية (١).

وقد استدل الجمهور لما ذهبوا عليه من تخفيف الجلد في العقوبة الحدية عند تعدر استيفاءه بسبب مرض المحكوم عليه وقت الاستيفاء مرض لا يرجى برؤه حينما رفع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم رجل وقع على أمة وكان ضعيف الجسم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اضربوه حده ، فقالوا : يا رسول الله إنه أضعف من ذلك ، إن ضربناه مائة قتلناه ، قال : فخذوا له عثكالاً فيه مائة شمراخ فاضربوه ضربة واحدة وخلوا سبله)(٢) .

فدل الحديث على أن من كان ضعيف الجسم بكبر في السن أو بسبب مرض لا يرجى برؤه فإن حلد الحد ينفذ عليه مخففاً إما بكيفية الجلد أو بنوع آلة الجلد .

ولا يقتصر هذا التخفيف في الجلد على حد الزنا وإنما يشمل جميع الحدود التي فيها حلد وإذا تبين أن الفقهاء يرون تخفيف جلد الحد بعد الحكم به إذا تبين عند إرادة استيفاؤه أن المحكوم عليه لا يتحمل الجلد إما لمرض لا يرجى برؤه أو لكبر في السن مع ما في الحدود من التأكيد في إقامتها واحتياط لها فمن باب أولى أن التخفيف في جلد التعزير يجوز لمن كسان ضعيف الجسم بكبر سن أو بسبب مرض لا يرجى برؤه ، وهو أيضاً يتفق مسع مقاصد الشريعة من تنفيذ الأحكام قدر الاستطاعة (٤).

وقد صرح بعض الفقهاء بأن من كانت حالته لا تقوى على تحمل الجلد كم كان ضعيف الخلقة أو مريضاً مرضاً لا يرجى برؤه فخيف عليه الهلاك فإنه يجلد جلداً خفيفاً بمقدار ما يحتمله من غير تقييد بكون ذلك خاصاً بحد الزنا جاء في المحلى: " فيصح أن الواحب أن يجلد كل واحد على حسب وسعه الذي كلفه الله تعالى أن يصبر له ، فمن ضعف حداً

^{(&#}x27;)عنبش ، عمد منع الجليل شرح مختصر خليل مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٥٠٠

⁽۱) الإمام أحمد بن حنبل الفتح الربان لترتيب مند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مرجع مسابق ، حس ١٦ ، ص ٩٩ - الشوكاني ، عمد بن على نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار القاهرة : مكبة الكليات الأزهريسة ، ١٣٩٨ هس ، حس ٨ ، ص

⁽٣) ابن حزم ، علي بن أحمد المحلى مرجع سابق ، حب ١٣ ، ص ٩٩ – ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد المحتنار علسى السدر المحتار شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حب ٤ ، ص ١٥٤ – البهوتي ، منصور بن يونس كشاف القناع عن مستر الإقساع مرجع سابق ، حب ٢ ، ص ٨٣

⁽١) القرافي ، شهاب الدين أبي العباس الصنهاحي الفروق مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٨١

جلد بشمراخ فيه مائة عنكول (هكذا) جلدة واحدة ، أو فيه نمانون عنكولاً كذلك ويجلد في الخمر إن اشتد ضعفه بطرف ثوب على حسب طاقته (۱) " فهذا صريح في أن الجلد يقام على من هذه حاله على حسب طاقته وقدرته على التحمل سواء كان الجلد في حد الزنا أو في حد الشرب ، ذلك أن العقوبة البدنية المخففة تكون مؤلمة لمن ضعفت حاله فيحصل بما المقصود وإن كانت مخففة في نظر الأصحاء فهي مؤلمة لمن هذه حالته ، حماء في معالم السنن : " فإن من الناس من لو ضرب الضرب المبرح الشديد لاحتمله بدنه وسلم عليه ، ومنهم من لا يحتمله ويسرع إليه التلف بالضرب الذي ليس بالمسبرح الشديد ... وكان حكم الآخر بخلافه لقوة هذا وضعف ذلك " (۲)

الفرع الثاني " أثر حالة الجابى في تأجيل عقوبة التعزير بالجلد "

المقصود بتأجيل عقوبة التعزير بالجلد هو تأخير استيفاء العقوبة حنى يزول العارض السندي عرض أثناء وقت تنفيذها وهو إما أن يكون مرض يرجى برؤه أو حمل المرأة المحكوم عليسها أو انتظار اعتدال الجو إما بذهاب الحر الشديد أو البرد الشديد ، حتى لا تحساوز العقوبة التعزيرية المقصود منها إلى ما هو غير مقصود كإلحاق ضرر بالمحكوم عليه أو اتلافه أو تجاوز حدود المنصوص عليه في العقوبة التعزيرية وسوف يبين الباحث أثر هذه العوارض عند تنفيذ العقوبة على النحو التالى:

أولاً: المرض الذي يرجى شفاؤه: -

إذا كان العارض عند تنفيذ الجلد تعزيراً مرضاً يرجى برؤه وشفاؤه فإن الفقهاء لم يتعرضوا لعقوبة التعزير بالجلد وإنما تكلموا عن عقوبة الجلد حداً واختلفوا في تأجيل تنفيذها إذا عرضت إحدى العوارض السابقة عند الاستيفاء على النحو التالي:

⁽۱) ابن حزم ، محمد بن علي المحلمي مرجع سابق ، حسـ ٤ ، ص ١٨٠١

⁽٢) الخطاي ، حمد بن محمد معالم السنن مرجع سابق ، حد بن محمد

القول الأول: وهو للحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) أن عقوبة الجلد الحدية تؤجل لحين شفاء المريض الذي يرجى شفاؤه وقد استدلوا بما رواه الإمام مسلم عس على رضي الله عنه حينما خطب فقال: (يا أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحص منهم ومن لم يحصن فإن أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فأمري أن أجلدها فإذا هي حديث عهد بنفاس فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: "أحسنت ") (٥).

ففي هذا الحديث أن النفساء والمريض الذي يرجى شفاؤه يؤخر عنه تنفيذ الحد حتى يشفى لأن النفساء في حكم المريض الذي يرجى شفاؤه (٢) . قــــال النـــووي في شـــرحه لهـــذا الحديث : " وأن النفساء والمريضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البرء " .

القول الثاني: وهو أن الجلد حداً لا يؤخر تنفيذه عن المريض الذي يرجى برؤه بل ستوف الحد وينفذ عليه حتى لو كان مريضاً وهذا القول هو ما عليه المذهب عند الحنابلة (٧) والظاهرية (٨).

⁽۱) الكاسابي ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مرجع سابق ، حـــ ٩ ، ص ٤٣٠٩ – الزيلمي ، فخر الدين عثمان بن علي تبين الحقائق شرح كتر الدقائق مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ١٧٤

⁽٢) الدسوقي ، محمد عرفة حاشية الدسوقي على الشرح الكبير الأبي البركات أحمد الدردير مرجع سابق ، حـــ ٤ ، ص ٥٠٠

⁽۲) الإمام الشافعي ، محمد بن إدريس الأم مرجع سابق ، حـــ ٦ ، ص ١٣٦ – النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٩٩

⁽¹⁾ ابن قدامه ، محمد بن عبد الله المغنى مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ١٧٣ – المرداوي ، على بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الحلاف مرجع سابق ، حــ - ١ ، ص ١٥٨ .

⁽م) الإمام مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري : صحيح مسلم . مطبوع مع شرح النووي لصحيح مسلم ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ ، حد ١١ ، ص ٢١٤ - البنا ، أحمد عبد الرحن . الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حسل الشيباني . مرجع سابق ، حد ١٦ ، ص ٩٨

⁽۱) النووي ، يحي بن شرف شرح النووي لصحيح مسلم بهووت : دار الفكر ، ۱۳۹۸ هــ ، حــ ۱۱ ، ص ۲۱۶ – الشوكاني ، عمد س علي نيل الأوتار شرح منتقى الأحبار مرجع سابق ، حــ ۸ ، ص ۳۱۷

⁽۱) ابن قدامه ، محمد بن عبد الله المغنى مرجع سابق ، حــ ۸ ، ص ۱۳ - المرداوي ، على بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ١٥٨ - اليهوتي ، منصور بن يونس كشاف القناع عن متن الإقناع . مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٨٢

⁽۱۸) ابن حزم ، علي بن محمد المحلمي مرجع سابق ، حنـ ۱۳ ، ص ۹۹

مظعون في مرضه و لم يؤخر تنفيذ الحد^(۱) حتى يشفى من مرضه مع أنه يرجى شفاؤه وكلن ذلك بمحضر من الصحابة و لم ينكره أحد إجماعاً (۲).

لكن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث علي رضي الله عنه السذي رواه مسلم مقدم على فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٣) وتبين أن الجمسهور يسرون جواز تأجيل استيفاء الحد بالجلد على المريض الذي يرجى شفاؤه حتى يشفى من مرضه إذا كان الجلد سوف يضره ويؤدي إلى التلف وإلى تجاوز المقصود من العقوبة فمن باب أولى بجوز تأجيل عقوبة التعزير بالجلد إذا تبين مرض المحكوم عليه مرضاً يرجى شسفاؤه حسى يشفى لكي لا تخرج العقوبة التعزيرية عن المقصود من إقامتها من ردع الجسرم وإصلاحه لاشتراك العلة بين تأجيل عقوبة الجلد حداً وبين تأجيل عقوبة الجلد تعزيراً وهسي حسوف النلف وتجاوز المقصود من العقوبة (٤).

ثانياً: الحمل:

وقد استدلوا على ذلك بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث الغامدية حينما جاءت إليه وهي حامل من الزنا فقال لها: " أنت . قالت : نعم ، فقال لها : حسنى تضعى ما في بطنك " (٦) .

⁽۱) عبد الرزاق ، أي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني . المصنف بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠ هـ ، حــ ٩ ، ص ٢٤٠ – البيسهقي ، أهمد بن الحسين السنن الكيرى . مرجع سابق . حــ ٨ ، ص ٣١٦ ، ٣١٦

⁽٢) ابن قدامه ، محمد بن عبد الله . المفنى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١٧٣

⁽٢) ابن قدامه ، محمد بن عبد الله المفني . مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ض ١٧٣

^(*) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن صعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مرجع سسابق ، حـــ ٩ ، ص ٢٠٩ - الإمسام مالك ، مالك بن أنس الأصبحي المدونة الكبري مرجع سابق ، حــ ٦ ، ص ٢٥٠ - الشيرازي ، ابراهيم بن علي الفيروزأبسادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٧٢ - ابن قدامة ، محمد بن عبد الله المفني مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ١٧١ - ابن حزم ، علي بن أحمد . المحلى مرجع سابق ، حـــ ١٣ ، ص ٩٧

⁽۱) الإمام مسلم ، مسلم بن المحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم مرجع سابق . مطبوع مع شرح النووي له ، مرجع سابق ، حـــ ١١ ، ص ٢٠١ – االإمام أحمد بن حنيل . الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنيل الشيباني . مرجع سابق . حـــ ١٦ ، ص ٩٦ ، ٩٧

وكذلك استدلوا بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمر بن الخطاب رضي الله عند (أن امرأة غاب عنها زوجها ثم جاء وهي حامل فرفعها إلى عمر رضي الله عنه فامر برجمها فقال له معاذ رضي الله عنه : إن يكن لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها، فقال له معاذ رضي الله عنى تضع ، فوضعت غلاماً له ثنيتان فلما رآه أبوه قال : إبني ، فبلغ ذلك عمر فقال : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، لولا معاذ هلك عمر)().

وكذلك الحال عند تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد فإنه يؤجل عن الحامل حتى تضملها وتستعيد صحتها وتصبح مستعدة لاستيفاء الجلد تعزيراً ولكي لا يؤدي إلى تلف الجنسين أو يؤثر على المرأة الحامل تأثيراً يؤذيها وخارج عن المقصود من العقوبة وهذا يتفق مع المعسني الذي تؤجل فيه عقوبة الجلد حداً (٢)

ثالثاً: اعتدال الجو:

المقصود باعتدال الجو هو حالته من حيث شدة الحر أو من حيث شدة البرد ومدى تأثيرهما على المحكوم عليه بالجلد تعزيراً عند تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد، فيه ومن المعلسوم أن الفقهاء لم يتحدثوا عن مدى تأثير الجو بشدة الحر أو بشدة البرد على المحكسوم عليه بالجلد تعزيراً وإنما تحدثوا عن تأثير شدة البرد أو شدة الحر على الجاني عند تنفيسذ عقوبة الجلد حداً واختلفوا في مدى تأثيرهما على الجاني عند تنفيذ الجلد حداً على قولين :

القول الأول: تأجيل تنفيذ الجلد حداً في حالة البرد الشديد أو الحر الشــــديد إلى حـــير اعتدال الجو وهذا ما عليه الجمهور من الحنفية (٣) والمالكية (٤) والشافعية (٥) لأن الجلـــد في

⁽۱) ابن أبي شبية ، عبد الله بن محمد مصنف ابن أبي شية . الهند ، بومباي : الدار السلفية ، (د ، ت) ، حب ١٠ ، ص ٨٨ – ابن قدامة ، محمد بن عبد الله المفني مرجع سابق ، حب ٨ ، ص ١٨١

⁽٢) الحديثي ، عبد الله بن صالح التعزيرات البدنية وموجباتها في الفقه الاسلامي مرجع سابق ، ص ٤٠٥

^{&#}x27; (^{۲)} الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٤٢٠٩ - ابن الهمام ، عمد بن عبد الواحد فتح القدير . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٣٧

⁽¹⁾ حليل ، خليل بن اسحاق بن موسى مختصر خليل في فقه الإمام مالك القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلي وأولاده ، ١٣٤١ هـ ، ص ٢٧١ - الدردير ، أحمد الدردير الشرح الكبير مطبوع مع حاشية الدسوقي عليه ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، (د،ت) ، حــ ٤ ، ص ٣٢٢ .

^(°) الشيرازي ، ابراهيم بن على الفيروزأبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ۲ ، ص ۲۷۱ - النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حــ ۱۰ ، ص ۱۰۱ - الخطيب ، محمد الشربيني معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٥٥

مثل هذه الحالة قد يؤدي إلى التلف أو الهلاك أو تجاوز المقصود من العقوبة وهـــو الــردع والزحر (١).

القول الثاني: أن شدة الحر أو شدة البرد لا تؤثران على الجاني عند استيفاء الجلد حداً ولا يؤخر تنفيذ إقامة الحد على المحكوم عليه بسببهما وهذا مذهب الحنابلة (٢) لأن الحد عندهم يجب على الفور ولا يؤخر لكن يقام بقدر ما يؤمن فيه الهلاك والتلف أو يجاوز المقصود من العقوبة (٦).

نستنتج من كلام الفقهاء السابق حول خلافهم به في مدى تأثير الحر الشديد أو البرد الشديد على الجاني عند التنفيذ ألهم متفقون على وجوب الاحتياط عند التنفيذ في هذه الحالة ولكن الجمهور يرون الاحتياط بتأجيل التنفيذ إلى حين اعتدال الجو أما الحنابلة فيوون الاحتياط في استخدام آلة للجلد لا تؤدي إلى التلف والهلاك أو تجاوز المقصود من العقوب ولذلك فإن الاحتياط في تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد يجب الاحتياط فيها عند إقامتها علمى الحكوم عليه في حالة الحر الشديد أو البرد الشديد إما بتأجيل التنفيذ لحين اعتدال الجو علمي رأي الجمهور وإما باستخدام آلة يؤمن معها من التلف عند التنفيذ على رأي الحنابلة لأن المعمى موجود في عقوبة التعزير بالجلد ومتفق مع المعني المقصود في تأجيل الحد عند الجمهور أو استخدام آلة لا تؤدي إلى التلف عند الحنابلة وهو الاحتياط في تنفيذ الحد لكي لا يؤدي إلى التلف أو تجاوز المقصود من العقوبة وهذا المعني موجود في عقوبة التعزير بالجلد لذلسك يجب الاحتياط في عقوبة التعزير بالجلد في حالة الحر الشديد أو البرد الشديد إما بتأجيلسها حتى يعتدل الجو وإما باستخدام آلة يؤمن معها من التلف وتجاوز المقصود مس العقوبة حتى يعتدل الجو وإما باستخدام آلة يؤمن معها من التلف وتجاوز المقصود مس العقوبة التعزيرية بالجلد (1).

⁽¹⁾ الكاسلني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٤٢٠٩ - عليش ، عمد منع الحليل شرح مختصر خليل مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٥٠٠ - الخطيب ، عمد الشربيني مغني المحتاج إلى معرفة معابي الفاظ المنهاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٥٥

⁽۱) ابن قدامة ، عبد الرحمن بن أبو عمر محمد بن أحمد الشرح الكبير على متن المقنع الرياض : حامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، (د ، ت) ، حد ٥ ، ص ٣٨٦ - المرداوي ، علي بن سليمان . الإنصاف في معرفة الراجع من الحلاف ، مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٥٩ - البهوتي ، منصور بن يونس شرح منتهني الإرادات مرجع سابق ، حد ٣٠ ، ص ٣٣٩

^{(&}lt;sup>۲)</sup> ابن قدامة ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشرح الكبو على متن المقنع . مرجع سابق ، حـــ ٥ ، ص ٣٨٧ – البهوتي ، مصور بن يونس كشاف القناع عن متن الإقناع مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ٨٠٨

⁽¹⁾ الحديثي ، عبد الله بن صالح . التعزيرات البدنية وموحباتها في الفقه الاسلامي مرجع سابق ، ص ٤٠٧

المطلب الثابي

" عدم أهلية الجاني لتنفيذ عقوبة التعزير بالجلد "

عدم أهلية الجاني المحكوم عليه بعقوبة التعزير بالجلد تعتبر من العوارض التي تعسترض تنفيذ العقوبة والمقصود بالأهلية في اللغة العربية: هي صلاحية الإنسان لصلحور الشيء وطلبه منه وهذا معنى أن الإنسان أهلاً لذلك الشيء (۱).

أما معى الأهلية في الشرع: فهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه (٢) والأسباب التي تؤدي إلى تخلف أهلية المحكوم عليه بالعقوبة التعزيرية بالجلد هــــى ذهــاب العقل أو قصوره وسوف يتناول الباحث مدى تأثير عدم أهلية المحكوم عليــه بالعقوبــة إذا طرأت بعد الحكم عليه وقبل تنفيذ العقوبة وذلك في فرعين على النحو التالى:

- الفرع الأول : ذهاب العقل ومدى أثره في تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد .
 - الفرع الثاني : قصور العقل ومدى أثره في تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد .

الفوع الأول

" ذهاب العقل ومدى أثره في تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد "

م أسباب ذهاب العقل السُكْر والجنون وسوف بتناول الباحث مدى تأثيرهما عند استيفاء العقوبة التعزيرية بالجلد .

أولاً: السُكُو: من المتفق عليه بين فقهاء الحنفية (٢) والمالكية (١) والشافعية (٥) والحنابلة (٢)

⁽¹⁾ اس مطور ، محمد بن مكرم . لسان العرب . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ١٢٥ - الفيروزأبادي ، محمد بن يعقوب الشيرازي . القاموس انجبط مرجع سابق ، حد ٣ ، ص ٣٣١ م

⁽٢) المحاري ، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد . كشف الأسرار . يووت : قار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هــ ، حــ ٤ ، ص ٢٣٧ - أمير مادشاه / محمد أمسين الحسين . تيسير التحرير . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٥٠ هــ ، حــ ٢ ، ص ١٩٩ - ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله سس أحمسد المقدمي . روصة الناظر وحنة المناظر مطبوع مع شرحه نزهة الخاطر العاطر ، المقاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٨٥ هــ ، حــ ١ ، ص ١٣٨

⁽٢) السرحسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل . المسوط في الفقه الحنفي . مرجع سابق ، حد ٢٤ ، ص ١١ - ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد انحتار على الدو المختار شرح تنوير الأبصار . مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٣٩

⁽۱) الدسوقي ، محمد عرفة . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدوير . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٣٥٣ - الخرشي ، محمد الخرشي . شرح الخرشي على منصر خليل . مصر ، بولاق : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣١٧ هــ ، حــ ٨ ، ص ١٠٨

⁽٩) النووي ، يحي بن شرف الدمشقي . روضة الطالبين . مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ١٧٣ – الخطيب ، محمد الشربين مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٩٠ .

^{(&}lt;sup>1)</sup> اس قدامة ، عبد الله بن أحمد . للقني . مرجع صابق ـ حــــ A ، ص ٣١٧ – البهولي ، منصور بن يونس كشاف القباع عر متن الإقناع . مرجع سابق ، حـــ ١ ، ص A٣

أن حد ضرب الخمر لا يقام على المحكوم عليه بالحد حتى يفيق من سكره ، لأن من مقاصد وأهداف العقوبة الحدية الإيلام والزجر والردع وهذا المقصد لا يتحقق إذا كان المحكوم عليه بالحد سكران لعدم إحساسه بألم الجلد فلا يتحقق الردع والزجر للمحكوم عليه (۱) هذا منا ذهب إليه الفقهاء في تنفيذ حد السكر أما ما يتعلق بتنفيذ العقوبة التعزيرية بسالجلد حال السكر فهو يتفق مع ما ذهب إليه الفقهاء في تأخير حد السكر حتى يفيق السكران مس سكرة ، ولكي يحس بألم العقوبة ويرتدع عن الجريمة وهذا المعنى هو نفس المعنى الذي ذكره الفقهاء في تأجيل حد السكر فالعلة مشتركة فيشتركان في الحكم (۱)

ثانياً: الجنون: احتلف الفقهاء في حكم تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه إذا جُن بعد الحكم عليه على قولين:

القول الأول: أن المحكوم عليه بعقوبة ثم جُن قبل استيفائها فإنه ينظر إلى حين إفاقته إن رحيت ، فإن كانت إفاقته غير مرجوة وميؤساً منها فإنه لا ينفذ الحكم بالعقوبة وإنما تستبدل عقوبة القصاص بالعقوبة المالية من ماله وهذا ظاهر مذهب الحنفية (٣) والمالكية حيما تحدثوا عن مسألة جنون القاتل المحكوم عليه بالقتل قصاصاً بسأن تنتظر إفاقته إذا رحيت وإلا انتقلت العقوبة إلى ماله .

القول الثاني: أن المحكوم عليه بعقوبة إذا فقد عقله بجنون قبل تنفيذ العقوبة عليه فإلها تنفيذ عليه ولا تؤجل ولا تستبدل بعقوبة مالية ، لأن العقوبة لابد من تنفيذها على من فقد عقلمه بجنون بعد الحكم عليه بالعقوبة التعزيرية بالجلد من باب الاحتياط في تنفيذ الأحكام ، ولأنه اقترف الجريمة وهو عاقل وهو مذهب الشافعية (٥) والجنابلة (٢) .

⁽۱) السرحسي ، محمد س أحمد . للسبوط في الفقه الحنفي . مرجع سابق . حد ٢٤ ، ص ١١ – الحرشي ، محمد الحرشي . شرح الحرشي على مختصر حليل مرجع سابق . حد ٨ ، ص ١٠٩ – الحنطيب ، محمد الشربيين . مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩٠ – البهوفي ، مصور س يونس . شرح منتهى الإرافات . مرجع سابق ، حد ٣ ، ص ٣٣٩

^{* (}٢) الحديثي ، عبد الله بن صالح . التعريرات البدية وموحماتها في الفقه الإسلامي . مرجع سابق ، ص ٤١١

^{(&}lt;sup>۲)</sup> ابر نجيم ، زين الدين بن ابراهيم . الأشاه والنظائر على مذهب أبي حنيفة المنصان . يووت : دار الكتب العلمية ، (د ، ت) ، ص ١٣٩ – اس عامدين ، محمد أمين . حاشية رد المحتار على اللمر المحتار . شرح تنوير الأيصار ، مرجع سابق ، حسـ ١ ، ص ٥٣٢

⁽¹⁾ العدوي ، على . حاشية العدوي على شرح الخزشي على مختصر خليل . مصر ، بولاق : المطبعة الكوى الأموية ، حـــ ٨ ، ص ٣ -- الإمام مالك ، مالك س أنس الأصبحي . المدورة الكوى . مرجع سابق ، حـــ ١ ، ص ١٣٧

^(°) الإمام الشافعي ، محمد س إدريس الأم ، مرجع سابق ، حب ٤ ، ص ه – النووي ، يمي بن شرف اللمشقي . روضة الطالبين . مرجع تسابق ، حب ١٠ ، ص ١٧٧ – اخطيب ، محمد الشربيني . مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج . مرجع سابق ، حب ٤ ، ص ١٣٧

⁽٢) ال قدامة ، عبد الله بن أحمد المفني ، مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ١٦٥ - النهوق ، منصور الن يولس . كشاف القباع عل متن الإقباع المرجع سابق -حده ، ص ٥٦١

جاء في الأشباه والنظائر : " لو حن القاتل بعد الحكم عليه فإنه ينقلب دية " ^(١) .

وجاء في حاشية العدوي: " ... ولكن لا يقتص منه حال الجنون بل ينتظر إفاقته إن رحيت وإن آيس منها فالدية في ماله "(٢) .

نستنتج مم سبق أن المجنون لا تقام عليه العقوبة التعزيرية بالجلد حال جنونه لعدم حصول المقصود من العقوبة وإنما تؤخر إلى أن يفيق ، فإن كان ميؤوساً من إفاقته فيمكن استبدال العقوبة التعزيرية بالجلد بعقوبة مالية ، لأن الجنون لا يؤثر على صاحبه في وحوب الحقوق المالية عليه (٢) ومن كانت هذه حاله فالأولى أن يعفى عنه فإن كانت العقوبة حقاً لله تعالى فينبغي للإمسام أن يعفو عنه . وأما إن كانت العقوبة حقاً للعبد فمن عفى وأصلح فأحره على الله .

الفرع الثابي

" قصور العقل وتأثيره في تنفيذ عقوبة التعزير بالجلد "

يعبر الفقهاء بالعُتّه عن قصور العقل وهي حالة تجعل الإنسان ليس مجنوناً وليسس كذلك عاقلاً فهو في مرحلة بين الجنون والعقل فإذا تعدى الإنسان س البلوغ ولم يكتمل عقله كالرجل البالغ السّوي فيسمونه بالمعتوه (٤).

وإذا طرأ قصور العقل على المحكوم عليه بعقوبة التعزير بالجلد بعد الحكم عليه وقبل تنفيذ العقوبة فإن حكمه كحكم المجنون ، لأنه ملحق به (٥) كما تقرر في حكم المجنوب في الفرع السابق ، فإن كان يرجى زوال العَتّه تؤجل تنفيذ العقوبة التعزيريسة بسالجلد وإلا استبدلت العقوبة التعزيرية بالجلد بعقوبة مالية .

⁽١) ابن نجيم ، زين الدين الأشباه والنظائر مرجع سابق ، ص ١٣٩

^{(&#}x27;) المدوي ، على بن أحمد حاشية العدوي مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣

⁽۲) ابن نجيم ، زين الدين البحر الراكل . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٧ – مالك ، مالك بن أنس المدونة الكبرى مرجع اسبق ، حـ ٦ ، ص ٣٩٩ – ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد . المغنى . مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٩٦

⁽¹⁾ ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم و الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان مرجع سابق ، ص ٣٢١ - البحاري ، عبد العزيز بن أحمد . كشف الأسرار عن أصول البزوي مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٣٧٤ - السرحسي ، عمد بن أحمد المسوط في الفقد الحنفي مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ٥٥ - الباحي ، سليمان بن خلف الأندلسي المنتقى شرح موطأ الإمام مالك القاهرة : دار المعرفة ، (د ، ت) ، حد ٧ ، ص ٧١

^(°) السرحسي ، محمد بن أحمد المسوط مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٥٥ - الباحي ، سليمان بن حلف الأندلسي . المنتقى شرح موطأ الإمام مالك مرجع سابق ، حــ ٧ ، ص ٧١

المطلب الثالث

" المصلحة العامة "

من الأسباب التي قد تعرض لتنفيذ التعزير بالجلد المصلحة العامة للمسلمين ، ففسى حال قيام هذه المصلحة عارضاً لتنفيذ عقوبة التعزير بالجلد التي قد حكم بها فإن قيام هذه المصلحة يؤثر في تنفيذ العقوبة إما بتخفيفها أو بتأجيلها . وهذا مستفاد من كلام الفقهاء في مسائل أخرى حيث ذكروا مسائل فيها العقوبة تخفف أو تؤجل بعد الحكم بهسسا مراعساة لمصالح خاصة ومن تلك المسائل :

- ا) ما صرح به الفقهاء من أن العقوبة لا تنفذ في المرأة الحامل إذا كان الحمل يتضـــرر بذلك بل نصوا على تأخير وتأجيل تنفيذ عقوبة القتل بعد الولادة لمصلحة إرضـــاع المولود إذا لم يوجد من يرضعه (۱) ففي الحالة الأولى روعيت مصلحة الجنين وفي الحالة الثانية روعيت مصلحة المولود وهذه مصلحة خاصة لشخص آخر غير الجاني .
- ٢) ما ذكره الفقهاء من أن القتل قصاصاً لا ينفذ على القاتل بل يؤجل حنى قدوم الولي الغائب أو بلوغه إذا كان صغيراً أو إفاقته إن كان مجنوناً (٢) فالتأجيل روعيت فيسم مصلحة الجاني لأنه قد يعفى عنه فيسلم من القتل.
- ٣) ما ذكره الفقهاء بشأن تأجيل تنفيذ العقوبة في المريض حتى يبرأ أو تخفيفها إذا كـــان لا يرجى برؤه . على ما سبق بيانه . فهذا التأجيل والتخفيف روعيت فيه مصلحـــة المحكوم عليه حتى لا تتعدى العقوبة الغرض المقصود منها فتؤدي إلى هلاك المحكـــوم عليه أوا لزيادة في ايلامه .
- ٤) ما ذكره الفقهاء بشأن تأجيل الجلد في حال الحر الشديد أو البرد الشديد مراعاة
 لحال المحكوم عليه وقد سبق بيانه .
- ه) تأجيل العقوبة عن السكران حال سكره حتى يصحو مراعاة لتحقيق مقصود العقوبة

⁽۱) ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير ، مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٣٧ – مالك ، مالك بن أنس ، المدونة الكبرى مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ٤٤ – ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المعنى مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ٤٤ – ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المعنى . مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١٧١

^{(&}quot;) ابن نجيم ، زين الدين . البحر الرائق مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٤٣ - الطرابلسني ، على بن خليل معين الحكام مرجع سابق ، صابق ، ص ١٩٩ - الشربيني ، محمد . مغني المحتاج مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩٩ - الشربيني ، محمد . مغني المحتاج مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٤٠ - ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المغني . مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ٧٤٠

والغرض منها وهو الردع والزجر . وقد سبق بيان ذلك .

فجميع هذه المسائل ذكر فيها تأجيل أو تخفيف العقوبة مراعاة لمصلحة المحكوم عليه أو لمصلحة غيره ، وحيث حاز تأجيل العقوبة فمن باب أولى تأجيل تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد أو تخفيفها مراعاة للمصلحة العامة حسب اجتهاد الإمام .

فإذا رأى ولي الأمر أن المصلحة العامة تقتضي تأجيل تنفيذ التعزير بالجلد أو تخفيف. فله ذلك بحسب اجتهاده .

روى عبد الرزاق في مصنفه: " أن رجلاً جاء عمر بن الخطاب في ناقة كليسرت، فقال له عمر: هل لك في ناقتين بما عشاريتين مربفتين سمينتين بناقتك ؟ فإنا لا نقطيع في عام السنة "(۱) فعمر رضي الله عنه لم يقطع السارق مضطراً في عام المجاعة مراعاة للمصلحة العامة للمسلمين وما اضطروا إليه ثم أنه يجوز للإمام أن يعفو عن العقوبة التعزيرية بسالجلد الني تتعلق بحق الله تعالى إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضي بذلك فإذا جاز العفو فمن بسلب جواز التخفيف أو التأجيل .

المبحث الرابع سقوط التعزير بالجلد

المقصود بسقوط الجلد هو عدم تنفيذه بعد الحكم به نتيجة حدوث عـــارض تســب في إسقاطه .

والحديث عن الإسقاط يعني وحود حق لمعين يبحث في إسقاطه ، وعلى هذا فان الأمـــر ينطلب معرفة صاحب الحق في التعزير بالجلد قبل الحديث عن إسقاطه وأســــبابه ، اذ ان أحكام الإسقاط مترتبة على معرفة صاحب الحق.

وحق الله عز وحل متعلق امره و له الذي هو عين عبادته وهو الذي يتحقق به النفع العام للعالم فلا يختص به أحد . وينسب الى الله تعالى تعظيما لما عظم خطره ، وتشريعاً لما قوي نفعه وعما فضله بان الكافة ينتفعون به(١) . اما حق الآدمي فهو ما تعلق بسه مصلحة خاصة بالآدمي (٢).

إذا تبير هذا فمن هو صاحب الحق في التعزير بالجلد ؟أهو حـــق الله تعــالى ؟ أم حــق للآدمى؟ أم انه يتعلق بحق الله تعالى وحق العبد؟

والتعزير بالجلد منه ما هو حق خالص لله تعالى ، ومنه ما هو حق خالص للعبد ، ومنه مسلا يتعلق به حق الله تعالى وحق العبد . ومن الأمثلة التعزير بالجلد الخالص حقاً لله تعالى تعزير المنهاول بأداء الصلاة وتعزير الذي يفطر في نحار رمضان متعمداً من غير عذر ، وتعزير من يتعاطى الخمر او يتعامل بالرباره) . فإن التعزير على مثل ذلك انما هو لصيانة اوامـــر الله تعالى ونواهيه ان يتهاون بها او يقصر في الالتزام بمقتضاها وليس فيها صيانة خق فرد بعينه او تحقيقاً لغرض يختص به شخص معين.

ومما يتعلق بحق العبد الخالص في التعزير بالجلد ، تعزير من أساء الى شخص اخر بسبب او

١/ حسين ، محمد على ﴿ لهذيب الفروق ، مطبوع بمامش الفروق ، بيروت : دار العرفة ، ١٣٩٩هـ ج١٠ص١٥٠.

١/ حسين ، محمد على المرجع السابق ، ح ١٠ص - ١٤ -

٢/ الكاساي، علاء الدين بن ابي بكر بن مسعود بدائع الصائع ، مرجع سابق ، ج٠٥ ، ص ٤٢١٨ - الحرشي ، محمد شرح خرشي مرجع سابق ، ج٠٥ ، ص ١٩١ - ابو يعلسي ، محمد حسب مرجع سابق ، ج٠٥ ، ص ١٩١ - ابو يعلسي ، محمد حسب الأحكاء السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٨٢٠٢٨١ .

شتم او نحوهما من أنواع الإيذاء ، فالتعزير هنا فيه صيانة لحق العبد وتحقيق غرض يختص به صاحب الحق فهي صيانة لحق هذا الآدمي وتحقيق لغرض يخصه .

أما ما يتعلق به حق الله عز وحل وحق الآدمي من التعزير بالجلد كتعزير متعاطي الرشسوة او من يغش الناس في معاملاته ونحو ذلك مم نحى الله عز وجل تحقيقا لمصلحــــة ظـــاهرة للآدمي(١).

وهذا التقسيم أريد به التقريب والا فليس من حق للآدمي إلا وفيه حق لله تعالى ، اذ مس حق الله تعالى على كل ادمي ال يترك الإيذاء والتعدي لغيره . وقد امر سبحانه بكف الأذى وإيصال الحقوق الى أصحابها ، ففي إيصال الحق لمستحقه وكف المؤذي عن إيسذاء غيره قيام بحق الله تعالى بامتثال أمره واجتناب نهيه (٢).

والمقصود من تمييز حق الله تعالى عن حق الآدمي هو معرفة ان حق الآدمي ما له إستقاصه فلو اسقطه لسقط لأنه منوط به ، وحق الله عزو حل ما ليس للآدمي إسقاطه.

حاء في الفروق للقرافي: (... وانما يعرف ذلك بصحة الإسقاط فكل ما للعبد إســــقاطه فهو الذي تعني به حق الله تعالى ، وقد يوجد حق لله وهو ما ليس للعبد اسقاطه ويكـــو معه حق للعبد كتحريمه تعالى لعقود الربا والغرر والجهالات فان الله تعالى انما حرمها صونا لمال العبد عليه ، وصوناً عن الضياع بعقود الغرر والجهل ... وكذلك حجر الرب تعـــالى على العبد في القاء ماله في البحر وتضييعه من غير مصلحة ولو رضي العبد بذلك لم يعتــبر رضاه) (٣).

١/ القراق ، شهاب الدين أبي القباس الصنهاجي الفروق مرجع سابق ، ح ١٠٥١ - ١٠

۲٪ انفراقي ، شهاب الدين ابي العناس الصنهاجي - الدجع السابق اح ۱، ص ۱۵۱ - اخرشي ، محمد . شرح اخرشي - مرحسج سندش اح ۱۸م - ۱۱

٣/ القراقي ، شهاب الدين الى العبلس الصنهاجي، المرجع السابق ١٠١٠ص ١١٠٠

وسيتناول الباحث هذا الموضوع في مطالب متتالية على النحو التالي :

المطلب الأول: في اثر موت الجاني في سقوط التعزير بالجلد.

المطلب الثاني : في توبة الجاني وأثرها في سقوط التعزير بالجاني .

المطلب الثالث: في العفو على الجابي واثره في سقوط التعزير بالجلد.

المطلب الرابع: في التقادم واثره في سقوط التعزير بالجلد.

وسيتناول الباحث هذه المطالب مبيناً أثرها في إسقاط التعزير بسواء ما كاد منه حقاً خالصاً لله تعالى او حقاً للآدمي او يتعلق به حق الله تعالى وحق العبد .

المطلب الأول

" أثر موت الجابي في سقوط العقوبة التعزيرية بالجلد "

موت المحكوم عليه بعقوبة التعزير بالجلد يسقط العقوبة ، لأن محل العقوبة التعزيرية بالجلد هي بدن المحكوم عليه وقد فات محلها بعد موت المحكوم عليه حيث لم يصلح لتنفيذ العقوبة عليه (٢) .

هذا وقد صرح الفقهاء (٣) أن العقوبة التي تتعلق ببدن المحكوم عليه سواء كانت حدية أو قصاص أو تعزيرية تسقط بموت المحكوم عليه ، لفوات محل العقوبة وهـــو بــدن المحكوم عليه ويستنتج هذا من خلال أقوالهم في باب القصاص في النفس والقصاص فيمـــا

⁽۱) الصنعاني عبد الرزاق بن همام مصنف عبد الرزاق مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٤٢

^(*) الشيرازي ، ابراهيم بن علي الفيروزأبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٨٥

^{(&}quot;) الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٤٦٤ - الزرقاني ، سبدي عمد شرح الزرقاني على موطأ مالك بيروت : دار المفرفة للطباعة والنشر ، ١٣٩٨ هد ، حد ٤ ، ص ٢٠٤ - الخطيب ، عمد الشربيني مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج سرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٤٨ - البهوتي ، منصور بن يونس كشاف المقاع عن متن الإقناع سرجع سابق ، حد ٥ ، ص ٥٤٥

دون النفس.

وكذلك صرح الفقهاء (١) على أن عقوبة القطع الحدية في السرقة تسقط بفوات محلمها ، لأن على تنفيذ العقوبة قد فات وزال فلا يمكن تنفيذها .

وعلى هذا فإن العلة التي قال الفقهاء بسقوط العقوبة الحدية أو عقوبة القصاص بحسا هي نفس العلة في سقوط العقوبة التعزيرية بالجلد وهي فوات محل تنفيذ العقوبة وهو بسدن المحكوم عليه بالجلد تعزيراً .(٢)

المطلب الثاني " توبة الجابي "

معنى التوبة في اللغة الرجوع ، يقال : تاب إلى الله توباً وتوبة ومتاباً ، أي رجع عن المعصية ، وهو تائب وتواب^(٣) .

ومعنى التوبة في الشرع: ترك الذنب والندم على فعله والعزم على عدم العـــودة، هذا إذا كانت المعصية تتعلق بحق الله تعالى أما إذا كانت تتعلق بحق العبد فإنه لابد مـــ رد الحق إلى صاحبه أو طلب البراءة منه (٤).

وسوف يتحدث الباحث عن أثر التوبة في إسقاط العقوبة التعزيرية بالجلد سواء مــــا كان منها يتعلق بحق الله تعالى أو ما يتعلق بحق العبد .

أولاً : أثر التوبة في إسقاط العقوبة التعزيرية بالجلد المتعلقة بحق الله تعالى :

نص الحنفية (٥) والمالكية (٦) على أن التوبة الصادقة تسقط العقوبة التعزيرية بالمحلد إذا

⁽۱) ابن نجيم ، زين العابدين البحر الرائق شرح كتر الدقائق . مرجع سابق ، حده ، ص ٢٧ - الحرشي ، عمد شرح الحرشي على منتصر حليل مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١٠٠ - النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٥٠ - ابن مفلح ، برهان الدين ابراهيم بن عمد . المدع في شرح المقنع . مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ١٤٣ ، ١٤٣ .

^(*) عامر ، عبد العزيز التعزير في الشريعة الإسلامية . مرجع سابق ، ص ٥٠٩

⁽٢) ابن منظور ، محمد بن مكرم <u>لسان العرب</u> مرجع سابق ، حب ١ ، ص ٣٣٦ - الفيروز أبادي ، بحد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي القاموس المحيط مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٤٠

ط⁽¹⁾ الفزالي ، أبي حامد محمد بن محمد إخياء علوم الدين . بيروت : طبع ونشر دار القلم ، الطبعة الأولى ، (د ، ت) ، حد ٤ ، ص ٤- القرطي ، محمد بن أحمد الأنصاري . الجامع لأحكام القرآن . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٣٢٤

^(°) ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد المحتار على الدر المحتار ، شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٨١

⁽۱) الدسوقي ، محمد عرفه حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٢٥٤ - الخرشي ، محمد شرح الخرشي على منتصر خليل . مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ١١٠ .

كان حقاً لله تعالى ، هذا وقد نص بعض فقهاء الحنفية على أن التوبة لا تسقط العقوبة التعزيرية () ولكن ابن عابدين نص على أن العقوبة التعزيرية لا تسقط بالتوبة وقيدها مدا إذا كانت حقاً لله فإنها تسقط ، جاء في حاشية ابن عابدين : " التعزير لا يسقط بالتوبة لكن هذا مقيد بما إذا كان حقاً للعبد ، أما ما وجب حقاً لله تعسالى فإنه يسقط "() وجاء في حاشية الدسوقي : " أشار بهذا إلى أن التعزير المتمحض لحسق الله يسقط عن مستحقه إذا جاء تائباً بخلاف التعزير لحق الآدمي فإنه لا يسقط بذلك "().

أما الشافعية فلم يتحدثوا عن سقوط العقوبة التعزيرية بالتوبة وإنما تحدثوا عن أثر التوبية والطاهر سقوط العقوبة الحدية ما عدا الحرابة فله وجهان في سقوط العقوبة الحدية بالتوبة والظاهر هو عدم سقوط العقوبة الحدية بالتوبة ، لكي لا تتخذ التوبة وسيلة وذريعية إلى إسقاط الحدود والزواجر ، أما الوجه الثاني عند الشافعية فهو أن التوبة الصادقة تسقط العقوب الحدية المتعلقة بحق الله تعالى لانتفاء الموجب لزجر المحكوم عليه إذ أنه قد تساب وانزجر وصلح حاله ، لأن التوبة الصادقة إذا أقر صاحب الذنب بذنبه ليس ذريعة لإسقاط العقوبة الحدية (أ) . وعلى هذا فإن العقوبة التعزيرية بالجلد إذا تاب المحكوم عليه توبة صادقة وأصلح عمله فإنما تسقط إذا كانت تتعلق بحق الله تعالى (") . وقد قال النووي معللاً كون الحد لا يسقط بالتوبة " لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى اسقاط الحدود والزواجر "(") ويفهم مسن هذا أنه إذا تبين للإمام أو نائبه - القاضي - صحة التوبة وصدقها من التائب فلا موجسب لزجره وقد حصلت بالتوبة وانصلح حال المحكوم عليه فليست التوبة الصادقة ذريعية إلى اسقاط الزواجر . بل إن المصلحة تقتضي اسقاط العقوبة التعزيرية بسالجلد عس التائب الصادق في توبته . أما فقهاء الحنابلة فقد صرحوا على أن مسألة سقوط العقوبة التعزيريسة المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير في عده حسب ما تقتضيه المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير في عده حسب ما تقتضيه المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير في عده حسب ما تقتضيه المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير في في حسب ما تقتضيه المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير في في الكافي : " وبجب التعزير في في الكافي : " وبجب التعزير و في عدم حسب ما تقتضيه المصلحة العامة في نظره ورأيه . جاء في الكافي : " وبجب التعزير و في الحدود والمحدود على المحدود على

⁽۱) ابن نحيم ، رين الدين البحر الرائق . مرجع سابق ، حـــ ٥ ، ص ٤٩ .

^{(&}quot;) ابن عابدین ، محمد أمین حاشیة رد المحتار . مرجع سابق ، حـــ ٤ ، ص ٨١ .

^(°) الدسوقي ، محمد عرفه حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . مرجع سابق ، حمد ٤ ، ص ٣٥٤

⁽¹⁾ النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٩٧ - الرملي ، غمس الدين محمد أحمد س حمزة . نحاية المحتاج إلى شرح المنهاج - مرجع سابق ، حـــ ٨ ، ص ٦

^(*) الحديثي ، عبد الله صالح . " التعزيرات البدنية وموحياتها في الفقه الإسلامي " رسالة دكتوراه منشورة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٩

^(۱) النووي ، يحي بن شرف . روضة الطالبين . مرجع سابق ، حـــ ١٠ ، ص ٩٧

الموضعين الذين ورد الخبر فيهما وما عداهما يفوض إلى اجتهاد الإمام فإن جاء تائياً معترفاً يظهر منه الندم والإقلاع جاز ترك تعزيره وإن لم يكن كذلك وجب تعزيره "(۱) يتبين من هذا النص جواز عدم تعزير التائب من غير تفريق بين حق الله وحق العبد . وقد نقل بعض الفقهاء أن الفقهاء متفقون على سقوط العقوبة التعزيرية المتعلقة بحــق الله إذا تاب المحكوم عليه توبة صادقة وعليه فإن العقوبة التعزيرية بالجلد تسقط عن المحكوم عليه إذا تاب توبة صادقة إذا كانت تتعلق بحق الله تعالى . جاء في الفروق : " التعزير يسقط بالتوبة تاب توبة صادقة إذا كانت تتعلق بحق الله تعالى . جاء في الفروق : " التعزير يسقط بالتوبة

ثانياً : أثر التوبة في سقوط العقوبة التعزيرية بالجلد المتعلقة بحق العبد :

ما علمت في ذلك خلافاً "(٢).

عند الحنفية (٢) والمالكية (٤) أن التوبة لا تسقط العقوبة التعزيرية بالجلد المتعلقة بحسق العبد ، حفاظاً على حق العبد وعدم اسقاطه حتى لو رد الحق لصاحبه لانسه يبقسى حسق التشفي لمعاقبة الذي اعتدى عليه . أما الشافعية فالذي يظهر ألهم فوضوا الإمام في العفو عن العقوبة التعزيرية بالجلد أو إقامتها على المحكوم عليه حسب ما يراه لتحقيق المصلحة العامة ، لألهم ربطوا المنع من سقوط العقوبة الحدية المتعلقة بحق الله تعالى لكي لا تتخذ دعوى التوبة إلى اسقاط الحدود والزواجر فإذا رأى ولي الأمر من المحكوم عليه صدق التوبة وانزجاره عن المعصية فيحوز له أن يسقط العقوبة التعزيرية (٥) أما الحنابلة فعندهم أن سقوط العقوبة التعزيرية بالجلد بالتوبة منوط بالإمام وما يراه حسب ما تقتضيه المصلحة العامدة (٢) و لم يفرقوا بين ما هو حق لله تعالى وما هو حق للعبد وعلل البعض ذلك بأن المحكوم إذا رد الحق إلى صاحبه أو حصل على العفو من صاحب العقوبة التعزيرية وهو العبد فإنسه يبقسي للإمام النظر إما بتعزيره أو باسقاط العقوبة عنه حسب ما تقتضيه المصلحة العامة (٢) . وفرق

⁽٢) القرافي ، شهاب الدين أبي العبلس الصنهاحي الفروق . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٨١

⁽٢) ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد المحتار على اللمر المختار ، شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٨٦

⁽¹⁾ الدسوقي ، عمد عرفه حاشية الدسوقي على الشوح الكبير . مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٣٥٤

^(*) الحديثي ، عبد الله بن صالح التعزيرات البدنية وموحباتما في الفقه الإسلامي . مرجع سابق ، ص ٢٤٠

⁽¹⁾ ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي الكافي في فقه الإمام المبحل أحمد بن حنبل مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٤٣

⁻ ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم محموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية ، مرجع سابق ، حد ١٦ ، ص ٣١ ،

⁽٢) الحديثي ، عبد الله بن صالح . التعزيرات البدنية وموحباتها في الفقه الإسلامي . مرجع سابق ، ص ٤٤٠

بعض الحنابلة بين ما إذا كان المحكوم عليه قد أتى مقسراً بذنب تائباً يريد التطهير بإقامة العقوبة التعزيرية بالجلد عليه وما إذا كانت البينة هسي الشهادة ، ففسي الحالسة الأولى تدل على صدق توبة المحكوم عليه فتسقط العقوبة التعزيرية بالجلد عنسه ، أمسا في الحالة الثانية فلا تسقط العقوبة التعزيرية عنه ، لاحتمال أن يكون تظاهر بالتوبة لكي يحتسلل في اسقاط العقوبة عنه (۱).

المطلب الثالث " العفو على الجاني "

العفو في اللغة العربية هو: لفظ يستجمع معاني الإجراء والصفح ومحـــو الذنـــب وترك عقوبة المستحق ، يقال : عفا الله عنك ، أي : محا ذنوبك ، وعفوت عن الحــق : أي اسقطته كأنك محوته عن الذي هو عليه (٢) .

والمراد بالعفو هنا هو اسقاط العقوبة التعزيرية بالجلد بسبب العفو الـذي أصـدره صاحب الحق فيها ، والعفو من الأسباب الخاصة التي تسقط العقوبة في التشــريع الجنائي الإسلامي وليس من الأسباب العامة بحيث يسقط جميع العقوبات بل العفو سبب قاصر على بعض الجرائم فهو مرتبط بنوع العقوبة وبصاحب الحق فيها(٣).

وسوف يقتصر الباحث على ما يتعلق بالعفو عن العقوبة التعزيرية بالجلد ومدى تأثير العفو في اسقاطها وعدم تنفيذها ، ولما كانت العقوبة التعزيرية بالجلد منها ما يتعلم بحق الله تعالى ومنها ما يتعلق بحق الله تعالى وحق الآدمي فسوف يتحدث الباحث أولاً عن مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو في اسقاط حق الله تعالى وثانياً مدى تأثير العفو

⁽۱) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم بحموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية مرجع سابق ، حـــ ١٦ ، ص ٣١،٣٠ ــ ابن القيم ، محمد بن أي بكر . إعلام الموقعين عن رب العالمين . بيروت : طبع ونشر دار الفكر العربي ، ١٣٩٧ هـــ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

⁽۱) ابن منظور ، محمد بن مكرم الأنصاري لسان العرب مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٨٣٧ - الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب الشيرازي القاموس المحيط مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٣٦٤ - المقري ، أحمد بن محمد الفيومي المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي لبنان ، بيروت : المكتبة العلمية ، (د ، ت) ، حد ٢ ، ص ٦٩ .

^(؟) عامر ، عبد العزيز التعزير في الشريعة الاسلامية . مرجع سابق ، ص ١٠٥ – عودة ، عبد القادر التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٧٧٤

أولاً : حق الله عز وجل :

المقصود بحق الله تعالى هو المتعلق بأمر الله سبحانه ونحيه ، وولي أمر المسلمين هـــو المسئول عن استيفاء حق الله عز وجل في العقوبة التعزيرية بالجلد وهـــي مفوضــة إليــه ، واختلف الفقهاء حول جواز عفو ولي الأمر عن المحكوم عليه بعقوبـــة الجلــد تعزيــراً في العقوبات الني يكون استيفائها حق لله عز وجل على ثلاثة أقوال وهي كالتالي :-

القول الأول: إذا كانت عقوبة التعزير بالجلد متعلقة بحق الله تعالى فإنه يجب على الإمام أن تنفيذها واستيفائها ولا يجوز له اسقاطها بالعفو عن العقوبة إلا في حال تبين للإمام أن المحكوم عليه بالعفو قد صلح حاله بالتوبة وانزجر قبل تنفيذ العقوبة عليه ، لتحقق المقصدود من العقوبة التعزيرية بالجلد وهو اصلاح المحكوم عليه وزجره فله في هذه الحالة إذا رأى ولي أمر المصلحة في العفو عن العقوبة فله ذلك بعد أن يجانب هو نفسه مسا عدا العقوبسات التعزيرية بالجلد المنصوص عليها كوطء حارية امرأته والجارية المشتركة فإنه لا يجوز للإمام العفو عن العقوبة فيها ، وهذا هو مذهب الحنفية (١) ومشهور مذهب الحنابلة (٢) . حساء في الشرح الكبير: (ولنا أن ما كان من التعزير منصوصاً عليه كوطء حارية امرأته وحاريسة مشتركة فيجب امتثال الأمر فيه ، وما لم يكن منصوصاً عليه إذا رأى الإمام المصلحة فيه أو علم أنه لا يترجر إلا به وجب فإنه زجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كسالحد وإن رأى الإمام العفو عنه حاز) (٣) .

القول الثاني: أن العقوبة التعزيرية بالجلد الخالصة لحق الله تعالى لا يجوز للإمام العفو عنسها وهذه رواية في مذهب الحنابلة فقد روي عن الإمام أحمد أن من سب صحابياً وجب علسى السلطان تأديبه وليس له أن يعفو عنه (1).

⁽¹⁾ اس الهدام ، محمد س عد الواحد . فتح القدير . مرجع سابق ، حد 2 ، ص ٢١٢ - ٢١٢ - ابن عابدين ، محمد أمين حاشية رد المحتار على الدر المحتار شرح تنوير الأبصار . مرجع سابق ، حد 2 ، ص ٧٤ - ابن عابدين ، محمد أمين . منحة الحالق على البحر الرائق ، يووت : دار المعرفة للطباعة والمستر ، المطبعة التابة ، ١٣٩٣ هـ ، حد ٥ ، ص 29

⁽٢) أن يعلى ، محمد س الحسين الفراء . الأحكام السلطانية . القاهرة : مطبعة مصطفى المبابي الحلبي وأولاده ، ١٣٨٦ هـ ، ص ٢٨٠ – المرداري ، على س سلسان . الإنصاف في معرفة الراجع من الحلاف . مرجع سابق ، حـ ١٠ ، ص ٢٤٠ – ابن قدامة ، عبد الرحم بن عمر القدسي ، الشرح الكبر على متن الغيل . مرجع سابق ، حـ ١٠ ، ص ٤٩٤ – ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، لفين ، مرجع سابق ، حـ ٨٠ ، ص ٣٢٦ . الرياض : حامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، (د، ت) ، حـ ٥ ، ص ٤٩٤ – ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد ، لفين ، مرجع سابق ، حـ ٨٠ ،

⁽٢) ان قدامة ، محمد س أحمد الشرح الكبر على متن للقنع . الرياض : توزيع حامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٣١٤ هـ ، حد ٥ ، ص ٤٩٤ (١) أن يعلى ، محمد س الحسين الفراء الأحكام السلطانية والولايات الديبية . مرجع سابق ، ص ٢٨٧ – المرداوي ، على بن سليمان . الإمصاف بي معرفة الراجع من اخلاف . مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٤٠

القول الثالث: أن العقوبة التعزيرية بالجلد المتعلقة بحق الله تعالى فإن الإمام له أن يعفو عن المحكوم عليه إذا رأى في ذلك تحقيق مصلحة أو درء مفسدة كأن يتوب المحكوم عليه قبل تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد عليه أو يترجر ويرتدع أو لعدم اعتياد المحكوم عليسه على ارتكاب الجرائم فله العفو عنه وهذا مذهب المالكية (١) ومذهب الشافعية (٢).

جاء في تبصرة الحكام: "و يجوز العفو عن التعزير والشفاعة فيه إذا كان لحـــق الله ، فـــإن تجرد عن حق الآدمي وانفرد به حق السلطنية كان لولي الأمر مراعاة حكم الأصلح بـــالعفو أو التعزير "(") .

" أدلة مشروعية العفو عن عقوبة التعزير بالجلد وهي "

ا) ما ورد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني عالجت امرأة في أقصى المدينة وإني أصبت منها دون ما أمسها ، فأنا هذا فأقضى في ما شئت ، فقال له عمر: لقد سترك الله لو سترت نفسك ، قال فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فقام الرجل فانطلق فأتبعه النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً دعاه وتلا عليه هذه الآية: " وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين "(٤) فقال رجل من القوم: يا نبي الله هذا له خاصة: قال بل للناس كافة)(٥). وفي لفظ للإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم: دعاه فقال " ألم تحسن الطهور أو الوضوء ثم شهدت الصلاة معنا آنفاً ؟ قال:

⁽۱) ابن فرحون ، برهان الدين بن ابراهيم بيصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٠٣ - الخرشي ، عمد شرح الخرشي على مختصر خليل مرجع سابق ، حـ ٨ ، ص ١١٠ - الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصبحي المدونة الكبرى مرجع سابق ، حـ ٦ ، ص ٢١٦

⁽۱) الماوردي ، على بن محمد بن حبيب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٣٧ - الشيرازي ، ابراهيم بن على الفيروزأبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حب ٢ ، ص ٢٨٩ - النووي ، يحي بن شرف الدمشقي روضة الطالبين مرجع سابق ، حب ١ ، ص ١٧٦ - الخطيب ، محمد الشربيني . مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ،

⁽٣) ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم تبصرة الحكام . مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٣٠٣

⁽۱) سورة هود ، الآية : ۱۱*٤*

⁽٥) البحاري ، محمد بن اسماعيل . صحيح البخاري مطبوع منع شرحة فتح الباري ، مرجع سابق ، حد ١٢ ، ص ١٣٣ - الإمام مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي له ، مرجع سابق ، حد ١٧ ، ص ٨٠

بلى ، قال : فاذهب فهي كفارتك "(١).

فدل الحديث على أنه يجوز للإمام العفو عن الجاني إذا رأى في ذلـــك مصلحــة ، فــهذا الصحابي أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم تائباً من معصية تعزيرية فعفى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم عن العقوبة التعزيرية ، فدل على جواز عفو الإمام عن العقوبــة التعزيريـة بالجلد إذا رأى في ذلك مصلحة (٢).

٢) ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال : " أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود "(٣) .

وذوي الهيئات هم الذين لم يعتادوا الإحرام وارتكاب المعاصي و لم يعرفوا بما وإنما حصلت منهم المعصبة التعزيرية على سبيل الزلة والغفلة (ئ) ، ويدل الحديث على : للإمام الحسق في العفو عن العقوبة التعزيرية بالجلد إذا رأى في ذلك تحقيق مصلحة (٥) . قال الخطابي : " وفيه دليل على أن الإمام مخير في التعزير إن شاء عزر وإن شاء ترك ولو كان التعزيسر واحبساً كالحد لكان ذو الهيئة وغيره في ذلك سواء "(٢) .

ثانياً : حق الآدمي :

العقوبة التعزيرية بالجلد التي حق العبد فيها غالب هي كالسب والشـــتم الـــذي لا يصل إلى القذف وكذلك كل عقوبة لا تصل العقوبة فيها إلى الحد أو القصــــاص وفيـــها مساس غالب لحق العبد لأن ما من حق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى فإذا أسقط العبد حقه

_ _

⁽١) الإمام أحمد بن حنبل الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مرجع سابق ، حد ١٦ ، ص ٩٢

⁽۱) ان الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢١٣ ، ٢١٣ – ابن قدامة ، عبد الله س أعمد المفنى . مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٢٦ – النووي ، يحي بن شرف شرح النووي لصحيح مسلم مطبوع مع صحيح مسلم ، بووت : دار الفكر ، ١٣٩٨ هــ ، حد ١٧ ، ص ٨١

⁽۲) الإمام أحمد بن حنبل الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مرجع سابق ، حد ١٦ ، ص ٦٣ - أبو داود ، سليمان بن الأشعث السحستاني الأزدي . سنن أبي داود مطبوع مع شرحه عون المعبود ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ١٣٩٩ هـ ، مسليمان بن الحسين بن على السنن الكيرى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٣٤

⁽¹⁾ الإمام الشافعي ، محمد بن إدريس الأم مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ١٤٥

^(°) الخطابي ، حمد بن محمد البستي معالم السنن بيروت : المكتبة العلمية ، ١٤٠١ هـ ، حــ ٣ ، ص ٣٠٠ – الشيرازي ، ابراهيم بن علي الفيروزآبادي . المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٣٨٩

⁽¹⁾ الخطابي ، حمد بن محمد معالم السنن مرجع سابق ، حد ٣ ، ص ٣٠٠

بالعفو في العقوبة التعزيرية عامة أو بالجلد خاصة فإنما تسقط باتف الفقهاء (١) وقد دل القرآن على ذلك وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن القرآن قول تعالى : " وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والخاطمين الغيظ والعالم عن الناس والله يحب الحسنين "(٢) ومن السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ما نقصت صدقة من مسال وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً وما تواضع أحد لله إلا رفعه "(٢).

٣) وكذا ما رواه البخاري: (أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بما النخيل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فلب عليه، فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير: إسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك، فغضب الأنصاري فقال: إن كان ابسن عمتك، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: إسق يا زبير ثم إحبسس الماء حتى يرجع إلى الجدر)⁽³⁾.

ففي هذا الحديث دلالة على أن عفو صاحب الحق في العقوبة التعزيرية يسقط العقوبة عـــن الجاني لأن النبي صلى الله عليه وسلم عفى عن الأنصاري الذي أساء إليه و لم يعزره علـــــى معصبته (٥).

٤) ما رواه البخاري أيضاً أنه: لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم قسمة حنين قال رجل

⁽۱) الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع مرجع سابق ، حـ ٩ ، ص ٢١٣ - ابن عابدين ، عدد أمين حاشية رد المحتار على كمال الدين محمد عبد الواحد فتح القدير . مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ٢٧ - الدردير ، أبو البركات سيدي أحمد الشرح الكبير مطبوع الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ٢٥٤ - ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم بن على ، تبصرة الحكام في أصول مع حاشية الدسوقي عليه ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٠٣ - الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب الأحكام السلطانية والولايات الانينة مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٠٣ - الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب الأحكام السلطانية والولايات الدينية مرجع سابق ، ص ٢٣٢ - النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين مرجع سابق ، حـ ١٠ ، ص ١٧٦ - أبو يعلى ، عمد بن الحسين الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - ابن قدامة ، عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد المقدسي الشرح الكبير على متن المقنع مرجع سابق ، حـ ٥ ، ص ٢٨٤ -

⁽١) سورة آل عمران ، الآية : ١٣٣ ، ١٣٤

⁽۲) الإمام مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري صحيح مسلم مطبوع مع شرح النووي له ، مرجع سابق ، حــ ١٦ ، ص ١٤١

⁽¹⁾ الإمام المخاري ، عمد بن اسماعيل صحيح البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حــ ٥ ، ص ٣٤ (1) الشيرازي ، ابراهيم بن علي الفيروزآبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٢٩١ – ابن قدامة ، عبد الرحمن بن أبي عمر بن أحمد بن قدامة المقدسي المشرح الكبير على متن المقنع مرجع سابق ، حــ ٥ ، ص ٤٩٤

من الأنصار: ما أراد بما وجه الله ، فتغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: رحمة الله على موسى ، لقد أوذي بأكثر من ذلك فصبر "(١).

ففي هذا الحديث كسابقه دلالة على أن عفو صاحب الحق في العقوبة التعزيرية التي للعبد تسقط العقوبة التعزيرية ، لعفو الرسول صلى الله عليه وسلم عن عقوبة الرجل الذي أساء إليه .

ومع أن الفقهاء متفقون على أن العقوبة التعزيرية بالجلد تسقط إذا عفى صـــاحب الحق إذا كان صاحب الحق هو العبد ولكن اختلفوا في حق الله إذ أن ما من حق للعبـــد إلا وفيه حق لله ولكن حق العبد فيه غالب فاختلفوا على قولين :

القول الأول: أن العقوبة التعزيرية تسقط عن المحكوم عليه إذا عفى صاحب الحق وهـو العبد عن حقه فيها ولكن يبقى حق الله فيها الذي يتولى استيفاؤه الإمام وهو مؤتمل عليب فإذا رأى أن المصلحة تكمن في تعزير المحكوم عليه فله ذلك وإذا رأى أن المصلحة العامـة تقتضي تعزيره فله أن يقيم على المحكوم عليه العقوبة التعزيرية بالجلد، تحقيقاً لما تقتضيبه المصلحة وتحقيق حق الله في معاقبة المجرمين، وهذا ما نص عليه جمهور الفقهاء (۱).

القول الثاني: أن العقوبة التعزيرية تسقط بعفو صاحب الحسق إذا كان صاحب هو العبد وليس للإمام أن يقيم العقوبة على المحكوم عليه في هذه الحالة ، لأن صاحب الحسق أسقطها وهذا القول هو لبعض الشافعية (٢) وبعض الحنابلة (٤) لكن المنصوص عليه عند الشافعية (٥) والحنابلة (١) أن ذلك متعلق باجتهاد الإمام ، فيحسوز له أن ينفذ العقوبة

⁽١) الإمام البحاري ، محمد بن اسماعيل . صحيح البخاري مطبوع مع شرحه فتح الباري ، مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٥٥

⁽¹⁾ ابن عابدين ، عمد أمين حاشية رد المحتار على المعر المعتار ، شرح تنوير الأبصار . مرجع سابق ، حــ 8 ، ص ٧٤ - ابن فرحون ، برهان الدين بن ابراهيم . تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٣٠٣ - الماوردي ، على بن عمد بن حب الأحكام السلطانية والولايات الدينية . مرجع سابق ، ص ٧٣٧ - ٢٣٨ - النووي ، يحي بن شرف . روضة الطالبين مرجع سابق ، حــ ١ ، من ١٧٦ - ١٠ م مناو الدين الراهيم من ١٧٦ - البهوتي ، منصور بن يونس كشاف القناع عن معن الإقناع . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ١٧٤ - الله مفلح ، برهان الدين الراهيم بن عبد الله . المبدع في شرح المقنع يووت : طبع ونشر المكتب الإسلامي ، حــ ٩ ، ص ١٠٩ :

⁽٢) النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ١٧٦ - الخطيب ، عمد الشربيني مفني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩٣ .

⁽¹⁾ أبو يعلى ، محمد بن الحسين الفراء ، الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٢٨٢ - المرداوي ، على بن سليمان الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ٢٤١

^{(&}quot;) الشربيني . محمد الخطيب ، مغني المحتاج مرجع سابق ، حد ؟ ، ص ١٩٣ .

⁽١) البهوتي ، منصور يونس كشاف القناع مرجع سابق ، حــ ٦ ، ص ١٢٤

ولو أسقطها الآدمي ، إذا رأى أن المصلحة تقتضـــي ذلـــك وقيامـــاً بحـــق الله تعـــالى في معاقبة المحرمين .

بقبت مسألة تتعلق بهذا الموضوع وهي ما إذا طالب العبد بحقه في التعزير فهل يجوز للإمام أن يعفو عن المحكوم عليه تحقيقاً لمصلحة يراها الإمام حسب اجتهاده . والذي عليه جمهور الفقهاء من الحنفية (۱) والمالكية (۲) والشافعية (۱) والحنابلة (۱) أنه يلزم الإمام القيام بتنفيذ العقوبة التعزيرية عند طلب صاحب الحق لإقامتها إذا كانت حقاً للعبد وليس للإمام العفو على المحكوم عليه ، لأنه حق للعبد يلزم الإمام إجابته وتحصيله له كسائر حقوق. وهذا هو ما يتفق مع أصول الشريعة وقواعدها العامة في الحفاظ على حقوق الآدميسين وعدم النساهل فيها .

فما ذكره الفقهاء من جواز عفو الإمام عن العقوبة التعزيريـــة بـــالجلد إذا رأى المصلحــة تقتضى ذلك لا يشمل حق الآدمي في العقوبة التعزيرية إذا طالب بما .

المطلب الرابع " التقادم "

التقادم لغة هو مأخوذ من القدم ، والقاف والدال والميم أصل يدل على السبق ، والقدم خلاف الحدوث ، يقال شيء قديم إذا كان زمانه سابقاً ، ويقال : قسدم الشيء وتقادم فهو قديم (٥) .

(٢) الخطاب ، عمد بن عمد بن عبد الرحمن مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٩ هـ ، حـ ٦ ، ص ٣٢٠ - ابن فرحون ، برهان الدين بن ابراهيم تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٠٠

(1) ابن قدامة ، عبد الرحمن بن محمد المقدسي المشرح الكبير على متن المقنع . مرجع سابق ، حده ، ص ٤٩٤ – أبي يعلى ، محمد بن الحسين الفراء الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٣٨٢

⁽١) ابن نجيم ، زين الدين بن نجيم البحر الراتق شرح كتر اللقائق بيروت : دار المعرفة ، (د ، ت) ، حــ ٥ ، ص ٤٩

⁽۲) الشيرازي ، ابراهيم بن علي الفيروزأبادي المهذب في فقه الإمام الشافعي مرجع سابق ، حـــ ۲ ، ص ۲۸۹ ـــ الرملي ، شمس الدين محمد بن أحمد فحاية المحتاج إلى شرح المنهاج مرجع سابق ، حـــ ۸ ، ص ۲۰ ، ۲۱

^(°) ابن منظور ، محمد بن مكرم الأنصاري لسان العرب مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ٢٥ - ابن فارس ، أحمد بن زكريا معجم مقايس اللغة القاهرة : مكبة مصطفى البابي الحلي وأولاده ، ١٣٨٩ هــ ، حــ ٥ ، ص ٢٥ - الجوهري ، اسماعيل بن حماد تاج اللغة وصحاح العربية بيروت : دار العلم للملايين ، ١٤٠٢ هــ ، حــ ٥ ، ص ٢٠٠٦ - المغربي ، أحمد بن محمد الفيومي المصباح المربي الشرح الكبو للرافعي . بيروت : المكبة العلمية (د،ت) ، حــ ٢ ، ص ٤٩٣

والتقادم عند الفقهاء هو مضي فترة من الزمن بعد ارتكاب الجريمة أو بعد الحكم بالعقوبة وقبل تنفيذها على المحكوم عليه (١).

والمقصود بالبحث هنا هو تقادم العقوبة أي مضي فترة من الزمن بعد الحكم بالعقوبة دون أن تنفذ على المحكوم عليه وهل تسقط العقوبة التعزيرية بالجلد بالتقادم ؟

لقد اختلف الفقهاء في اعتبار التقادم مسقطاً للعقوبة الحدية لذلك سيورد الباحث أقـــوال الفقهاء في اعتبار مسألة التقادم مسقطاً للعقوبة الحدية ثم يبين حكم التقــادم في إســقاط العقوبة التعزيرية بالجلد:

القول الأول: أن التقادم ليس له أثر في إسقاط العقوبة الحدية ، وهـــو للجمــهور مــن المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (١) وهو قول زفر (٥) من الحنفية .

واحتج الجمهور بأن قواعد الشريعة ونصوصها لا تدل على سقوط العقوبة الحديدة بالتقادم ولا حتى بالعفو عنها من ولي الأمر فإذا لم يملك إسقاطها بالعفو فلا يملك إسقاطها بالتقادم وأيضاً قد يكون التأخير في الحكم بالعقوبة الحدية أو تنفيذها لعذر تسبب في تقدده العقوبة الحدية بعد الحكم بها وقبل تنفيذها فلو قلنا بإسقاطها بالتقادم لتعطلت كئسير مسس العقوبات الحدية (٢).

⁽¹⁾ السرخسي ، محمد بن أحمد المبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ٦٩ - الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ٤١٧٩ - ابن الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد فتع القدير سرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٦١ - الزيلعي ، عثمان بن علي تبيين الحقائق شرح كتر اللقائق . مرجع سابق ، حد ٣ ، ص القدير التعزير في الشريعة الإسلامية دار الفكر العربي ، ١٣٩٦ هد ، ص ٥٢٢

⁽٢) الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصبحي المدونة الكبرى مرجع سابق ، حــ ٦ ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨

^{(&}lt;sup>۲)</sup> النووي ، يحي بن شرف . روضة الطالبين . مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٩٨ – الخطيب ، محمد الشربيني . مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٥١

⁽¹⁾ ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد المفني . مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٢٠٧ - البهوتي ، منصور بن يونس . كشاف القناع عن متن الإقناع مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ١٠٣

^(°) ابن الهمام ، كمال الدين محمد بن عبد الواحد فتح القدير . مُرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٦٤ – الزيلعي ، عثمان بن علي تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق سرحع سابق ، حد ٣ ، ص ١٨٨ .

⁽۱) الإمام مالك ، مالك بن أنس الأصبحى المدونة الكبرى مرجع سابق ، حــ ٦ ، ص ٢٣٧ - النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ٩٨ - الخطيب ، محمد الشريبين عفي المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٥١ - ابن قدامة ، عبد الله بن أحمد المفنى . مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ٢٠٧ - البهوئي ، مصور بن يونس كشاف القناع عن متن الإقناع . مرجع سابق حــ ٦ ، ص ١٠٣

القول الثاني: أن التقادم يسقط العقوبة الحدية بعد الحكم كما وقبل التنفيذ إذا كان الحق لله تعالى وثبت بالبينة وهي الشهادة أما إذا ثبت الحق بالإقرار أو كان صاحب الحق هو العبد فإن التقادم ليس له أثر في إسقاط العقوبة الحدية إلا في شرب الخمر فإن عدم التقادم شوط لقبول الإقرار ومدة التقادم عندهم هو زوال الرائحة لم يقبل إقراره وهسذا القسول هسو للحنفية (1). وقد احتج الحنفية لقولهم هذا بأن تقادم الشهادة التي يثبت كما الحسد تسورت شبهة قوية تدرأ الحد. لأن الشاهد في هذه الحالة عير بين الستر أو الشهادة فسإذا أحسر الشهادة فيعي هذا أن الشاهد رجح جانب الستر ثم حملته العداوة على ترك الستر لذلك لا تكون شهادته من طريق الحسبة لذلك لا تقبل شهادته لقول عمر رضى الله عنسه "أيما شهود شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فإنما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم " (٢) فدل الأثر على أن التأخير يورث همة ولا شهادة لمتهم.

جاء في بدائع الصنائع: " فدل قول سيدنا عمر رضي الله عنه على أن مثل هذه الشهادة شهادة ضعيفة وأنها غير مقبولة ، ولأن التأخير والحالة هذه يسورث تحمه ، ولا شهادة للمتهم "(") .

وجاء في المبسوط: " والمعنى أن الشاهد على هذه الأسباب مخير في الابتداء بسير أن يستر عليه أو يشهد فلما أخر الشهادة عرفنا أنه مال إلى الستر ثم حملته العسداوة علسى أن يترك الستر ويشهد عليه فلا تكون هذه شهادة بطريق الحسبة فلهذا لا تقبل. "(1) .

ومن المعلوم أن الاستدلال هنا ينصب على مسألة الاثبات والقضاء وليس على مسألة الاثبات والقضاء وليس على مسألة التنفيد ، وهو استدلال يشمل الحالتين معاً ، لأن القاعدة العامة عند الحنفية : أن التنفيد تابع للقضاء فالاستيفاء من القضاء .

⁽۱) السرحسي ، محمد بن أحمد المسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٦٩ - ابن الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٦٤ - ابن عابدين ، محمد أمين . حاشية رد المحتار على الدر المحتار ، شرح تبوير الأبصار مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٣٣ - الزيلمي ، فخر الدين عثمان بن على تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق مرجع سابق .

^{(&#}x27;) الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٤١٧٩ – عبد الرزاق بن همام الصنعاني المصنف مزجع سابق ، حــ ٧ ، ص ٤٣٢ – البيهيقي ، أحمد بن الحسين بن علي السنن الكبرى مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ١٥٩

⁽٢) الكاساني ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٤١٧٩

⁽¹⁾ السرخسي ، محمد بن أحمد والمبسوط في الفقه الحنفي مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٩٩

وعل هذا فإن التقادم عند الحنفية تسقط به العقوبة التعزيرية إذا كان الحق فيه شه تعالى وثبت بالبينة ، لأن التقادم إذا سقط به الحد فمن باب أولى سقوط العقوبة التعزيرية بالتقادم والذي يظهر أن العقوبة التعزيرية بالجلد تسقط بالتقادم إذا كانت تتعلق بحق الله تعلى دون المساس بحق العبد ، إذا رأى الإمام أن المصلحة العامة تقتضي ذلك وهذا الرأي يستند على الحجج التالية (۱):

- أنه لما كان ولي الأمر يملك حق العفو عن الجريمة بعد ارتكابا وله كذلك حق العفو عن العقوبة التعزيرية بعد الحكم بها وقبل تنفيذها إذا رأى أن المصلحة تقتضي ذلك في العقوبات التعزيرية المتعلقة بحق الله تعالى فمن باب أولى القول بأنه يجوز للإمام حق تعليق سقوط العقوبة التعزيرية المتعلقة بحق الله تعالى وتعليق سقوط أثر الجريمية بعد مضي مدة معينة من الزمن على ارتكابا أو على الحكم بها وقبل تنفيذها إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك .
- الما كانت المصلحة العامة هي تدعو إلى العفو عن الجريمة التعزيرية بعد ارتكاها والعفو عن العقوبة التعزيرية بالجلد بعد مضي مدة معينة قبل تنفيسذ العقوبة ، لأن من أغراض العقوبة التعزيرية بالجلد التأديب والإصلاح والردع والزحر وهذا يتحقق فور ارتكاب الجريمة فقد تتلاشى الحكمة والغرض من تنفيسذ العقوبة التعزيرية بالجلد بأن يكون المحكوم عليه قد تاب وصلح عمله وقد يكون المحتمع قد نسي مسا أصابه من الجريمة التعزيرية التي انتهكت حرماته فلا يكون من المصلحة تنفيذ العقوبة التعزيرية بالجلد .

⁽¹⁾ عامر ، عبد العزيز التعزير في الشريعة الاسلامية مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ - عودة ، عبد القادر التشريع الحائي الاسلامي مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٧٧٩ - الصيفي ، عبد الفتاح حتى اللولة في العقاب بيروت : حامعة بيروت ، ١٩٨٥ م ، ص ٣٣١ ، من ٣٣٠ - النحار ، عماد عبد الخميد الإدعاء العام والمحاكمة الجنائية الرياض : مبهد الإدارة العامة ، ١٤١٥ هـ ، ص ١١٣ ، ١١٤ - الصيفي ، عبد الفتاح الأحكام العامة للنظام الجزائي الرياض : حامعة الملك سعود ، ١٤١٤ هـ ، ص ٥٥٣

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية "المحث الأول ""

الإطار النظامي والقضائي في عقوبة التغزير بالجلد في المملكة العربية السعودية المحكم المستعجلة بالرياض وسوف ينتظم هذا المبحث في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول: المذهب الفقهي المعتمد في المملكة ، وكيفية تطبيقه .

المطلب الثاني: رأي فقهاء الشريعة في ذلك.

المطلب الثالث: المحاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصها .

"" المطلب الأول ""

" المذهب الفقهي المعتمد في المملكة ، وكيفية تطبيقه "

كانت المذاهب الأربعة - الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي - هـــي السائدة في المخزيرة العربية ، ولما جاء الملك عبد العزيز إلى الحجاز عالج الأمور بحكمة وروية ، فقد بدأ سياسته في هذا الشأن معتمداً على التسامح المذهبي ، والرجوع إلى الشـــريعة الإســـلامية وتعاليمها الشاملة على أساس الكتاب والسنة واجتهاد العلماء ، مع تركيزه على المذهـــب الحنبلي ، ولكن دون إغفال لبقية المذاهب الأخرى من التطبيق العملي في المملكة .

وقد كان صدور أول قرار خاص بالقضاء في ١٨ شعبان عام ١٣٤٤هـ من رئيس القضاة بعنوان " تشكيلات القضاء ومواد اصلاحية " حيث نص في المادة (٩) منه على أن " يحضر من المذاهب الأربعة معتمدات الكتب لمراجعة ما يلزم " (١).

وعند افتتاح الملك عبد العزيز للجمعية العمومية في أول شهر صفر مس عام ١٣٤٦هـ قال على كيفية الحكم في المحاكم الشرعية: "أما المذهب الذي تقضي به فليس مقيداً بمذهب مخصوص ، بل تقضي على حسب ما يظهر من لها من المذاهب ولا فرق بسين مذهب و آخر . " (٢) .

ولم ينص نظام تشكيلات المحاكم الصادر بالمرسوم الملكي بتاريخ ٤ صفـر عـام ١٣٤٦هـ على تطبيق أي مذهب فقهي . ومن أهم القرارات الني صـدرت بعـد هـذا المرسوم هدف توحيد القضاء في المملكـة ، هـو قـرار الهيئـة القضائيـة رقـم ٣ في

^{(&#}x27;) عمد ، عمد عبد الجواد التطور التشريعي في المملكة القاهرة : مطبعة حامعة القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ٧٦-آل الشيخ ، حسن التنظيم القضائي في المملكة الرياض : تمامة ، ١٤٠٤هـ ص ١١٠

⁽٢) عمد ، عمد عبد الجواد التطور التشريعي في المملكة مرجع سابق ، ص ٨٢

- ۱۳٤٧/٠١/۱۷ هـ الذي اقترن بالتصديق العالي في ۱۳٤٧/٠٣/۲٤ هـ والذي ينـــص على ما يلي (۱):
- أ) أن يكون بحرى القضاء في جميع المحاكم منطبقاً على المفتى به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لسهولة مراجعة كتبه ، ولأن المؤلفين على مذهب الإمام أحمد يلتزمون بذكر الأدلة أثر المسائل .
- ب) إذا أخذت المحاكم الشرعية بتطبيق المفتى به من مذهب الإمام أحمد ، ووجد القضاة في تطبيقها على مسألة من مسائله مشقة ومخالفة للمصلحة العامة ، فعندئذ يجسري النظر والبحث فيها أي المسألة من باقي المذاهب بما تقتضيه المصلحة ، ويقسسرر السير على ذلك المذهب مراعاة لما ذكر .
- وم الواضح أن ما ورد في الفقرة (ب) قد فتح باب التسمامح المذهبي في الفقه من ناحيتين
- ١) توجيه القضاة إلى رفع المشقة عن المتقاضين ، والنظر في المصلحة العامــة . وهذيـــ القاعدتين من مستلزمات القضاء العادل الذي يجب عليه عـــدم التضحيــة بمصــالح المتقاضين بالتمسك بالتطبيق الحرفي للنصوص الفقهية .
- ٢) توجيه القضاة إلى البحث في باقي المذاهب الفقهية ، غير المذهب الحنبلي . وفي هذا يبدوا التسامح المذهبي هنا أوسع منه في الاقتصار على المذاهب الأربعة المعروفة كما كان الوضع في قرار رئيس القضاة في ١٨ شعبان عام ١٣٤٤هـ السابق ذكره (١) هذا وقد نص قرار الهيئة القضائية على تحديد المصادر التي يرجع إليها القضاة في أحكامهم على هذا الأساس . مع عدم إغفال المذاهب الأحرى عند الحاجة كمساسق بيانه .
- . وقد صدر أمر ملكي يؤكد هذا الاتجاه القضائي بعد قرار الهيئة بسنتين بخصوص احتماع أعضاء المحكمة ، فقد نص الأمر على أن ما ورد في كتب مذهب الإمام أحمد يعمل به دون

⁽۱) عمد ، عمد عبد الجواد التطور التشريعي في المملكة مرجع سابق ، ص ۸۳ - آل الشيخ ، حسن التنظيم القضائي في المسكة مرجع سابق ، ص ۱۱۰

⁽١) ابن دريب ، سعود سعد التنظيم القضائي في المملكة الرياض : مطابع حنيفة ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٣١٥

حاجة إلى اجتماع أعضاء المحكمة ، أما ما لم يرد به نص في كتب مذهب الإمام أحمد بــــن حنبل ، واستدعى الاجتهاد فيتم ذلك باجتماع الأعضاء المذكورين (١) أما المراجع والمصادر الني ذكرت في قرار الهيئة القضائية للرجوع إليها من قِبل القضاة فهى :

- ۱) شرح منتهى الإرادات ، (المنتهى للشيخ الفتوحي ت ٩٧٢هـ ، والشرح للشيخ منصور البهوتي ، ت ١٠٥١هـ)
- ٢) شرح الإقناع المعروف باسم: كشاف القناع عن متن الإقناع (المتن للشيخ موسى الحجاوي ، ت ٩٤٨ هـ ، والشرح للشيخ منصور البهوتي) .

وطريقة الأخذ منهما هي أن ما اتفق عليه هذان الشرحان ، أو انفرد به أحدهمـــا ، فــهو المنبع ، وما اختلفا فيه ، فالعمل بما في المنتهى .

وعند عدم وجود الشرحان المذكوران في المحكمة ، فيكون الحكم بما في :

- ١) شرح الزاد (زاد المستقنع مختصر المقنع للحجاوي) وشرحه الروض المربع لمنصــور
 البهوني .
- ٢) شرح الدليل (دليل الطالب لنيل المطالب للشيخ مرعي بن يوسف المقدسي الحنبليي
 ت ١٠٣٢هـ) وشرحه: منار السبيل للشيخ ابراهيم بن محمد الضوياد، ت
 ١٣٥٣هـ .

فيحكم بما يوحد فيهما إلى أن يوحد بالمحكمة الشرحان السابقان . وعند تعذر وجود نص الفضية في الشروح السابقة فعلى القاضى طلب نصها في كتب المذهب المذكورة الني هي أبسط منها ، وقضى بالراجح (٢) وقد جاء في كتاب التنظيم القضائي في المملكية لابس دريب : " وعلى هذا فإن هذا القرار لم يخرج عن كلام أهل العلم من أئمة الدعوة السذي تضمنته أحاديث الملك عبد العزيز السابقة ، المتضمنة عدم التقيد بمذهب دون مذهب أخر . ومنى وجد الدليل القوي الذي يسند القول في أي مذهب من المذاهب الأربعة أخذ به ، وإذا لم يوجد دليل أقوى أخذ بقول الإمام أحمد . والعمل جاء بهسذا في المحسادر المتسمة الوقت الحاضر ، والشيء الجديد في هذا القرار ، وما لحقه هو ترشيد للمصادر المتسمة

⁽۱) ابن دریب ، سعود سعد التنظیم القضائی فی المملکة مرجع سابق ، ص ۳۱۷

⁽۲) عمد ، عمد عبد الحواد التطور التشريعي في المملكة . مرجع سابق ، ص ۸۳ – آل الشبيخ ، حسن عبد الله التنظيم القضائي في المملكة مرجع سابق ، ص ١١٠

بسهولة العبارة مع ذكر الأدلة ، وفيه بيان لكيفية سلوك الطريق لمعرفة الرأي الراجـــح في حال تعارض أقوال الفقهاء ، وكيفية العمل في حال عدم وجود نص في كتــب المذهــب بحكم المسألة العارضة ، ويلحق بهذا مسألة العدول عن اجتهاد سابق للمحكمة ، وأن ذلك يتم عن طريق الاجتهاد الجماعي بدلاً من الاجتهاد الفردي في الاختيار والترجيح ، وذلك لأن رأي الجماعة خير من رأي الفرد) (١) . وقد أجرت مجلة المحتمع الكويتية لقاء مسع رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة الشيخ صالح اللحيدان ، أكد فيه على مــا سبق إيضاحه من عدم تقيد القضاء في المملكة بمذهب معين لا يسوغ تجاوزه فقال في رد علي سؤال عن هذه المسألة : " لا يُحظر على القاضي في المملكة بأن يجتهد وأن يختـــار إلا مــــا تضمنته كتب المذهب فللقاضي أن يختار ما كان أرجع بيناً من المسائل ... - وضرب مثالاً على ذلك ثم قال : - قصدي من هذا المقال هو أن القاضى في السعودية لديه المرونسة والاختيار بأن يراه أرجح دليلاً (٢) " . ثم سئل : هل تبقى المرونة في إطار المذاهب الأربعــة أم تتعداها إلى المذاهب الأخرى ؟ فأجاب يقول : " المرونة في حدود ما دل عليه الدليـــل ، فمثلاً لو رأى إنسان أن الصواب والحق فيما قاله أبو جعفر الطبري ، ومذهبه قد انــــدرس لكن كتبه وما نقل عنه محفوظة فلو اختار قولاً من هذه الأقوال وأقام عليه الدليل الشسرعي لا يفتر عليه ولا يفترض في القاضي ألا يحكم إلا بمذهب أحمد أو بالمذاهب الأربعة ("" . ثم سئل عن محكمة التمييز ، وهل تنظر في قوة الدليل بغض النظر عن المذهب الذي اعتمــد عليه القاضى ؟ فأحاب بأنه: " في تمييز أحكام القضاة لا يلغى حكم القاضى إلا إذا حالف نصاً من كتاب الله أو سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - أو ما أجمع عليه أهل العلم . فلو حكم بأي مذهب من المذاهب المعتد بما لا ينقض لأجل أنه لم يحكم بمذهبه " (1) .

⁽١) ابن دريب ، سعود سعد . التنظيم القضائي في المملكة الرياض : مطابع حنيفة ، ١٤٠٣ هـ ، ص ٣١٥

⁽١) جلة الحتمع ، عدد ٩٤٥ في ١٤ جادي الأولى عام ١٤١٠هـ ، ص ١٧

⁽٣) بحلة المحتمع ، المرجع السابق ، ص ١٧

⁽¹⁾ عنة المحتمع ، المرجع السابق ، ص ١٧

"" المطلب الثاني ""

" رأي فقهاء الشريعة في التزام القاضى بمذهب معين للحكم به "

القاضي الذي يتولى الحكم بين الناس إما أن يكون مجتهداً ، وإما أن يكون غير معتهداً ، وإما أن يكون غير معتهداً ي مقلداً ، ومسائل القضاء إما أن يكون وجه الصواب فيها معلومــــاً وواضحــاً لا غموض فيه ، أو يكون مجهول وغامضاً غير معلوم .

فإن كان وحه الصواب فيها واضحاً ومعلوماً ، وليس فيها دليل من كتاب الله أو من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع فعندئذ يجتهد القاضي رأيه وما أداه إليه احتهاده حكم به ، ولا يجوز أن يحكم برأي واجتهاد غيره وإلا كان حكمه باطلاً ، لأن ما أداه إليه احتهاده هو الحق عند الله ظاهراً ، أما رأي الغير فهو غير الحق ، وغير الحق باطل ، فالحكم بالباطل يكون باطلاً (1) . ولو حكم في حادثة بحكم وجاءت حادثة أخرى مماثلة فأداه احتهاده فيها إلى أن يحكم بحكم مخالف بحكم الحادثة الأولى ، فهو حائز ما لم يخالف نص من كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع . ودليله ما وقع من عمسر بن الخطاب رضي الله عنه في المسألة المشتركة فحكم فيها بحكم ، وحكم في غيرها بحكسم عالف ، وقال : تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (٢).

وبناءً على هذا فإن القاضي المحتهد لا يجوز له أن يحكم بغير ما أداه إليه اجتهاده ، حيست اتضح له وجه الصواب وإن خالف مذهب إمامه . أما عندما يشكل عليه الأمر فإنه يجسب عليه التأني وعدم الاستعجال في النطق بالحكم بل يجب عليه أن يستعمل القياس حتى يستبين له وجه الصواب ، فإن تعذر عليه ذلك جمع العلماء واستشارهم ، فإن وافق رأيه رأيسهم حكم به ، وإن خالف رأيهم رأيه كذلك حكم به ، لأن الحق هو ما أداه إليسه احتسهاده ظاهراً ، والحكم بغير الحق حكم بالباطل فيكون باطلاً ، فإن لم يكل له رأي حكم برأيسهم إن كانوا متفقين أو برأي الأكثر إذا كانوا مختلفين ، لعجزه عن كشف الحقيقة ، فعند ثلا سبيل إلا أن يستشير ويعمل بقول ورأي من استشاره ، وهذا ليس تقليداً فقد وقع مثل هذا

⁽۱) الطرابلسي ، على بن خليل معين الحكام سرجع سابق ، ص ٢٦ ــ الفزالي ، محمد بن محمد المستصفى مرجع سابق ، حــ ٢ ، م ٣٨٤ ــ ابن القيم ، محمد بن أبي بكر إعلام الموقعين مرجع سابق ، حــ ١ ، ص ٢١١

⁽۲) عبد الرزاق ، عبد الرزاق بن همام مصنف عبد الرزاق مرجع سابق ، حب ۱۰ ، ص ۲٤٩ ه

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم (١). وبناءً على ما تقدم يتبين الفقهاء متفقون (٢)على أن القاضي المحتهد لا يجوز تخصيصه بمذهب معين ، وقد قال ابن قدامه عن ذلك : " لا أعلم في ذلك خلافاً " (٣) .

أما إذا كان القاضي مقلداً ، فقد اختلف العلماء في مسألة وجوب اقتصاره على مذهـــب إمامه ، فهل يجب عليه الاقتصار على مذهب إمامه أم يجوز له أن لا يقتصر علــــى مـــا في مذهب إمامه ويأخذ بما ترجح لديه من المذاهب الأخرى .

اختلف العلماء في هذه المسألة على النحو التالي:

المذهب الحنفي: يصح تقليد المقلد لإمامه في مذهبة القضاء، ويجب عليه القضاء بما يوافق مذهبه، فإذا قضى بما يخالفه كان قضاؤه باطلاً، لأنه يشترط لصحة القضاء أن يكون موافقاً لرأي القاضي، ويستوي الأمر في ذلك بين العمد والنسيان، ولأنه قضى بما هو باطل عنده في اعتقاده فلا ينفذ، كما لو كان مجتهداً فترك رأي نفسه وقضى برأي مجتهد يرى رأيه باطلاً فإنه لا ينفذ قضاؤه لأنه قضى بما هو باطل في احتهاده، فكذا هذا.

وقد احتج الإمام أبو حنيفة: بأن النسيان غالب خصوصاً عند تزاحم النوازل والحسوادث فيكون معذوراً. أما في العامد: فإما أن يقيده السلطان بالقضاء بصحيح مذهب أو لا، فإن لم يقيده وقضى بخلاف مذهبه عامداً لم ينفذ اتفاقاً في رواية عند أبي حنيفة في العسامد وينفذ على الرواية الأخرى. أما لو قيده بصحيح مذهبه، فلا خلاف في عدم نفاذ القضله بخلاف هذا الصحيح لكونه معزولاً عنه. أما إذا لم يقيده ولي الأمر بالصحيح فليسس له أن يحكم بالضعيف - من أقوال المذهب - لأنه ليس من أهل الاحتسهاد لكسي يرجمع بين الأقوال، ولو حكم لا ينفذ حكمه، لأنه قضاء وحكم بغسير الحسق، والحسق هسو

⁽١) ابن القيم ، عمد بن أبي بكر إعلام الموقعين . مرجع سابق ، حد ١ ، ص ١١١

^{(&}quot;) انظر البلسي ، على بن خليل معين الحكام مرجع سابق ، ص ٢٦ - بن فرحون ، برهان الدين بن هلى تبصرة الحكام مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٣٧ - الماوردي ، على بن حبيب الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٦٨ - ابن قدامه ، عبد الله بن أحمد المغنى مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ١٠٦ ..

⁽٢) ابن قدامه ، عبد الله أحمد المفني مرجع سابق ، حسد ٩ ، ص ١٠٦

الصحيح ، أما قول البعض : إن القول الضعيف يتقوى بالقضاء ، المراد به قضاء القاضي المحتهد وليس المقلد (١)

المذهب المالكي: أن القاضي المقلد لا يحكم بغير المشهور من مذهب إمامه الذي قلسده ، ولا يجوز له الحكم بغير مذهب إمامه . فإن حكم بالضعيف نقض حكمه ، إلا إذا لم يشتد ضعفه وكان الحاكم من أهل الترجيح وترجح عنده ذلك ، فلا ينقض ، كما لو قاس عند عدم النص وهو أهل لذلك في أصول إمامه (٢).

المذهب الشافعي: أن القاضي المقلد يجب عليه الحكم باجتهاد مقلده وعليه الالتزام بمذهب إمامه لقوله تعالى: " فاحكم بين الناس بالحق " (") والحق هو الذي دل عليه الدليل عنسد المحتهد لذلك لا يجوز له أن يقضي بغيره، والمقلد ملحق بمن يقلده لأنه إنما يحكم بعتقده (أ). وقد قال الإمام الغزالي: " إن قلنا لا يجوز للمقلد تقليد من شاء بل عليه اتباع مقلده، نقض حكمه، وإن قلنا: له تقليد من شاء لم ينقض " (٥)

المذهب الحنبلي: أن القاضي المقلد لا يجب عليه الالتزام والاقتصار على مذهب إمامه لقوله تعالى: " فاحكم بين الناس بالحق " (1) والحق لا يتحدد في مذهب بعينه ، وقد يظهر له الحق في غير ذلك المذهب (٧) . ويتبين من عرض أقوال الفقهاء أن الجمهور من الحنفيسة والمالكية والشافعية يرون وجوب إتباع القاضي المقلد لما يقتضيه مذهب إمامه ، لما في ذلك من البعد عن التهمة وإرضاء للخصوم ، وأن القول بغير ذلك يترتب عليه التهمة والمحايلة في القضايا والأحكام .

أما الحنابلة : فعندهم أن القاضي المقلد لا يجب عليه الاقتصار على مذهب إمامه ، لأن

⁽۱) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق . حد ٧ ، ص ٥ - الجصاص أحمد بن على شرح أدب القاضي مرجع سابق ، ص ، ٢١٤

⁽۲) ابن فرحون ، برهان الدين بن على تبصرة الحكام. مرجع سابق ، حد ١ ، ص ٢٤ - الدسوقي ، محمد عرفه حاشية الدسوقي على شرح الكير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٣٠ .

⁽٢) سورة المائدة ، آية :٢٦

⁽۱) الماوردي ، على بن حبيب الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٦٧ - الرملي ، أحمد بن هزة نماية المحتاج . مرجع سابق ، حـــ ٨، ص ٨٣

^(°) النووي ، يحي بن شرف روضة الطالبين . مرجع سابق ، حـــ ١١ ، ص ١٥٢ .

⁽١) سورة المائدة ، آية : ٢٦

⁽۲) البهوتي ، منصور بن يونس كشاف القناع مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩٠ - ابن حفلح ، ابراهيم بن عمد . المدع مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٠ منصور بن يونس

الحق لا يتعين في مذهب بعينه . والنظام المطبق في المملكة لا يخرج عمَّ قرره الفقهاء سواء كان الإلزام بالحكم بما في مذهب الإمام أحمد ، أو عدم التقيد بمذهب معين عند وحدود الدليل القوي .

" المطلب الثالث " المحاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصاتها "

وتشمل ما يلي:

- ١) مجلس القضاء الأعلى .
 - ٢) محاكم التمييز.
 - ٣) المحاكم العامة.
- ٤) المحاكم الجزئية (المستعجلة).

وسوف يتحدث الباحث عن كل واحد مما سبق بإيجاز:

أولاً: - مجلس القضاء الأعلى:

لما صدر نظام القضاء بتاريخ ٤ / / / ١٣٩٥هـ كان يحتوي على ترتيب المحساكم ومسمياها ، وجاء من بينها مجلس القضاء الأعلى الذي حل بهيئته الدائمة محسل الهيئة القضائية العليا . (١)

ويتألف بحلس القضاء الأعلى من أحد عشر عضو على النحو التالي :

- أ) خمسة أعضاء متفرغين بدرجة رئيس محكمة تمييز يعينون بأمر ملكي ، ويكونون هيئة
 المجلس الدائمة ، ويعين رئيسها من بين الأعضاء بأمر ملكي .
- ب) خمسة أعضاء غير متفرغين وهم: رئيس محكمة التمييز أو نائبه ، ووكيل وزارة العدل وثلاثة من أقدم رؤساء المحاكم العامة في المدن الآتية: مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، الرياض ، حدة ، الدمام ، حيزان ، ويكونون مع الأعضاء المشار إليهم في

⁽١) ابن دريب ، سعود بن سعد التنظيم القضائي في المملكة مرجع سابق ، ص ١٤٤٠.

الفقرة السابقة هيئة المحلس العامة ، ويرأسها رئيس محلس القضاء الأعلى (١). صلاحيات المجلس :__

يشرف المحلس على المحاكم في الحدود المبينة في النظام (٢). ويتولى بالإضافة إلى ما تضمنه النظام من اختصاصات ما يلى :__

- ١) النظر في المسائل الشرعية التي يرى وزير العدل ضرورة تقرير مبادئ شرعية فيها .
 - ٢) النظر في المسائل التي يرى ولي الأمر ضرورة النظر فيها من قبل المحلس.
 - ٣) إبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالقضاء بناء على طلب وزير العدل.
 - ٤) مراجعة الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم (٣).

انعقاد المجلس :_

ينعقد المحلس الأعلى للقضاء بهيئته الدائمة المكونة من الأعضاء المتفرغيس برئاسة رئيسها ، أو من ينوب عنه من أقدم اعضائها في السلك القضائي ، وذلك للنظر في المسلئل والأحكام المنصوص عليها في الفقرات (٤،٣،٢) من المادة (٨) إلا ما قرر وزير العدل أن ينظر فيه المحلس بهيئته العامة . وينعقد المحلس بهيئته العامة المكونة مس جميع أعضائسها ، برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى للنظر فيما عدا ذلك من المسائل ه

ويكون انعقاد المجلس بهيئته الدائمة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها إلا عند مراجعته للأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم ، فينعقد بحضور جميع الأعضاء . وفي حالسة غياب أحدهم يحل من يرشحه وزير العدل من اعضاء المجلس غير المتفرغين أما انعقاده بهيئته العامة فلا يكون صحيحاً إلا بحضور جميع الأعضاء ، وفي جالة غياب أحدهم ، أو نظسر المجلس مسألة تتعلق به أوله فيها مصلحة مباشرة ، يحل محله من يرشحه وزير العسدل مس أعضاء محكمة التمييز . وتصدر قرارات المجلس في حالتي انعقاده بهيئته بالأغلبيسة المطلقة لأعضاء الهيئة (3).

⁽١) مادة (٦) من نظام القضاء (وهي معدلة بالمرسوم الملكي رقم م / ٧٦ في ١٤ / ١٠/١٣٩٥ هـ والمرسوم رقم ٢٠/٤ في

۱-/۳-۱ ع ۱هـ.

⁽٢) المادة (٧) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (٨) من نظام القضاء

⁽٤) المادة (٩) من نظام القضاء (وهي معدلة بالمرسوم م / ٧٦ في ٧٩ /١٠١٥٩٥ هـــ والمرسوم م / ٤ في ٢٠/٠٣/٠١ هــ.

ثانياً: محكمة التمييز:

جاءت محكمة التمييز نتيجة لتطور مراحل القضاء في المملكة ، فقد كان التنظيم القضائي في المملكة في البداية تتضمن ما يسمى بهيئة المراقبة القضائية عام ١٣٤٦ هـ وقد تحول مسمى هذه الهيئة بعد صدور نظام تركيز مسئوليات القضاء عام ١٣٥٧هـ فأصبح مسماها الجديد هيئة التدقيقات الشرعية ، واختصت بتمييز الاعلامات والأحكام الني لم يقتنع بها المحكوم عليه ، والأحكام الصادرة في الحدود والقصاص . وعند صدور نظام القضاء عام ١٣٩٥ هـ سميت " محكمة التمييز " ومقرها مدينة الرياض ، وكانت قبل ذلك هيئتان إحداهما في مكة والأحرى في الرياض .

تشكيل محكمة التمييز:

تتألف محكمة التمييز من رئيس وعدد كاف من القضاة ، يُسمى من بينهم نسواب للرئيس حسب الحاجة ، وحسب ترتيب الأقدمية المطلقة . وتتكون مى ثلاثة دوائر أحدها النظر في القضايا الجزائية ، ودائرة تنظر قضايا الأحوال الشخصية ودائرة تنظر في القضايسا الأخرى ، ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة ، ويرأس كل دائسرة الرئيسس أو أحسد نوابه (۱) ويتم تسمية واختيار نواب رئيس محكمة التمييز بقرار من وزير العدل ، بناءً علسى اقتراح بحلس القضاء الأعلى (۱). ومقر محكمة التمييز في مدينة الرياض ، ولكن يجوز بنساءً على قرار من هيئتها العامة أن تعقد بعض دوائر المحكمة جلساتها جميعها أو بعضها في مدينة أخرى ، أو أن تنشأ فروع لها في مدن أخرى للمصلحة العامة (۱) .

اختصاصات محكمة التمييز:

تختص محكمة التمييز بالنظر في الاعتراضات التي ترفع إليها على الأحكام الصادرة من المحاكم العامة والمحاكم الجزئية . هذا وقد بينت لائحة تمييز الأحكام الشميرعية الصادرة بموجب الموافقة السامية برقم ٢٤٨٣٦ في ٢٤٨٣١ هـ ما يخضع للتمييز مسن الأحكام . فقد نصت المادة الثالثة على أن الأحكام الآتية غير خاضعة للتمييز مسس قبسل هيئات التمييز :

⁽۱) المادة (۱۰) من نظام القضاء

^(*) المادة (١١) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (١٢) من نظام القضاء.

- ١) كل حكم ميزته رئاسة القضاة أو شرعت في تمييزه .
 - ٢) كل حكم حصلت القناعة به من المحكوم عليه .
- ٣) كل حكم مضى عليه أكثر من خمسة عشر يوماً لدى المحكوم عليه و لم يعده للقلضي خلال هذه المدة . وقد عدلت هذه المادة فأصبحت المدة ثلاثون يوماً (١).
 - ٤) ما صدر من الأحكام قبل ١٣٨١/٠٤/٠١هـ لأنه سابق لإنشاء هيئة التمييز .
- ه) إذا كان المحكوم به لا يزيد عى خمسمائة ريال أو ما يعادلها من نقد أو منقول . أمــــا
 قضايا العقار فتخضع للتمييز ولو كانت قيمتها أقل من خمسمائة ريال .
 - ٦) إذا كان الحكم بتعزير لا يزيد عن أربعين جلدة أو سحن عشرة أيام .

وقد نصت المادة (٤) من نفس اللائحة ، على أن لرئيس القضاة بصفة استثنائية أن يـــامر بتمييز أي حكم يرى تمييزه . وكذلك نصت المادة (٨) على أنه إذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصياً أو مأمور بيت مال ونحوها ، أو كان المحكوم عليه غائباً ، فيحـــب علــى المحكمة أن ترفع الحكم لهيئة التمييز لتدقيقه مهما كان موضوع الحكم (٢) .

الهيئة العامة لمحكمة التمييز:

مهمة محكمة التمييز مراجعة الأحكام الصادرة عن المحاكم الكلية والجزئية الني تعرض عليها للتأكد من التزام هذه المحاكم بالنظر وعدم مخالفتها للشرع مما ورد في كتب الفقه المعتمدة كمرجع لها .

ومحكمة التمييز تتكون من عدة دوائر واحتمال تعارض الاجتهادات بينها أمر وارد . لذلك فإن مهمة الهيئة العامة العليا لمحكمة التمييز توحيد المبادئ التي تسير عليها المحاكم وتدارك الاختلاف الذي يحصل بين دوائرها ، وتتكون الهيئة العامة من جميع قضاة محكمة التمييز العاملين فيها (٣) . وقد جاء في نظام القضاء : " إذا رأت إحدى دوائر المحكمة في شأن قضية تنظرها العدول عن اجتهاد سبق أن أخذت به هي ودائرة أحسرى في أحكام

^{(&#}x27;) قرار بملس الوزراء رقم ٦٠ وتاريخ ٢٠/٠٤/٠١ هـ. المادة الأولى من لاتحة التعييز..

⁽¹) آل دريب ، سعود سعد التنظيم القضائي مرجع سابق ، ص ٤٤٦ – ٤٤٧ – آل الشيخ ، حسن عبد الله التنظيم القضائي في الملكة مرجع سابق ، ص ٥١ – ٥٢

⁽٢) آل دريب ، سعود سعد التنظيم القضائي مرجع سابق ، ص ٤٤.٤

سابقة أحالت القضية إلى الهيئة العامة لمحكمة التمييز ، وتصدر الهيئة العامة قرارها بأغلبية لا نقل عن ثلثي أعضائها بالإذن بالعدول ، فإن لم تصدر القرار به علي الوجيه المذكور أحالت القضية إلى مجلس القضاء الأعلى ليصدر قراره في ذلك بمقتضى الفقرة (١) من المادة النامنة " (١) . وقد نص نظام القضاء على أن : " تجتمع الهيئة العامة لمحكمة التمييز للنظير فيما يلى :

- أ) ترتيب وتأليف الدوائر اللازمة وتحديد احتصاصها .
- ب) المسائل التي ينص هذا النظام أو غيره من الأنظمة على نظرها من قِبل الهيئة العامة (٢).

ونص النظام أيضاً على أن: " تعقد الهيئة العامة برئاسة المحكمة أو الأقدم من نواب في حالة غيابه أو شغور وظيفته ، ويكون انعقادها بناءً على دعوة من الرئيس أو نائب وفقال المحاجة العمل أو بناءً على طلب يقدم إليه من ثلاثة من قضاة المحكمة على الأقل " (") لمسانص النظام أيضاً العدد الذي بموجبه يصح انعقاد الهيئة: " لا يكون انعقاد الهيئة صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا عدد قضاة المحكمة فإذا لم يحضره هذا النصاب أعيسدت الدعسوة ويكسون الانعقاد صحيحاً إذا حضره نصف عدد قضاة المحكمة " (1)

وقد بين النظام كيفية صدور قرارات الهيئة فقد نص النظام بقولم : " مع عدم الإحلال بما ورد في المادة (١٤) تصدر قرارات الهيئة العامة بالأغلبيسة المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذي فيه الرئيس " (٥)

وقد بين النظام كذلك منى تصبح قرار الهيئة العامة نهائياً حيث جاء فيه: " يعتبر قرار الهيئة العامة نهائياً بموافقة وزير العدل عليه فإذا لم يوافق عليه أعاده إليها لتتداول فيه مسرة أخرى فإذا لم تسفر المداولة عن الوصول إلى قرار يوافق عليه وزير العدل عرض الأمر على محلس القضاء الأعلى للفصل فيه ويعتبر قراره فيه نهائياً " (1)

⁽١) المادة (١٤) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (١٦) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (١٧) من نظام القضاء.

⁽١٨) من نظام القضاء.

⁽١٩) المادة (١٩) من نظام القضاء

⁽١٠) المادة (٢٠) من نظام القضاء

وأحيراً نص النظام على أن " تثبت محاضر الجلسات للهيئة العامة في سحل يعد لذلك ويوقع عليه من رئيس المحكمة وأمين السر " (١) وبيّن النظام كذلك العدد المطلوب توافروه لإصدار الأحكام حاء فيه : " تصدر القرارات من محكمة التمييز من ثلاثة قضاة مسا عدا قضايا القتل والرجم والقطع فتصدر من خمسة قضاة " (٢)

ثالثاً: المحاكم العامة:

تشكيلها: بين النظام تشكيل المحكمة العامة ومن هو المخول بتشكيلها وتعيين مقرها وتحديد اختصاصها حاء فيه: " تؤلف المحكمة العامة من قاضي أو أكثر ويكون تأليفها وتعيين مقرها وتحديد اختصاصها بقرار من وزير العدل بناءً على اقتراح مجلسس القضاء الأعلى " (")

وبيّ النظام كيفية صدور الأحكام في المحكمة العامة بقوله:" وتصدر الأحكام في المحساكم العامة من قاضي فرد وتستثنى من ذلك قضايا القتل والرجم والقطع وغيرها من القضايا الني حددها النظام فتصدر من ثلاثة قضاة " (1)

اختصاصها: حاء في كتاب التنظيم القضائي لآل الشيخ: "تختص المحاكم العامة بالنظر في المنازعات والجرائم التي تخرج عن ولاية المحاكم الجزئية." (°)

رابعاً: المحاكم الجزئية:

تشكيلها: "تتألف المحكمة الجزئية من قاضي أو أكثر ويكون تأليفها وتعيين مقرها وتحديد اختصاصها بقرار من وزير العدل بناءً على اقتراح مجلس القضاء الأعلى " (١) وتصدر الأحكام فيها من قاضٍ فرد في النظام: " وتصدر الأحكام في المحاكم الجزئية مسس قاضٍ فرد " (٧).

⁽١) المادة (٢١) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (١٣) من نظام القضاء

⁽٢) المادة (٢٢) من نظام القضاء

⁽¹⁾ المادة (٢٣) من نظام القضاء

^(*) آل الشيخ ، حسن عبد الله التنظيم القضائي مرجع سابق ، ص ٥٥

⁽¹⁾ المادة (٢٤) من نظام القضاء

⁽٧) المادة (٢٥) من نظام القضاء

اختصاصها: تم تحدید اختصاصات المحاکم الجزئیة بموجب قرار من وزیسر العدل رقم ۲۹۹ فی ۲۹۱/۲/ت فی ۱۳۹۷/۰۱/۲۰ فی ۲۹۹/۱/۲۰ فی ۱۳۹۷/۰۱/۲۲ هـ المتوج بالخطاب السامي رقم ٤/ز/۳۸۶ فی ۱۳۹۷/۰۱/۰۱ هـ المتوج بالخطاب السامي رقم ٤/ز/۳۸۶ فی ۱۳۹۷/۰۱/۰۱ هـ وذلك على النحو التالي :

- ا) تنظر المستعجلة الأولى في كل قضايا الجنح والتعزيرات وحد السكر وفي الجنايـــات
 التي لا تزيد عى خمس الدية .
- ٣) تنظر المحكمة المستعجلة في البلد التي ليس فيها سوى مستعجلة واحدة في جميع القضايا التي تنظر فيها المستعجلة الأولى والثانية ومن الملاحظ أن القيرار استعمل التسمية القديمة وهي (المحكمة المستعجلة) و لم يستعمل التسمية الجديدة التي حدادت في نظام القضاء وهي (المحاكم الجزئية) (1).

^{(&#}x27;) آل الشيح ، حسن عبد الله : التنظيم القضائي مرجع سابق ، ص ٥٥ – آل دريب ، سعود سعد التنظيم القضائي مرجع سابق ، ض ٤٥٠

الثاني الثاني

دراسة تحليلية للاتجاهات القضائية نحو التعزير بالجلد في المحكمة المستعجلة بالرياض.

القضية الأولى

رقم القرار الشرعي ٤/١١٩ في ٥/١٠٥/١٤١هـ

وقائع القضية:

تم القبض على المدعى عليه (_____) بتاريخ ٢٠/١٢/٢٤هـ من قبل مركز هيئة النسيم إثر توفر معلومات عنه بقيامه بترويج الخمور مجاهرة في أحد الشوارع فتم تزويد أحد المصادر بمبلغ مرقم وقام بالتبايع معه لشراء قاروري صحة صغيرة مليئة بالخمر وأثناء ذلك حضر صاحب سيارة يرافقه شخصان وقاموا بالتبايع مع المذكور أعلاه لشراء قاروري لمر فتم القبض عليهم جميعاً وضبط المبلغ المرقم مع المذكور أعلاه وحقيبة بها أربع قواريسر صحة صغيرة مليئة بالخمر المصنع محلياً - وقد تم فصل أوراق خاصة بما يتعلق بقائد السيارة ومرافقيه .

نتائج التحقيق:

وبالتحقيق مع المذكور أعلاه أقر تحقيقاً بشراء قوارير الخمر المضبوطـــة بحوزتــه بقصــد التعاطي ، وأنكر الترويج وقد انتهى التحقيق إلى توجيه الاتمام له بما أسند إليه لما يلي

- ١) اعترافه تحقيقاً بعائدية الخمور المضبوطة بحوزته له.المرفق ص : ٤ من دفتر التحقيق .
 - ٢) محضر القبض المرفق لفه ٤.
 - ٣) محضر الإتلاف المرفقان لفه ٢، ٣.

وبالبحث عن سوابقه عثر له على ثلاث سوابق مسجلة عليه اثنتان منها حيــــازة وشـــرب المسكر وواحدة ترويج العرق المسكر .

دعوى المدعى العام:

حيث أن ما أقدم عليه المذكور فعلُ محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب إثبات ما أسند إليه شرعاً وتعزيره بما يردعه ويزجر غيره ، والتشديد عليه لقاء سوابقه التي لم تردعه عقوبالها وبالله التوفيق .

جلسة القضاء:-

وبسؤال المدعي عليه عن دعوى المدعي العام قال : ما ذكره المدعي العام غير صحيح بــــل إنه تم القبض على و لم يكن بحوزتي شيء و لم أقم ببيع الخمر وتزويجه .

فرفعت الجلسة لإحضار البينة ، وفي يوم الاثنين ٢٢/٤٠/١هـ افتتحت الجلسة وقلل المدعي العام: إن بينتي هي محضر القبض المعد من قبل الهيئة وبالإطلاع عليه - الكلام للقاضي من القرار الشرعي - وحد أنه يتضمن: بأنه تم التبايع معه على عدد قدارورتين صغيرتين مليئة بالخمر المصنع محلياً واستلامه الثمن المبلغ الحكومي ، ووجد معه حقيبة هسا أربع قوارير صحة مليئة بالخمر ، كما وجد به اعتراف يتضمن حيازة الثلاث قوارير صحة بداخلها العرق المسكر - ما زال الكلام للقاضي - وبسؤال المدعي عليه عن سوابقه قسال: سوابقي المشار إليها في الدعوى صحيحة .

مضمون الحكم :-

وبناءً على الدعوى والإحابة ، وما ورد في أوراق المعاملة وحيث أن التهمة قويـــة حــداً بصحة ما نسب إلى المدعى عليه لذا فقد قررت تعزيره بجلده ثلاثمائة حلدة مفرقة على ست فترات متساوية بين كل فترة وأخرى مدة لا تقل عن أسبوع ، وسحنه ستة أشــهر مـس تاريخ القبض عليه وأخذ التعهد عليه بعدم عودته لما فعل . وبعرضه - أي الحكم - عليه قِنع به وصلى الله على نبينا محمد .

تعديل الحكم بعد رفعه لهيئة التمييز:

وردت المعاملة من هيئة التمييز بقرار رقم ٥٨٩/ ح ٣٠ في ١٤٢١/٠٥/١٤ هـ والمتضمن - أي القرار - أن الحكم قليل وأنه لابد من إحضار شاهدي محضر القبض . فقد أحضر المدعي العام عضوي هيئة الأمر بالمعروف بالنسيم وهما معدي محضر القبض ، وبسوالهما عمّ لديهما شهدا قائلين : تبلغنا عن وجود شخص يروج الخمور بكميات كبيرة بشسارع الفرايضي فحاولنا القبض عليه بالجرم المشهود وأرسلنا له شخص ليتبايع معه فتم التبايع معه وغن نشاهد ذلك وتم القبض على المدعى عليه وهو يقوم بترويج الخمور وحيازها ووجد المبلغ الحكومي معه وكتبنا المحضر المرفق بالأوراق ، وكل ما ورد فيه صحيح : لذلك فقد حرى تأمل ما تقدم مرة أخرى ولوجاهة ما ذكره أصحاب الفضيلة قضاة التمييز - الكلام للقاضي - فقد حكمت على المدعى عليه إضافة إلى ما سبق بجلده مائسة حلدة وسحنه ستة أشهر ليصبح مجموع ما حكم عليه أربعمائة حلدة مفرقة على ثمان فترات متساويات بين الفترة والأخرى مدة لا تقل عن أسبوع وسجنه سنة مس تاريخ القبض عليه

وأخذ التعهد عليه بعدم العودة لمثله . وبعرض الحكم على المدعى عليه قِنع به . وصلى الله على سيدنا محمد . وقد صادقت هيئة التمييز على القرار الأخير بقرار رقم ١٦٢/ح٣/ أ في مد / ٢٠/ ٨١ هـ .

تحليل مضمون الحكم من وجهة نظر الباحث:

ثبت الوقائع أمام القاضي أثناء جلسة القضاء وهي تزويج الخمور وحيازتها وقد ثبتت هذه الوقائع بموجب محضر القبض الذي شهد فيه اثنان من أعضاء هيئة الأمرر بالمعروف والنهي عن المنكر بثبوت هذه الوقائع وأيضاً وجود المبلغ الحكومي معه يدل على قصده بالترويج ، وكذلك حيازته للخمور والذي دل على ذلك محضر الإتلاف .

وكان الحكم هو بتعزيره أربعمائة جلدة وسجنه سنة من تاريخ توقيفه ، فالترويج جريمية تعزيرية وقد توفرت أركانها من فعل الترويج فقد تم البيع والشراء ووجد القصد الجنائي ، وقد حكم عليه القاضي بعقوبة تعزيرية التي الأصل فيها أنها مفوضة إلى احتسهاد القاضي حسب المصلحة وحسب ما يترجر به الجاني ، وكان الحكم بالجلد تعزيراً لأن القاضي مخير بين أنواع العقوبات التعزيرية بحسب شخصية الجاني فهو هنا عليه سوابق فدل ذلك على أنه مجرم معتاد على الإجرام وكان الجلد هو أنجع هذه العقوبات في حقه وذلك حسب الضوابط في اختيار العقوبة التعزيرية كما سبق بيانه . وكانت عقوبة الجلد عددها أربعمائة جلدة بناءً على أن للقاضي الحكم بأي عدد ما دام مقيداً بضوابط معينة وتودي أغراض العقوبة التعزيرية من زجر الجاني وردعه وردع غيره وبما يحقق المصلحة ، ولوجود سوابق عليه تدل على أنه معتاد على الإجرام ، مم يقتضي تشديد العقوبة عليه لكى يرتدع ويترجر

وقد أضيف السجن إلى الجلد وهذا لا مانع منه ما دام أن الجلد لا يكفي لردعـــه فتحــوز الزيادة بعقوبة السجن التعزيرية . وقد فرق الحكم بين فترات تنفيذ الجلد علــــى ثمــان فنرات متساويات وهي مدة أسبوع كي لا يؤدي الجلد إلى التلف أو الزيادة على الغــرض المقصود من العقوبة ، حيث أن العقوبة تتناسب مع حسامة الجريمة ، ولأن التلف ليس مــن أغراض العقوبة .

القضية الثانية:

رقم القرار الشرعي ١٣٧/٨/ق في ٢٨/٥٠/٢٨هـ.

وقائع القضية:

تم القبض على المدعى عليه (_____) يبلغ من العمر ٥٠ عاماً من قِبـــل هيئــة الأمــر بالمعروف والنهي عن المنكر عندما كان متخلفاً عن الصلاة ، فوجد أنه بحالة غير طبيعيـــة وبإستشمامه اتضح أن رائحة المسكر تنبعث من فمه .

نتائج التحقيق:

وقد أسفر التحقيق عن توجيه الاتمام له بشرب المسكر والتخلف عن الصلاة للأدلة والقرائن التالية :

- ١) محضر القبض المدون على اللفة رقم () .
 - ٢) محضر الإستشمام المدون لفة رقم () .

وبالبحث عن سوابقه تبين أن عليه أربعة عشر سابقة سكر منها أربعــة ســوابق مقرونــة بقضايا أخرى مضاربة وسرقة سيارة واعتداء وتفحيط .

دعوى الإدعاء العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب الحكم عليه بحد المسكر لقاء تناوله المسكر وتعزيره لقاء تخلفه عن الصلاة وكذلك تعزيره على عدم إرتداعه من عقوبات سوابقه المسجلة عليه وإحالته إلى لجنة تعدد السوابق .

جلسة القضاء:

بسؤال المدعى عليه عن ما نُسب إليه أجاب قائلاً: صحيح ما ذكره المدعى العام فقد قمت بشرب المسكر وكان من نوع الكلونيا وكنت متخلفاً عن الصلاة بسبب الشرب حيست

كنت أمشي على رجلي في الطريق وما تضمنه محضري القبـــض والإستشــمام صحيــح والمنسوبة إلى وعددها أربعة عشر صحيح نسبتها إلى وقد أخذت محكوميتها ، ولى يتكــرر مني بعد هذه المرة وأطلب إحالني إلى مستشفى الأمل للعلاج .

النطق بالحكم:

هذا وقد حرى الإطلاع على محضر القبض والإستشمام - الكلام للقاضي - وجميع مرفقات المعاملة فبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة بعد النظر في حال المدعى عليه والتأكد من أهليته وتأمل أوراق المعاملة وللأمور الآتية :

أولاً: حيث صادق المدعى عليه على ما نُسب إليه من شرب المسكر وتخلفه عن الصللة وصحة نسبة السوابق إليه .

ثانياً: وحيث أن عقوبة شارب المسكر أن يجلد حد المسكر فمانين جلدة علناً ، كما استقر عليه عمل الأمة ، وحيث أن المدعى عليه تخلف عن الصلاة بغير عذر شرعي وله سرابق منها ثلاثة عشر سابقة سكر أخذ محكوميتها ثم عاود لفعل المعصية وحيث أنه يشرع للحاكم أن يعزر على من تكرر منه شرب المسكر فوق الثالثة وله ألا يعزره بحسب المصلحة ويدل عليه حديث حابر بن عبد الله المرفوع الذي رواه الترمذي والنسائي وفيه : إن شوب الخمر فاجلدوه وإن شرب الثالثة فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاتلوه ، قال : ثم أتي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برحل قد شرب في الرابعة فضربه و لم يقتله . والمدعى عليه يتوجه تعزيره التعزير المناسب على سوابقه لعله أن يرتدع وعلى تخلف عن الصلاة بدون عذر شرعي ، مع ملاحظة كيره وضعف حسده ، والإيصاء بإدخاله لمستشفى الأمل لعلاجه حسب رغبته ، لأن في ذلك تعاون على البر والتقوى ، لذا كلسه ولأجل الحق العام - الكلام للقاضي - حكمت على المدعى عليه لقاء ما نسب إليه بالآتي : أولاً : أن يجلد حد المسكر فمانين جلدة علناً .

ثانياً: أن يعزر لقاء سوابقه وتخلفه عن الصلاة بسحنه سنة ابتداءً من تاريخ توقيفه على ذمة القضية ، وأن يجلد أربعمائة جلدة مفرقة على عشر مرات متساوية كل مرة أربعين جلدة بين كل مرة والأخرى خمسة عشر يوماً .

ثالثاً: يؤخذ عليه التعهد اللازم بعدم العودة لما صدر منه وأوصى بعرض المدعى عليه علسى مستشفى الأمل للعلاج ، فإن بقي عندهم للعلاج أن تحسب من مدة محكوميته . وبعرض الحكم عليه قِنع بالحكم . وقررت رفع المعاملة إلى محكمة التمييز لتدقيق الحكم . وقد تمت دراسة القرار وصورة ضبطه وأوراق المعاملة من قضاة الدائرة الثالثة لتمييز القضايا الحزائية بقرار رقم ٢٠٨١ / ٣٠ / أ في ٢٢١/٠٦/٢١هـ .

تحليل مضمون الحكم:

ثبت الوقائع أمام القاضي في جلسة القضاء وهي شرب المسكر والتخلف عن الصلاة بغير عذر شرعي ، يموجب الأدلة ، وشرب المسكر جريمة حدية ثبتت يموجب اعترافيه أمام القاضي في مجلس القضاء وأيضاً بموجب محضر الاستشمام ، أما الإقرار فهو من الأدلة السني ثبت بما شرب الخمر وتوجب حد الشرب ، ولا يشترط تكرار الإقرار (۱) ، أما الاستشمام فهو قرينة يدل على شربه للمسكر إلا أنه عند المالكية (۱) ورواية عن الإمام أحمد (۱) أنسه يبت موجب حد الشرب بالريحة والحجة لاعتبار هذه القرينة أن عبد الله بن مسعود حلسد رجلاً وحد منه رائحة الخمر (۱) ، وهذا رأي عمر بن الخطاب رضي الله عنسه (۱) ، ولأن الرائحة تدل على شرب الخمر فتكون بمترلة الإقرار بشرب الخمر والإقرار معتبر (۱) . ومع ذلك فقد ثبت موجب حد الشرب أمام القضاء بالإقرار .

وثبتت أيضاً تخلفه عن الصلاة بدون عذر وهي معصية تعزيرية بموجب الإقرار بذلك وحكم عليه بأربعمائة حلدة وسجنه سنة تعزيراً لقاء تخلفه عن الصلاة بغير عذر شرعي ، ولقل اعتباده على شرب المسكر حيث أنه له ثلاثة عشر سابقة شرب مسكر . والقاضي لا يعاقبه على سوابقه فقد أخذ الجاني محكوميتها وعوقب عليها وإنما تعاقبه بسبب عدم إنزجاره وإرتداعه وبزجره كما سبق بيانه . وقد ضم الحكم الجلد إلى السجن وهذا جائز الجمع

⁽١) الهوي ، منصور بن يونس . كشاف القناع . مرجع سابق ، حـــ ٧ ، ص ٣٧١

⁽۲) الزرقاني ، محمد شرح الزرقاني مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١١٣

⁽٣) ابن قدامه ، عبد الله بن أحمد . المغني . مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٠٩ .

⁽١) الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام مصنف عبد الرزاق مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ٢٧١

⁽٥) ابن قدامه ، عبد الله أحمد المغني سرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٣٠٩

⁽١) ابن قدامه ، عبد الله أحمد المرجع السابق ، حد ٨ ، ص ٣٠٩

بين عقوبتين تعزيرتين وبالذات الجمع بين الجلد والسخن

وكما سبق وأبين الباحث فقد أخذ القاضي بأن التعزيز ليس مقيد بعدد معين وإنمـــا هـــو بحسب المصلحة .

وكذلك فإن ترك الصلاة معصية تعزيرية وهي من المعاصي التي قال العلماء بألها مس موجبات الجلد تعزيراً . ولأن الغرض من العقوبة ليس الانتقام أو التعذيب أو الإتسلاف وإنما هو الإصلاح والتهذيب والزجر والردع فقد فرق الحكم الجلد علمي عشر مرات متساوية في كل مرة أربعين جلدة بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً .

القضية الثالثة:

رقم القرار الشرعي ٧/٢٨٠ /ق في ١٤٢٠/٠٩/١٨هـ

وقائع القضية:

بتاريخ ٢٨/٥٠/٠٥ هـ أبلغ المدعى عليه عن تعرضه لفعل الفاحشة به من قبل بعض السحناء بعد أن قاموا بتهديده ومضايقته ثم أفاد أنه غير متأكد من كلامه لكونه يعاني من حالة نفسية وبالتحقيق مع السحناء المدعى عليهم أنكروا ما أسند إليهم وبمواحهته له مرجع عن أقواله وأفاد بألهم لم يفعلوا الفاحشة به وقد أسفر التحقيق معه عن توجيه الإقام له بما أسند إليه للأدلة والقرائل التالية :

- ١) إقراره تحقيقاً المدون على ص (٣) من ملف التحقيق .
- ٢) محاضر المواجهة المدونة على ص (.....) من ملف التحقيق رقم (٢) .
 - ٣) التقرير الطبي المرفق بالمعاملة رقم (٣٤).

وبالبحث عن سوابقه عُثر له على سابقتين.

الأولى: سرقة ورميها بالنفايات وتكسير زجاج أربع سيارات.

الثانية : استدراج ابن أحيه إلى منطقة صحراوية لغرض قتله وصدمه بالسيارة وضربه بحجر في رأسه و تركه يتخبط في دمه .

طلب الإدعاء العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب الحكم عليه بعقوبة تعزيرية تزجره وتردع غيره .

مضمون الحكم:

بعرض الدعوى على المدعى عليه قال: إن ما ذكره المدعى العام صحيح وعلى هذا حسرى التوقيع. وعليه فبناءً على ما تقدم من الدعوى والإجابة والتي صادق فيها على ما ورد في دعوى المدعى العام مما يدل على سوء سلوكه وإلحاق الضرر بالآخرين مما يتطلب الأمسر تعزيره عليه فقد قررت - الكلام للقاضي - تعزيره بالسحن ثلاثة أشهر اعتباراً من تساريخ إيقافه ، وحلده مائة و خمسين حلدة مفرقة على ثلاث فترات بين كل فترة والأخرى عشوة أيام و معدل خمسين حلدة لكل فترة و بذلك حكمت ، و بعرضه على المدعى عليه قنع به . ورفع للتمييز وقد صادقت عليه محكمة التمييز .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة هي تقديم بلاغ كاذب واتمام أشخاص بفعل الفاحشة به وهي حريمة تعزيرية حيث ألبلاغ الكاذب للسلطات ونيته الإضرار بالغير . وقد ثبتت هذه الجريمة بموجب إقسراره هذه الجريمة وعند مواجهته بالخصوم تراجع عن اتمامه لهم بالجريمة ، وأيضاً التقرير الطسبي الذي نفى فعل الفاحشة ولوجود سوابق على المتهم مم يدل على إعتباده علسبي الإحسرام . وعدم إرتداعه وانزجاره بالعقوبات السابقة مم يستدعي تشديد العقوبة عليه حنى يرتدع ويرتدع غيره وتصليح حاله . فقد كان الحكم بتعزيره بجلده مائة وخمسين جلدة بفصل بين كل مره والأحرى عشرة أيام لكي لا يؤذي الجلد إلى التلف أو تجاوز المقصود والغرض من العقوبة ، وقد تجاوز الحكم أكثر من الحد ، لأن التعزير غير مقيد بعدد معين بل هو بحسب

المصلحة وبحسب حال المحرم والمحني عليهم

وقد أضيف التعزير بالسحن لمدة ثلاثة أشهر لأن القاضي رأى أن الجلد لا يكفي بل لا بد من إضافة عقوبة السحن معه لما فيه من المصلحة .

القضية الرابعة:

رقم القرار الشرعي ٤/١٣٩ في ١٤٢١/٠٥/١٥ــ

وقائع القضية:

بتاریخ ۲۰۲/۰۲/۲۵ هـ قبض علی کل من (۱) مبارك (----) الجنسية (۲) نوفیه (الجنسیة ، إثر بلاغ من أحد المواطنین مفاده مشاهدته للأول يخرج من مترل جاره و لما أراد استیقافه فرَّ هارباً فلحقه بسیارته وقبض علیه .

جلسة القضاء:

ثبتت أمام القضاء جريمة الخلوة المحرمة شرعاً حيث اعترفت المتهمة (نوفيه) بخلسوة المتهم (مبارك) بما في مترل كفيلها ولكنه لم يفعل بما فاحشة الزنا وإنما مجرد مقابلة فقط ، وهسي غير متزوجة وحكم عليها بتسعين جلدة وسحنها أربعة أشهر من تاريخ القبض عليها وقسد قنعت بالحكم بعد عرضه عليها . أما المتهم (مبارك) فقد ثبتت بحقه جريمة الاختلاء المحسرم من امرأة أجنبية في مترل كفيلها وتقبيله لها ، وأنه هرب بعد ذلسك وتم القبسض عليه . موجب اعترافه بذلك أمام القضاء . وحكم عليه بتعزيره بمائتين و خمسين جلدة مفرقة على خمس فترات متساويات بين الفترة والأخرى مدة لا تقل عن أسبوع ، وسحنه أربعة أشهر من تاريخ توقيفه بالإضافة إلى أخذ التعهد عليه ، وإبعاده هو والمتهمة عن المملكسة اتقاءً لشرهما وبعرض الحكم عليه قنع به .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة تعزيرية وقد توافرت شروطها وهي معصية لله تعالى وقد تمت الخلوة المحرمسة بسين والجانية بدون مَحْرم بقصد فعل مُحَرّم من تقبيل وغسيره ، وقسد ثبتست الجريمة باعترافهما بذلك وحكم عليهما بعقوبة تعزيرية للمرأة تسعين جلدة والسجر ثلاثة أشهر من تاريخ القبض ، والجريمة هذه هي من حنس ما شرع فيه حد الزنا فالحكم لم يصل إلى حد الزنا وهو المائة جلدة وإنما نقص عليه ولكن زاد العقوبة بالسسحن ثلاثة أشهر ، والواضح أن القاضي لم يتقيد بعدد معين أو قدر معين للعقوبة التعزيرية بشكل عام حتى لو كانت من حنس ما شرع فيه الحد كهذه الجريمة . وهو ينطبق أيضاً على الحكم على الجاني الشريك في الجريمة فقد حكم عليه بالعقوبة التعزيرية التي تصل إلى مائتين وخمسين حلسدة والسحن لمدة أربعة أشهر من تاريخ توقيفه بالإضافة إلى أخذ التعهد عليه بعدم العودة لمنسل هذه الفعلة ، وإبعادهما عن المملكة اتقاءً لشرهما . ونلاحظ الزيادة في عقوبة الجاني مع أنسه شريك للحانية إلا أنه بالإضافة إلى حريمة الاختلاء المُحرّم فقد انتهك حرمة مترل الغير وهو كنيل الجانية وهذه حريمة تعزيرية أيضاً ، والعقوبة ترجع إلى تقدير واحتهاد القاضي حسب ما يراه كافياً لردع المحرم واصلاحه فقد يكون رأى ذلك في حقه . كما حكم عليهما بالإبعاد عي المملكة اتقاءً لشرهما والإبعاد عقوبة تعزيرية أيضاً .

القضية الخامسة:

المحكمة المستعجلة بالرياض

رقم التسجيل: ١٥/١١٣ في ١٥/١٢٣هـ

نوع القضية : دخول خيام أحد المواطنين لغرض سيء .

وقائع الدعوى :

بتاريخ ٩ . /٣٠ / . ٢٤٢ هـ تم القبض على المدعو / (أ) من قبل الدوريات الأمنية ، بناءً على البلاغ المقدم من أحد المواطنين مفاده بأن هناك شخص دخل لخيامه في ساعة متأخرة من الليل ، وإصابة إحدى بناته بجرح بسيط في الذراع الأيمن عندما أرادت مسكه ولكنه

تخلص منها وهرب ، وتم الانتقال إلى موقع المبلغ ووجد آثار أقدام شخص حافي القدمين قد دخل إلى الخيمة الصغيرة ومنها إلى الخيمة الكبيرة ثم خرج باتجاه الشمال إلى رعاة أغنام ، وبسؤالهم عن الآثار الموجودة وهل هناك شخص يشتبه به فذكروا أن هناك شخص الجنسية - أي أنه غير سعودي وهو المتهم - أتاهم في ساعة متأخرة من الليل يدعيى (أ) يريد أن يذهب إلى مركز شوية فتم متابعة الأثر حتى قبض عليه .

نتائج التحقيق:

باستجواب المتهم اعترف بأنه دخل خيام المبلغ في ساعة متأخرة من الليل بقصد مقابلة أحد بناته وليس قصده السرقة ثم هرب بعد ذلك عندما انكشف أمره ، وصادق على اعترافه شرعاً وقد أسفر التحقيق عن توجيه الاتمام له بما أسند إليه للأدلة والقرائل التالية :

- ١) اعترافه المصدق شرعاً.
- ٢) محضر الانتقال والمعاينة .
 - ٣) شهادة الشهود .

الدعوى العامة:

حيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب الحكم عليه بعقوبة تعزيرية لقاء ما أسند إليه .

جلسة القضاء:

حضر المدعى عليه (أ) أمام القاضي وبسؤاله عن الدعوى أجاب قائلاً كنت أمشي في الليل وقد جعت وظمئت ووجدت خياماً فدخلتها طلباً للأكل والشسرب فواجهتني امسرأة فصرخت على فهربت ثم قبض على ولا صحة لما ذكره المدعي العام أن دخولي الخيام كلن بقصد مقابلة أحد بنات صاحب الخيام .

مضمون الحكم:

بالاطلاع على اعترافه المصدق شرعاً حكم عليه بتعزيره بالسحن ستة أشهر مسس تساريخ توقيفه ، وحلده مائة وعشرين حلدة مفرقة على مرتين متساويتين بينهما عشرة أيام .

تحليل مضمون الحكم :

ثبت الوقائع أمام القاضي وهي دخول خيام أحد المواطنين لغرض سيء وثبتت هذه الجريمة بموجب اعتراف المتهم المصدق شرعاً . والحكم عليه بعقوبة تعزيرية بجلده مائة وعشرون حلدة وسحنه ستة أشهر ، فالذي يظهر للباحث أن هذه العقوبة عـــن جريمتين الأولى : شروع في جريمة الخلوة المحرمة شرعاً ، والثانية انتهاك حرمة مترل الغير ودخوله بغـــير إذن وخفية ليلاً . فالعقوبة التعزيرية راجعة لاجتهاد القاضي حسب ما يراه مؤدياً للغرض مــن العقوبة . وبالعقوبة التعزيرية المناسبة لتأدية هذا الغرض فقد اختار القاضي عقوبة الجلــد وعقوبة السحى فقد جمع بين عقوبتين تعزيريتين ، و لم يتقيد القاضي بعدد معين للجلد بــل هو مفوض لرأيه حتى لو جاوز به الحد .

القضية السادسة:

المحكمة المستعجلة بالرياض

رقم التسجيل: ١٤٢٠/١٢/٥ في ١٤٢٠/١٢/٢ هـ

نوع القضية : شرب المسكر ومقاومة رجال الأمن.

وقائع القضية:

بتاريخ ١٠/١٠/١ هـ قبض على المدعو / (أ) من قبل رجال الدوريات الأمنية حيث شوهد وهو يقف في مكان مشبوه ، وعند رؤيته للفرقة لاذ بالفرار على قدميه وبمتابعت ومحاولة القبض عليه قاوم الفرقة مقاومة شديدة مما أدى إلى إصابة أحد رجال الأمن ، واتضح أن المذكور بحالة غير طبيعية ، وقد أثبت التقريرالطي إصابة أحسد أفسراد الجهة القباضة بكسر الأصبع الخامس من اليد اليمني مع وجود تورم ، وباستشمام المذكور اتضح أن رائحة المسكر تفوح من فمه .

طلب الإدعاء العام:

وباستحواب المتهم أقر بشربه للكلونيا المسكره ، ولا يذكر هل قام بمقاومة رجال الأمن أم لا ، وصدق اعترافه شرعاً وقد أسفر التحقيق عن توجيه الاتمام للمذكور بما أسسند إليه وذلك للأدلة والقرائل التالية :

- ١) اعترافه المصدق شرعاً.
 - ٢) محضر الاستشمام.
 - ٣) محضر القبض.
 - ٤) التقرير الطبي .

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً أطلب اثبات ما أسند إليه ، والحكم عليه بحد المسكر ، وبعقوبة تعزيرية تزجره وتردع غيره لقاء مقاومته لرجال الأمس والتسبب في كسر أصبع أحدهم .

إثبات الوقائع أمام القاضي:

وبسؤال المدعى عليه أجاب قائلاً: ما جاء في دعوى المدعي العام بشربي المسكر ومقاومية رجال الأمن صحيح .

مضمون الحكم:

بناءً على ما تقدم من الدعوى والإجابة فقد حكم على المتهم ____ حد المسكر بجلده ثمانين جلدة ، وبتعزيره لقاء مقاومته رجال الأمن بسجنه لمدة ستة أشهر ابتداءً من تـاريخ توقيفه وجلده مائة وعشرون جلدة ، مفرقة على ثلاث مرات في كل مرة أربعون جلدة ، بينهما مدة عشرة أيام ، وبين جلد الحذ والتعزير عشرة أيام .

تحليل مضمون الحكم:

ثبتت أمام القاضي جريمة شرب المسكر باعتراف المتهم المصدق شرعاً ، وعن طريق محضر الاستشمام ، وحكم عليه القاضي بحد المسكر غمانون حلدة ، ثم بعقوبة تعزيرية لقاء ثسوت جريمة مقاومة رجال الأمن وهي جريمة تعزيرية ، وقد ثبتت عن طريق محضر القبض السذي أعد من رجال الدوريات الأمنية وعن طريق التقرير الطبي الذي بين الكسر في أحد رحسال الأمن فحكم عليه بعقوبة تعزيرية تتضمن جلدة مائة وعشرون حلدة مفرقة علسى ثسلات

مرات لكي لا يؤدي إلى التلف أو تجاوز الغرض من العقوبة ، وبين كل مسرة عشرة أيام . وسحنه لمدة ستة أشهر ، فقد جمع بين عقوبتين تعزيريتين وهسذا منوط لاجتهاد الحاكم حسب المصلحة ، وقد زاد القاضي على عقوبة الحد عقوبة تعزيرية فهنا جمع بين عقوبتين حدية وتعزيرية .

القضية السابعة:

المحكمة المستعجلة بالرياض

رقم التسجيل:

نوع القضية . ممارسة الفاحشة بدون ايلاج

وقائع الدعوى:

حيث أنه بتاريخ ٨٠/٩/٠١ هـ قبض على المذكورين (صالح ، وصالحه) من قبسل مركز هيئة عثمان بن عفان ، توفر معلومات عن شخص هندي يقوم بإيواء النساء في متراسه وممارسة الفاحشة معهن والقوادة عليهن مقابل مبالغ مالية ، وعند انتقال الفرقـــة شــوهد الأول وهو يخرج من المترل بحذر شديد وبيده كيس ثم خرجت خلفه الثانية وامرأة أحــرى تدعى / أمينة ، هندية الجنسية (تم إعداد قرار حفظ الهام بحقها) وتبين أن الثانية لا تمــت للأولى بصلة شرعية ، وأنه مارس مع الثانية الفاحشة ، وأنه يؤيها في مترله منسند شــهر ، وتبين أن الكيس الذي بيده يحتوي على مجموعة من الأفلام اتضح بعد الكشف عليــها أن واحداً منها يحوي مادة مشينة (تم فرز أوراق مستقلة بخصوصه لإحالتها للجهة المختصــة) كما ضبط بحوزته مبلغ وقدره (١٩٥٥) همسة آلاف وستمائة وتسعة عشر ريالاً .

نتائج التحقيق:

بالتحقيق مع الأول أفاد أن المترل لقريب الثانية وأنه يعرف الثانية في الهند، وأنها قد هربت مر مترل كفيلها وسكنت لدى المدعوة / أمينة وزوجها، فذهب إليهما في المترل المذكور

ومارس الفاحشة معها بدون ايلاج بتاريخ ٥٠/٥، ١٤٢١/هـ ليلاً وبالتحقيق مع الثانيـة أفادت مثل ما أفاد به الأول وأنها مارست الفاحشة معه بدون ايلاج وقد أسفر التحقيــــق معهما عن توجيه الاتمام لهما بما أسند إليهما وذلك للأدلة والقرائن التالية :

- ١) محضر القبض المعد من قبل الجهة القابضة لفه (٣).
- ٢) اعتراف الأول تحقيقاً المدون بملف التحقيق رقم (٢) لفه ٤ المرفق لفه رقم (٢٩) .
- ٣) اعتراف الثانية تحقيقاً ، المدون . بملف التحقيق رقم (٣) صفحة (٢) المرفق لفه (٢٨) .
 بالبحث عما إذا كانا عليهما سوابق جنائية تبين خلو سجلها من السوابق .

طلب المدعى العام:

حيث أن ما أقدم عليه المذكورين فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ، لذا أطلب اثبات ما أسند إليهما ، والحكم عليهما بعقوبة تعزيرية تردعهما وتزجر غيرهما .

الحكم:

انكرت ما نسب إليها وبعد اطلاع على ما جاء في محضر المدعي العام مى أدلة منها اقرارها تحقيقاً المتضمن اعترافهما بممارسة الفاحشة بدون ايلاج مع (صالح) مره واحده برضاها فبناء على ما تقدم لإقرارها المذكور حكمت بتعزيرها بسجنها لمدة سبعة أشهر ابتداءً مس تاريخ توقيفها وجلدها مائتان و خمسون جلدة مفرقة على خمس مرات في كل مرة خمسون جلدة بينهما عشرة أيام وبعرضه عليها قنعت ورفعت الجلسة لإحضار المدعى عليه ، قال المتهم لا صحة لما جاء في الدعوى مطلقاً هذه اجابتي وجرى اطلاعه على ما ذكره المدعسي العام من أدلة منها اقراره تحقيقاً بذهابه إلى المترل التي تسكى فيه المرأة صالحة ومحارسة الفاحشة معها من دون ايلاج والمدون على (ص) من ملف التحقيق ، بعرض هذا الإقرار على المدعى عليه قال : لا صحة لما جاء فيه كما جرى اطلاعه على محضر القبض المرفسيق على المدعى عليه قال : لا صحة لما جاء فيه كما جرى اطلاعه على من تقدم والمنتق بالمعاملة المرفق لفه ٣ والمتضمن . مطابقته لما جاء في الدعوى . أ.هد . فبناء على ما تقدم فقد حكمت بتعزير المدعى عليه بسحنه لمدة عشرة أشهر ابتداء من تاريخ توقيفه وجلده مائتان و خمسون حلدة مفرقة خمس مرات في كل مرة خمسون حلدة بين كل مسرة والسي تليها مدة عشرة أيام كما أوصي بإبعاده إلى بلاده وبعرضه عليه قنع به وصلى الله على نبينا

تحليل مضمون الحكم:

بناءً على إقرار المتهمة (صالحة) بممارسة الفاحشة مع المتهم (صالح) مره واحسده بسدون ايلاج ، وبرضاها فهذه حريمة تعزيرية من جنس حد الزنا ولكن لعدم توفر شرط الزنا وهر الايلاج فقد وجب عليها العقوبة التعزيرية بالسحن سبعة أشهر تعزيراً وهدو عقوبة تعزيرية إضافة إلى التعزير بالجلد بمائتان وخمسون جلدة تعزيراً ، وهذا العدد يفوق حد الزنال وهو مائة جلدة ولكن لأن (صالحه) محصنة وكان حد الزنا هو الرجم فإن عقوبتها تتعسدى حد زنا المحصن وهو مائة جلدة ، فحاء الجلد بما هو فوق حد الزنا لغير المحصن ودون حسد زنا المحصن وهو الرجم . ورجوع المتهمة عن اقرارها تحقيقاً بما نسب إليها لا يدعسوا إلى تعزيرها ، لأن المتهم في الغالب لا يقر على نفسه بما لم يفعله ، فهذا يدعسوا إلى تعزيرها (۱۰). وما انطبق على المتهم في الغالب لا يقر على نفسه بما لم يفعله ، فهذا يدعسوا الله تعزيرها (۱۰) وما انطبق على المتهمة (صالحة) ينطبق كذلك على المتهم صالح فحكسم عليه بالجلد مائتان وخمسون جلدة إضافة إلى سحنه عشرة أشهر ، لأن الجاني محصس وحدل الزاني المحص الرجم ولعدم انطباق شروط الزنا فيحوز أن يتحاوز حد الزاني الغير محصس ، وكذلك يجوز إضافة عقوبة السخى إلى الجلد إذا كان الجلد لا يكفي لسردع الجاني . وفرقت تنفيذ الجلد على فترات بينهما عشرة أيام ، لأن الغرض من العقوبة هنا ليسس الجاني وبدون تجاوز لهذا الغرض .

ا عامر ، عبد العزيز " التعزير في الشريعة الإسلامية " مرجع سابق ، ص ()

القضية الثامنة:

المحكمة المستعجلة بالرياض

رقم التسجيل: ١٤/١٧ في تاريخ ١٤/١٧ هـ

موضوع القضية : حيازة الحبوب المحظورة بقصد التعاطي ، وحيازة سلاح به طلقات بدون تصريح .

وقائع القضية:

حبث أنه بتاريخ ١٤٢١/١٠/٢٩ هـ قبض على نايف من قبل إحدى فرق أمن الطـــرق وهو يقود سيارته ، وبتفتيشها ضبط بها حبة تحمل علامة ـــــ تحت فراشة الســيارة ، وضبط خلف المرتبة مسدس ربع والرقم (٨٦٢٨٦) به ثلاث طلقات غير مرخص . وقد أثبت التقرير الكيماوي الشرعي احتواء الحبة المضبوطة لامفيتامين المنبـــه المحظــور ، وباستحواب المذكور أقر بأن الحبه ضبطت في سيارته وأفاد أنه لا يعلم عنها شيء ، وأقــر بجيازة المسدس والذخيرة بدون تصريح بذلك وصدق إقراره بذلك شرعاً .

نتائج التحقيق:

- ۱) ما تضمنه اعترافه المصدق شرعاً ، المدون على الصفحة رقم (٣) مى دفتر التحقيسة
 المرفق باللفة (٢٥) .
 - ٢) ما تضمنه محضر القبض المرفق لفة رقم (٣) .
- ٣) ما تضمنه التقرير الكيماوي الشرعي المرفق لفه رقم (٢١) وبالبحث عما إذا كـان عليه سوابق تبين وجود ثلاث سوابق مسجلة عليه ، وهي سابقة الاشتراك في توزيع الحبوب المحظورة ، وسابقة استعمال الحبوب المحظورة اقترنتا بمقاومته لرجال الأمن .
 - ٤) سابقة سرقة .

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدم عليه " نايف " فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً . لذا أطلب إثبلت إدانته بحيازة حبه واحده من حبوب لامفيتامين المحظور بقصد التعاطي ، وبحيازة المسلسس المذكورة أوصافه أعلا . وما به من طلقات بدون تصريح ، وإفهامه أن عقابه عسس ذلك عائد للجهة المختصة .

الحكم:

بسؤال المدعى عليه عن الدعوى أجاب بقوله صحيح أنه قبض على ووحسد بحسوزتي في السيارة التي كنت أقودها حبة من حبوب الكيتاجون وهي المذكورة في الدعسوى وهسي بغرض الاستعمال كما وجد بحوزتي المسدس المذكور ومعه ثلاث طلقات حية وليس لدي ترخيص بحمله ، والسوابق الثلاثة صحيحة هكذا أجاب وبالاطلاع على التقرير الكيملوي وحدت مطابقة لما ذكره المدعي العام قضينا على ما تقدم من الدعسوى المحابة والتقريسر الكيماوي فقد ثبت لدى إدانة المدعى عليه بحيازة حبة الكيتاجون المحتوية على الامفيتسامين المذكورة في الدعوى للاستعمال وحيازة المسدس ومعه ثلاث طلقات حية كما هو مذكور في الدعوى بدون ترخيص وأفهمته بأن العقوبة على ذلك عائدة لولي الأمر ونظراً لسوابقه فقد حكمت بتعزيره بالسحن ثلاثة أشهر من إيقافه وأن يجلد مائة وثمانين حلدة موزعة على ثلاث فترات متساوية في العدد ويكون بين كل فترتين أسبوع وبعرض الحكم علسي الطرفين قرر اقناعهما به ، وصلى الله وسلم عليه .

تحليل مضمون الحكم:

حبازة حبوب الكيتاجون المحظورة بقصد التعاطى ، وحيازة سلاح به طلقات بدون تصريب ، خبعها حرائم تعزيرية ، حظرهما ولي الأمر بناءً على ما تقضيه المصلحة العامة ، فحيازة الحبوب المحظورة بقصد التعاطي فيه تمديد للمصلحة المحمية وهي الحفاظ على العقل ، وحيازة السلاح بدون ترخيص فيه تمديد للمصلحة المحمية وهي النفس ، فإذا رأى ولي الأمر تجريمهما حفاظاً على المصالح فله ذلك ، وهنا يقتصر دور القاضي على إثبات الإدانة ووصف الجريمة فقط وإفسهام المحكوم عليه أن تطبيق العقوبة عائد للجهة المختصة وهي إمارة المنطقة بناءً على تفويض من وزير الداخلية ، وقد عُزِر الجاني بالجلد مائة و ثمانين حلدة وسحنه ثلاثة أشهر لقاء سوابقه ، أي اعتياده على الإجرام وعدم ارتداعه بالعقوبات السابقة فكأنه تشديد عليه بسبب سوابقه لقاء ما سوف يطبق عليه من قبل الجهة المختصة بحقه . وقد أوصى الحكم بتفريق فترات الجلد عليسي شلات بنهما مدة أسبوع لكى لا يتحاوز العقوبة الغرض منها .

القضية التاسعة

موضوع القضية:

بالخلوة بفتيات لا ينتمين لهم بصلة شرعية وإعداد (حامد) شقة وكراً لتعاطي المخدرات وشرب الخمور وإحياء السهرات الآثمة وفعله مع (نادر) الفاحشة بالفتيات بدود ايلاج وشرهم للمسكرة مع (حسن).

وقائع القضية:

حيث قبض على المذكورين في ٥٠/٥/٥١ هـ من قبل رجال هيئسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إثر توفر معلومات عن قيام (حامد) بإيواء فتيات هاربات مين ذويهن في شقة واستغلاله مع رفيقه لهن في إحياء سهرات آغمة داخل الشقة وخارجها وإقامة علاقة غير شرعية معهن وبمتابعة شقة (حامد) شوهد (نادر) في ساعة متأخرة من الليل بحوار شقة (حامد) وبرفقة ثلاث فتيات (أفرزت لهن أوراق خاصة) وسسستبين أنه لا يمت لهن بصلة شرعية وأثناء ذلك خرج (حامد) من شقته برفقة (حسن) وبمناقشتهما نبين أنهما لا يمتان للفتيات بصلة شرعية أيضاً. وباستجوابهم اعترف الفتيات بأنى هاربلت من ذويهن منذ أربعة أشهر وأنمن يمكنن لدى الأول وهو حامد طيلة تلك الفترة ، وكسن خلالها يتعاطين المخدرات ويشربن الخمور مع المذكورين في شقة الأول والاستراحة السي خلالها يتعاطين المحدرات ويشربن الخمور مع المذكورين في شقة الأول والثاني كانا يقومسان كانوا يخرجون لها كما اعترفن أنمن يقمن بناءً على طلب المذكورين بإحياء سهرات آئمسة بالرقص والفناء داخل شقة الأول وفي بعض الاستراحات وأن الأول والثاني كانا يقومسان بفعل الفاحشة بهن وكن ينمن مع المذكورين في فراش واحد وقد صدقت اعترافاتهن تلسك شرعاً ، وقد وصف الفتيات شقة الأول وصفاً كاملاً (وقد أفرزت أوراق خاصة لما يتعلس بقضية المخدرات) .

نتائج التحقيق: توجيه الاتمام للمذكورين بما أسند وقد أسفر التحقيق عن الأدلة والقراش التالية:

- ١- اعتراف الأول والثاني تحقيقاً بعلاقتهما بالفتيات عن طريق الهاتف المدون علم ص
 ١- ١٥) من دفتر التحقيق رقم (٣) .
- ٢- ما ورد في اعترافات الفتيات المصدقة شرعاً المدونة ص (٥ ، ٩ ، ١٣) من دفستر

- التحقيق رقم (٤).
- وصف الفتيات لشقة الأول ، ومطابقة وصفهن لها بشكل كبير كما هو مدو على
 ص (٦ ، ٩) من دفتر التحقيق رقم (٥) .
 - ٤- محضر القبض المرفق باللفتين (٨١ ، ٨١) .

وبالبحث عن سوابقهما اتضح خلو سجلهم الجنائي من السوابق.

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكورين فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً كما فيه من تعسير للحرمات ونشر للرذيلة وسعي للولوج في مستنقعات الفسق ، وحيث أن ظاهرة انتشار السهرات الآثمة في الاستراحات تكاد تنتشر وتزلزل أمن المجتمع وصلاحه ، لذلك كله أطلب الحكم عليهم بعقوبة تعزيرية شديدة تزجرهم وتردع غيرهم ، وبالله التوفيق .

جلسة القضاء:

وبعرض الدعوى على المدعى عليهم قال المدعى عليه الأول إن ما ذكره المدعي العام غير صحيح ، فلم أؤوي فتيات كما جاء في الدعوى ، ولم أختل هسن ، ولم أجعل شقني وكراً لإحياء السهرات الآثمة ، ولم أقيم أي علاقة مع أى فتاة ، ولم أقسم بإحياء سهرات آثمة معهن في الشقة أو في الاستراحات .

وقال المدعى عليه الثاني إن ما ذكره المدعى العام غير صحيح فلم أخرج من شقة زميلسسي المدعى عليه الأول بالفتيات اللاتي وردن في الدعوى ، ولم نقم بإحياء سهرات آنمسة مسع المذكورات لا في الشقة ولا في الاستراحات .

وقال المدعى عليه الثالث إن ما ذكره المدعى العام غير صحيح فلم أخرج مع المدعى عليسه الثاني من شقة المدعى عليه الأول ، وليس لي علاقة بالفتيات المذكورات ، و لم أقم بإحياء سهرات مع المدعى عليهم المذكورين ومع الفتيات المذكورات ، ثم سألت المدعى عليسهم جميعاً - الكلام للقاضي - هل يعرفون الفتيات المذكورات ؟ وهل بينهم وبينهن أية صداقسة أو عداوة ؟ قالوا جميعاً : لا نعرفهن ، وليس بيننا وبينهن أية صداقة أو عداوة ، وعلى هذا حرى التوقيع . ثم طلبت من المدعي العام - كلام القاضي - البينة على دعواه ضد المدعسى عليهم ، فقال : لدى بينة ، وهم رجال الحسبة الذين قبضوا عليهم بعد حروجهم من شسقة عليهم ، فقال : لدى بينة ، وهم رجال الحسبة الذين قبضوا عليهم بعد حروجهم من شسقة

المدعى عليه الأول ، وأطلب إعطائي مهلة لإحضارها ، وعليه فقد أعطيته مهلة لإحضار بينته في يوم الأربعاء الموافق ٩/١٩ ، من عام ١٤١٩هـ ، وعليه رفعت الجلسة ، وعليه حصل التوقيع وصلى الله على نبينا محمد .

وفي هذا اليوم السبت الموافق ١٤١٩/١٠/١٣هـ ، افتتحت الجلسة وأحضر فيسها المدعى العام شاهدين وهما كلاً من عضو هيئة ، مشعل بموجب بطاقة رقم () ، وعضو هيئة (فيصل) بموجب بطاقة رقم () ، وبسؤالهم عما لديهم من شهادة ، قالا : بأن توفر لدى مركز هيئة عتيقة معلومات واخباريات مؤكدة مفادها وحسود شساب يُدعسي (حامد) قد قام بإيواء ثلاث فتيات هاربات من أهلهن ، وأن الذي أحضرهن إلى شـــقته زميله المدعو (نادر) وقد آواهن في شقته منذ أكثر من أربعة أشهر ، كما تضمنت المعلومات قيام الأول والثاني بالقوادة عليهن وإخراجهن مع الرجـــال الأجــانب لإحيــاء السهرات الآثمة ، وقد تضمنت المعلومات والإخباريات بأن الثاني قد أحيا سهرة آنمـــة في الشقة وأنه أدخل عليهن شباب لممارسة الفاحشة والفساد ، وبالانتقال إلى الموقع شــوهد الناني يخرج وبرفقته الفتيات الثلاث فتم استيقافهم وتبين ألهم لا يمتـون لبعضهم بصلـة شرعية ، وفي أثناء ذلك خرج الشباب المذكورين وهمم (حمامد) و (حسين) و (حس) فتم استيقافهم وقد أفاد المذكوران الأول والثاني ، بأنهما قد آوا الفتيات ، (عبير) و (سحر) و (نوال) وأهما يقومان بالقوادة عليهي وإخراجهن مسع الرجال الأجانب وإحياء السهرات الآثمة ويأخذان مقابل ذلك المبالغ ، وأنهمـــا يمارســـان معـــهـن الفاحشة من قِبل الدبر بإيلاج ، وأهما يقومان بشرب الحشيش والخمر والحبوب معهى وألهما هما اللذان قاما بإقدامهن على فعل الفواحش وشرب الخمسور والمحدرات مس الحشيش والحبوب . وأفاد المدعو (فواز) والثالث بألهما يمارسان الفاحشـــة مــع جميـــع ُ الفتيات وأن الأول والثاني يخرجون الفتيات معنا في الاستراحات والشقق المفروشة ، علمــــا بأن المذكورين جميعاً من رجال معروفون بسبوء المسلك ، حيث يقومون بمتابعة الطالبـــات ونزع عباءتما ، وقد جعلوا هذه طريقتهم طوال جلوسهم في الشقة ، وقد أفـــاد الفتيــات بصحة ذلك جملة وتفصيلاً ، وعلى هذا جرى توقيعهم .

جرى التوقيع ، وقد رفعت الجلسة للتأمل يوم الأربعاء الموافق ١٤١٩/١. ١٩/١هـ، وعلى هذا حرى التوقيع .

وفي هذا اليوم الأربعاء الموافق ١٤١٩/١٠/١٧ هـ حضر المدعي العام والمدعى عليهم، وقد سألتهم - كلام القاضي - لمن تعود الشقة منكم فقال: المدعى عليه الأول: إن الشقة تعود في ويشاركني في السكن فيها المدعى عليه الثاني، وعلى هذا جرى التوقيع.

ثم سألتُ - كلام القاضي - المدعى عليهم هل يعرفون الفتيات المذكورات وهـــل بينهم وبينهن أية عداوة أو صداقة ؟ فقالوا : لا لا نعرفهم وليس بيننا وبينهن أية علاقة ، وعلـــى هذا حرى التوقيع .

ثم اطلعت - كلام القاضي - على دفتر التحقيق رقم (٢) ص (٤) فوجدت فيه سؤالاً من المحقق للمدعى عليه الثاني حيث قال له : هل قمت بإيوائهن ، وكيف تعرفـــت عليــهن ، ويقصد بذلك الفتيات اللاتي قبض عليهي ، وهن معه ، فقال لـــه : أؤويـهن وأعـرف اسمائهن . ثم سأله سؤالاً آخر : كيف تعرف أسمائهن ؟ فقال : عن طريــــق الهـــاتف . ثم اطلعت على اعترافات الفتيات المقبوض عليهن وهي كل من (نوال) و (عبير) و (سحر) بنات سعد ، فوجدت اعتراف لكل واحدة منهن وهن (سحر) المدون صفحة (٥) مـــى دفتر التحقيق (٤) والمتضمن إقرارها بالإقامة مع المدعى عليهما الأول والثاني في شــقتهما وباستراحات الشفا والنسيم ، وألهما يفعلان الفاحشة بها ، وأن المدعى عليه الناك قد جلس معها ومع المدعى عليهما الأول والثاني لمدة ساعات . وكذلك اعتراف الفتاة (عبير) المدون على دفتر التحقيق رقم (٩) المتضمن إقرارها بألها قد ذهبت مع أحوالهـا المذكورات إلى شقة المدعى عليهما الأول والثاني وأقاموا عندهما حوالي أربعة أشهر كانوا خلالها يتناولون المسكر والحشيش ويحيون السهرات بالشقة وباستراحات الشفا والنسيم ويمارسن الفاحشة مع المدعى عليهن المذكورات. وكذلك اعتراف الفتاة (نوال) عليين نفس دفتر التحقيق على الصفحة (١٣) بإقامتها مع المدعى عليهما الأول والثاني في شقتهما هي وأخواهما المذكورات ، وأنهما يفعلان الفاحشة بمن ويحيون السهرات الآنمسة في استراحات الشفا والنسيم ويشربون المسكرات والحشيش وقد أقمن عندهما أكثر من أربعة أشهر ، علماً بأن أعمار الفتيات كالتالي (سحر) ٢٠ سينة و (عبر) ١٩ سية ، و (نوال) ١٨ سنة ، وذلك حسب ما ورد في دفتر التحقيق رقم (٤) .

واطلعت على محضر المواجهة المدون صفحة (١٠) من دفتر التحقيق رقـــم (٥) والــذي اعترف فيه بإقامتهن مع المدعى عليهما الأول والثاني وترددهن عليهما عدة مرات . إضافة إلى وصفهن لموجودات شقتهما والمدونة ص (٦، ،١٠) ، ومحضر المعاينة من قِبل الجهـــة المختصة ، ص (١٢) من دفتر التحقيق رقم (٥) والذي وجدت الشقة كما وصفت .

وحبث ذكر المدعى عليه الثاني في إحابته السابقة أنه يعرف الفتيات المذكورات عن طريسق الاتصال التليفوني مما يدل على أنه على صلة بهن . إضافة إلى إقرار المدعى عليهم بسائهم لا يعرفون الفتيات المذكورات وليس بينهم وبينهن أية عداوة مما يستبعد تعرضهن لهم .إضافة الى أغن أضفن إلى أنفسهن فعل مشين يقدح بكرامتهن وشرفهن ولا يمكن إضافة ذلك إلا لحصوله ، هذا غير وصفهن لشقة المدعى عليهما الأول والثاني ، مما يدل على معرفتهن لهما وبالشقة لكثرة ترددهن عليهما . وكما حاء في شهادة أعضاء الهيئسة المتقدمة ، والسي تضمنت إقرار المدعى عليهما الأول والثاني بإيوائهما للفتيات المذكورات والقوادة عليهم مع الرحال ، وإحياء السهرات الآئمة في الشقة والاستراحات وأخذهما مبالغ مقابل ذلك وفعلهما الفاحشة بهن وشرب المخمور والمحدرات والحبوب وأغما هما اللذان علماهن فعسل الفواحش وشرب المخدرات مستغلين صغر سنهن للتغرير بهن وإفساد المجتمع ، مما يدل على خبث سريرةما وسوء سلوكهما وتمرسهما في الإجرام والفساد ، حيث لم يقتصر فسادهما على أنفسهما بل تعدى ذلك إلى تلك الفتيات وإلى المجتمع ناشرين الرذيلة بينهم وسساعين غلى أنفسهما بل تعدى ذلك إلى تلك الفتيات وإلى المجتمع ناشرين الرذيلة بينهم وساعين في الأرض فساداً وطغياناً مما يتطلب الأمر تعزيرهم تعزيراً يقابل هذه الفواحش والآثام وهذا الإحرام ، وعليه فقد قررت تعزير المدعى عليهم على النحو التالي :

يعزر المدعى عليسه الأول بسسجنه سبع سنوات اعتباراً مسن دخوله السحن ٥٠٥،٥،١٤١هـ، وجلده ألف جلدة مفرقة على عشرين فترة بين كل فترة والأحسرى عشرون يوماً وبمعدل خمسون جلدة لكل فترة . ويعزر المدعى عليه الثاني بسسجنه سست سنوات اعتباراً من دخوله السحن في ٥٠/٩/١٥،هـ، وجلده ألف جلده مفرقة علسى عشرين فترة بين كل فترة والأخرى عشرون يوماً وبمعدل خمسون جلدة . ويعزر المدعسى عليه الثالث بسجنه شهرين وجلده مائة وخمسون جلدة ، مفرقة على ثلاث فترات بين كل فترة والأخرى عشرون يوماً ، وبمعدل خمسون جلدة ، لكل فترة ، ويكسون حلدهسم في مكان عام . وبذلك حكمت - كلام القاضي - وبعرض الحكم على المدعى عليسهم قسرر

المدعى عليه الثالث القناعة بذلك ، أما المدعى عليهم الأول والثاني فقد قررا عدم القناعــة وطلبا التمييز ، واستعدا لتقديم لائحة اعتراضيه على الحكم ، فأجبتهما لطلبهما . فقــرت رفع هذا الحكم لمحكمة التمييز لتدقيقه كالمتبع . وعلى هذا جرى التوقيع . وصلى الله علــى نبينا محمد .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة هي إيواء الفتيات الهاربات من أهلهن ، وفعل الفاحشة بمن من الدبـــر بــإيلاج ، وشرب الخمر وتعاطي المحدرات من الحشيش والحبوب ، واستغلال الفتيــات في إحيـاء السهرات الآثمة في شقة الأول والثاني وفي الاستراحات وأخذ المبالغ مقابل ذلـــك بجعـل الفتيات يرقصن ويغنين أمام الرجال الأجانب . فبعض هذه الجرائم حرائم حدود وبعضـها حرائم تعازير فشرب الخمر حد من الحدود بالاتفاق (۱) . أما تعاطي الحبوب فهي حريمــة تعزيرية ، وشرب الحشيش فهو عرم بالاتفاق ولكن حصل الخلاف بين الفقهاء في حكــم أكلها هل يدرأ عنه الحد أم يحد ؟

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والمالكيسة والشافعية ، إلى أن أكل الحشيش والأفيون لا حد عليه وإن سكر منها ، وإنما يعزر فقط وحجتهم في هذا هي أن الحد إنما هو في المشروبات فقط ، أما الحشيش والأفيون ونحوهما فليست بمشروب ، وهذا ما نصت عليه كتبهم . قال ابن عابدين رحمه الله : " قوله : أن البنج مباح ، لأنه حشيش . لا معني لهذا التعليل ، وليس في عبارة العناية قلت : وكذا ليسس هو في عبارة النهر ، ويمكن الجواب بأنه الإشارة إلى ما قلناه فالمراد : التعليل بأنه من الجامدات لا من المائعات التي فيها الخلاف في أن قليلها حرام أو لا ، فافهم (٢) " .

المن عن عن الرسالة الر

⁽٢) ان عابدين ، محمد أمين حاشية ابن عابدين . مرجع سابق ، حمد ٣ ، ص ٢٢٩

⁽٢) الدسوقي ، محمد عرفه حاشية الدسوقي القاهرة : مطبعة عبسي الحليي ، (د ، ت) حــ ٤ ، ص ٣٥٢

وأما النبات المحدر كالحشيش والبنج ، فهو حرام ولكن لا حد فيه ، بل فيه التعزير (۱) ". القول الثاني : المذهب الحنبلي ، ذكر العلامه المرداوي في كتابه الإنصاف أن الشيخ تقلل الدين ابن تيمية رحمه الله أوجب الحد بأكل الحشيشة القنبية ، وأنه نسب إلى الفقهاء القول بوجوب حد أكلها ، ولعل الشيخ المرداوي رحمه الله تعالى يرى وجوب حدد اكلها ، لدحولها في عموم ما حرم الله ، ولأن أكلتها ينتشون ، ويشتهونها ، كشراب الخمر ، وقد أنكر على المتأخرين توقفهم في إيجاب الحد على أكلة الحشيش وايجابهم التعزير فقط .

قال في كتابه الإنصاف: "واختار الشيخ تقي الدين رحمهالله تعالى وجوب الحد باكل الحشيشة القنبية ، وقال: هي حرام سواء سكر منها ، أو لم يسكر ، والسكر منها حسرام باتفاق المسلمين ولهذا أوجب الفقهاء كما الحد كالخمر (٢) " وهذا ما عليه العمل في المحكمة المستعجلة بالرياض فالحاصل أن الفقهاء متفقون على تحريم المسكر من الحشيش إلا ألهم مختلفون في درء الحد عن آكلها لعدم ورود نص في المأكول ، فالجمهور كمسا سبق يدرءون عنه الحد ، ومن الفقهاء من أوجب الحد بأكلها لدخولها في عموم التحريم ولكوله تسكر وهم بعض فقهاء الحنابلة كابن تيمية رحمهالله تعالى والعلامة المرداوي .

أما إيواء الفتيات الهاربات من ذويهن وإخراجهن إلى الاستراحات للرقص والغناء وفي الشقة وأمام الرجال الأجانب وأخذ مبالغ مقابل ذلك فهذه جريمة تعزيرية ، لأها نشر للفساد في المحتمع الإسلامي وتخريب النساء وإخراجهن من بيوقمن وهي من الجالات التي قال الفقسهاء بتطبيق عقوبة الجلد تعزيراً والسحن لكف شر الجاني عن نساء المسلمين وأعراضهم ولصلح الجماعة ، وهذا ما تقتضيه المصلحة العامة وقد صرح الفقهاء بأن هؤلاء وهم المتسبب في إفساد الأعراض وإشاعة الفاحشة كالقواد والمغنية والراقصة فهؤلاء يجب كسف شرهم واستصلاح حالهم بأن يعزرون بالضرب ويجبسون حتى يتوبوا (٦) . وقد أديسن المدعسي عليهما الأول والثاني بجريمة اللواط بالفتيات الثلاث وهي المقصود بالفاحشسة في الدبسر بإيلاج ، واللواط من الفواحش العظيمة ، وهو كبيرة من الكبائر ، وقد عذب الله تعالى قوم

⁽١) الفمراوي ، محمد الزهري السراج الوهاج مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع ، (د ، ت) ، ص ٥٣٤

⁽٢) المرداوي ، على سليمان الإنصاف مرجع سأبق ، حد ١٠ ، ص ٢٢٩ ، ٢٢٩

^{(&}quot;) ابن عابدين ، عمد أمين حاشية ابن عابدين . مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٥ ، ٢٥٩ - البهوي ، منصور بن يونس كشاف القناع . مرجع سابق ، ص ١٩٤ - أبو يعلى ، محمد بن الحسين الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٢٩٤

لوط بسبب كفرهم ، وفعلهم لهذه الفاحشة النكراء ، قال تعالى في ذمه له إنكسم الله لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحدٍ من العالمين (١) " . وإذا كان الفقهاء - رحمهم الله تعالى - مجمعين على تحريم اللواط إلا ألهم مختلفين في عقوبته فمنهم من لم ير فيسه حداً ، ويرى فيه التعزير فقط ، أو القتل سياسة لا حداً إذا تكرر منه الفعل .

وأصحاب هذا الرأي هم: الإمام أبو حنيفة ، وأهل الظاهر ، وهو مذهب المالكية إذا كلا اللائط غير مكلف ، فلا حد على الملوط به ، حتى ولو كان مكلفاً . على أن القول بقتلسه سياسة لا حداً إذا تكرر منه الفعل انفرد به الإمام أبو حنيفة فقط . ومن الفقهاء من أوجب فيه القتل مطلقاً محصناً كان ، أو بكراً ، لائطاً أو ملوط به ، وقال بهذا جمع من الصحابسة رضى الله عنهم ، منهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وحبر الأمة عبد الله بن عبساس ، ومن التابعين جابر بن زيد رضى الله عنهم أجمعين .

وهو أحد القولين في المذهب الشافعي ، والرواية الثانية في المذهب الحنبلي .

ومن الفقهاء من أوجب فيه حد الزنا ، فيرجم المحص ، ويجلد البكر ، وهذا هو مذهب المالكية عموماً ، وهو أظهر قولي المذهب الشافعي ، والقول الراجح في المذهب الحنبلسي ، وأخذ به من فقهاء الحنفية الصاحبان : أبو يوسف ، ومحمد ، على ألهما ، ومعهما قسول الشافعية لا يعتبرونه زنا ، لكنهم يعدونه في معناه .

قال في تكملة المجموع: " لا لأنه زنا ، بل لأنه في معنى الزنا لمشـــاركته الزنــا في المعـــنى المستدعى لوجوب الحد ، وهو الوطء الحرام (٢) " .

ثم إن الشافعية رحمهم الله تعالى يوجبون الرجم على اللائط إذا كان محصناً ، أما الملوط به ، فليس عليه عندهم إلا الجلد مائة حلدة بكراً كان ، أو ثيباً . والسبب في هسذا ما أورده صاحب أسنى المطالب بقوله : " والملوط به غير الزوجة ، والأمة يجلد ، ويضرب كسالبكر وإن أحص ، رجلاً ، أو امرأة ، إذ لا يتصور إدخال الذكر في دبره على وجه مباح حسنى يضير به محصناً ، والرجم خاص بالمحصنين ("" " . وبعد أن أوردنا آراء الفقهاء في عقوبسة اللواط سوف نورد الأدلة التي استند إليها كل فريق ، ورد الفريق الأول القائلين بتعزيه و

⁽١) سورة العنكبوت ، الآية : ٢٨

⁽۱) السبكي ، على بن عبد الكافي تكملة المحموع المدينة المنورة : المكتبة السلفية للنشر ، (د، ت) ، خـ ٢٠ ، ص ٢٢ (٤) الأنصاري ، أبي يحي زكريا أسنى المطالب . مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ١٢٦

فقط على الفريق الثاني ، والثالث .

أولاً: أدلة الفريق الأول الذين قالوا بعدم الحد: استند أصحاب هذا الرأي ، فيما ذهبـــوا إليه بالآتي :

- (۱) إن اللواط ليست زنا ، لأن الزنا اسم للوطء في القبل ، فيقال : لاط ، وما زنا ، وزنا ، وما لاط ، ويُقال : فلان لوطي ، وفلان زان ، والاختلاف في الاسم دليل اختلاف المعنى في الأصل . قال الكاساني رحمه الله تعالى : " وكذا الوطء في الدبر في الأثنى ، والذكر لا يوجب الحد عند أبي حنيفة ، وإن كان حراماً لفدم السوطء في القبل ، فلم يكن زنا (۱) " .
- (٢) إن الصحابة رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في حده ، ولو كان زنا لم يكن لاختلافهم معنى ، لأن موجب الزنا معلوم بالنص ، ثم إن الحد لا يثبت بالاجتسهاد وإنما هـو بالتوقف ، والصحابة كانوا مجتهدين في هذه ، فدل على أنه لم يكن زنا ، وعلـــى أن عقوبته التعزير فقط ، لأنه محل الاجتهاد ، أما الحد ، فليس محلاً له .

ثانياً: أدلة الفريق الثاني القائلين بقتلهما مطلقاً: استدلوا بالأدلة التالية:

- (۱) حدیث ابن عباس مرفوعاً: " من وجدتموه یعمل عمل قوم لوط فـــاقتلوا الفـاعل، والمفعول به (۲) ".
- (٢) قوله في الحديث: " في البكر يؤخذ على اللوط ، قال : يرجم (٣) " . وجه الاستدلال من الحديثين التصريح بقتل اللائط ، والملوط به بكراً كان ، أو ثيباً ، قال ابن قدامه رحمه الله تعالى : " ولأنه إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، فإلهم أجمعوا على قتله ، وإنما اختلفوا في صفته (٤) " .

ثالثاً: أدلة القائلين بحده حد الزنا:

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: " إذا أتى الرجلُ الرجلُ فهما زانيا^{ں (٥)} " .

وجه الاستدلال : دل الحديث دلاله صريحه على أن اللائط زان ، ومعلوم حد الزاني . قال

⁽¹⁾ الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق حــ ٩ ، ص ١ ، ٤١

⁽١) البيهقي ، أحمد بن الحسين السنن الكبرى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٢١٦

⁽٢) البيهقي ، أحمد بن الحسين المرجع السابق جد ٨ ، ص ٢٣٢ ٠

⁽¹⁾ ابن قدامه ، عبد الله أحمد المفنى . مرجع سابق ، حد ٩ ، ص ٦١

⁽٥) البيهقي ، أحمد بن الحسين السنن الكبرى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٢٣٣ .

ابن عرفه: "لأن الفرج يشمل الدبر، فيسمى زنا شرعاً، وفيه الحسد (۱) ". رد الفريسق الأول على أدلة الفريق الثاني، والثالث وكان ردهم على القائلين بأن اللواط مسس الزنا بلالة أن الله سبحانه وتعالى سمى الزنا فاحشة، وسماه فاحشة بأن ليس فيه دلالسة، لأن الفاحشة تطلق على أعم من الزنا، واللواط، فقال تعالى: "ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن " (۲).

أما ردهم على الأحاديث ، والآثار الواردة ، فقد رد عليهم الإمام ابن حيزم - رحمه الله تعالى - بأن هذه الأحاديث ، والآثار الواردة في هذا الشأن غير صحيحة ، إما لوجود ضعف في بعض رواها ، أو كونهم مجهولين ، أو في سندها انقطاع قال :" فإذا قد صحف ذلك - أي الضعف - أنه لا قتل عليه ، ولا حد لأن الله تعالى لم يوجب ذلك ، ولا رسوله عليه السلام فحكمه أنه أتى منكراً ، فالواجب بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم تغيير المنكر باليد ، فواجب أن يُضرب التعزير الذي حده رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، لا أكثر ويكف ضرره عن الناس "(٦). وقد ثبتت هذه الجرائم في حلسسة القضاء خلوجب الأدلة والقرائل التي ذكرها القاضى في تسبيسه للحكم ومنها :

- (۱) اعتراف الفتيات بجميع الجرائم السابقة بمشاركة الأول والثساني والثسالث، ومنسها اعترافهس بفعل فاحشة اللواط، فعلى رأي القائلين بأن اللواط هو زنا ويأخذ حكسم فاحشة الزنا في طرق ثبوته أما عند القائلين بأنه جريمة تعزيرية فيأخذ طسرق إثبات موجبات التعزير كما سبق بيانه سابقاً لذلك فإن الحد يدرأ عن المنكر للسواط وهسم المدعى عليهم الأول والثاني والثالث، ولكنهم يعزرون (١٠).
- (٢) اعتراف الثاني بمعرفته للفتيات عن طريق الهاتف وأنه قام بإيوائهن ، أثناء التحقيق معه ثم أنكر ذلك أمام القاضي لكن هذا لا يعفيه من العقوبة التعزير إذا اقتنع القاضي بصحة هذا الإقرار ، فهو يعتبر قرينة فإذا أقتنع القاضي بصحتها أصبحت دليلاً يجسوز بناء الحكم بالإدانة على المتهم .(٥)

⁽١) الدسوقي ، محمد عرفه . حاشية الدسوقي . مرجع سابق ، حد ٤، ص ٢١٥

⁽٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٥١ .

⁽٢) ابن حزم ، محمد علي. المحلى مرجع سابق ، حد ١١ ، ص ٣٨٥

⁽¹⁾ عامر ، عبد العزيز التعزير في الشريعة الإسلامية . مرجع سابق ، ص ٤٨

⁽٥) النحار ، عماد عبد الحميد الإدعاء العام والمحاكمة الجنائية مرجع سابق ، ض ٢٢١

- (٣) وصف الفتيات الثلاث لشقة المدعى عليهما الأول والثاني وصفاً دقيقاً ، طابق محضر معاينة الشقة مما يدل على أن الفتيات كل في الشقة لفترة طويلة ويترددون باستمرار ، وهذه قرينة ضد المدعى عليهما الأول والثاني ، وقد اقتنع القاضي ها فأصبحت دليلاً يُعول عليه في الحكم بالإدانة والعقوبة التعزيرية فقد تحقق عى طريق المعاينية الدليل القوي مطابقاً على الدليل المادي . وهي تعبي مشاهدة واقع الدعوى أو الماديات السي تكوّها أو تتصل بالحادث الجنائي موضوع المعاينة ولفظ المعاينة يعيني المشاهدة والفحص ، وهذه الدلالة هي المقصودة لتحقيق الأدلة المعنوية كشهادة الشهود أو الاعتراف (١).
- (٤) شهادة أعضاء الهيئة المتضمنة إقرارهما أمام أعضاء الهيئة وهما شاهدان ، بمـــا نسـب اليهما ، وهذه تعتبر الشهادة على الإقرار وهي تصح الحكم بناءً عليها في التعازير مــى ما اطمئن القاضى إلى صحتها وتوافر شروطها (٢) .

لذلك جاء حكم التعزير بناءً على هذه الأدلة كالآتي بالسحن تعزيراً ، فقد صرح الفقهاء بسحن المتسبب في إفساد الأغراض وإشاعة الفاحشة كالقواد والمغنية والراقصة فإلى كلم فؤلاء يجب كف شرهم واستصلاح حالهم فيعزرون بالضرب والحبس حتى يتوبوا (٢) ويجوز الجمع بين الضرب والحبس إذا رؤي أن إحدى العقوبتين لا تكفي وحدها . والحبس هنا محدد المدة وهو راجع لتقدير واجتهاد القاضي (٤) . وأيضاً الجلد تعزيراً مفوض إلى رأي القاضي في عدده فليس له حد مقدر . وقد جرى تفريق عدد الجلدات على فترات حتى لا تتجاوز العقوبة الغرض المقصود منها فتؤدي إلى الاتلاف أو تجاوز الحد والتناسب بسين العقوبة والجريمة .

وفي الجرائم هذه حرى التداخل في عقوباتما فإن بعضها يحمي العرض والبعض الآخر مـــن

[·] النجار ، عماد عبد الحميد مرجع سابق ، ص ٣٢١

⁽٢) حسان ، حسين حامد نظرية المصلحة في الفقه الاسلامي القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١م ، ص ١٤٢

⁽٢) انظر ص () من هذه الرسالة

⁽¹⁾ ابن الهمام ، محمد عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢١٦ - ابن فرحون ، برهان الدين ابراهيم تبصرة الحكام . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٢٤٨ - الماوردي ، على بن محمد الأحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٢٠٦ - ابن قدامه ، عبد الله أحمد المغني مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٤٨

العقوبات يحمي العقل ، فما كان من حماية للعرض فجرى التداخـــل في جريمــة اللــواط وإشاعة الفاحشة والقوادة والدعارة وإفساد النساء وإخراجهن من بيوتهن أما ما يحمي العقل فهي عقوبة شرب الحشيش والحبوب المخدرة المحظورة فهي تتداخـــل عقوباتها وفقاً للمصلحة التي تحميها العقوبة (١).

يبقى أن تعرف ما عليه القضاء في المملكة بخصوص جريمة اللواط: فقد حذر رئيس القضاة في المملكة من التساهل في حكم جرائم اللواط، لما تحدثه من مفاسد، وما تجره من انحطاط ديني وخلقي، وبين أن التهاون مع مرتكب هذه الجريمة مما يجرئ الناس على الفساد والتعدي على الأعراض. وقد حث القضاة على أن يكون تقرير الجزاء على مسن يقدم على ذلك من أقسى العقوبات وأغلظها تمشياً مع ما تجيزه الشريعة الإسلامية في كل جريمة حسب ما أحيط بها من ملابسات واتمامات. وهذا ما ورد في تعميم رئيس القضاء رقم ٣/١٣٦٥. في ١٣٨٣/٣٢١ ومن خلال الإطلاع على القضايا التي رفعت لرئيس القضاة في المملكة وأصدر تعليماته فيها نجد أنه يميل إلى القول بالتعزير، وإذا رأى الإمام أن يلغ بالتعزير القتل كان له ذلك، ولكن لا يحرق بالنار وإنما القتل بالسيف. وإن كان في بعض خطابه بأنه ما يوصي بأنه يجعل عقوبته كالزنا (٢). ويرى أن من أقر بذلك الفعل ثم رجع عن إقراره أو لم تتم الشهادة ضده ، أو قويت التهمة ضده فإنه يعزر (٣).

وقد صدر بعد ذلك قرار الجحلس الأعلى للقضاء بإقامة عقوبة القتل على اللوطي (¹⁾ . لكــن الذي عليه العمل الآن لدى قضاة المحاكم في المملكة كالزاني . وإذا كان الحد هـــو الجلـــد فيحوز للقاضى تعزيرهم بما يراه يعد إقامة الحد عليه .

وفي حالة إذا اعتبرنا أن اللواط زنا في حكم الشهادة على الإقرار في الحدود وفي الزنـــا بـــالذات وذلك لما ورد في شهادة أعضاء الهيئة على المدعى عليهما باللواط بالفتيات .

. النظام القائم في المملكة عند استجواب المتهم : " أن المتهم إذا صدر اعترافه بحضور أشسخاص

⁽¹⁾ راجع ص () من هذه الرسالة

ر) خطاب رئیس القضاة رقم ص اف ٥٦٢ في ٥٦٢ ١٣٧٦/٥٨٠٠هــ - خطاب رقم ص اف ٣٤٣ في ١٣٧٦/٠٥/١٤هــ - خطاب رقم ص اف ٢٥٧ في ٢٥٧ الـ١٣٨١/٥٣/١هــ - خطاب رقم ص اف ١٥٩ في ١٥١/١١/١٨هــ

⁽۲) خطاب رئیس القضاة رقم ص / ف ۹۶۹ فی ۹۶۸، ۱۳۸۰/۰۹/۱ هــ - خطابه رقم ص / ق ۵۶۰ فی ۱۲۸۰/۰۹/۱ – خطابه رقم ص / ق ۲۲ فی ۲۹/۰/۰۲/۱ هــ - ورقم ص م ف ۳۱۳ فی ۳۱۳۷۹/۰۳/۱۹هــ

⁽۱) القرار رقم ۲۲۷ في ۲۲۲/۱۱/۲۶ هـ. .

وجب أخذ شهادهم على ذلك وتدوين ذلك بالمحضر " (١).

وهذا القول عام يشمل الحدود وغيرها.

وقد احتلف الفقهاء في مسألة الشهادة على الإقرار بالحدود فيرى الأحناف أنه يشترط لصحية الإقرار أن يكون في مجلس القضاء ، فلا اعتبار للإقرار بالحدود الخالصة لله تعالى عند غير القاضي فم لا ولاية له في إقامة الحدود حتى وإن أقر بذلك أربع مرات في الزنا وقامت الشهادة عليه بذلك الإقرار .

وحجتهم : أنه إن كان منكِراً فقد رجع ، وإن كان مقرُّ فلا تعتبر الشهادة مع الإقرار (٢)

القضية العاشرة:

وقائع القضية:

أنه بتاريخ قبض على المدعى عليه من قبل مركز هيئة الصناعية أثناء التنبيه بدخول صلاة العشاء حيث لوحظ متخلفاً عن أداء الصلاة جماعة وكان واقف أمام بوابة الورشك الني يعمل بها ويتحدث مع أحد الزبائن وكانت الصلاة مقامة في المسحد المجاور وعلى بعد خطوات منه وبعد القبض عليه تبين تكرار تخلفه عن أداء الصلاة جماعة وبسماع أقواله أقسر على نسب إليه .

نتائج التحقيق:

قد أسفر التحقيق عن اتمامه بالتخلف عن أداء الصلاة جماعة للمرة الرابعة وذلك للأدلسة التالية

- (١) محضر القبض لفه (٧).
- (٢) إقراره تحقيقاً ص ٣٢٢ لفه (١).
- (٣) صور التعهدات المأخوذة عليه المرفقة لِفه (٥،٤،٣،٢) .

وببحث سوابقه تبين خلو سحله من السوابق.

^{(&#}x27;) مادة (١٣٨) من نظام مديرية الأمن العام

⁽٢) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق ، حد ٧ ، ص . ٤٠ السرحسي ، محمد أحمد ،

المسوط مرجع سابق ، حـــ ٩ ، ص ٩٥

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدم عليه فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب اثبات مــــا أــــند إلــــه والحكم عليه بعقوبة تعزيرية تردعه وتزجر غيره .

حكم المحكمة:

وبسؤال المدعى عليه عن الدعوى أجاب بقوله أنا أعمل في ورشة بالصناعية وقد خرجت من الورشة إلى المسجد وقد أقيمت الصلاة ولكن قابلني زبون فتوقفت معه وتكلمت معه وأثناء ذلك حضر رجال الهيئة وقبضوا على وسبق القبض على ثلاث مرات بسبب التخلف عن الصلاة ووقعت على تعهدات لدى الهيئة بعدم تكرار التخلف في الصلاة أجاب فبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وبعد دراسة المعاملة فقد حكمت بتعزيره هكذا بجلده ثلاثين جلدة وصلى الله وسلم على نبينا محمد .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة في هذا الحكم حريمة تعزيرية وهي التخلف عن صلاة الجماعة للمرة الرابعة ، بناء على أن صلاة الجماعة في المسجد واحبة ، والجريمة هي ترك واحب أو فعل محرم كما سبق بنانه (۱) . ومن أدلة وحوبيتها أن الله سبحانه وتعالى ذكرها في كتابه وأمر بحسا حسى في حال الخوف فقال تعالى : " وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معسك وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سحدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخسرى لم يصلسوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، " (۲) الآية .

وم السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم آمر رحلاً فيصلي بالناس، ثم انطلق برحال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوهم بالنار (٣) " وكقوله صلى الله عليه وسلم: "من سمع النداء فلم يجسب فلا صلاة له إلا من عذر (٤) ". وكقوله صلى الله عليه وسلم للرجل الأعمى الذي طلسب

⁽¹⁾ انظر ص () من هذه الرسالة

⁽٢) سورة النساء ، الآية : ١٠٢

⁽ البخاري ، عمد بن اسماعيل صحيح البخاري . مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ، حديث رقم (٦٤٤)

⁽١) ابن ماحة ، محمد بن ماحه سنن ابن ماحه مرجع سابق ، ص ٣٤٤ ، حديث رقم (٧٩٣) .

منه أن يرخص له "أتسمع النداء . "قال: نعم ، قال: "فأجب " (١) . وقال ابن مسعود رضي الله عنه : "لقد رأيتنا - يعني الصحابة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - وما يتخلف عنها - أي عن صلاة الجماعة - إلا منافق معلوم النفاق ، أو مريض ، ولقد كال الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف (٢) " .

وقد ثبت هذه الجريمة أمام القضاء عن طريق التعهدات التي أخذت على المحكوم عليه إنسر تخلفه عن الصلاة وإقراره بهذه التعهدات ، وبناءً على محضر القبض المعد من قبل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي قرائل اقتنع بها القاضي وأتاح للجاني فرصة تفنيسد هذه القرائل ، ولكل القاضي اقتنع بها فحكم بناءً عليها " (") . وكان الحكم بتعزيره ثلاثين حلاة وسبق أن قلنا بأن ترك الصلاة تحاوناً يعاقب عليها بالتعزير حلداً لذلك فإل تسرك الصلاة تحاوناً من مجالات تطبيق التعزير بالجلد ، .

⁽¹⁾ مسلم ، مسلم بن الحجاج صحيح مسلم مرجع سابق ، ص ٢٥٠ ، حديث رقم (٩٥٣)

^{(&}quot;) مسلم ، مسلم بن الحجاج صحيح مسلم مرجع سابق ، ص ٣٥١ ، حديث رقم ١٥٤

⁽٢) النعار ، مصطفى النحار الإدعاء العام مرجع سابق ، ص - ٥٢

القضية الحادية عشر:

نوع القضية / تصنيع الخمر بقصد التعاطي ، وتعاطيه .

وقائع القضية:

حيث أنه قبض على (مسعود) و (يحى) من قبل مركز هيئة الاسكان إثر توفسر معلومات لديهم عى قيام الأول والثاني بتصنيع الخمور وتعاطيه وتشجيع الشباب لديهم لهذا الغرض . وبالانتقال للموقع شوهد الأول والثاني بيد كل منهما جركل سعة (٢٥) لـتر ، وكانا في حالة غير طبيعية محاولان الدخول في أحد المساكن فتم استيقافهما واتضع أهما في حالة سكر وأن رائحة المسكر تنبعث من فمهما ، وتبين أن الجركل الــذي بحوزة الأول علوه بالخمر ، والجركل الآخر الذي بحوز الثاني به القليل من الخمر ، وقــد أفـادا أهما يقومان بتصنيع الخمر وشربه من فترة وقد أثبت التقرير الكيماوي الشرعي إيجابية العينات المضبوطة لمادة الكحول المسكرة .

نتائج التحقيق:-

وبالتحقيق معهما اعترف الأول بشربه للمسكر وأنه قبض عليه وهو بحالة سيكر حبث قام بتصنيع النبيذ المسكر من التمر والماء وقيامه بشربه مع الثاني وأنه يصنع النبيذ المسكر منذ شهرين وقد صنعه مرتين وصدق اعترافه شرعاً. وقد اعترف الثاني بمشل ما اعترف به الأول من القبض عليه وهو بحالة سكر وشربه للمسكر وتصنيعه لنبيذ التمسر المسكر بمشاركة الأول وقد أضاف أنه قد سبق وصنع النبيذ منذ شهر وصنعه مرتين .

ولبحث سوابقهما تبين وجود سابقة واحدة على الثاني وهي حيازة واستعمال مخدرات ، ووجد على الأول عشر سوابق ، تسع سوابق منها تناول المسكر وواحدة سرقة أموال .

وقد أسفر التحقيق عن اتمام المذكورين بما أسند إليهما ، وذلك للأدلـــة والقرائــــ التالية :-

- (١) اعترافهما المصدق شرعاً.
 - (٢) محضر الاستشمام.

(٣) التقرير الكيماوي الشرعي .

طلب المدعى العام: -

وحيث أن ما أقدم عليه المذكورين فعل محرم وانتهاك لحد من حدود الله ، لذلك أطلب إثبات ما أسند إليهما والحكم عليهما بحد السكر ، لقاء شربهما للخمر المسكر وتعزيرهما لقاء تصنيعهما للخمر المسكر وحيازتهما له بعقوبة تعزيرية والتشديد عليهما لقله سوابقهما وإحالة الأول إلى لجنة تعدد السوابق .

الحكم --

٨٠ حلدة على كل واحد منهما حد السكر علانية ، وسحن الأول عشرين شهر اعتباراً من توقيفه مع جلده خمسمائة جلدة مفرقة على عشر فترات متسساويات بينهما أسبوع ، ويقدم الحد على التعزير .

سجى الثاني لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ توقيفه و جلده مائتين جلدة مفرقة على أربع فترات متساويات بينهم أسبوع وذلك لسوابق الأول وسلابقة الثاني وتصنيعهما وحياز قمما الخمر مع أخذ التعهد عليهما بعدم العودة لمثل ذلك الفعل وإحالة الأول إلى لجنة تعدد السوابق.

تحليل مضمون الحكم :-

الجريمة تعزيرية وهي تصنيع الخمر بقصد التعاطي ، وحيازته ، أما شرهما له فسهي جريمة حدية وهنا اجتمعت الجريمة الحدية مع الجريمة التعزيرية وقدم الحدد وقد ثبت بالاعتراف وحلد ٨٠ حلدة حد الشرب المسكر ثم عزر الأول بخمسمائة حلدة تعزيراً وسعنه عشرين شهراً تعزيراً لقاء صنعه للخمر وحيازته حيث ثبت الجريمة التعزيرية بالاعتراف وتصنيع الخمر وحيازته عقوبتهما تحدف إلى حماية مصلحة واحدة هدي حماية العقل وهي من الضروريات الخمس لذا فقد تداخلت عقوبتهما وشددت العقوبة بسبب

السوابق عليه وقد نص الحكم على هذا . أما الآخر فكانت عقوبته التعزيرية أقل مسس الأول لقلة سوابقه وحكم عليه بماثتين جلدة وسحنه لمدة ستة أشهر ، وكما سسبق بيانسه التعزير بالجلد ليس لأعلاه حد محدد لا يجب تجاوزه بل هو مفوض إلى رأي القاضي بحسب احتهاده وبحسب ما يرى من تحقيق العقوبة لغرضها وكذلك الشأن بالنسسبة للحبسس تعزيراً مفوض إلى رأي القاضي وليس له مدة محددة كما سبق بيانه . وقد فرق الجلسد على فترات حنى لا تتحاوز العقوبة غرضها فتؤدي إلى تلف المجلود .

القضية الثانية عشر

نوعها: شرب المسكر المتهم: علي

وقائع القضية

حيث أنه بتاريخ ، قبض على (حسن) من قبل مركز هيئة النسيم إثر توفسر معلومات عن المذكور ، بأنه يحضر إلى غرفته التي يسكى بما آخر الليل وهو بحالة غيير طبيعية لشربه المسكر ، وعند انتقال الفرقة إلى الموقع لتتأكد من صحة المعلومات ، شوهد المذكور وهو بحالة غير طبيعية ورائحة المسكر تنبعث من فمه .

نتائج التحقيق :-

وبالتحقيق مع المذكور أفاد بأنه عند حوالي الساعة الثانية عثير والنصف ليلا مسس يوم السبت ، قام بشراء قارورة كالونيا صغيرة الحجم على شكل بخاخ بخمسة ريالات مسن أحد البقالات قام بمسك القارورة بيده ووضعها أمام فمه وضغط على البخاخ ثلاث مسوات وأحس بطعم الكالونيا داخل فمه ، وصادق على أقواله شرعاً .

وقد أسفر التحقيق عن توجيه الاتمام للمذكور بما أسند إليه للأدلة والقرائل التالية :

- (١) اعترافه المصدق شرعاً.
- (٢) ما تضمنه محضر القبض من القبض على المذكور وهو بحالة غير طبيعية .
 - (٣) ما تضمنه محضر الاستشمام من انبعاث رائحة المسكر من فمه .

طلب المدعى العام: -

حيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم وانتهاك لحد من حدود الله ، اطلب البلت ما أسند إليه ، والحكم عليه بحد السكر .

منطوق الحكم وأسبابه:-

وباستحواب المدعى عليه أجاب بقوله ما ذكره المدعى العام في دعواه غير صحيح والصحيح أنني بخيت بالكالونيا على وجهي على الخد الأعن والأيسر ثم تحسحت به هدة إجابتي . وقد حرى الرجوع إلى المعاملة فوحدت بين طياقا اعتراف المدعى عليه المصدق شرعاً . - هذا كلام القاضي - ما ورد في دعوى المدعى العام من أنه بغ الكالونيا أمام فمه للاث مرات وأحس بطعم الكالونيا داخل فعه وبعرض ذلك على المدعى عليه قال : بأنني اعترفت به ولا أعلم ما كتب . كما وحدت محضر الاستشمام على لفة (١) وتضم أنسه حرى استشمام المدعى عليه من اثنين من أعضاء الهيئة وهم محمد وأحمد . وتبسيس رائحة المسكر من نوع كولونيا تنبعث من فعه . لما وحدت محضر القبض لف (٢) ويتضمن أنه تم الانتقال إلى الموقع للتأكد من صحة المعلومات فشوهد المذكور أعلاه وهو في حالسة غير طبيعية ورائحة المسكر تنبعث من فعه فنظراً إلى ما دون ونظراً إلى انكار المدعى عليه لمساونظراً إلى اعتراف المدعى عليه المصدق شرعاً المذكور أعسلاه ونظراً إلى محضر القبض المذكور أعلاه وهما يؤكدان أن رائحة المسكر تنبعث من فع المدعى عليه وأنه في حالة غير طبيعية وللشبهة القوية في حتى المدعى عليه فقد قررت جلد المدعسى عليه وأنه في حالة غير طبيعية وللشبهة القوية في حتى المدعى عليه فقد قررت جلد المدعسى عليه سبعين حلدة دفعة واحدة تعزيراً وبه حكمت

التعليق على الحكم من وجهة نظر الباحث :-

الجريمة هنا هي في الأصل جريمة حدية وهي جريمة حد السكر ، ومع أن المشروب هو من غير الخمر إلا أنه تعتبر خمراً عند الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلــــة لقولـــه تعالى : " إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاحتنبوه لعلكـــم

تفلحون "(۱) واسم الخمر يقع على كل مسكر ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أفساكم وسلم: "كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام "(۲) وقوله صلى الله عليه وسلم: "ما أسكر الفرق منه فمسلء عن قليل ما أسكر كثيره "(۱) وقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن البتع ، وعى نبيذ العسل الكف منه حرام "(1) وقوله صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن البتع ، وعى نبيذ العسل فقال: كل شراب أسكر ، فهو حرام "(٥) وقوله صلى الله عليه وسلم: "مسا أسكر كثيره ، فقليله حرام "(١) قال صاحب المدونة: "قلت لابن القاسم: هل كان مالك يكره المسكر من النبيذ ؟ قال : قال مالك : ما أسكر من الأشربة كلها ، فهو خمسر يضرب صاحبه فيه ثمانين "(٧) وقال صاحب المهذب : "كل شراب أسكر كثيره حرم قليلهه "(٨) وقال ابن قدامة : "إن كل مسكر حرام قليله وكثيره ، وهو خمر حكمه حكسم عصرير العنب في تحريمه ، ووجوب الحد على شاربه "(١) .

أما الحنفية ففي هذه الحالة لا تعتبر عندهم مادة الكالونيا خمراً وإنما يوجبون الحد فيما سوى الخمر إذا أسكر شاربها قال الإمام الكاساني: "وحد السكر، سبب وجوب السكر الحاصل لشزب ما سوى الخمر من الأشربة المعهودة المسكرة، كالسكر، ونقيع الزبيب، والمصنبوخ أدنى طبخه من عصير العنب أو التمر أو الزبيب " (١٠) وفي هذه القضية فإل القاضي اعتبر الجريمة تعزيرية وليست حدية، وذلك لعدم إكتمال أو توافر الأدلة الموجب لحد الشرب، فإن المتهم قد اعترف بشربه للمسكر وصدق اعترافه شرعاً ولكن عاد ورجع عن اعترافه ففي هذه الحالة يعزر الجاني، لأن الإنسان في الغالب لا يقسر على نفسه، والرجوع عن الإقرار تعتبر شبهة تدرء حد السكر لما قال الرسول صلى الله عليه وسلم والرجوع عن الإقرار تعتبر شبهة تدرء حد السكر لما قال الرسول صلى الله عليه وسلم

⁽١) سورة المائدة ، الآية : ٩٠

⁽١) مسلم ، مسلم بن الحجاج صحيح مسلم . مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ١٠٠

⁽٢) البيهقي ، أحمد بن اخسين السنن الكبرى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٢٩٦

⁽١) البيهقي ، أحمد اخسين المرجع السابق ، حد ٨ ، ص ٢٩٦٠ -

⁽٥) مسلم ، مسلم بن الحجاج صحيح مسلم مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٩٩

⁽١) البيهقي ، أحمد اخسين السنن الكبرى مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ٢٩٦

⁽۲) مالك ، ما لم بن أنس الملونة الكبرى مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٤١٠

⁽A) الشيرازي ، ابراهيم على . المهذب . مرجع سابق ، حــ ٢ ، ص ٣٨٦

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد . المفنى . مرجع سابق ، حـــ ٩ ، ص ١٥٩

⁽١٠٠ الكاساني ، أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ١٦٤

لإصحابه الذين لحقوا بماعز وقتلوه بعد هروبه من الحد: " هلاّ تركتموه ، لعله يتبهب " (١) انكاره على الصحابة عندما لحقوا به . وما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق سرق شملة فقالوا: إن هذا سرق ، فقال: " لا أحاله سرق " فقال : بلى يا رسول الله قد سرقت ، قسال : " اذهبوا به فساقطعوه ثم احسموه " (٢) . ولأن الإقرار إحدى بينتي الحد فيسقط بالرجوع عنه كالبينة إذا رجعيت قبل إقامة الحد (٣) . جاء في بدائع الصنائع : " وأما بيان ما يسقط الحسب بعسد وجوب فالمسقط له أنواع منها: الرجوع عن الإقرار بالزنا، والسرقة والشرب، والسكر، لأنسه يحتمل أن يكون صادقاً في الرجوع وهو الإنكار ، ويحتمل أن يكون كاذباً فيه ، فإن كـان صادقاً في الإنكار يكون كاذباً في الإقرار ، وإن كان كاذباً في الإنكار يكون صادقاً في الإقرار فيورث شبهة في ظهور الحد ، والحدود لا تستوفى مع الشبهات "(1) وقال الشافعي رحمه الله تعالى : " وإذا أقر الرجل بالزنا ، أو بشرب الخمر أو بالسرقة ثم رجمع قبلت الرجوع عن الإقرار بشرب الخمر: " وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه ، لأنه حمد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود ، ولا يعتبر مع الإقرار وجود الرائحة " (٢) يتضم م نصوص الفقهاء أن الحد يدرء عن المقر إذا رجع عن إقراره ، وكان الحد ممّ يغلب فيـــه حق الله تعالى ، وأن الحد لا يسقط بالرجوع عندهم عن الإقرار به إذا كان الغالب فيه حق الآدمي ، كالقذف . ومن القرائن على السكر في هذه الحالة هو سكره ووجــود رائحــة الخمر أو المسكر من فمه فإذا شوهد شخص يتقيأ الخمر أو وجد بحالة سكر ، أو كـــانت رائحة الخمر تفوج من فمه ، فلا حد عليه في جميع هذه الحالات عند الحنفيـــة ، لشــبهة الاحتمال ولكنه يعزر عندهم حاء في البدائع: "ولا حد على من توجد منه رائحة الخمر،

⁽١) الترمذي ، عمد عيسى الجامع الصحيع مرجع سابق ، حـ ٦ ، ص ٢٠٢

⁽١) البيهتي ، أحمد الحسين . السنن الكبرى مرجع سابق ، حــ ٨ ، ص ٢٧٦

⁽٢) ابن قدامة ، عبد الله أحمد . المفنى . مرجع سابق ، حب ٩ ، ص ٦٩

⁽١) الكاساني ، أبي بكر بن مسعود . بدائع الصنائع .. سرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٢١٢٤

^(*) الشافعي ، محمد إدريس . الأم . مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ١٣٩

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المغنى . مرجع سابق ، حب ٩ ، ص ٦٢ .

لأن وجود رائحة الخمر لا يدل على شرب الخمر لجواز أنه تمضمض بما ، و لم يشهر بما ، أو شربها عن إكراه أو مخمصة (١) وقال النووي : " ويحد بإقراره أو شهادة رجلين لا بريع خمر وسكر وقيء " (٢) وقال ابن قدامة : " ولا يجب الحد بوجود رائحة الخمر من فمه في قــول أكثر أهل العلم " (") وقال أيضاً : " وإن وجد سكراناً أو تقيأ الخمر ، فعن أحمد : لا حـــد عليه ، لاحتمال أن يكون مكرهاً ، أو لم يعلم أنها تسكر " (1) أما الشيخ البــهوتي فذكــر وجوب حده برائحة الخمر وبالسكر وبمشاهدته وهو يتقيأ ، فقد قال : " أو وجد مسلم مكلف سكراناً ، أو يتقيأها - أي الخمر - مسلم مكلف حد ، لأنه لم يسكر أو يتقيأها إلا وقد شركها " (٥) ولكن الشيخ المرداوي رحمه الله ، ذكر في كتابه الإنصاف أن المذهب هــو عدم حده بمحرد الرائحة ، وذكر أن في المذهب رواية ثانية هو القول بحـــده إذا لم يــدع الشبهة ، فإذا إدعاها درء عنه الحد . أما من تقيأ الخمر ، أو وجد سكراناً فذكر في المذهب الحنبلي روايتان أحدهما : القول بدرء الحد عنه كقولهم في الرائحة ، أما الرواية التي عليـــها المذهب، وهي التي رجحها المرداوي فهي القول بحده بوجود السكر أو التقيوء. (١) أما المالكية فلم يأخذوا بشبهة الاحتمال ، ولذا فهم يوجبون الحد برائحة الخمر إذا شهه عليه شاهدان عدل بأن هذه الرائحة الفائحة من فمه رائحة خمر ، حتى ولو شهد آخــــران بألها ليست رائحة خمر . ومثله لو وجد سكراناً أو شوهد وهو يتقيأ الخمر فإنه يحد قـــال الشيخ الدردير: " أو شهدا ، أي شهد عدلان بشرب أو شم لرائحته في فمه ، وعلمست رائحته إذ قد يعرف برائحتها من لا يشرها ، وكذا لو شهد عدل برؤية الشرب و آخر برائحتها أو بتقيؤها فيحد وإن خولفا ، بأن قالا : ليس رائحته رائحة الخمر بل خل مثلاً ، فلا تعتبر المخالفة ، ويحد لأن المثبت يقدم على النافي لأن .

فالذي يظهر للباحث أن القاضي ناظر القضية لا بجدِ اعتماداً على القرائن في حد السكر

^{(&#}x27;) الكاساني ، أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع . مرجع سابق ؛ حــ ٩ ، ص ٩١٦٤

⁽۱) النووي ، يحيي بن شرف معن المنهاج مرجع سابق ، ص ٥٣٥ .

⁽٢) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المغني . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ض ١٦٣

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفنى. المرجع السابق .

⁽٥) المهوي ، مصور يونس شرح منتهى الإرادات . مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ٣٥٨

⁽١) الرداوي ، علي بن سليمان الإنصاف . مرجع سابق ، حد ١٠ ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٤

⁽٢) الدردير ، أحد الشرح الكبو مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٣٥٣

ولذلك فهي جريمة تعزيرية وقد عزره بالضرب سبعين جلدة لأن الجريمة من جنـــس حــد شرب الخمر ، فلم تصل إلى حد الشرب والشرب والسكر من الجرائم الني هي بحـــال تطبق التعزير بالجلد كما بين الباحث .

القضية الثالثة عشر

نوعها : اطلاق نار على مترل المتهم سعد

وقائع القضية : الثالثة عشر :-

حبث أنه قبض على المذكور بواسطة دوريات الأمن كونه مطلوب بتهمة اطلاق النار على مترل من الخارج لأحد المواطنين والهرب على إثر سوء تفاهم سابق حدث بينهما ولم يحدث من حراء ذلك إصابات . وبالانتقال لوحظ وجود آثار لعملية اطلاق النار علسى نافذة المترل وقرب النافذة ودخلت طلقتين نارية إلى المجلس عن طريق النافذة ووحسد بسه ظروف فارغة للسلاح . وقد شهد على ما حصل أحد الشهود وشهد آخر .

نتائج التحقيق:-

وباستجوابه أقر بما نسب إليه وصدق إقراره شرعاً . وقد أسفر التحقيق عن الهـــام المذكور بما نسب إليه للأدلة والقرائل التالية :-

- (١) اعترافه المصدق شرعاً.
- (٢) شهادة الشهود المدونة.
 - (٣) محضر القبض.

طلب المدعى العام: -

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ونظاماً ، لهذا أطلب إثبات ما أسند إليه والحكم عليه بعقوبة تعزيرية لقاء اطلاق النار على مترل ، وإثبات ادانت المستخدامه السلاح في غير ما رخص له ، وافهامه أن عقابه عن ذلك عائد للجهة المختصة

مضمون الحكم وأسبابه :-

وبعرض الدعوى على المدعى عليه صادق على دعوى المدعي العام جملة وتفصيلاً من إطلاقه النار على أحد المنازل من السلاح المنوه عنه ، فبناءً على ما تقدم في الدعوم ومصادقة المدعى عليه ، فقد حكمت - كلام القاضي - عليه تعزيراً لقاء ما بدر منه بان يجلد مائتين وأربعين جلدة مفرقة على أربع فترات متساويات ويكون بينهما مدة لا تقلع عن عشرة أيام ، وسحنه خمسة أشهر ابتداءً من إيقافه ، كما ثبت لدى استخدامه السلاح وإطلاق النار منه في غير ما رخص له ، وأفهمته أن عقابه عائد للجهة المختصة . وبعرضه عليه قنع به .

تحليل مضمون الحكم من وجهة نظر الباحث :-

الجريمة في هذه القضية جريمة تعزيرية ليس فيها عقوبة مقدرة وقد توافسرت أركانه (۱) من الفعل المادي من الإطلاق الفعلي بالسلاح على أحد المنازل وقد توافر القصد العنوي وهو قصد العدوان. وقد ثبتت وقائع الجريمة أمام القضاء بموجب اعترافه ومصادقة ما جاء في دعوى المدعي العام ، وبناءً على ذلك فقد عزر الجاني بالجلد مسائين وأربعسين جلدة فقد رأى القاضي أن الجلد عقوبة مناسبة لردع الجاني وزجر غيره ولم يتقيد القساضي بعدد معين وإنما زاد عدد الجلد على جلد أعلى الحد وهو بذلك يأخذ بقسول المالكية (۱) ورواية عند الحنابلة (۱) وبرأي شيخ الإسلام ابن تيمية (۱) وابن القيم (۱۰). وفرق الجلد على فترات بينها فترة كافية لبرء الجاني لكي لا يؤدي الجلد إلى تجاوز الغرض مسن العقوبة أو الانتقام . وقد ضم الحكم عقوبة السجن إلى الجلد وهي خمسة أشهر وهسذا راجع إلى نظر القاضي إذا رأى أن الجلد لا يكفي ولا يؤدي غرض العقوبة فله ضم عقوبة

⁽¹) الصيفي ، مصطفى عبد الفتاح . الأحكام العامة للنظام الجزالي ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠

^{(&}lt;sup>")</sup> انظر ص () من هذه الرسالة

^{(&}quot;) انظر ص () من هذه الرسالة

⁽¹⁾ انظر ص () من هذه الرسالة

^(*) انظر ص () من هذه الرسالة

أخرى إليه كالسحل (١) والسحن كذلك مفوض في مدته إلى نظر القاضي بحسب ما تقتضيه المصلحة (٢) كما ثبت لدى القاضي استخدام السلاح في غير ما رخص له وإفهام الجاني أن عقوبته عائدة للجهة المختصة بناءً على طلب المدعي العام ، لأن ولي الأمر منسع استخدام السلاح المرخص في غير ما رخص له وجعل له عقوبة محددة تطبقها جهة مختصة معينة من قبل ولي الأمر .

القضية الرابعة عشر

نوع القضية / خيانة الأمانة

اسم المتهم / خالد

وقائع القضية

بتاريخ (....) قبض على : حالد من قبل الدوريات الأمنية إثر بلاغ مى : على ، مندوب شركة (....) مفاده قيام حالد باختلاس مبلغ وقدره ثلاثــــة وســتون ألــف وأربعمائة وأربعة وستون ريال (٦٣٤٦٤) هي عبارة عن تحصيلات لم يقم بتوريدهــا إلى الشركة .

نتائج التحقيق:

بالتحقيق مع المذكور أقر باختلاس مبلغ وقدره ثلاثة وأربعو ألف ريال تقريباً (٤٣٠٠٠) ريال وصدق اعترافه شرعاً . وقد أسفر التحقيق عن الهامه بما أسند إليه للأدلة والقرائن التالية :

(١) اعترافه المصدق شرعاً المدون ص () من دفتر التحقيق .

وببحث سوابقه لم يعثر له على سوابق.

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً لذا أطلب إثبات ما

⁽۱) انظر ص () من هذه الرسالة

^{(&}quot;) ابن تيمية ، أحمد عبد الحليم . السياسة الشرعية . مرجع سابق ، ص ١١٣

أسند إليه ، وتعزيره لقاء حيانته للأمانة بعقوبة تعزيرية تردعه وتزجر غيره . وبالله التوفيق .

منطوق الحكم وأسبابه:

بعرض دعوى المدعي العام على المدعى عليه أجاب بقوله: إن ما جاء في دعــوى المدعي العام صحيح وأني قمت باختلاس مبلغ وقدره (٤٣٠٠٠) ريال تقريباً وهي عبـلوة عن تحصيلات لم أقم بتوريدها إلى الشركة. فبناءً على الدعوى والإجابة فقد حكمت على المدعى عليه بتعزيره بسحنه لمدة سبعة أشهر من توقيفه مع جلده مائتين وأربعين جلدة على أربع فترات يفصل بينها أسبوع ، وذلك بناءً على اعترافه.

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة في هذه القضية حريمة تعزيرية ليست لها عقوبة مقدرة وهي حيانة الأمانسة ويجوز المعاقبة عليها بالضرب إذا تبين للحاكم أن الضرب وسيلة مفيدة في ردعه إذا تبين أنه منعمد عالم بالجريمة (١) وقد ثبتت وقائع الجريمة أمام القضاء عن طريق إقرار الجاني بجريمتسه وقد توافر في الإقرار كامل شروطه من حصوله بدون إكراه من عاقل مختاراً بالغاً ومفصلاً. ويكفى كونه مره واحده .

وقد عزره القاضي بسجنه مدة سبعة أشهر بالإضافة إلى جلده ماتين وأربعسين جلدة ، وذلك راجع إلى اجتهاد الحاكم فإن خيانة الأمانة ليست من جنس الحد فيجوز عند ابس تيمية تجاوز أكثر الحدود المقدرة ، وعند مالك والحنفية للإمام حسب اجتهاده أن يجساوز بالسجن أو بالجلد أكثر الحدود . وأنه ليس لجلد التعزير حد مقدر لا يجب تجساوزه عنسد المالكية بل هو بحسب المصلحة . وقد نص الحكم على تفريق الجلدات علسى فسترات متساوية في أوقات متباعدة حتى لا تؤذي المحكوم عليه أو تؤدي إلى التلف أو تجاوز المقصود من العقوبة وهو الردع والإصلاح والتهذيب وزجر الآخرين عن اقتراف مثل هذا الفعل

⁽١) أبي يعلى ، محمد الحسين الأحكام السلطانية مرجع سابق ، ص ٢٩٨ ، ٢٩٩

وقد عرف ابن رشد في كتابه بداية المحتهد، السرقة بأنها أحد مال الغير مستتراً من غير أن يؤتمن عليه (¹). وقد علل ابن رشد غدم القطع على من جحد أمانة أو عارية، لأنه يمكي أخذ المال منه بالحكم فلم يحتج إلى القطع (٢).

ومفهوم هذا التعريف أنه إذا اثتمن على المال لا يكون سارقاً وبالتالي لا تقطع يده ، والأمين إذا استعمل الشيء أو بدده لا يعتبر سارقاً . وقد ورد في فتح القديسر: "ولا قطع على حائل ولا خائنة "(٢) وهما اسما فاعل من الخيانة وهو أن يؤتمن على شيء بطريسة العارية أو الوديعة فيأخذه ويدعي ضياعه أو ينكر أنه كان عنده وديعة أو عارية ، وعللسه بقصور الحرز لأنه قد كان في يد الخائن وحرزه كحرز المالك على الخلوص ، وذلك لأن حرزه وإن كان حرز المالك فإن أحرزه بإيداعه عنده لكنه حرز مأذون للسارق بدخوله (١) وجاء في الهداية : "ولا تقطع على خائن ولا خائنة لقصور في الحرز " (٥) لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع " (١) وهسذا قول الجمهور من الحنفية (٧) والمنافعية (١) ورواية عن الإمام أحمد رجحها ابسن قدامة (١) وقد استدلوا بالآتي :

١- ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " ليس على خائر ، ولا منتهب ،
 ولا مختلس قطع " (١١) .

٢- أن جحد العارية ليس بسارق ، لأن السارق هو من أخذ مال غيره خفية من حسرز
 مثله ، أما جاحد العارية فهو خائن والخائن لا قطع عليه للحديث السابق

⁽١) ابن رشد ، محمد أحمد بداية المحتهد مرجع سابق ، حـــ ٢ ، ص ٣٧٢

⁽٢) ابن رشد ، محمد أحمد المرجع السابق حد ٢ ، ص ٢٧٧

⁽٢) ابن الممام ، محمد عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٢٣٢

⁽¹⁾ ابن الهمام ، محمد عبد الواحد فتح القدير المرجع السابق ، حد ٤ ، ص ٢٣٣

^(*) المرغيناني ، علي بن أبي بكر الهداية مرجع سابق ، حــ ٥ ، ص ٣٧٣

⁽۱) الترمذي ، محمد عيسى الجامع الصحيح مرجع سابق ، حن ٢ ، ص ٢٢٨ - أبي داود ، سليمان بن الأشعث سنن أبي داود مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ١٩٤ - ١٩٥

⁽٧) ابن الهمام ، محمد عبد الواحد فتح القدير مرجع سابق ، حده ، ص ٣٧٣

⁽٨) ابن رشد ، عمد أحمد الماية المحتهد مرجع سابق ، حد ٢ ، ص ٣٣٤

⁽٩) الشافعي ، محمد إدريس . الأم مرجع سابق ، حد ٦ ، ص ١٣٩

⁽١٠٠ ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفني . مرجع سابق ، خــ ٩ ، ص ١٠٤

⁽۱۱) سبق تخريج الحديث .

- إلى المعزومية الذي روي عن عبد الله بن عمر بسن الخطاب "أن امرأة عزومية كانت تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يدها "(1) وما روي عن سعيد بن المسيب "أن امرأة من بني مخزوم استعارت حليا على لسان أناس فححدته فأمر كما النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت "(٢) والذي استدل به الفريقق الثاني على وجوب القطع على جاحد العارية فقد تطرق إليه الاحتمال من ناحيتين .

الأولى: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقطعها ، لأنها ححدت العارية ، وإنما أمر بقطعها ، لأنها كسانت وإنما أمر بقطعها ، لأنها سرقت ، وإنما وضعت في الحديث بجحدها للعارية ، لأنها كسانت مشهورة بهذه الصفة بدليل أن أسامة بن زيسد رضي الله عنسهما ، عندما حساء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليشفع فيها قام الرسول صلى الله عليه وسلم خطيباً وقال : " إنمل أهلك من كان قبلكم إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركسوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه "(")".

الثانية: إن حديث المخزومية لو حمل على ظاهره ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقطعها ، لأنها جحدت العارية ، فيكون الحديث منسوخاً بحديث "ليس على خائن ، ولا منتهب ، ولا مختلس قطع " (٤) وهذه الرواية عن الإمام أحمد رجحها ابن قدامـــة وهــي المذهب جاء في المغيي: " واختلفت الرواية عن أحمد في جاحد العارية فعنه عليه القطع وهـو قول اسحاق كما روي عن عائشة أن امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلــي الله عليه وسلم: " ألا أراك تكلمني في حد من حدود الله تعالى " ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال: إنما أهلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشــريف تركـوه وإذا سرق فيهم الشــريف تركـوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدهــا

⁽¹) أبو داود ، سليمان بن الأشعث . سنن أبي داود . مرجع سابق ، حـــ ٤ ، ص ١٩٧

^(*) أبو داود ، سليمان بن الأشعث المرجع السابق ج، ٤ ، ١٩٩ .

⁽٢) البخاري ، عمد اسماعيل . صحيح البخاري مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ١٦

⁽¹⁾ مبق تخريج الحديث

قالت: فقطع يدها.

فال أحمد لا أعرف شيئاً يدفعه ، متفق عليه . وعنه لا قطع عليه وهو قــول الخرقــي وأبي اسحاق ابن شاقلا وأبي الخطاب وسائر الفقهاء ، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى ، لقــول , سول الله صلى الله عليه وسلم: لا قطع على خائن . ولأن الواجب قطع السارق والجاحد غير سارق . وإنما هو خائن ، والمرأة التي كانت تستعير المتاع إنمـــا قطعــت لســرقتها لا بجحدها ألا ترى قوله: " إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . وقوله والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها " هكذا ... وفي بعيض ألفاظ رواية هذه القصة عن عائشة أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ، وذكرت القصة . رواه البخاري . وفي حديث أنها سرقت قطيفة ، فروي الأترم بإسناده عن مسعود بن الأسود قال: لما سرقت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفديها بأربعين أوقية . قال : " تطهر خير لها " فلما سمعنا لين قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (هكذا ...) أتينا أسامة فقلنا كلم لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكـر الحديث نحو سياق عائشة ، وهذا ظاهر في أن القصة واحدة وألها سرقت فقطعت بسـوقتها وإنما عرفتها عائشة بجحدها للعارية لكونها مشهورة بذلك ، ولا يلزم أن يكون ذلك كما لو عرفتها بصفة من صفاتما ، وفيما ذكرنا جمع بين الأحاديث وموافقة لظاهر الأحـــاديث الإمام أحمد في جاحد العارية وهي وجوب قطعه ، ورجحها من أصحابه صاحب شــــرح منتهى الإرادات وهو مذهب الظاهرية (٢) وقد استدلوا بعموم قوله تعـــالى : " والســارق والسارقة فاقطعوا ايديهما " (1) وكذا بظاهر حديث المحزومية الني كانت تستعير المتـــاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها .(٥)

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفنى مرجع سابق ، حــ ١٠ ، ص ٢٤٠

⁽١) لابن قدامة ، عبد الله أحمد ، المرجع السابق ، حد ٨ ، ص ٢٤١ ب

⁽٢) ابن حزم ، عمد على المحلى مرجع سابق ، حــ ١١ ، ص ٣٦٢

⁽١) سورة المائدة ، الآية : ٣٨

^(*) مبق تخريجه

قال الإمام منصور البهوتي: "وكذا يقطع جاحد عارية يمكن إخفاؤها قيمتها نصاباً " (١) فالقصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة هو قصد خاص هو نية الغش أو نية تملك الشـــيء وحرمان صاحبه منه.

القضية الخامسة عشر:

نوع القضية : سرقة جهاز رسيفر من داخل غوفة .

اسم المتهم / (عمر) العمر (١٩ عام)

وقائع القضية:

حيث أنه بتاريخ (....) قبض على المذكور من قبل إحدى فرق الدوريات الأمنية إثر بلاغ من عمال المزرعة عن قيام المذكور بالدخول إلى المزرعة وقام بكسر باب غرفسة العمال عن طريق آلة لفتح الباب ثم دخل إلى الغرفة وقام بتفتيشها وأخذ جهاز الاسستقبال الفضائي (الرسيفر) وخرج به من الغرفة وحينها قبض عليه العمال وهو حارج من الغرفة ومع الجهاز وقد أفاد المذكور أنه دخل الغرفة للسرقة وقام بسرقة الرسيفر وإحراجه مسن الغرفة ثم قبض عليه .

نتائج التحقيق:

باستجواب المذكور أقر بسرقته للجهاز وأنه قام بكسر الباب ودخل وسرق الجهاز وخرج به من الغرفة وصادق على ذلك شرعاً . وأقر بسرقة سيكل من أمام أحد المحلات . وقد أسفر التحقيق عن اتمام المذكور بما نسب إليه ، وذلك للأدلة والقرائن التالية :

- ١- اعترافه المصدق شرعاً المدون ص ().
 - ٠ ٢- محضر القبض المرفق لفة () .
 - ٣- أقوال العمال المدونة ص ().

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ، لذا أطلب إثبات

⁽١) البهوي، منصور يونس كشاف القناع مرجع سابق، حــ ٤، ص ٣٤٠

ما أسند إليه وتعزيره لقاء ذلك بعقوبة تعزيرية تردعه وتزجر غيره . وبالله التوفيق . مضمون الحكم وأسبابه :

بعرض الدعوى على المدعى عليه قال إن ما جاء في دعوى المدعي العام صحيح فقد دخلت المزرعة وكسرت باب غرفة العمال بآلة معي وأخرجت جهاز الرسيفر من الغرفة وقبض على هناك ، وبالإطلاع على محضر القبض المرفق لفه () وما حساء في أقوال العمال فقد حكمت بتعزيره بالسجن لمدة سنه وستة أشهر من تاريخ إيقافه وجلده ٥٠٠ جلدة مفرقة على سبع فترات كل فترة خمسين جلدة يفصل بينها عشرة أيام ، وبعرض الحكم عليه قنع به وصلى الله على نبينا محمد .

تحليل مضمون الحكم:

السرقة هنا تعتبر حريمة تعزيرية لعدم إكتمال شرط المالية في المال المسروق فإن مسن شروط السرقة الحدية أن يكون المسروق مالاً متقوماً أو محترما وللسرقة أربعة أركسان هي : (١) الأخذ خفية (٢) أن يكون المأخوذ مالاً . (٣) أن يكول المال مملوكساً للغسير (٤) القصد الجنائي .

فجميع هذه الأركان أو الشروط قد تحققت ما عدا الركن الثاني لأن في موضع السرقة هـو جهاز الاستقبال الفضائي " الرسيفر " مما في ماليته خلاف أو أنه مالاً ، ويجوز إتلافه وذلك على التفصيل التالي :

. lek :

إذا كانت العير المسروقة ليست بمال كالخمر ، وكافة المشروبات المرطبة ، والختير والكلب ، والفهد ، ونحوها ، وما كان في ماليتها شبهة كحلود الميتة ، وقروفها وعظم الفيل ، وآلات اللهو ، كالطبل والمزمار والطنبور ، وما شاكلها ، فهذه لا قطع في سرقتها الفيل ، وآلات اللهو ، كالطبل والمزمار والطنبور ، وما شاكلها ، فهذه لا قطع في سرقتها . باتفاق كافة الفقهاء من حنفية (۱) ، ومالكية (۲) ، وشافعية (۱) ، وحنابلة (١) ، وظاهرية (٥ وحجتهم : كان السارق لها مسلماً ، أو ذمياً ، وسواء كانت لمسلم ، أو لذمي فلا فرق . وحجتهم :

⁽١) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بدائع الصنائع مرجع سابق ، حد ٧ ، ص ٦٧

^{(&#}x27;) الزرقاني ، محمد شرخ الزرقاني مرجع سابق حــ ٨ ، ص ٩٧ .

⁽٢) الأنصاري، أبي يحي زكريا أسنى المطالب مرجع سابق، حسد ٤، ص ١٣٩

⁽¹⁾ ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفنى . مرجع سابق ، حد ١٠، ص ٢٨٣

^(*) ابن حزم ، محمد علي الجحلي مرجع سابق ، حد ١١ ، ص ٣٣٥

أن هذه الأشياء لا تخلو من شبهة دارئة للحد عنه ، فهي إما أن تكون ليست بمال ، كالكلب ، والخترير والفهد ، والخمر ، أو تكون ناقصة المالية ، كحلود الميتة وقروفا ، وعظم الفيل ونحوها ، أو يكون له فيها شبهة بتأويل إتلافها كآلات اللهو من طبل ومزمل ونحوها ، فقد يأخذها بتأويل قصده تكسيرها ، وهذا جائز ، لأن فيه غياً عسس منكر ، فيكون تأويل قصده شبهة يدرأ بها الحد عنه .

ثانياً:

في المسروق إذا كان مالاً يجوز إتلافه بأن كانت العين مصنوعة صناعة محرمة كآنية الذهب الفضة ، والصنم المصنوع منها ، والتماثيل المحرمة ، والصليب فهذه الأشياء وإن كانت في أصلها مالاً إلا أنه يجوز تكسيرها ، وهي شبهة ، من الفقهاء من دراً عنه الحدد بحا ، ومنهم من لم يعتبرها دارئة للحد عنه ، وأوجبه عليه إذا كانت بعد تكسيرها تساوي النصاب ، وسوف نتناول هذا إن شاء الله تعالى :

أولاً: فقهاء الحنفية:

لا قطع عندهم على آخذها عدا أبي يوسف في رواية عنه ، وقد سبق ذكر الشبهة البني اعتبروها دارئة للحد عنه. جاء في الهداية: "ولا الصليب من الذهب - أي لا قطع على ضارقها - ولا الشطرنج ، ولا النرد ، لأنه يتأول من أخذها التكسير غياً عن المنكر "(١). أما أبو يوسف في الرواية عنه ، فيفصل في هذا ، فيدراً عن آخذها الحد إذا أخذها مسن غير حرزها ، كأن كانت في معابدهم ويوجب الحد إذا كانت محرزة لا شبهة له فيها . أما سرقة الدراهم والدنانير التي عليها تماثيل فإلهم يوجبون الحد فيها ، لألها غير معدة للعبادة ، فلا تثبت الشبهة في إباحة أخذها لأجل تكسيرها .

ثانياً: فقهاء المالكية:

ومذهبهم في هذه الأشياء المحرمة والتي أصلها مالاً أنه إذا أتلفها ، وبقيت بعد إللافها تساوي النصاب فإن بقيت بعد إزالته تساوي النصاب قطع سارقها ، وإذا لم تساويه ، فلا قطع . جاء في الشرح الكبير: " لا خمراً ، أو حتريراً ولو لكافر سرقه مسلم ، أو ذمي ، فلا قطع وطنبور ، ونحوه من آلات اللهو ، فلا قطع على سارقه إلا أن

⁽١) المرغيناي ، علي بن أبي بكر الهداية مرجع سابق ، حــ ٥ ، ص ٣٦٩

يساوي بعد كسره تقديراً نصاباً ، فيقطع ، ولا بسرقة كلب مطلقاً أذن في اتخساذه أم لا ، معلماً أو لا ، ولو يساوي تعليمه نصاباً "(١) .

ثالثاً: الشافعية:

ومذهبهم في سرقة الأشياء المالية والتي يجوز اتلافها: أن السارق لا يخلو إما أن يدخل إليها في حرزها بقصد تكسيرها ، فلا قطع عليه حتى ولو كانت تساوي النصاب بعد تكسيرها ، ومثله لو دخل إليها في حرزها بقصد تكسيرها ، وفي أثناء أخذه لها وهو في حرزها أراد سرقتها ، فلا قطع عليه أيضاً ، لأنه لم يدخل الحرز بقصد السرقة ، وإنما يقصد حرزها أراد سرقتها ، أما لو دخل إليها في حرزها بقصد سرقتها ثم كسرها في حرزها ، أو بعد إخراجها منه ، فلا تخلو إما أن لا تساوي النصاب فيدرأ الحد عنه ، أو تساويه ويحد . وحجتهم ، أنه سرق نصاباً من حرزه بلا شبهة ، حاء في شرح روض الطالب : " ويقطع ولسو وحجتهم ، أنه سرق نصاباً من حرزه بلا شبهة ، وبآلة لهو ، وبإناء ذهب ، أو فضة ، ولسو كسرهما في الحرز ، وأخرجهما حيث يبلغ مكسورهما ... نصاباً لأنه سرق نصاباً من حرز بلا شبهة " (٢) وجاء فيه أيضاً : " وقضيته أنه لو دخل بقصد كسرها ، وأخرجها بقصد سرقتها لا يقطع " (٢) .

رابعاً · مذهب الحنابلة :

ومذهبهم في الأشياء المالية المصنوعة صناعة محرمة كالصليب والصنم ، ونحوهما ، بعضهم قال : لا قطع فيها ، لأن له الحق في أخذها وتكسيرها ، ورجح هذا القول صاحب شرح منتهى الإرادات (٤) بحجة ألها تابعة للصناعات المجمع على تحريمها .

والبعض الآخر أوجب الحد بسرقتها بحجة ألها مال تحتفظ بقيمتها بعد تكسيرها ، فهو بــلق بكل وجه .

أما الأشياء المباحة ولكنها معدة لحفظ الأشياء المحرمة كآنية الخمر فقيـــل: إنــه يقطــع بسرقتها ، لألها آنية صالحة لحفظ ما هو مباج وما هو محرم ، فيقطع بما إذا كانت فارغــة ،

⁽۱) الدردير ، أحمد . الشرح الكبير مرجع سابق ، حد ٤ ، ص ٣٣٦

^{(&}quot;) الأنصاري ، أبي يحي زكريا أسنى المطالب . موجع سابق ، حــ ٤ ، ص ١٣٩

⁽٢) الأنصاري ، أبي يحي زكريا المرجع السابق ، حد ٤ ، ص ١٣٩

⁽¹⁾ البهوتي ، منصور يونس شرح منتهى الإرادات مرجع سابق ، حـــ ٣ ، ص ٣٦٤

أما إذا كان فيها حمر فقيل لا يقطع ، لأنما تكون تابعة لما لا قطع فيه وهو الخمر أما سرقة الدراهم والدنانير ، والتي عليها صور محرمة فيقطع بسرقتها عندهم .

، المحرمة كآنية الخمر فقيل: إنه يقطع بسرقتها ، لأنها آنية صالحة لحفظ ما هو مباح ومسا هو محرم ، فيقطع بما إذا كانت فارغة ، أما إذا كان فيها خمر فقيل لا يقطع ، لأنها تكسون تابعة لما لا قطع فيه وهو الخمر .

> أما سرقة الدراهم والدنانير ، والتي عليها صور محرمة فيقطع بسرقتها عندهم . خامساً : الظاهرية :

ومذهبهم وجوب القطع بسرقة الأشياء المالية عموماً حتى وإن كـــانت مصنوعــة صناعة محرمة كالصليب والوثن . وحجتهم ، ألها وإن كانت محرمة إلا أنلا يجوز أخذهـــا ، بل الواجب إتلافها فقط ، لأن ملك جوهرها صحيح .

وم هنا يتضح أن الأشياء المحرمة ، والتي ليست بمال ، أو إن كان في ماليتها قصور ، لا قطع فيها باتفاق الفقهاء . أما الأشياء التي هي متفق على ماليتها ، ولكنها مصنوعة صناعة عرمة أو كان فيها شبة تجيز للشخص إتلافها ، فإن الفقهاء مختلفون في درء الحسد عس آخذها ، فالحنفية يدرؤون عنه الحد مطلقاً بشبهة أنه قصد إتلافها ، وهو نحي عن منكسر ، والبعض الآخر من الفقهاء قال بوجوب قطعه إذا قومت بعد تكسيرها فساوت النصاب وهم المالكية والشافعية في حالة ما إذا دخل الحرز بقصد سرقتها لا قصد تكسيرها ، أما إذا دخل الحرز بقصد تكوي النصاب بعسد دخل الحرز بقصد تكوي النصاب بعسد التكسير . أما فقهاء الحنابلة فهم مختلفون ، فبعضهم قال بقطعه إذا بقيت تساوي النصاب بعد تكسيرها والبعض الآخر قال بعدم قطعه لشبهة التأويل بالتكسير ، وكذلك الظاهريسة الذين يوجبون الحد بسرقة الأشياء المالية مطلقاً .

والعمل في محاكم الرياض هو درء الحد عنه مطلقاً لوجود الشبهة القوية في عمسوم هذه الأشياء سواء كانت مصنوعة صناعة محرمة ، أو كانت معدة لحفظ أشياء محرمة ، لاسسيما وأن هذه الأشياء قد لا يقتنيها إلا غير مسلم ، أو مسلم عاص والمسلمون منهيون عنسها ، ومأمورون بالابتعاد عن مواقع الشبهات وما يجر إلى الحرام فهو شبهة قوية دارئة للحد عنه . قال ابن الهمام : " ولا في الطنبور - لا قطع - ونحوه من آلات الملاهي بلا حسلاف أيضاً

لعدم تقومها حتى لا يضمن متلفها " (١) . وجاء في بدائع الصنائع : " لأنه لا قيمة للخمر في المسلم ، وكذا الذمي إذا سرق من ذمي همراً ، أو ختريراً لا يقطع ، لأنه وإن كان منقوم عندنا ، فلم يكن متقوم على الإطلاق " (٢) وجاء في المدونة : " لا يقطع ذمي ، ولا مسلم سرق همراً ، ولا ختريراً ، وإن كان الخمر والخسترير لذمي لم يقطع فيه ذمي ولا مسلم " (٢) وجاء في الأم : " فإن سرق همراً أو ختريراً لم يقطع ، لأن هذا حرام الئم ، ولا يقطع في عمل الطنبور ولا المزمار " (١) وجاء في المهذب " ولا يجسب القطع بسرقة ما ليس بمال كالكلب والخترير ، والخمر والسرجين ، سواء سرقه مل مسلم أو من ذمي ، لأن القطع حصل لصيانة الأموال وهذه الأشياء ليست بمسال " (٥) وجساء في المغني : " ولا يقطع بسرقة إنساء المغني : " ولا يقطع في محرم ولا آلة لهو " (١) وجاء في شرح المنتهى : " ويقطع بسرقة إنساء نقد ذهب أو فضة وبسرقة دنائير ودراهم فيها تماثيل ، لأن صناعتها المحرمة لا تخرجها عسن نقد ذهب أو فضة وبسرقة أنها الواجب كسره فقط ، وأما مالك جوهره فصحيح ولا فرق بينه وبين من سرق إناء ذهب وإناء فضة والنهي قد صح عن اتخاذ آنية الذهب والفضة من الصورة ولا شكل الإناء ، وإنما سرق الجسم الحلال تملكه " (٨) .

أما عن جريمة سرقة السيكل الدراجة فإنه تعزير لعدم الحرز فهذه جريمتان تعزيريتان تحمسي مصلحة واحدة وهي المال فتتداخل عقوبتها وتصبح عقوبة واحدة كما بينا سابقاً . وقسل ببتت الجريمة أمام القضاء من طريق الإقرار وحكم عليه بعقوبة تعزيرية وهي ٣٥٠ حلسدة

⁽¹⁾ ابن الحمام ، محمد عبد الواحد . شرح فتع القدير . مرجع سابق ، حده ، ص ٢٦٨

⁽٢) الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ٢٣٤٤

⁽٢) الإمام مالك ، مالك بن أنس المدونة مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٤١٤

⁽¹⁾ الأمام الشافعي ، محمد إدريس . الأم مرجع سابق ، حـ ٦ ، ص ٢١٤

⁽٥) الشوازي ، إبراهيم على المهذب مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٢٨٠

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفني . مرجع سابق ، حــ ٩ ، ص ١٣٢

⁽۲) البهوتي ، منصور يونس شرح المنتهى مرجع سابق ، حــ ٣ ، ص ٣٦٤

⁽٨) ابن حزم ، عمد علي . المحلي . مرجع سابق ، حــ ١١ ، ص ٣٣٨

لأن حق السارق قطع اليد فلما درء القطع عنه أصبح تعاقب بما دول القطع وهو الجلد بمسا يراه القاضي مناسباً ورادعاً للحاني فهو لم يجاوز جنس الحد، وأضاف معها عقوبة السحن لكي تتحقق العقوبة الغرض المطلوب منها وهذا جائز إذا رأى القاضي أن الجلد لوحده لا يكفي لردع المحرم، وجاء السحن سنة ونصف على القول الراجح أن مدة السحل راجع إلى اختيار القاضي بحسب اجتهاده وليس مقدر بمدة محددة . ونص الحكم على تفريق الجلد على فترات متباعدة لكي لا تتحاوز العقوبة غرضها الأصلي وهو ردع المحسرم وإصلاحه وزجر غيره .

القضية السادسة عشر:

نوعها : زنا غير محصن

المتهم . سعد عمره ۲۲ سنة .

وقائع القضية:

قبض على المذكور من قبل مركز هيئة الأمر بالمعروف إثر الاشتباه به حيث شوهد ومعه فتاة تدعى (....) (فرزت لها أوراق مستقلة وأحيلت إلى قاضي الفتيات) يخرجلك من أحد المطاعم في وضع مريب وكانت الفتاة متبرجة وركبا سيارة أجرة وعند استيقافهما تبين أهما لا يمتان إلى بعضهما بصلة شرعية وحاول المذكور الهرب من الفرقة . وذكرت الفتاة للفرقة أن المذكور قد غرر بها وفض بكارتما وصار يهددها بعد ذلك ، وأنه فعل بحسا الفاحشة أكثر من عشر مرات ، وضبط مع المذكور ثلاث رسائل غرامية بينه وبين الفتال المذكورة .

نتائج التحقيق:

وباستحوابه أقر بصحة واقعة القبض وأقر بما أسند إليه وأنه فعـــل بمـــا الفاحشــة برضاها . وقد أقرت الفتاة بمثل ما أقر به المذكور .

وقد أسفر التحقيق عن اتمام المذكور بما نسب إليه للأدلة والقرائن التالية :

- ١- اعترافه تحقيقاً المدون ص ().
- ٢- اعتراف الفتاة تحقيقاً المدون ص ().
 - ٣- محضر القبض المرفق لفه ().

وببحث سوابقه عثر له على سابقة الاشتراك في سرقة سيارة والتفحيط بما .

طلب المدعى العام:

مضمون الحكم وأسبابه:

بسؤال المدعى عليه أحاب بقوله صحيح أني تعرفت على الفتاة المذكورة في الدعوى وخطبتها من أهلها فرفضوا إلا بعد حصولي على وظيفة ، وقد صرت أتبادل معها الرسائل واتصلت على في أحد الأيام لآخذها من المستشفى فأخذها وذهبت بهاإلى أحد المطاعم وعندما خرجنا قبض علينا رجال الهيئة وقد اعترفت لديهم بأنني فعلت بها الفاحشة عددة مرات كما اعترفت بذلك لدى التحقيق والصحيح أنني لم أفعل بها الفاحشة مطلقاً ولكينا اعترفت به بسبب الضرب علماً أني بكر لم أتزوج حتى الآن هكذا أحاب - كلام القاضي - فبناء على ما تقدم من الدعوى والإحابة وبعد دراسة المعاملة فقد حكمت بتعزير المدعي عليه بالسحن عشرة أشهر من تاريخ إيقافه وأن يجلد تسعين حلدة موزعة علسي فسترتين عليه بالسحن عشرة أشبوع ، وبعرض الحكم على الطرفين قررا قناعتهما به وصلى الله على نبنا محمد .

تحليل مضمون الحكم:

هذه جريمة حدية وهي حد زنا غير المحصن ولكن لوجود الشبهة في طرق من طوق الإثبات وهي الإقرار فإن الشبهات إما أن تكون في شروط الحد أو في طرق إثباته ولقلم الختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في الرجوع عن الإقرار هل يعد شبهة يدرأ بها الحد عسس المقر أم أنه لا يؤثر فيه ؟ وسوف نبحث آراء فقهاء المذاهب الأربعة لمعرفة ما ذهبوا إليه حول هذه المسألة:

أولاً: المذهب الحنفي:

ومذهبهم في هذا هو: أن الحدود قسمان قسم يسقط بالرجوع عن الإقرار به مشلى الزنا والسرقة ، والشرب والسكر والحرابة ، والردة ، وهذه الحدود الغالب فيها حسق الله تعالى ، وهي إذا أقر بها الشخص ثم رجع عن إقراره سقط عنه الحد ، سواء وقع الرحسوع بعد الحكم ، أو قبله ، أو أثناء التنفيذ .

أما القسم الثاني الذي لا يسقط بالرجوع عن الإقرار به فهو حد القذف خاصة فهذا إذا أقر به الشخص عندهم ثم رجع عن إقراره لم يدرأ عنه الحد لذلك الرجوع ، لكون الغالب في حق الآدمي على الخلاف وحجتهم في درء الحد عن المقر إذا رجع عن إقراره فيما يسقط بالرجوع عن الإقرار ، وهي سائر الحدود ، عدا حد القذف كما أسلفنا حجتهم هي شبهة الاحتمال حيث يحتمل أن يكون الشخص صادقاً في رجوعه عن إقراره ، وهو الإنكرار ، واب ويحتمل أن يكون الشخص صادقاً في الإقرار يكون كاذباً في الإنكرار ، وإن كان صادقاً في الإقرار فيورث شبهة في ظهور الحد ، والحسدود لا كان صادقاً في الإنكار يكون كاذباً في الإقرار فيورث شبهة في ظهور الحد ، والحسدود لا تستوف مع الشبهات .

ومما استندوا إليه في درء الحد الثابت بالإقرار إذا رجع المقر عنه قصة ماعز رضي الله عنه ، عندما أقر بحد الزنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه الصلاة والسلام يلقنه الرجوع عن إقراره بقوله: "لعلك قبلتها ، لعلك مسستها " (١) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه لما لحقوا بماعز وأردوه قتيلاً بعدما هرب مسن الحجارة "هلا تركتموه " (٢) فالرسول صلى الله عليه وسلم اعتبر هروب ماعز رجوع عن إقراره ، وقبله منه ، بدليل إنكاره على الصحابة عندما لحقوا به ، وقتلوه ، فأنكر عليهم ذلك وقال "هلا تركتموه " . وقوله صلى الله عليه وسلم للمرأة التي سرقت : "أسرقت قولي لا " (٣) . حاء في بدائع الصنائع : " وأما بيان ما يسقط الحد بعد وجوبه فالمسقط له أنواع ، منسها الرجوع عن الإقرار بالزنا ، والسرقة ، والشرب ، والسكر لأنه يحتمل أن يكون صادقاً في الإنكار يكون المرجوع ، وهو الإنكار ، ويحتمل أن يكون كاذباً فيه ، فإن كان صادقاً في الإنكار يكون

⁽۱) البخاري ، محمد اسماعيل صحيح البخاري مرجع سابق ، حمد اسماعيل صحيح البخاري

^{(&}quot;) الترمذي ، عمد عيسى ، الصحيح الجامع مرجع سابق ، حد ؟ ، ص ٢٠٢ - البيهقي ، أحمد الحسيني . السن الكبرى مرجع سابق ، حد ٨ ، ص ٢٢٨

^{(&}quot;) البيهقي ، أحمد الحسيني السنن الكبرى . مرجع سابق ، حد ٨ ، ض ٢٧٦ .

كاذباً في الإقرار ، وإن كان كاذباً في الإنكار يكون صادقاً في الإقرار فيسورث شهة في ظهور الحد ، والحدود لا تستوفى مع الشبهات " (١) .

ثانياً: المذهب المالكي:

وفي مذهبهم التفصيل الآتي :

- ا- إن الشخص إذا أقر بالزنا ، أو بالسرقة ، ثم رجع عن إقراره فإن كان لـــه شــبهة في رجوعه ففي درأ رجوعه درأ عنه الحد عندهم قولاً واحداً ، أما إذا لم يكن له شبهة في رجوعه ففي درأ الحد عنه روايتان عندهم ، إحداهما وهي المشهورة عن الإمام مالك رحمه الله تعــالى : أن رجوعه مقبول ويدرأ عنه الحد .

جاء في بداية المحتهد: "وفصّل مالك، فقال: إن رجع إلى شبهة قبل رجوعه، وأمـــا إن رجع إلى غير شبهة، فعنه في ذلك روايتان إحداهما: يقبل، وهي الروايـــة المشهورة، والثانية: لا يقبل "(٢). وقال صاحب المدونة: "قلت: أرأيت لو أن رجلاً أقر أنه سبوق من رجل ألف درهم.. ثم ححده بعد ذلك، والمسروق منه يدعي ذلك؟ قال: يقــال في ذلك ولا يقطع ويقضي عليه بألف درهم، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم "(٣). ثالثاً: المذهب الشافعي:

هو أن الحد لا يخلو إما أن يكون الغالب فيه حسق الله تعسالى ، كحسد الزنسا ، والسرقة ، والشرب ، فهنا يقبل رجوع الشخص في الإقرار به ، ويدرأ عنه الحسد بذلسك الرجوع . أما إن كان الغالب فيه حق الآدمي ، كحد القذف فلا يقبل رجوعه فيه ولا يدرأ عنه الحد . وحجتهم التي استندوا إليها : قصة ماعز رضي الله عنه عندما هرب مس

⁽¹⁾ الكاساني ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود بدائع الصنائع مرجع سابق ، حـ ٩ ، ص ٢١٢٤

⁽٢) ابن رشد ، محمد أحمد الماية المحتهد مرجع سابق ، حس ٢ ، ص ٣٢٩

⁽٣) مالك ، مالك بن أنس المدونة مرجع سابق ، حــ ٤ ، ص ٤٢٨

عليه وسلم: " هلا تركتموه " (١) .

وهم في هذا يتفقون مع مذهب الحنفية الذين يعتبرون الرجوع عن الإقرار شبهة دارئة للحد عدا القذف . جاء في الأم : " وإذا أقر الرجل بالزنا ، أو بشرب الخمر ، أو بالسوقة ، ثم رجع قبلت رجوعه قبل أن تأخذه السياط ، أو الحجارة ، أو الحديد . وهكذا كل حد لله فأما ما كان للآدميين فيه حق فيلزمه ، ولا يقبل رجوعه فيه " (٢) . وجهاء في أسسى المطالب : " وسقط القطع بالرجوع عن السرقة ، والمحاربة ، أي : عن الإقرار بهما ، ولسوكان الرجوع في أثناء القطع ، كما يسقط حد الزنا بالرجوع "(٢) .

رابعاً: المذهب الحنبلي:

٢- أن الرجوع عن الإقرار شبهة ، والحدود تسقط بالشبهات .

جاء في المغني: " وإن رجع عن إقراره وقال: كذبت في إقراري ، أو رجعت عنه ، أو لم أفعل ما أقررت به . وحب تركه " (°) . وجاء فيه أيضاً: " ولا ينزع عن إقسراره حنى يقطع " (¹) وجاء فيه أيضاً: " إذا ثبت هذا ، فإنه إذا رجع قبل القطع سقط القطسع " (²)

⁽۱) سق تخريجه

الشافعي ، محمد إدريس . الأم . مرجع سابق . حد ٧ ، ص ١٣٩ .

⁽۲) الأنصاري ، أبي يحي زكريا أسنى المطالب . مرجع سابق ، ج، ٤ ، ص ١٥٠

⁽۱) سىق تخريجه

^(°) ابن قدامة ، عبد الله أحمد المفنى . المرجع السابق ، حـــ ٩ ، ص ٦٩ .

⁽١) ابن قدامة ، عبد الله أحمد . المرجع السابق ، حد ٩ ، ص ١٣٩

⁽٧) ابن قدامة ، عبد الله أحمد . المرجع السابق ، حـــ ٩ ، ص ١٣٩

وجاء أيضاً فيه بشأن الرجوع عن إقراره بشرب الخمر: " وإذا رجع عس إقسراره قبسل رجوعه ، لأنه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود ، ولا يعتبر مسع الإقسرار وجود الرائحة " (١) .

يتضح مما سبق: أن فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة يوحبون درأ الحد عن المقر إذا رجع عن إقراره وكان الحد مم يغلب فيه حق الله تعالى وأن الحد لا يسقط عندهم بالرجوع عن الإقرار به إذا كان الغالب فيه حق الآدمي ، كحد القذف . أما مذهب المالكية فهم يسقطون الحد بالرجوع عن الإقرار بالزنا والسرقة . وكان حكم القاضي بجلدة تسعين جلدة ، لأنه دون حد زنا غير المحصن فكأنه أخذ برأي المالكية ورواية عن الحنابلسة ومساححه شبخ الإسلام وابن القيم من أن التعزير هو بحسب كل جناية بحيث لا يتعدى عقوبة الجناية التي من جنس الحد . وسحنه عشرة أشهر تعزيراً وهو جائز الجمع بسين هاتين العقوبتين تحقيقاً للردع والزجر . وكانت مدتما عشرة أشهر ، لأنما مفوضة إلى احتهاد القاضي وليست محددة على الراجع لما سبق بيانه .

القضية السابعة عشر:

المتهمون : (١) سعد (٢) فهد (٣) حسن (٤) خالد

نوع القضية : لقيام الأول بترويج المسكر عن طريق البيع والثاني والثالث والرابع بالشراء منه بقصد التعاطى والثاني بشرب المسكر أيضاً .

وقائع القضية: حيث قبض عليهم بتاريخ من قبل مركز هيئة أم الحمام إثر قبام الأول ببيع تسع قوارير سعة لتر ونصف بما مسكر محلي على أحد المصادر بمبلغ تسعمائة ريال وأثناء ذلك حضر كل من الثاني والثالث والرابع واشتروا منه قاروري خمر محلي بمبلغ مائة ريال للقارورة سعة لتر ونصف ، وقد أثبست التقرير الكيماوي الشرعي المرفق ايجابية عينة المضبوطات لمسادة الكحسول بنسبة مسكرة .

⁽⁾ ابن قدامة ، عبد الله أحمد . المرجع السابق ، حمد ٩ ، ص ٦٣

نتائج التحقيق : وبالتحقيق معهم أقر الأول بترويج الجمور عن طريق البيع ، كما أقر الثاني والثالث والرابع بالشراء من الأول لمادة الخمر المسكرة ، وأضاف الثاني بأنه سيبق وأنه تعاطى الخمور قبل أربعة أشهر وصادقوا شرعاً على ذلك .

وقد انتهى التحقيق إلى توجيه الاتمام لهم بما أسند إليهم لما يلي :

- ١- اعترافاتهم المصدقة شرعاً المدونة في ص () من دفتر التحقيق المرفق لفة ().
 - ۲- التقرير الكيمياوي السري المرفق لفة () .
 - ٣- محضر الاتلاف المرفق لفة ().
 - ٤- محضر القبض المرفق لفة () .

وبالبحث عن سوابقهم لم يعثر على سوابق مسحلة عليهم حتى تاريخه .

طلب المدعى العام:

مضمون الحكم وأسبابه:

بناءً على الاعترافات ومحضر القبض والاتلاف والتقرير الكيماوي حكمت بالآتي :

١- إقامة حد السكر على كل واحد من المدعى عليه الثاني بجلده ٨٠ حلدة بين ملأ من المسلمين لشربه المسكر ثم بعد أسبوع يجلد هو والثالث والرابع سبعين حلدة مع الاكتفاء عدة التوقيف الماضية وقدر ثلاثة أيام وذلك لاشتراكهم في شراء قارورة المسكر .

٧- سحن المدعى عليه الأول ستة أشهر اعتباراً من تاريخ توقيفه مع حلده ٣٥٠ حلدة مفرقة على خمس فترات تفصل بين كل فترة وأخرى أسبوع ، لترويجه المسكر ، كمساأرى إبعاد الجميع عن البلاد اتقاءً لشرهم وقرروا قناعتهم .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة الحدية شرب المسكر حكم فيها بالحد فقط ولم يجمع معها عقوبة تعزيرية لأن الأصل هو الاكتفاء بالعقوبة الحدية كما سبق بيانه ومع هذا يجسوز اقترافها بعقوب تعزيرية إما لسوابق الجاني أو لاقتران الجريمة الحدية بأخرى تعزيرية وقد حكم عليه بسبعين حلدة لقاء قيامه بشراء الخمر وهي حريمة تعزيرية لأنما معصية والعقوبة تحب في كل معصية

وكذلك الحال مع الثالث والرابع بتعزيرهم سبعين جلدة و لم يجاوز حسد الشرب ، لأن الشراء من جنس حد شرب الخمر و لم يقرنها بعقوبة أخرى (١) . وهذه الجرائم مس نوع واحد وتحمي مصلحة واحد فلا مانع من تداخل عقوباتها إذا رأى القاضي ذلك . وحكم على الأول بالسحن سنة أشهر تعزيراً وجلده ، ٣٥ جلدة تعزيراً مفرقة على خمس فتوات ، وهي جريمة تعزيرية وهي ترويج المسكر عن طريق البيع ، وعدد الجلد هنا مفوض إلى رأي القاضي بحسب اجتهاده وكذلك عقوبة السحن كما سبق بيانه . وتفريق الجلد على فتوات بين كل فترة وأخرى مدة أسبوع كي لا تؤدي العقوبة إلى التلف أو تجاوز المقصود منها .

القضية الثامنة عشر:

المتهم: صالحه.

نوع القضية : ترقيع غشاء البكارة بطريقة طبية لإعادتما لمن فقدتما بممارسة فاحشة الزنا . وقائع القضية :

حيث أنه بتاريخ (.....) قبض على المذكورة من قبل رجال الحسبة إثر توفسر معلومات عن قيامها بإجراء عمليات ترقيع بكارة للفتيات بشقتها الخاصة ، وتم إرسال مصدر لها ، وعرضت عليها مشكلة فتاة مارست الفاحشة مع أحد الشسباب وترغسب في إعادة البكارة فأبدت المذكورة استعدادها لذلك العمل مقابل خمسة عشر ألف ريال ، وفي الموعد المحدد حضرت المذكورة وقابلت المصدر وركبت معها في سيارة أجرة وتم القبسض عليها وتم ضبط بعض الأدوات الطبية الخاصة بالخياطة .

نتائج التحقيق:

باستحواها أقرت بقيامها بعمليات خياطة غشاء البكارة حيث عملت ذلك حسوالي خمس مرات خلال خمس سنوات آخرها كانت تنوي القيام هما عند القبض عليها . وأفادت أنها طلبت من المرأة التي حضرت إليها مقابل ذلك ثمانية آلاف ريال وأنها تتعاطى مقسابل العمليات مبالغ متفاوتة ، وأفادت أنها تعلم أن الفتيات اللاتي يحضرن إليسها قسد فضست

⁽۱) راجع ص () من هذه الرسالة

بكارتمن بسبب فعل فاحشة الزنا وأنما تقوم بذلك لمساعدتمن والستر عليهن. وقد أسفر التحقيق عن الحامها بما نسب إليها للأدلة والقرائن التالية:

(١) إفرارها تحقيقاً المدون ص ().

(٢) محضر القبض المرفق لفه ().

طلب المدعى العام:

وحيث أن ما أقدمت عليه المذكورة فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ، أطلب إثبات ما أسند إليها وتعزيرها لقاء ذلك بعقوبة تعزيرية تردعها وتزجر غيرها.

مضمون الحكم وأسبابه:

بسؤال المدعى عليها عما جاء في دعوى المدعى العام قالت : أني أقسوم بعمليات خياطة للنساء المتزوجات واللاتي يرغبن في تضييق فروجهن حيث لي معرفة بفروج النساء لأن أعمل قابلة في إحدى المستشفيات وآخذ منهن مبالغ مالية مقابل ذلك أما البنات اللاتي فقدن بكارتم فإني أعملها من باب الستر عليهن وآخذ مبالغ بسيطة . وبناءً على الدعوى والإجابة وبالإطلاع على إقرارها تحقيقاً المتضمن لجواها لدينا - كلام القاضي - وبناءً على ما جاء في محضر القبض لذا حكمت بسحنها لمدة ستة أشهر مع احتساب مدة التوقيف مع خلدها مائتين وخمسين جلدة مفرقة على فترات متساوية يفصل بينها أسسبوع كمسا أرى إبعادها عن البلاد .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة تعزيرية لأنما تشجع على الفاحشة وتستر للرذيلة بين الشبباب والشبابات ولأن هذا العمل فيه اعتداء على النفس فهي تمارس مهنة طبية بغير ترخيص وليست طبيبة فهي جريمتان فواحدة وهي الأولى فيه اعتداء على الأعراض والثانية اعتداء على النفس وقل كان الحكم بسجنها تعزيراً ستة أشهر وجلدها ماثتين وخمسين جلدة تعزيراً وقسد فسرزت أوراق خاصة لوزارة الصحة بخصوص ممارستها للطب بدون ترخيص وهذا ما يخص حريمــة الاعتداء على النفس . وقد فرق الجلد على فترات لكي لا يؤدي إلى التلف كما مر معنا سابقاً.

القضية التاسعة عشر:

نوعها : انتحال صفة مواطن واستخدام بطاقته الشخصية للعمل في إحدى الشركات .

المتهم: سعد

وقائع القضية:

بتاريخ () قبض على المذكور من قبل إحدى فرق الدوريات الأمنية إئـــر الاشتباه به وعندما تم استيقافه أبرز بطاقة الأحوال العائدة الأحد المواطنين ، مدعيــــا أنــه صاحب البطاقة وقد أفاد أنه عثر عليها في إحدى الأحواش وأنه اســتخدمها في عملــه في إحدى الشركات منتحلاً شخصية صاحب البطاقة .

نتائج التحقيق:

وباستحوابه أقر بصحة ما حاء في محضر القبض وبما أسند إليـــه وصـــدق إقـــراره شرعاً . وقد أسفر التحقيق عن الهام المذكور بما أسند إليه للأدلة والقرائن التالية :

(١) اعترافه المصدق شرعاً المدون ص ().

(٢) محضر القبض.

وببحث سوابقه عثر له على سابقة مماثلة .

طلب المدعي العام:

وحيث أن ما أقدم عليه المذكور فعل محرم ومعاقب عليه شرعاً ، لذا أطلب إثبات ما أسند إليه والحكم عليه بعقوبة تعزيرية تردعه وتزجر غيره .

مضمون الحكم وأسبابه:

بسؤال المدعى عليه عما حاء في دعوى المدعي العام قال: إن ما ذكره المدعي العلم صحيح ، وبناءً على الدعوى والإحابة وبالإطلاع على إقراره وعلى محضر القبسض فقد حكمت ، بجلده ثلاثمائة حلدة ، وسحنه ستة أشهر اعتباراً من توقيفه ، وتفرق الجلسدات على خمسين حلدة يفصل بينها أسبوع .

تحليل مضمون الحكم:

الجريمة تعزيرية وهي من الجرائم التي لم يقدر لها عقوبة محددة وقد حكم فيها بعقوبة تعزيرية وهي الجلد ثلاثمائة جلدة وسحنه ستة أشهر مع أن له سابقة مماثلة ممسا يستدعي تشديد العقوبة عليه في هذه المرة ، وهي مفوضة إلى رأي القاضي ونص الحكم على تفريق الجلدات لكي لا تؤدي إلى التلف كما مر معنا سابقاً .

القضية العشرون:

اسماء المتهمان: فتحت الجلسة وفيها حضر المدعي العام محمد إبراهيم السبيت قـــاتلاً بصفتــي مدعيا عاما بدائرة الادعاء العام بمنطقة الرياض ادعي على كل من سعد ٣٤ سنة بموجب الإقامــة رقم () والمرأة محر محصنة موقوفة بتاريخ ٢٠/١/١/٠هــ بموجب إضافتها في رخصة إقامة زوجها رقم () وتاريخ ٢٠/١/٢٠هــ .

نوع الجريمة : قيام الأول بربط علاقة محرمة مع الثانية وفعل الفلحشة بها وتصوير ها بكاميرا فيديو وقيام الثانية بتمكين الأول من فعل فلحشة الزنا بها وتصويرها وهي عارية .

وقاتع القضية : حيث انه بتاريخ () قبض على المذكورين من قبل مركز الهبنة لتوفر مطومات لديهم عن قيام الأول بتكوين علاقة محرمة مع الثانية والدخول عليها حال غياب زوجها وبالانتقال للموقع سمعت أصوات لضحكات رجل وامرأة اتضح انهما المذكوران وضبط بحوزتهما أشرطة ورسائل وشريط فيديو مصور للثانية وهي عارية على فراش وتصل حركات جنسية وقد اعترفا بما اسند إليهما أثناء القبض عليهما وبالتحقيق مع الأول اعترف بتكوين علاقة محرمة مع الثانية وتصويرها وهي عارية وأنها تراصله برسائل غرامية واختلى بها في منزلها وسجل لها مكالمسات هاتفية وطلب منها الطلاق من زوجها وقام بالتصوير معها في المطاعم وهي في الاردن وعاد معها الى السعودية بمفردهما عبر النقل الجماعي وبالتحقيق مع الثانية اعترفت ان الاول فعل بها فاحشة الزنا بالإيلاج قبيل القبض عليهما وانه سبق ان قام بتصويرها بكاميرا فيديو وقام بمداعبتها علسى المرير حتى قضى كل منهما شهوته وانتهى التحقيق بموجب قرار الاتهام .

نتاتج التحقيق:

أنتهى التحقيق بموجب قرار الاتهام رقم ١٩٣٩ ألى اتنهاء مهما بما اسند إليها للاللسة والقرائسن التالية :

اعترافاتهما تحقيقاً المدونان على صفحة ١٠،٩،٣ من ملف التحقيق المرفق رقم (١) وص ٦ مسن ملف التحقيق وقم (١) و وص ٦ مسن ملف التحقيق رقم (٢) محضر القبض المع من الفرقة القابضة المرفق معه (٥،٤) وبالبحث عسن سوابقهما لم يعثر لهما على سوابق مسجلة .

طنب المدعى العلم: وسؤال المدعى عليه الاول لجلب بقوله ما نكره المدعى العسام كلمة غير صحيح والصحيح أننى قد حضرت الى منزل المرأة سحر وكان يرافقني معي زوجتي ونلك من اجل تدريس المرأة على الكمبيوتر وقد خرجت زوجتي وبقبت اتا معها لوحدنا من اجل تطيمها على الكمبيوتر وعند خروجي من منزلها قبضت على رجال الهيئة وكان الوقت حوالي الساعة العاشدة ليلا وقد كان بينى وبينها اتصالات هاتفية من اجل قرابتها لى ودانما اتصل بها وقد اعيرت كاميرا الفيديو للمدعى عليها سحر وعندما أخنت منها الكاميرا وجدت بها شريط لا اعلم ما بداخله واتضح بعد القبض بأنه يوجد به صور جنسية عارية للمرأة والشريط عند القبض على كان بحوزتي وفي شنطتى الخاصة علما باتنى لا اعلم من قام بتصويرها هكذا اجاب وبسؤال المدعي عليسها سسحر اجابت بقولها ما ذكره المدعى العام في دعواه غير صحيح والصحيح ان المذكور حضر بمنزلي مع زوجته لاجل تطيمى الكمبيوتر وقد خرجت زوجته قبله بعشر دقاتق وبقي معى حتى اكمال تطيمسى ثم خرج خلفها وقبض عليه رجال الهيئة وان الصور الفوتو غرافية فقد صورتها معه خارج الممنكة بموجب عاداتنا واما شريط الفيديو بما فيه من صوري واتا عارية فهذا صحيح فاتا الذي صسورت نفسى غلطة منى وبقى الشريط في داخل الكاميرا فاخذها سعيد ومعها الشريط لكوني قد اسستعرت الكاميرا منه واتا نادمة على ما حصل منى هكذا أجابت وبسؤال المدعى العام البينة على ما انكسراه المدعي عليهما قال اعتراف المدعى عليهما تحقيقاً بما نسب لهما وما ورد فسى شسهادة أعضاء المسبة المرفقة بالأوراق وحيازة المدعى عليه الاول لشريط الفيديو الذي يحتوي على صور جنسية للمدعي عليها مسعر كما جرى الاطلاع على اوراق المعاملة ووجدنا من صمنها اعستراف المدعس عليه الاول سعد على للنفتر التعقيق ص ونصه اقر أنا سعد اقر بطوعي واختياري مسن غسير

إجبار ولا إكراه من أحد بأتني كنت على علاقة مع المرأة مسعر وكنت ادرس لها الكمبيوتز بمنزلسها وكنا بمفردنا ولا يوجد في بيتها الا اتا وهي وأتني سبق ان كلمتها في التلفون وطلبست منسها ان تطلب الطلاق من زوجها وتتزوجني وكان قصدي بهذا الكلام إبعادها عن العاتلة كما اقر باتي سسبق وان قابلتها قبل تسعة اشهر من الان في دولة الأردن بعدينة عمان حيث كنت هناك لاجل حضود زواج لختي وخرجت مع المذكورة للمطم وتعشينا مع بعض وطلبت من عامل المطعم ان يقسوم بالتقاط الصور لنا كما امر باتى أعطيها كمرة القيديو قبل ثلاثة أسابيع لغرض تصوير عيد ميلاها داخل بيتها ولم اقم بتصويرها ولم امارس معها الفاحشة او مقدماتها وعلى ذلك اوقع بسوال المدعى عليه سعيد عن اعترافاته قال باتها صدرت منى ولكن كان ذلك بسبب الضرب من قبل المحقق فهل السند هكذا أجاب كما جرى الاطلاع على اعتراف المدعى عليها سحر المدون في دفتر التحقيق ص ٩ ونصه بعون الله تعلى الر اتا الموقعة اسمى أدناه وبدون إكراه من أحد وبكامل قواي العقلية المعتبرة شرعا وبطوعي واختياري اقر اته سبق لي بمعرفة سعيد من جنسيتي حيست يصير زوج اخت زوجي ومن خلل هذه القرابة قلم باستغلالي حيث دخل على للمنزل مرة سيسابقة وقام بإحضار كيس معه كان بداخله كاميرا فيديو وذلك كي يدرسني الكمبيوتر وبعد انتسهينا مسن الكمبيوتر ذهبت للحمام قام هو بالدخول لغرفة النوم فاخرج الكاميرا ونادني ثم قال لي نامي عليي السرير واخلعي ملابسك وقام بضربى كفين على وجهى وهددني انه سيقوم بقتلي اذا لم انفذ اوامره ثم قمت مكرهة بذلك حيث قام بتصويري واتا اتعرى حتى أصبحت عارية تماما ثم اخذ يصورنسى من جميع الجهات وانا ناتمة على قراش الزوجية بعر نلك قام بخلع ملابسه ونام معي وقد رفضت فلك ولكنه اجبرني ثم قلم بمداعبتي بيده على أعضائي التناسلية واتا بادلته ذلك حتى كلا منا قضسي شهوته ثم غلار الى خارج الشقة واخذ يهدوني بالشريط اذا لم اتطلق من زوجي كي يصفا له الجو ويتزوجني ويقول سوف اوزع الشريط على الناس اذا لم تتطلقي من زوجك بعدهسا وفس تساريخ القبض حضر المذكور للشقة بوعد مسبق بيننا ثم قام بتدريسي على الكمبيوتر وبعد نلك قمنا

وجلسنا في غرفة الجلوس نشرب الشاي ونتبادل القبلات وبعدها قسام بخلس ملابسس السلفية (البنطاون) والداخلية ثم قام بخلع ملابسه وعاشرني معاشرة الأزواج حيث ادخل قضيبه بفرجي شم أخرجه خارج الرحم ثم عند خروجه اذا بالهيئة تقبض عنيه واتا معه كما انه سسبق لسه وسسجل أشرطة مكالمات عبارة عن شريط واخذ يهددني به رغبة منه ان أتطلق ويقوم هو ويتزوجني هـــذا اقرار كلملاً برغبتي واختياري واتى نادمة الى الله واطلب التوبة منه وارجو تصديقه شمسرعاً والله الموفق وبعرضه عليها قالت بان هذا الاعتراف كتب ووقعت عليه ولكنه لم يصدر منى هكذا أجابت كما احضر المدعى العلم رجال الحسبة الذين باشروا القبض على المدعى عليها وبسؤالهما عن مسا لديهما من شهادة شهد كل منهما بمقرده بقوله نشهد باته قد توقرت لدينا مطومات من عدة مصادر متفرقة مفادها وجود شخص اسمه سعيد على علاقة سينة مع سحر واته قد سهدل عليها عدة مكالمات هاتفية وشريط فيديو خليع ولديه رسائل غرامية منها عدة صور تجمعهما ببعض وجاء في اخر المعلومات ان هذا الشخص قام بالدخول على المراة في غياب زوجها واطفالها وقد دخل قبسل صلاة العشاء واته الان ماكث عندها داخل منزلها لوحدهما فتم الانتقال لمنزل المسرأة للتسأكد مسن صحة المطومات وعندها بالمنزل لاحظنا أصوات ضحكها وبعد فترة طويلة خرج المدعو سعيد مسن داخل منزل المراة أمام أعيننا فتم استيقافه وتبين ان لا يمت للمرأة بصلة شرعية وانه مختلى بسها فتم استدعاء المرأة وعند مناقشتها عن علاقتها اقر المدعو سعيد بطوعه واختياره بان له علاقسة محرمة مع سحر منذ فترة طويلة واته يقوم بالدخول عليها في منزلها ويمارس معها فاحشة الزنسا وانه بالفعل لديه رسائل غرامية وشريط خليع للمدعو سحر فيديو واشرطة كاسبت للمدعوة سسحر وصور تجمعهما ببعض ولان موجودة لديه في منزله في شنطته الخاصة واته الذي قسام بتسمجيل شريط الفيديو الخليع للمدعوة سحر في منزلها وهي تتعرى أمامه وتقوم بعسل بعسض الحركسات الجنسية السيئة بنفسها واته هذا اليوم حضر إليها ومارس معها فعل الفلحشة وسسوال المدعوة سحرعن علاقتها بالمدعو سعيد أقرت بطوعها واختيارها بان لها بالمدعو سعيد علاقة محرمة منذ

فترة واته يقوم بالحضور إليها في منزلها ويمارس معها الفاحشة واته بالفعل قام بتصويرها فليسم الفيديو وهي عارية واته في نفس اليوم قام بالحضور اليها وفعل فيها الفاحشة فتم الانتقال برفقية المدعو سعيد الى منزله لاحضار فليم الفيديو والأشرطة والرسائل والصور وعند الوصول السي منزله طلب من زوجته إخراج شنطته الخاصة به فأخرجتها لنا ووجدنا فيها جميع اغراضه الخاصة به فاخرجها لنا ووجئنا فيها جميع أغراضه الخاصة ووجئنا مجموعة من لشرطة كاسيت ومسسور تجمعه بالمدعوة ورساتل غرامية ومجموعة أشرطة فيديو قام المدعو بلغراج شريط فيديو الخليسع بنفسه من بين الأشرطة وبمعاينته وجد بالفعل شريط فيديو بصور المدعوة وهي على فراش زوجها وهى تتعرى ثم تقوم بعمل بعض الحركات الجنسية بنفسها والكاميرا تتحرك يمنة ويسرة وتقسترب منها وتبتعد كل هذا التصوير بقعل شخص آخر ووجدت مجموعة صور تجمع المدعسو بالمدعوة وهما بوضع سيئ ووجدت مجموعة رسائل غرامية موجهة من المدعوة للمدعو ووجد مجموعة من اشرطة الكاسيت تبين العلاقة السيئة للمدعو بالمدعوة والمدعوة معروفة بسوء سسلوكها منسذ فترة طويئة ورقم هاتفها منتشر بين الشباب ومكتوب على حاويات النفايات وكبائن السهاتف وقسد شاهدنا ذلك بأنفسنا وقد أقرت المدعوة بأتها تقوم بالخروج مع المدعسو السي مجمعسات السكن الاحنبية بالرياض واتهما يقومان بالعشاء والرقص سويا وانهما خرجا عدة مرات لهذه المجمعات السكنية واقرت أيضا بأته سبق ان سافرت معه لوحدهما خارج البلاد ويطم ورضا زوجها وقد اقسر المدعو بصحة ذلك وقد ذكر لنا المدعو بأن زوج المدعوة سحر على علم بسوء سلوكها وانه هسو الذي يسمح لها بالذهاب معه إلى مجمعات السكن والسفر للخارج معه ويقسوم ايضا بساخذ أولاه والنوم في أحد الفنادق ويفسح لها المجال لكي يقوم بالدخول عليسها وممارسة الفاحشة معسها وبسؤال المدعوة عما قاله المدعو اقرت بصحته وراجعا زوج المدعوة وسألناه عن صحة ما ذكسر لنا المدعو فاقر بصحته كما نشهد باته من ضمن الأفلام التي ضبطت في شنطة المدعسو الخاصسة فيلم فيديو يظهر المدغو وهو يرقص مع المدعوة وفي جلسة اخرى فتعت الجلسسة وقبد جسرى

عرض شهادة رجال الحسبه على المدعى عليها فقررت المدعى عليها بان ما ورد في الشهادة لا صحة له علماً بأتنى محصنة هكذا أقرت كما قرر المدعى عليه بان ما ورد في شهادة رجال الحسبة غير صحيح علما باتنى رجل محصن هكذا اقر ورفعت الجلسة للتامل وفي جلسسة اخسري حضسر المدعى العام وحضر لحضوره المدعى عليهما فبناء على ما تقدم نكره من الدعوى والإجابة وبمسا ان المدعى عليه قد اقر باته اختلى مع المدعى عليها في شقتها وبرر نلك بتعليمها الكمبيوتر واتسه له اتصالات هلتفية بها لوجود صلة قرابة بينهما واقر بحيازة الفيلم الجنسى الخليع للمسرأة سسحر وانه موجود في حقيبته الخاصة في منزله الا انه انكر علمه ما بداخله وانكر باقي ما ذكره المدعي العام وما اعترف به تحقيقا لدى جهات التحقيق وبرر اعترافه انه بسبب الضرب وبما ان المدعسى عليها أقرت بأتها اختلت مع المدعى عليه في شقتها لوحدهما واتها صورت معه صورا فوتوغرافية خارج المملكة واتها صورت نفسها بالفيديو وهي عارية وان ما في الشريط من صور جنسية هسو لها وان ما فطته غلطة منها وان المدعى عليه اخذ الكاميرا وبداخلسها الشريط المذكور لانسها استعارت الكاميرا منه وأنكرت باقى ما ذكره المدعى العام وانكرت ما نسب إليها من اعتراف لسدى جهات التحقيق وبما ان المدعى العام قد ابرز بينة وهي اعتراف المدعى عليها لدى جهات التحقيق وشهادة رجال الحسبة وبما ان شهادة رجال الحسبة المدونة تفصيلا أعلاه تدل على فساد مسلك المدعى عليهما وخاصة المراة وانها منذ اربع سنوات والبلاغات ترد عنها وعن فسلدها ولقوة شهادة رجال الهيئة ضد المدعى عليهما ولان المدعى عليها قد اقرت عند رجال الحسبة بفعل فاحشة الزنا فقد حكمنا بما يلى اولا دراحد الزنى عن المدعى عليها وتعزيرها بسجنها ثلاث سنوات كلملة تبدا من تاريخ توقيفها وجلدها اريصانة جلدة مفرقة على دفعات كل دفعة خمصون جلدة بين الدفعية والاخرى عشرة ايلم ثلتها تعزير المدعى عنيه بسجنه سنة وستة اشهر تبدأ من تاريخ ابقافه وجلده اربعماتة جلدة مفرقة على دفعات كل دفعة خمسون جلدة بين الدفعة والاخرى عشرة ايسام كمسا توصسي بابعساد المدعى عليهما عن البلاد ومنصهما دخولها دفعا نضررهما واتقاء شرهما وبعسرض المكسم علسي الجميع قرر المدعى عليهما القناعة بالحكم.

وفي يوم الاربعاء فتحت الجلسة بناء على قسرار محكسة التمبيز ذي الرقسم ٢٠/٩/١٠ في وفي يوم الاربعاء فتحت الجلسة بناء على قسرامة الصك وصورة ضبطه واوراق المعاملسة لوحظ ان الجلد المحكوم به على المرأة قليل جداً وكذلك المعجن والجلد في حق الرجل فينبغي اعسادة النظر وتعزير هما بما يتناسب مع جرمهما لان ما اعترفا به من جرم مشون وتقرير ما يظهر لهم والحاق ما يجد في الضبط وصورته والصك وسجله واعدة المعلملة الاحمال الإرمها والله الموفق ويتأمل ما أشسار البه أصحاب الفضيلة والمقتاعة بذلك فقد تقرر زيادة الجلد على المدعى عليها اربصاتة جلدة ليصبح مجموع الجلد ثمتماتة جلدة مفرقة على دفعات كل دفعة خمصون جلدة بين الدفعة والاخرى عشرة ايام كمسا قررنا زيادة المعجن على المدعى عليه سنة كاملة ليصبح مجموع الجلد ستمانة جلدة وبذلك حكمنا كاملة تبدأ من تاريخ إيقافه وزيادة الجلد ماتنا جلدة ليصبح مجموع الجلد ستمانة جلدة وبذلك حكمنا وبالله الترفيق وصلى الله على نبينا محمد واله وصحبه وسلم.

تطيل مضمون الحكم:

الجريمة هنا تعزيرية لعم اكتمال شروط تطبيق حد الزنا من ناحية طرق الإثبات ومسن ناحيسة توفر شروط الجريمة الحدية فقد تطرقت الشبهة إليهما فمن جهة طرق الإثبات فقد رجع كسلا مسن المتهمين عن اقرارهما امام القضاء ورجوع الجاتي عن إقراره شبهة تدرا الحد وتوجب التعزير كما سبق بياته .

اما شهدة أعضاء الهيئة لو الحمية على إقرارهما وكذلك إقرارهما امام جهة التحقيق بما نسب البهما فهذه تعتبر من قبيل الشهدة على الإقرار وقد نص نظام الأمن العام عند استجواب المتهم:

(ان المتهم اذا صدر اعترافه بحضور أشخاص وجب اخذ شهدتهم على نلك وتدويس ذلك بالمحضر (١) وهذا القول علم يشمل الحدود وغيرها.

وقد اختلف الفقهاء في مسالة الشهادة على الإقرار بالحدود . فيرى الأحناف(١) انه يشترط لصحة

١/ مادة (١٣٨) من نظام مديرية الأمل العام .

٧/ الكاساني ، علاء الذين الي يكر بن مسعود ، مثالم الصالع ،مرجع سابق، ج٧،ص ٥٠ ساس أهيمارين الدين البحر الرائق مرجع سابق ح٠ سرلا.

الإقرار ان يكون في مجلس القضاء فلا اعتبار للإقرار بالحدود الخالصة لله تعالى عند غير القاضي ممن لا ولاية له في إقامة الحدود حتى وإن اقر بذلك أربع مرات في الزنا او قامت الشهادة عليسه بذلك الإقرار . وحجتهم : لته إن كان منكراً فقد رجع وإن كان مقراً فلا تعتبر الشهادة مع الإقسرار ولان اقرار ماعز كان عند الرسول صلى الله عليه وسلم .

لما المالكية (١) فقد وردت عنهم روايات متعارضة في ظاهرها فنجد في كتاب الشهادات عندهم ان بعضهم يجيز الشهادة على الإقرار في الزنى ويشترط لذلك عدلان . ويرى بعضهم : أنه لا يحتساج الى الشهادة على الإقرار، لأن المقر بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة ، وحيننذ فالمقر بالزنى ان استمر على اقراره حد ولا يحتاج لبيئة على إقراره وان رجع عن اقراره لم يحسد . ولا عبيره بالبيئة الشاهدة بالاقرار الا ان يقال : كلام الشائرح وهو اشتراط عدلين مبنى على قول من يقول ان المقر بالزنا لا يقبل رجوعه على انه اذا استمر على إقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حده الا اذا شهد على اقراره عند الحاكم عدلان ، فحيننذ لا يد من شهادة العدلين حتى على قول البعيض بعدم قبول الشهادة على الاقرار - لأنه لو حكم عليه بالحد بمجرد إقراره من غسير شسهادة على المتمرار الاقرار لكان لاولياء الدم طلب الحكم يه . ويرى بعض المالكية (٢) : اشتراط اربعة شهود الاقرار يبطل بالرجوع عنه ، وكذلك الحكم إذا قامت البيئة على الراره وهو ينكر ، فلا يحد في الحالتين(٣).

والظاهر ان من قال بجواز الشهدة على الاقرار بالزنا اتما يكون في حالة استمرار المقسر عنسى اقراره كما سبق بياته ويرى الشافعية (٤)اذا اته شهد الشهود باقرار المتهم بالزنى فكذبهم ، لم يقبل

١/ اخرشي ، عمد . شرح اخرشي . مرجع سابق ، ج٧، ص ١٩٨ - اخطاب، عمد بن عمد مواهب اخلي . مرجع سابق ، ج٢٠ ، ص ١٧٩.

٢/ اخرشي ، عمد . شرح اخرشي . عرصه صابق ، ج٧٠ص١٩٨.

٣/ الدسوقي ، عمد عرفه. حاشية الدسوقي ، مرجع سابق، ج ٤ ، ص ٣١٨ .

٤/ الشربين ، عمد اخطيب ، مغنى الحتاج ، مرجع سابق ، اج ٤، ص ١٥ - الشيرازي، ابراهيد علسي ، السهدات ، مرجم سابق ، اج ٢٠ م ١٥ - ١٠ الشيرازي، ابراهيد علسي ، السهدات ، مرجم سابق ، اج ٢٠ م ٢٠٠٠ .

تكنيبه ، لأنه تكذيب للشهود والقاضي ، ولكن الشافعية اختلفوا في العد المعتبر للشهادة هذا ، ففي الاظهر عندهم الله يكفي للشهادة بالإقرار بالزنى شاهدان ، كغيره من الإقرارات . وفي القول الثاني عندهم : انه يشترط للاقرار به اربعة شهود لأنه سبب يثبت به فعل الزنسا فاعتبر فيه أربعة كالشهادة على الفعل.

وعد الحنابلة (۱): اذا شهد على إقراره بالزنا اربعة شهود فأتكر او صدقهم مرة ، فلا حد عليه - على الصحيح من المذهب - وفي رواية أخرى أنه اذا صدقهم لم يقبل رجوعه وقيل: اذا صدقهم دون الاربع مرات لم يحد . أما إذا صدقهم اربعاً حد.

وقد اختلف الروية في المذهب الحنبلي من حيث العد المطلوب للشهادة على الاقرار بالزنا: في الرواية الأولى وهي المذهب وعليها جماهير الأصحاب: الله لا بد من اربعة شهود، وفي الروايسة الثانية يكفى شاهدان(٢).

والظاهر ان المعمول به في محاكم المملكة هو ما ذهب إليه الأحناف لقوة حجتهم . اذ المقر بسالحد اذا استعر على اقراره فلا حاجة للشهادة عليه بذلك . وان رجع عن إقراره لم يكن للشهادة عليسه بذلك أي لثر ، لجواز رجوع المقر عن إقراره.

وقد ورد في النظام المعودي ان شهادة هيئة التحقيق من الشرطة ونحوهم غير وجبهسة (٢) ولعسل السبب في ذلك هو ان المعروف شرعاً ان من شروط قبول الشهادة: انتقاء التهمة والمحقق قسد يتهم في شهادته بان غرضه إثبات كفاءته ومقدرته على أداء عمله على الوجه المطلسوب لكسن حسن اختيار المحققين وتوفر الشروط المطلوبة فيهم يبعد عنهم هذه التهمسة ويجعل شهادتهم مقبولة عند توفر بقية شروط الشهادة . ثم صدرت التعليمات بعد ذلك ان رجال الامن كغيرهم مسن الناس لا يد من تزكيتهم وسماع الطعن في شهادتهم(٤) . لذلك فان في النظام الجنائي السعودي اذا

١/ الرداوي ، على بن سليمان . الإنصاف . مرجع سابق تع ١٠ ، ص ١٩ سالهول بمنصور ونس شرح منهر ١١ رامات .مرجع ساق ١٠ عاص ٣٤٨.

٢/ ابن قدامه ، عبد الله احمد . النعني رمر مع سابق نج ٩ ، ص ١ ٩ .

٣/ حضاب وزراة العدل رقم. ١٤ في ١٣٨١/٢/١٤ هـ. .

٤/ قرار محلس القضاء الاعلى رقم ١٠١٠ق. ١٠/٦/١ ١٤١هـ المني على خطاب رئيس القضاة رقد٩٨٠١ اي ١١/١/١٩١١هـ.

أسفر التحقيق عن اعتراف المتهم بارتكاب الجريمة المنموية، أو معرفته للجناة أو المستراكه مسع الحرين في ارتكاب الجريمة أو حصل المحقق على أي اقرار من المتهم بما يعتبر دليل فسي البسات الدعوى بحق الله تعالى ، في كل ما سبق يقوم المحقق باحالة المتهم مع المحضر المثبت المقسراره الى القاضي المختص لتسجيل هذا الاعتراف ، وعند الإحالة يكون مع المتهم الحراسة الكافية(١). وهذا ما سبق وأن نكرناها من أن الحنفية لله يشترط في الإقرار كوسيلة إثبات في الحدود أن يتسم بين يدي القاضي و لا عبرة للاقرار بالحدود عند غير القاضي ممن لا ولاية له في الحامة الحسدود ، ويترتب على قولهم هذا أن الاعتراف في اقسام الشرط بجرائم الحدود لا اعتبار له حتسى وأن تسم تسجيله وأشهاد عليه ما لم يتم تكرار الاعتراف بها أمام القاضي المختص بنظر القضية . وقد احتج الأحناف لقولهم هذا بما يلي :

- ١- اما ماعز كان إقراراه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (١) .
- ات الحدود الخالصة لله تعالى يقبل فيها الرجوع عن الإقرار عند اكثر الطماء فإذا اقسر في غير مجلس القضاء وشهد الشهود على إقراره لا تقبل شهادتهم عليه ، لأنه ان كسان ثابتاً على اقراره لم تكن للشهادة حاجة اذ الحكم للاقرار لا للشهادة وان كان منكسراً كسان إنكاره رجوعا عن الإقرار.
- ٣- ولان القاضي لا بد له من مناقشة المقر في اقراره ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع ماعز ليتاكد من ان اقراره صحيح ، ولا يتم هذا الا في مجلس القضاء اضافة الى انسه يستحب للقاضي ان يعرض للمقر بالرجوع عن إقراره ، وهذا لا يتحقق في غيير مجلس القضاء (٣).

١/ حطاب وزارة الداحلية القميعي رقم ١٥٣٧٠ في ١٩٩١/٢/١٨هـ.

٢/سن تحريح اخديث.

۳/ الكاساي ، علاء الدين ان بكر بن مسعود . ب<u>دائم الصنائع ، مرجع سابق ،ج٧،ص.٥ - الزيلعي ،عثمان بن على تبين خفائق . `</u> مرجع سابق ،ج٣،ص١٦٧

وقد طرأت شبهة على ركن من أركان الجريمة وهو الركن المعنوي أي فعل الجريمة برضا الشخص بدون أجبار او اكراه وهو عالم بالتحريم فقد ادعت الجانيه الإكراه على الزنا ومن المعلوم ان المراة اذا أكرهت على الزنا بأي طريق من طرق الإكراه سوا كان بالالجاء بالقوة ، او بالتهديد بالفتل ، او بالحبس عن الطعام ، والشراب ، او بالاضطرار ، فلا حد عليها في كل ما مسبق ، وعسد عامسة الفقهاء رحمهم الله تعللى ، وأصحاب المذاهب الأربعة واهل الظاهر وروي هذا عن الزهري وقتسادة والثورى .

جاء في تكملة المجموع شرح المهنب: (ولا يجب على المراة اذا اكرهت على التمكين من الزنا)(١) وجاء في المغني: (ولا حد على مكرهة في قول عامة اهل العلم ... ولا نعلم فيه خلافاً)(١). وقد استداوا على ذلك بالاتى:

١. قوله صلى الله عليه وسلم: (على الأمتى الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه)(١).

٢. روي ان امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قدراً عنها الحد(؛).

٣. ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه أتي بامرأة قد زنت فقالت : أتي نائمــة فلـم استيقظت الا برجل قد حيثم على ، فخلى مبيلها ولم بضربها (٥).

٤. وروي عنه رضي الله عنه ان امراة استسقت راعباً ، قابى ان يسقيها الا تمكنه من نفسها ، فنطت ، فرفع نلك الى عمر بن الخطاب فقال لطي : ما ترى قيسها ؟ قسال انسها مضطرة ، فاعطاها عمر شيئاً وتركها(١).

والظاهر ان ادعاتها الإكراه مع انه شبهة درات الحد الا انه لم يعليها من التعزيسر نظسرا لسوء مسلكها كما جاء في شهادة رجال الحسية ولخروجها مع الجاني والتصوير معه والرقص مسع كسل

١/ السبكي ،على عبد الكاني . تكملة المحموع . مرجع سابق مج ٢٠٥٠ ص ١٨٠

٢/ان قدامه،عد الله احد النفني،مرحع سابق ،ج٩،صر٩٥٠

٢/ اس ماحه ، عمد غزيد رسنن ابن ماحه مرجع سابق ع ١ ، ص ٢٥٩.

٤/ الترمدي، عمد عيسى الخامع الصحيح مرجع سابق ١٠٤٠ من ١٩٠٠.

[.] اسن غریمه .

ة / ان قدامه ، عبد الله احمد . المعنى مرجع سابق ، ج ٩ ، ص ٢١ -

هذا برضاها نذلك فقد عزرت المراة ب(٠٠٠) جلده مفرقة على دفعات بينها عشرة ايام كل دفعة . ه جندة لان حدها الرجم لانها محصنة فلما درأ عنها حد الرجم عزرت بما دون الرجم وهو جندها بما هو اكثر من ملتة جنده وهذا ما قاله شبخ الاسلام ابن تيميه وراي المالكية في عدم تحديد الجند بحد اعنى وافتريت عقوبتها بالسجن تعزيراً ب(٣)سئوات لجواز ذلك أي الجمع بين عقوبتين الجند والسجن تعزيراً وليس لاعلاه حد معين بل هو مفوض الى اجتهاد القاضي بحسب المصلحة ولان حدها الرجم فزاد بذلك عن عقوبة الغير محصن وهو تغريبه سنة او سجنه بدل التغريب لمدة سسنة كما قال الشافعية(١). وفرق الجند على دفعات لكي لا يؤدي الى التافى او تجساوز المقصدود مسن العقوبة . والحال كذلك بالنسبة للرجل ما قبل عن المراة تقال عنه هنا.

واذا قلنا بعدم ثبوت الحد فان المدعى عليهما قد اعترفا بجرائم تعزيرية هي الاختيلاء المحسرم والعلاقة المحرمة ببعضهما والرسائل الغرامية والسفر سوياً بدون محرم والرقص سوياً وتصويسر المرأة نفسها عارية كلها تعزيرية تستوجب العقوبة التعزيرية وبما انهما محصنان وحدهما الرجسم في حال ثبوت الزنا فاتهما يعاقبان تعزيراً بما دون الرجم من جلد وان زاد على جلد غير المحصسن وسجن كما سبق بياتهم . وهذه الجرائم تداخلت جميعها لأنها تحمي مصلحة واحدة هي مصلحة العرض فتصبح عقوبتها واحدة . وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبة وسلم.

الْ الشربيني ، عمد الخطيب . معني الحتاج ، مرجع صابق ، ح ٤ ، ص ٥٠٠٠ .

الخاتمسة

بعد حمد الله على إنهاء بحث هذا الموضوع ودراسة مسائله أختمه بأهم النتائج الــــق تم التوصل إليها من خلال البحث والدراسة وهي كما يلي :

- ١- أن الجريمة في عرف الشرع هي معصية الله عز وحل بفعل ما لهي عنه أو ترك مــــا
 أمر به .
 - ٢- أن المحرم مؤاخذ ومحاسب على فعلته في الجملة إما في الدنيا أو في الآخرة .
- ان العقوبة في الشرع تمدف _ فيما تمدف إليه _ إلى ردع المحرم وزجره . كما
 تمدف إلى تكفير الذنب المترتب على الجريمة إذا صلحت نيته وصدقت توبته .
 - ٤- أن العقوبة في الشرع تتفاوت فتتناسب مع أنواع الجرائم وأصناف المجرمين.
- ٦- أن التوسع في أنواع العقوبات التعزيرية مقيد بكون العقوبة فعلاً مباحاً فلا يجـــوز
 بأي حال أن يعاقب الإنسان بفعل محرم .
- ٧- أن القتل في الشرع يختص بكون الفعل صادراً من آدمي ليزهق به روح آدمي آخر
 . فإن صدر الفعل من غير آدمي فلا يسمى قتلاً وإنما يسمى إماتة
- ۸- أن التعبير عن القتل بالإعدام غير وحيه لا من حيث اللغة ولا من حيث ما إصطلح
 عليه الفقهاء .
 - ٩- أن التعزير بالقتل مقرر عند الفقهاء إذا تعينت الحاجة إليه وتوافرت أسبابه .
 - . ١- أن التعزير بالقتل منوط بإمام المسلمين فلا يجوز أن ينفذ دون علمه وموافقته .
- ان الجلد من أشهر العقوبات التعزيرية لما يتميز به من التأثير في المحلود . واعتمله على العدد الذي يتناسب قلته وكثرته مع نوع الجريمة وحسسامتها ، ولسسهولة تنفيذه.

- 17- أن حلد شارب الخمر اختص من بين سائر الحدود بجواز الزيادة عليه عند الاقتضاء لأن الخمر هي أم الخبائث فلعل للشارع قصداً في توسيع سبل الردع والزحر عن تناوله .
- ١٣- أنه لا يجوز أن تجلد المواضع الخطرة من بدن الآدمي وإنما يقتصر في حلده علي مــــا دون تلك المواضع .
- ١٤ أن الهيئة التي يكون كل من الرجل والمرأة أثناء الجلد يراعى فيها التمكن من من مواضع الجلد من البدن مع مراعاة حانب التستر وعدم التكشف في المرأة من غيير تقيد بهيئة معينة تلتزم .
- ١٥ أن التعزير بالجلد غير مقيد بعدد معين في الجملة وإنما يرجع تقدير عدده إلى ما يراه
 ولى الأمر كافياً لتحقيق الغرض.
 - ١٦- أن الجالد مقيد بالإلتزام بضوابط معينة عليه مراعاتما أثناء الجلد .
- ١٧- أن آلة الجلد يراعى فيها أن تكون سوطاً أو عصاً أو ما يقوم مقامها مسس الآلات على أن يراعى في تكييفها وتلينها الأدلة الواردة حتى لا تؤثر في بدن المحلود تأثسيراً يتحاوز به المقصود من الجلد.
- 10- أنه لا يجوز أن يجلد بسياط قاسية أو محماة أو مكهربـــة إذ المقصــود التــأديب والاستصلاح وليس التعذيب والإهلاك .
- ١٩ أن الحبس من العقوبات التعزيرية . وقد وقع في زمن الصحابة والتـــابعين فــن
 بعدهم في جميع الأعصار والأمصار من غير إنكار .
- ٢- أن القاتل المتعمد إذا عفي عن الاقتصاص منه فلا يجب عليه ضرب ولا سلحن ولا
 يعنى هذا عدم الجواز .
 - ٢١- أن التعزير بالنفي عقوبة مشروعة .
 - ٢٢- أن التعزير بالنفي عقوبة تناسب من يخشى منه افساد الأعارض بالتعرض للنساء .
- ٣٣- أن الوعظ والتوبيخ والهجر والتهديد عقوبات لها أثرها الفعال في تحقيق المقصــود من العقوبات إذا طبقت في مجلها المناسب.

- ٢٥ أن كل نائب عن الإمام في تنفيذ عقوبة من العقوبات أمين على التنفيذ وأمانيه
 هذه تقتضي أن ينفذ ما كلف به على الوجه الشرعى .
- 77- إذا كانت حالة الجاني عند إدارة تنفيذ العقوبة فيه غير مهيأة للتنفيذ فإن العقوبية توجل عنه إن كان في التأجيل مصلحة يرجى تحصليها أو تنفيذ فيه مخففة إن تبسين انه لا سبيل إلى التأجيل كمرض لا يرجى برؤه .
 - ٢٧- أن العقوبة التعزيرية البدينة يؤجل تنفيذها في المرأة الحامل إذا كانت تضرر بالتنفيذ
 وإن كانت لا تتضرر بالتنفيذ فإن العقوبة تنفذ ولو كانت حاملاً .
- ٢٨ تنفذ العقوبة التعزيرية البدنية في شدة الحروفي شدة البرد إذا كانت شدتما لا تخرج بالعقوبة عن المقصود منها وألا تؤجل حتى يعتدل الهواء فيكون معتاداً .
- ٢٩- لا تنفذ العقوبة التعزيرية البدنية إلا فيمن كان أهلاً للردع والإنزحار بها تنفسذ في سكران ولا مجنون حال السكر والجنون.
 - ٣٠- إذا كانت إفاقة المحنون ميؤوساً منها فيعفى عن تنفيذ العقوبة التعزيرية فيه .
- ٣١- يجوز للإمام ــ تبعاً لمقتضيات المصلحة العامة أن يؤجل تنفيذ العقوبة التعزيريــة أو ينفذها مخففة إن لم تكن حقاً لآدمي .
- ٣٦- أن العقوبة التعزيرية تسقط بالعفو . فأن كانت حقاً الله عز وجل فالإمام مؤتمـــن عليه وتسقط بعفوه وإن كانت حقاً لآدمي فتسقط بعفوه أيضاً .
- ٣٣- إذا كانت العقوبة التعزيرية حقاً لآدمي وأسقطه فيحوز لولي الأمر تنفيذها إذا رأى في التنفيذ مصلحة .
- ٣٤- لا يجوز لولي الأمر أن يعفو عن حق الآدمي في العقوبة التعزيرية بل يلزم تنفيذه وتحصيله له كسائر حقوقه .
- ٣٥- أن التعزيرات البدنية تسقط بالتوبة الصادقة إذا كانت حقاً لله عز وحل إلا إذا رأى ولى الأمر تنفيذها تحقيقاً لمصلحة يراها .
 - ٣٦- أن التعزيرات البدنية لا تسقط بالتوبة إذا كانت حقاً لآدمي .

- ٣٧- لا أثر للتقادم في إسقاط التعزيرات البدنية.
- ٣٨- أن موت الجاني تسقط به العقوبة التعزيرية المتعلقة ببدنه ما لم تكن امتداداً لعقوبــة قتل .
- ٣٩- الإجماع منعقد على أن الحدود تدرأ بالشبهات منى ما كانت الشبهة قوية ، وقادرة على إسقاط الحد ، وهذا إثبات بأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وأقوال صحابته من بعده ، وأفعالهم رضي الله تعالى عنهم وإن كان الظاهريون لا يأخذون بهذا المبدأ إلا أن الإجماع منعقد قبل خلافهم ، فلا يعتسد به إن مسن الشبهات المسقطة للحدود الشبهات في طرق الإثبات سواء كسانت البينة ، أو الإقرار ، ومن أمثلة الشبهات في البينة ما يلى :
 - ١- نقص الشهود عن النصاب الموجب للحد.
- ۲- إذا كان في الشهود من لا تصح شهادته ، بأن كان فيهم عبد ، أو كافر ،
 أو غير مكلف ونحوه .
- ۳- ظهور ما يعارض الشهادة ، كأن وحد المشهود عليه بحبوباً ، أو رتقاء ، أو
 بكراً على خلاف في هذا .
 - ٤- أن الحد يسقط بتقادم الشهادة عند الحنفية خلافاً للحمهور.
- 7- إن الحد لا يثبت بالشهادة على الشهادة عند فقهاء الحنفية ، وفقهاء الحنابلة ، وهو أحد القولين في المذهب الشافعي إذا كان الحد الله خلافساً لفقسهاء المالكية ، وفقهاء الشافعية ، فيما إذا كان الحد للآدمي وهو القول الآخر في مذهبهم إذا كان الحد لله .

٤٠ من أمثلة الشبهات في الإقرار ما يلي:

- رجوع المقر عن إقراره .
- إن الحد لا يثبت بالقرائل عند الجمهور ، فقهاء الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة
 في المذهب عندهم ، ويثبت كما عند المالكية وقول في مذهب الإمام أحمد .

١١ - من الشبهات في جريمة الزنا ما يلي:

إذ أكرهت المرأة على الزنا ، فلا حد عليها بالإتفاق أم الرحل إذا أكره عليه ففي

٤٢- في جريمة السرقة:

إذا لم يكن المسروق محرزاً قطع على سارقه باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة ومثله لوكان في الحرز قصور .

٤٣- في جريمة الشرب:

- ۱- إذا شرب شخص مسكراً غير الخمر ، ولم يسكر منه ، فلا حد عليه عند
 الحنفية ، وعند الجمهور يحد في قليل ما أسكر كثيره .
- ٢- إذا شوهد الشخص يتقيأ الخمر ، أو وحدت به رائحة الخمر . فلا حد عليه عن الحنفية ، والشافعية ، وعند جمهور الحنابلة وهذا خلاف للمالكية الذيه يوجبون عليه الحد بوجود الرائحة بعد شهادة عدلين بألها رائحة خمر ، وهسو قول في مذهب الإمام أحمد .
 - ٤٤- ان العود من أسباب تشديد العقوبة على الجاني.
- ٥٤ ان تداخل العقوبات مقرر عند فقهاء الشريعة الإسلامية فإذا كانت العقوبة عنى مصلحة واحدة فتدخل العقوبة حتى مع تعدد الجرائم اما إذا كانت العقوبة الجرائم المرتكبة تحدد مصالح متعددة ومختلفة فلا تتداخل عقوباتما. بل تطبق على الجانى عقوبة كل جريمة.
- 23- ان ولي الأمر اذا نفذ العقوبة التعزيرية فمات المحكوم عليه فلا ضمان علمى ولي الامر.
- ٧٤- ان القاضي في المحكمة ليس مقيد بمذهب معين وانما بما يترجح عنده مـــن المذاهب الأخرى.
- 48- عند الحنابلة ان القاضي المقلد لا يجب عليه الاقتصار على مذهب أمامه، لأن الحق لا يتعين في مذهب بعينه . والنظام المطبق في المملكة لا يخرج عمم قرره الفقهاء سواء كان الإلزام بالحكم بما في مذهب الإمام احمد او عسدم وحود الدليل القوي .

- 93- ان المحكمة المستعجلة هي المختصة بالجرائم التعزيرية اما الكبرى فهي مختصة بقضايا القتل والرجم والقطع ولا يمنع هذا من النظر في العقوبة التعزيريسة عند درأ حد الرجم او القطع او القصاص بشبهة طرأت على شروط الجريمة او طرق اثباتما ، لن الذي يملك الأعلى يملك الأقل فهي تملك قضايا القتسل والرجم والقطع فمن باب أولى اذا نظرت في قضايا اقل من الحسد فلسها الحكم بالتعزير فيها .
- ٥- ان الشهادة على الإقرار في الحدود الخالصة لله تعالى لا يجب به الحد ، وان كان يوجب التعزير وكذلك الرجوع عن الإقرار في الحدود الخالصـــة لله تعالى لا توجب الحد ، ولكن توجب التعزير ، فهذه شـــبهات في طــرق الإثبات تدرا الحد وتوجب التعزير.
- ا ٥- الحثيثة حرام بالاتفاق الا الحم مختلفون في دراً الحد عن أكلها لعسدم ورود نص في المأكول فالجمهور كما سبق يدروءن عنه الحد، ومن الفقهاء مسن أوجب الحد بأكلها لدخولها في عموم التحريم ولكولها تسكر وهم بعسض فقهاء الحنابلة كابن تبميه والعلامة المرداوي رحمهما الله تعالى ، وهذا مساعليه العمل في محاكم المملكة .
- ٥٠- الذي عليه العمل في المملكة بخصوص جريمة اللواط من حسلال الاطسلاع على القضايا التي رفعت لرئيس القضاة في المملكة واصدر تعليماته فيها نحد انه يميل الى القول بالتعزير ، وإذا رأى الإمام ان يبلغ بالتعزير القتل كان لسه ذلك . وفي بعض خطاباته يوصى بان يجعل عقوبته كالزنا . ويرى ان مسن اقر بذلك العمل ثم رجع ان إقراره او لم تتم الشهادة ضده او قويت التهسة ضده فانه يعزر وقد صدر بعد ذلك قرار المجلس الأعلى للقضاء بإقامة عقوبة القتل على اللوطي. لكن الذين عليه العمل لان لدى قضاة المحاكم في المملكة كالزنى ، وإذا كان الحد هو الجلد فيحوز للقاضي تعزيره بما يسراه بعد إقامة الحد عليه .

- ٥٣- ان أساس الجريمة في الشريعة الإسلامية هي رجمة الخلق بما بسم مصالحسهم الضرورية الخمس وهي حماية الدين وحماية النفس وحماية العمل وحماية المال. العرض والنسل وحماية المال.
- 90- ان الشريعة الإسلامية في الناحية الجنائية لا تقل عن غيرها من الشرائع ، بل هي في كثير من المواضع تمتاز بالسمو والتفوق ، وفي مبادئها العامسة مساعد على حل كثير من مسائل الإجرام السبق تحسير فيسها العلمساء. وقد تعرضت الشريعة الإسلامية للجرائم المعروفية في التشسريع الجنسائي المصري وغيره من التشريعات . وليس ذلك فقط بل الها قد تعرضت لغسير ذلك من المعاصي بغية الوصول بالمجتمع الإسلامي الى مجتمع مثالي بعيد عن الإجرام والمنكرات . وفي نطاق العقوبة تشمل الشريعة من المبادئ والنظم ما لا يقل في سعة النطاق ووضوح الفكرة وتنظيمها عن احدث المسادئ والنظم السائدة الان في القوانين الوضعية بل ألها قد سبقتها في كثير مسس
- ده ففي أغراض العقوبة مثلا لم تنعثر هذه الشريعة تعثر التشريعات الوضعيسة لتصل الى ما هي عليه الان من جمل إصلاح الجاني وتحذيبه الغرض الأساسي للعقاب ، بل ألها أكدت هذا الغرض وبينته تفضيلا الى حانب الأغسراض الأحرى ومنها الزحر والردع ، وقد تكلمنا عن ذلك في صدر بحث أغراض العقوبة في التعزير في مستهل الكتاب الثاني الخساص بالعقوبة وامام ذلك لا يمكن ان يكون مقبولا ما يدعيه البعض مسر ال انشريعة الإسلامية كانت وسطا بين عهد الانتقام الفردي والعهد الحديث ، وألحسا تميزت بالقوة في الثقاب ، وان فكرة التفكير والردع والانتقام من الجساني هي الغالبة فيها فهذا كله لا يكون في الحق الا عمرة عدم العلم بكنوزها هذه الشريعة ونفائسها .

- واذا انتقلنا الى العقوبات نجدها قد اختلفت وتنوعت وزادت في خصوبتها عن العقوبات السائدة الآن في التشريعات الحديثة فهي الى داني العقوبات المقدرة من حدود وقصاص عرفت عديد من العقوبات التي تناسب النفس البشرية ، وهذا يساعد على حسن تطبيق العقاب ، واعطاء كلحل حالة لبوسها المناسب ، فيكون العمل هذه الشريعة في عقوباتها او في الفرض وأحسدى للمحتمى.

وعلى سبيل المثال نجد ان الشارع الإسلامي احتاط غاية الاحتياط في فرض عقوبة الإعدام حتى لا يؤدي الإسراف فيها إلى كثرة حالات تطبيقها فسهي جزاء في حالات محدودة وهذا التحديد في حالات الإعدام من مميزات هذه الشريعة التي تجعل منها شريعة العدل والتوسط ، فهي لم تسرف في فرضها وهي في نفس الوقت لم تمنعها كما يذهب البعض ، وتأخذ بعض البللا أله وفي العقوبات البدنية الأخرى ومنها عقوبة الجلد ، التي يقال عنها الال أله من اثار الماضي ، والها لا تنفق مع الإنسانية الى غير ذلك مسس التعسوث والأوصاف . ففي يقيننا ان هؤلاء الذين ينردون بما اذا عرفوا الها لازمة في حالات للردع والزجر والإصلاح وان تطبيقها ليس متنافيا مسع المدنية الحديثة بل يتفق مع طبيعة الإنسان التي تتغير مع العصور اذا عرفوا ذلسك وعرفوا ميزاقها العديدة ، لما قال ما قالوا.

٥٧- وإذا انتفلنا في مجال العقوبة الى التطبيق ، فمن المعروف ان النظريسات في العقوبة قد اختلفت ، فمنها النظرية المادية تلك التي تقدر العقوبات تبعا لهلا بالنسبة لجسامة الجريمة دون نظر للمحرم نفسه ، وقد بينت هذه النظرية في أساسها على فكرة العدالة في العقاب ، ولزم ان ينال المحرم حزاء حريمت حفظا لكيان المجتمع وانتقاما له نظير انتهال حرمانه بإتيان الجريمة . ومنسها النظرية الشخصية وبمقتضاها لا تكون الغاية من العقاب التكفير عن الخطيئة الو تحقيق فكرة العدالة بل الدفاع عن المجتمع بإصلاح المجرم وتوجيهه وحهة او تحقيق فكرة العدالة بل الدفاع عن المجتمع بإصلاح المجرم وتوجيهه وحهة

ينغد كا عن محيط الجريمة فان لم يكن ذلك ممكنا تيقن إبعاده عن المحتمل لكف أذاه عنه . وبمقتضى هذه النظرية تجب العناية بالمجرم اذا انه هو المقصود بالعقوبة دون حريمته التي لا ينظر اليها في تقديسر العقاب الا باعتبارها دليلا على حالة المجرم الخطيرة وشذوذه الأخلاقي ، وعلى ذلك فن تقديري العقوبة تبعا لهذه النظرية من حيث النوع والمقسدار لا يتبع حسامة الجريمة كما هو الحال في النظرية المادية بل يسير مع المجرم من حيث ميوله وعواطفه وأخلاقه وبواعثه على الأحرام وحالته قبل اقتراف الجريمة واثنائها وبعدها الل غسير ذلك.

وقد انفردت الشريعة الإسلامية في التعزير بنظام يترك فيه تحديد العقوبة من حيث الكمية والكيفية - على الراجح - الى القاضي وهو يحكم في كل حالة تعرض عليه طبقا لما يظهر لديه من الظروف المحتلفة لكل حريمــة ، وطبقا لحالة المحرم ونفسيته ودرجة ميله الى الإحرام ، فهي في هذا الجال لم تقف عند الجريمة فتعطى عقوبة او عقوبات معينة تطبق لكل حريمة علىسى حدتمًا وهي في نفس الوقت لم تتحيز لجانب الجحرم فقط ، فستزن العقساب بميزان شخص دون النظر الى الجريمة التي ارتكبت ، بل أنحسا توسطت ، فأدخلت في الاعتبار حالة الجريمة والمجرم ومختلف الظروف المحيطة بما مسع ترك الحرية الكاملة للقاضى في فرض العقاب الذي يراد مناسبا لكل حالة. ولما كانت مراعاة حانب المحرم في التعزير ، وهي على حانب كبر مس العامية في الشريعة الاسلامية ، لا تتاتى على وجهها الصحيح مع النصص مقدما على الجرائم والعقوبات تفصيلا وبطريقة حسابية الية ، كما هـو الشان في مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات على إطلاقه ، فان الشريعة قــــد حعلت للقاضي دورا هاما في هذا الجال لا يقل عن دور المشرع ، اذ بــــين المشرع الأفعال التي يعاقب عليها في التعزير إجمالاً ، وهي المعـــاصي الـــــيّ ليست لها عقوبات مقدرة كما بين بصفة عامة العقوبات الستى يمكس ان

تطبق وترك للقاضي تطبيق العقوبة وتقريرها حتى تتحقق أغراض العقاب على وجهها السليم وهو يستعين بفي ذلك يدراساته ومشاهداته وتجارب وله على كل حال ان يستعين عن يرى من الخبراء الفنيين إذا عوزته المسائل الفنية او النفسية حسى يفسرض العقاب المناسب لكل حالة. وفي سبيل حس العقاب قررت الشريعة الإسلامية نظام العقوبات غير المحددة المدة حتى يكون حد العقوبة هو توبة الجاني وصلاح حالسه. اذ ان التحديد مقدما في الحكم قد لا يكون وافيا بالغرض من العقساب، وقسد تكون فيه زيادة عن المطلوب.

ونظام العقوبة غير محدة المدة الذي عرفته الشريعة الإسلامية في العقوبات المقيدة للحرية يعتبر بحق مفاخر هذه الشريعة وإذا عرف أن هنا النظام لم يظهر في الفقه والتشريعات الجنائية الاحديثا، وانه من أهم الخطوات السي علمت نحو جعل العقوبة بالقدر اللازم للإصلاح دون زيادة ولا نقص لعلمنا كيف ان هذه الشريعة، التي يقولون عنها لا تساير روح العصر، هسى في الحقيقة شريعة كاملة بالغة الغاية في السمو والسعة. وفضلا فسان تسرك السلطة في التعزير للقاضي ليس مثلبة لهذه الشريعة بسل انسه مس اهسم مفاخرها، اليه يتحه التشريع الجنائي الحديث على ان تترك السلطة لنقضاة ليدخلوا في حساهم وقت التطبيق حاله كلي مجرم على حده، وعلسى أن يبين القانون الجرائم التي يعاقب عليها وكذلك العقوبات بوحسه عسام، ويكون لحالة المجرم في بيان العقوبات اعتبار لا يقل عن الجريمة ان أم يزد.

٥٨- ولا يفوتنا ان نقول ان الشريعة الإسلامية وقد مزحت بين النظريتين المادية والشخصية في التعزير بمراعاة حانب المجرم والجريمة في العقوبة فإنحا في محلل المحدود والقصاص سلكت سبيلا أخر ، فقد نصت مقدما على عقوبات معينة في هذه الجرائم ، فحعلت مقياس لعقوبة الجريمة بصرف النظر عسس المحرم ، وعلى القاضي ما دام ثبت لديه ارتكاب الجاني الجريمة مسن هسذه

الجرائم ،ان يطبق عليه العقوبة التي نص عليها الشارع دون زيادة او نقصص وبغير التفات الى حالته او أي ظرف اخر مهما كان مع ملاحظة ان العفو في القصاص من الجحني عليه او وليه له اعتبار فيترتب عليه سقوط القصاص، ولكن هذا ينقل الجريمة من نطاق القصاص الى نطاق التعزير، وفيه كما قدمنا ، يراعى حانب المجرم بجانب مراعاة الجريمة.

ومعنى ما تقدم ان الشريعة الإسلامية تأخذ بالنظرية المادية على إطلاقها في جال الحدود والقصاص ، ولا يلتفت اليه جانب المجرم واحواله في تقديد العقوبة ، اذ ان اصلاحه لا يلتفت اليه بجانب مراعدة مصالح الجماعة وكيانها ، الذي يحققه الزجر والردع في العقوبة المقدرة مسن الشدارع . والذي دعا الشريعة الاسلامية الى ترك حانب المجرم في هذا المجال انها غلبت فيه المصلحة التي تعود على الجماعة ، وما من شك في انه عند التعارض بين المصلحة التي تعود على الجماعة ، وهذه الجرائم التي اخذ فيها بهذا المبدأ يظهر من استعراضها انها تحس كسان المجتمع ذاته ، وفي إثباقا هدم البنايسة فهي اما اعتداء على النفس او المال او العرض او العقل او الدين او امسس الدولة وسلامتها ولما كان هذا هو شان هذا النوع من الجرائم فاد الشويعة الإسلامية قد تركت حانب المجرم فيه ، وراعت حانب الجريمة حتى لا يفلست احد من العقاب فيكون بذلك العبرة والجزاء والدافع على حفظ كيان المجتمسع وسلامته .

90- ومما هو حدير بالذكر ال بعض البلاد غير الإسلامية لا تزال تسأخذ ببعسض العقوبات المعترف هما في الشريعة الإسلامية . فعقوبة الجلد مثلاً تطبق في عديب من الدول في أوقات الحروب والإضطرابات وهي من العقوبات الشسائعة في السحون وبالنسبة للعسكريين ، فان فيها القوة والوحشية في خطورة ساعب بعض أنواع المحرمين العاديين . وإذا كانت في بعض الحسالات خصوصاً في وقت الفتنة والإضطراب من العقوبات المفضلة لما لها من مزايا لا تجحد.

فهرس المراجع

أولا: القرآن وعلومه:

- ١- القرآن الكريم
- ٢-أحكام القرآن ، أبو بكر أحمد بن على الجصاص . بسيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٤٧هـ.
 - ٣- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي تحقيق : على بن محمد البجاوي ، القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي •
 - ٤- تفسير الطبري المسمى (جامع البيان) . الأبي جعفر الطبري . القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٠هـ.
 - ٥- تفسير القرآن العظيم . لأبي القداء إسماعيل بن كثير القرشي . القاهرة . المكتبة الشعبية .
 - الجامع لأحكام القرآن . لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . القاهرة : دار الكتب المصرية ، ۱۳۸۷هـ.

ثانيا : مراجع السنة وعلومها :

- ١-الآثار : لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري . الهند ، حيدر أبد : أحياء المعارف النصائية .
- ٧-أقضية رسول الله صلى الله عليه ومعلم لأبي عبد الله محمد بن قرح المالكي المعروف بسابن الطلاع . تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، لبنان ، بسيروت ، دار الكتساب اللبنساتي
 ٢٠٤ هـ •
- ٣-بلوغ المرام من أدلة الأحكام أحمد بن هجر الصقلاني تصحيح وتطبق : محمسد حسامد الفقى، مكة المكرمة : دار البار للنشر والتوزيع •

- ٤-تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . مصر القاهرة .
 أحياء الكتب المصرية .
- ٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام في أدلة الأحكام محمد بن إسماعيل الصنعائي الرياض : جامعة الإمام محمد بن معود الإسلامية ١٤٠٠هـ.
- ٣-سنن إبن داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجساتي مطبوع مع شرحه عون المعبود القاهرة : المكتبة السلفية ١٣٩٩هـ.
- ٧-سنن إبن ماجه الي عبدالله محمد بن يزيد القرويني إبن ماجه تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقى القاهرة : عيسى الحلبي •
- ٨-سنن التزمذي . (أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي بيروت : دار الفكر ١٣٩٨هـ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ٩-سنن الدار قطني . على بن عمر الدار قطني . تحقيق : عبدالله هاشم مدنسي ، القاهرة : دار المحاسن للطباعة ، ١٣٨٦هـ .
- ٠١- سنن الدارمي . لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي . باكستان ، طبع ونشر حديث أكاديمي . ١٤٠٤ هـ-
- ١١- السنن الكبرى لرأبي بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي . الهند ، حيدر أباد والركن .
 مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٤هـ. .
- ۱۲- سنن النسائي . لأبي عبد الرحمن بن شعب بن على النسائي . لبنان . بيروت : دار الفكر،
- ١٣- شرح الزرقاتي على موطأ الإمام مالك . للإمام مددي محمد الزرقاتي . لبنان ، بيروت دار الفكر ، ١٣٥٥هـ .

- 11- شرح معاني الآثار . للبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي . تحقيق وتطيق محمد زهري النجار ، لبنان ، بيروت : دار الكتب الطمية ، ١٣٩٩هـ .
- 10- شرح النووي لصحيح مسلم . محي الدين يحيى بن شرف النووي . مطبوع مسع صحيسح مسلم، لبنان ، بيروت ، دار القكر ، ١٣٩٨هـ.
- 17- صحيح البخاري · للبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري . مطبوع مسع شسرحه فتسح الباري، القاهرة : المطبعة السلفية ومكتبتها ، ١٤٠٧هـ.
- ١٧- صحيح مسلم . لأبي الحمين مسلم بن الحجاج القشيري . مطبوع مع شرح النووي لـــه ،
 لبنان ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٢هـ .
- ١٨ عون المعبود شرح سنن أبي داود ، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبداي .
 ضبط وتحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، القاهرة : المكتبة لسلفية ، ١٣٩٩هـ .
- ١٩ فتح الباري بشرح صحيح البخاري . لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن على بسن حجسر الصقلالي ، المتوفى سنة ١٩هـ.
- ٧- الفتح الرباتي لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباتي أحمد عبد الرحمسن البنا .

 القاهرة: دار الشهاب ، (د،ت) .
- ٣١- مجمع الزوائد ، للحافظ نور الدين على بن أبي بكر الصهيني ، المتوفي سنة ١٠٨هـ..
 لبنان ، بيروت : دار الكتاب ، ١٩٦٧م .
- ٧٧- مسند الإمام أحمد ، للإمام أحمد بن حنبل الشيباتي المتوفي منة ٧٤١ ، بيروت : طبيع ونشر المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ودار صادار للطباعة والنشر ، (د.ت) .
- ٢٣- مصنف بن أبي شيبه ٠ (أبي بكر عبد الله بن إبراهيم بن أبي شيبه ٠ تحقيق الأسستاذ :
 عامر العمري الأعظمي ، الهند ، بمباي : الدار السلفية للطباعة والنشر ، (دت) ٠

- ٢٤ مصنف عبد الرازق . لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعائي . المتوفي سنة ٢١١هـ
 تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٠هـ .
- ٢٥ معالم السنن . لأبي سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي المتــوي سـنة ٣٨٨هــ.
 مطبوع بنيل مختصر سنن أبي داود ، بيروت : المكتبة الطمية ، ١٤٠١هـ .
- 77- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك . للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سيعد الباجي لأندلسي . المتوفى سنة ؟ ٩٤هـ . القاهرة ندار الفكر العربي ، (د ، ت) .
- ٧٧- موطأ الإمام مالك . مالك بن أنس . المتوفي سنة ١٥٠هـ ، مطبوع مع شرح الزرقـــاتي بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٩٨هـ .
- ١٠٦ النهاية في غريب الحديث والأثر . للإمام مجد الدين أبي السادات المبارك بسن محمد
 الجزري إبن الأثير . المتوفى سنة ٢٠٦هـ تحقيق : محمود محمد الطنامي ، القاهرة : طبعه
 دار أحياء الكتب العربية ، ١٣٩٥هـ .
- ٢٩ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار . محمد بن على بن محمد الشوكاتي . المتوفى سنة
 ١٢٥ محمد الهواري ، القاهرة : مكتبة الكليسات
 الأزهرية، ١٣٩٨هـ .

ثالثًا : كتب أصول الفقه :

- ١- الأحكام في أصول الأحكام . لأبي الحسن على بن أبي على الامدي . المتوفى سنة ١٣١هـ. ،
 مصر القاهرة : مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده ، ١٣٨٧هـ .
 - ٢- إرشاد الفحول . محمد بن على الشوكاتي . المتوفي سنة ١٢٥٥ هـ . بيروت : دار المعرفة ،
 ١٣٩٩ هـ .
- ٣- القروق . للإمام شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي . المتوفى سنة
 ١٨٤هـ ، لبنان ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د، ت) .

- ٤- قواعد الأحكام في مصالح الأثام (أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي .
 المتوفي سنة ٩٦٠هـ ، لبنان ، بيروت عدار الكتب الطمية ، (د، ت) :
 - ٤- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي هامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ه . ه . م ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، (د،ت) .
- ١٠- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي
 المالكي المتوفى سنة ١٩٧هـ ، لبنان ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ،
 ١٢٩٥هـ •

رابعا: كتب الفقه:

أ/ كتب الفقه الحنفى:

- الأشباه والنظائر . زين الدين بن نجيم . المتوفي سنة ٧٠٥هـ ، بيروت : دار الكتب الطمية ،
 (د،ت) .
- ٢) البحر الرائق ، شرح كنز الدقائق . زين الدين بن نجيسم . الطبعة الثانية ، بيروت : دار
 المعرفة ، (د،ت) .
 - ٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاسائي ، المتوفى سنة
 ٣٥ هـ ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤هـ .
- ٤) تبيين الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، فغر الدين عثمان بن علمى الزيلقس ، متوفس سنة
 ٢٤٣هـ ، لبنان ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ٢٩٠هـ .
- ه) تعقبة الققبهاء .عبلاء الدين السمرقندي ، مترفى سنة ٢٩هـ، بسيروت : دار المعرفة ، ٩٥٩ م .
 - ٦) حاشية ابن عابدين والمسماة (رد المحتار على الدر المختار). محمد أمين الشهير بابن

- عابدين . المتوفى سنة ١٢٥٧هـ ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الطبي ، الطبعـة الثانيـة ١٣٨٦هـ .
- ٧) حاشية سعد جلبي على شرح العناية . عبد الله بن عبسى المقتى الشهير بسعد جلبي . المتوفى سنة ٩٤٥هـ ، مطبوع بهامش شرح فتح القدير ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثاتية (د،ت).
- ٨) حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، شهاب الدين أحمد الشلبي. مطبوع بهامش تبيين الحقائق.
 - ٩) درر الحكام شرح غرر الأحكام . للقاضي منالخمسو : والمتوفي سنة ٥٨٨هت ، القاهرة :
 مطبعة أحمد كامل ، ١٣٢٩هـ .
- ١٠) الدر المختار شرح تنوير الأبصار . محمد علاء الدين بن على بن محمد بن على بـــن عبــد الرحمن المعروف بالحصكفي . المتوفي سنة ١٠٨٨هـ ، مطبوع بهامش حاشية إبن عابدين.
- ١١) شرح العناية على الهداية محمد بن محمود البارتي المتوفى سسنة ٢٨٧هـ. ، مطبوع بهامش فتح القدير
 - ١٢) شرح مجلة الأحكام العدليه سليم رستم بار اللبناني الطبعة الثالثة ، بيروت : دار أحياء التراث العربي •
- ١٣) الفتاوي الهندية ، المسماة : الفتاوي العالمكيرية ، لجماعة من علماء الهند : مصر ، بولاق: المطبعة الأميرية ، الطبعة الثانية ، ١٣١٠هـ ،
 - ١٤ قرة عيون الأخبار ، لإبن عابدين محمد علاء الدين عابدين ، المتوفى سنة ١٣٠٦هـ ،
 بيروت : دار أحياء التراث العربي ، (دت) .
 - ١٥) الكفاية على الهداية جلال الدين الخوارزمي الكوفي مطبوع مع فتح القدير •
- 17) لسان الحكام إبراهيم بن محمد المعروف بإبن المحبه العلبي المتوفي سنة ١٨٨هـ ، مطبوع مع معين الحكام ، القاهرة : طبع ونشر شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ •

- ١٧) المبسوط في الفقه الحنفي لأبي بكر محمد أحمد السرخسي المتوفي سنة ١٤هـ ،
 بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، (د،ت) .
- ١٨) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام لعلاء الدين أبي الحسن على بن خليل الطرابلسي الحنفي المتوفي ١٨٤هـ القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ
 - ١٩) منحة الخالق على البحر الرائق ، محمد أمين إبن عابدين . مطبوع بهامش البحر الرائق .
 - ٢٠) نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ، تكملة فتح القدير ، نشمس الدين أحمد المعروف
 بقاضى زاده ، المتوفى سنة ٩٨٨هـ ،
 - ٢١) الهداية : شرح بداية المبتدي برهان الدين على بن لأبي بكر الرغباتي المتوفي سنة
 ٣١ ١٥ ١٥ مطبوع مع فتح القدير •

ب) الفقه المالكي :

- ١-أسهل المدارك: شرح إرشاد الساتك في فقه مالك. لأبي بكر بن حسن الكشناوي · القطامة:
 عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، الطبعة الثانية ، (د،ت).
- ٧- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك أحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة ١٠٠١هـ •بيروت: دار الفكر ، (د،ت) •
- ٣-بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بإبن رشد الحقيد ، المتوفى منة ٥٩٥هد ، بيروت : دار الفكر ، (دت) .
- ٤-بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي المتوفى سنة ٧٩٨هـ ، بيروت: دار المعرقة ، ١٣٩٥هـ .
- ٥-انتاج والاكليل لمختصر خليل . لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن ابي القاسم الشهير بالمواق .
 المتوفى سنة ٧٩٧هـ ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ.

- ٣-تبصرة الحكام في أصول الأقضبة ومناهج الأحكام ، برهان الدين بن إبراهيم بن على بن حمد
 بن فرحون ، المتوفى سنة ٩٩٧هـ ، مصر ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهريـة ، الطبعـة
 الأولى ، ١٤٠٦هـ ،
- ٧-تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية ، محمد بن على بن حسين ، مطبوع بهامش الفروق.
- ۸- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، شمس الدين محمد بن عرفه الدسوقي ، المتوفي سنة
 ۱۲۳۰ هـ بيروت : دار الفكر ، (د.ت) .
- 9-حاشية العدوي على شرح الخرشي على الصعيدي العدوي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ.. ، مطبوع بهامش الخرشي على مختصر سيدي خليل ، لأبي عبدالله محمد الخرشي المتوفى سنة ١١٠١ هـ بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٠هـ •
- ١٠ الشرح الكبير على مختصر خليل أبي البركات سيدي أحمد الدرديسر مطبوع بسهامش حاشية الدسوقي •
- ۱۱- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل الشيخ محمد عليس ، بيروت : دار صادر ، (د،ت) •
- ١٧- الفروق شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي المتوفي سنة
 ١٨٥هـ بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د،ت) •
- ١٣- القواتين الفقهيه رأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي المتوفى سنة ٧٤١هت ، مكهة المكرمة : مكتبة عباس أحمد الباتر ، (د،ت) •
- 16- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي و لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد السبر النمري القرطبي و المتوفي سنة ٦٣٤هـ ، تحقيق : د محمد محمـــد أحمــد ولــد مــادبك الموريتاتي ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ •

- ١ المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ.، رواية الإمام سيحنون بن سعيد التنوفي عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم عن الإمام مالك بن أنس ، مصر القساهرة : مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى •
- ١٦ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل (أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المعروف بالحطاب المتوفى سنة ١٩٩٤هـ ، بيروت : دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨هـ
 ب) الفقه الشافعي :
- ١- الأحكام السلطانية والولايات الدينية ولأبي الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي
 الماوردي و المتوفى سنة ووود و البنان ، بيروت : دار الكتب العمية ، ١٣٩٨هـ.
- ٢- أدب القاضي لأبي الحسن على بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي تحقيق :
 محي هلال السرحان ، العراق ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ.
 - ٣- أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفي سنة
 ٣- أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفي سنة
 ٣- أسنى المطالب شرح روض الطالب لأبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفي سنة
 - ٤- الإقناع في حلى ألفاظ أبي شجاع محمد الشربيتي الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ. •
 القاهرة : مطبعة مصطفى البلبي الحلبي ، ١٩٥١م •
- ه- الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، المتوقي سنة ٢٠٤ هـ ، لبنان ، بيروت : دار المعرفــة للطباعة والنشر ، ١٣٩٣هـ ،
- ٣- تعقة المحتاج بشرح المنهاج ، شهاب الدين أحمد بن حجر الهيمني الشافعي ، مطبوع مسع حواشي الشرواتي وابن القاسم عليه ، بيروت : دار صلار للطباعة والنشر ،
- ٧-حاشية الرملي على أسنى المطالب الأبي العباس أحمد الرملي الكبير المتوافي سنة ١٩٥٧هـ مطبوع بهامش أسنى المطالب •

- ٨- حاشيتا قيلوبي وعميرة ، للأمامين الشيخ شهاب الدين القيلوبي والشيخ عميرة على شسرح
 جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، القاهرة : دار أحياء الكتب العربي ، (د.ت) .
- ٩-حاشية الشيراملسي . لابي الضياء نور الدين على بن على الشيراملسي . على نهاية المحتاج
 الى شرح المنهاج . بيروت : دار احياء التراث العربي ، المكتبة الاسلامية ، (د.ت).
- ١- الحاوي الكبير لأبي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٥ ٤ هـ. ،
 مخطوط حققه في رسالة دكتوراة إبراهيم على صندقجي ، حقق منه كتاب الحدود ، مصــر :
 مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ،
- ١١- شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي المتوفي ١٩٤هـ ، على منهاج الطالبين للنووي،
 بيروت : دار الفكر ن (ديت) .
- ١٢ عماد الرضا ببيان أحكام القضاء ، زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق : د . إسماعيل أبو
 شريعة ، القاهرة : دار المصطفى ، الطبعة الأولى ، ٢٠١هـ .
- 17- المجموع شرح المهذب . لأبي زكريا بن يحيى بسن شسرف النسووي ، المتوفسي سسنة 177هـ، وعلى بن عبدالكافي السبكي ، المتوفي سنة 207هـ ، القساهرة : إدارة الطباعسة المنبرية ، (د،ت) .
- ١٤- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج محمد الشربيني الخطيسب المتوفس سسنة
 ١٤- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج محمد الشربيني الخطيسب المتوفس سسنة
 ١٤٥٠ مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج محمد الشربيني الخطيسب المتوفس سسنة
- ۱۵ منهاج الطالبين لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفي سنة ٢٧٦هـ . مطبوع مع شرحه مغني المحتاج ، بيروت : دار أحياء التراث العربي ، (دست) •
- 17- المهذب في فقه الإمام الشافعي . (أيي إسماق إيراهيم بن على بن يوسف الفسيروز ابسادي الشيرازي. المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، لبنان ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٧٩هـ .

- 10- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن يحيى العباس احمد بن حمسزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير المتوفي سنة ١٠٨٧هـ بسيروت : دار أحياء التراث العربي
 - د) كتب الفقه الحنبلي:
 - ١- الأحكام المناطاتية لأبي يعلى محمد بن الحسين القراء المتوقى سنة ١٥٨ هـ إندونيسيا: شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نبيهان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٤هـ ، تصحيح وتطبق : محمد حامد الفقى •
- ٧- الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام إبن تيمية إختيار الشيخ: علاء الدين أبو الحسن على بن محمد بن عباس البحلي الدمشقي المتوفي منة ٩٠٨هـ ، تحقيق: محمد حسامد الفقي ، مصر ، القاهرة: مكتبة السنة المحمدية ، (د،ت) •
- ٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بإبن قيم الجوزية ، المتوفي سنة ١٥٧هـ ، وتطيق ومراجعة : طه عبدالروزف سع ، لبنان ، بيروت : دار الجيل ١٩٧٣هـ .
- ٤- الإفصاح عن معلني الصحاح ، يحي بن محمد بن هبيره ، المتوفي سنة ، ٩٠هـ ، الرياض :
 المؤسسة السعيدية لطباعة والنشر ، (د،ت) ،
- ٣- تحقة المودود بأحكام المولود ، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بإبن قيم الجوزية ، المتوفي سنة ١٥٧هـ ، تحقيق : عبدالقلار الأرنـاؤوط ، دمشـق : مكتبـة دار البيان ، الطبعة الأولي ، ١٣٩١هـ .

- ٧- الحسبة في الإسلام شيخ الإسلام تقي الدين إبن تيمية المتوفي سنة ٧٩٨ ، تحقيق : محمد زهري النجار ، الرياض : المؤسسة السعيدية للطباعة والنشر ، (د،ت) .
- ٨- الروض المربع ، منصور بن يونس ، المتوفى سنة ١٠٥١هـ ، القاهرة : المطبعة السلفية ومكتبتها ، الطبعة السادسة ، ١٣٨٠هـ .
- ٩- زاد المعاد في هدى خير العباد ، أبي عبدالله محمج بن أبي بكر الشهير بإبن قيم الجوزية ،
 مصر ، القاهرة : مطبعة مصطفى الباتي الحلبي وأولاده ، ١٣٩٠هـ .
- ١٠ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، شيخ الإسلام تقي الدين إبن تيمية ، بيروت
 دار الكتاب العربي ، (د.ت) ،
 - 1 ١- الشرح الكبير على متن المقتع شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن المعد بن سعود أحمد بن قدامه المقدسي المتوفي سنة ٩٨٦هـ ، الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية •
- ۱۲- شرح منتهى الإرادات ، منصور بن يونس البهوني ، المتوفي سنة ۱۰۱۱هـ، بسيروت : دار الفكر ، (د،ت) ،
 - ١٣ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، شمس الدين محمد بن لأبي بكر إبن قيم الجوزية
 تحقيق : محمد جميل غازي ، جدة : مكتبة المدنى ومطبعتها ، (د،ت) .
 - ١٤ الفروع شمس الدين المقدسي أبي عبدالله محمد بن مقلح المتوفي سنة ٢٦٧هـ ،
 بيروت: عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ٢ ١٤٥٠ هـ •
 - 9 الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنيل ولأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي و تحقيق : زهير الشاويش ، دمشق : طبع ونشر المكتب الإسلامي ، 1799هـ .
 - ١٦- كشاف القتاع عن من الإقتاع ، منصور بن يونس البهوني ، مكة المكرمة : مطبعة

- الحكومة ، ١٣٩٤هـ.
- ١٧- المبدع في شرح المقتع ، (أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح الحنبلي ، المتوفي منة ٨٨٤هـ ، دمشق : طبع ونشر المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولي ، ١٣٩٩هـ .
- 10- مجموع فتاوي شيخ الإسلام إبن تيمية جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي المتوفي سنة ١٣٩٦هـ وإينه محمد ، بيروت : الدار العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ .
 - ١٩ مختصر الخرقي في المذهب الحنبلي عمر بن حسين الخرقي المتوفي سنة ٣٣٤هـ. •
 بيروت : مؤسسة الخافقين ومكتبتها ، الطبعة الثالثة ، ٢١١هـ. •
- ٢٠ المغني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامه ، المتوفي سنة ١٢٠هـ ، تحقيسق
 ٤٠ عبدالله التركي ، ود عبدالفتاح محمد ، القاهرة : هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ،
 - P. 316 ...
- ١٧- منتهى الارادات في جمع المقتع وزيادات تقي الدين محمد بم أحمد الفتوحي المشهور بإبن
 النجار ، المتوفى سنة ٩٧٧هـ القاهرة : مكتبة دار العروبة ، ١٣٩٨هـ.
- ٢٠ المقتع ، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي ، المتوفي سنة ٢٠ هـ. مطبوع
 مع شرحه المبدع ، بمشق : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ٢٩٩١هـ.
 - هـ) كتب المذهب الظاهري:
- ١- المحلى: لأبي محمد على بن أحمد بن معيد بن أحمد بن سسعيد بسن حزم المتوقس سسنة
 ١٠ هـ.، تحقيق لجنة أحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت : دار الآفاق الجديسدة
 (د،ت) ،

- رابعاً: كتب اللغة العربية:
- 1- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحب الدين أبي القيض بن المديد محد مرتضى الزبيدى ، المتوفى ه ١٣٠٦هـ مصر ، القاهرة : المطبعة الغيرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٠٦هـ ٢- ترتيب القاموس ، محمد بن يعقوب القيروز أبادى ، المتوفى سنة ١٨١٧ ، القاهرة : مطبعة عيمسى البابي الجلبي ، ١٣٧٨هـ .
- ۳- الصحاح . إسماعيل بن حماد الجوهرى . المتوقى سنة ٣٩٣هـ ، تحقيق: أحمد عبد الغفور
 عطار ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- ٤- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب القيروز ايادى القاهرة : مطبعة دار المأمون ، الطبعة الرابعة ، ١٣٥٧هـ.
 - ٥- لسان العرب · لأبي الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور · المتوفي سنة ١٧٥؛بيروت دار صادر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٥م .
 - ٦- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازى ، المتوفى سنة ١٩٦٩هـ. ، بيروت : دار الكتب العربية ، (د،ت) .
 - ٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للراقعي محمد بن على المقرى الفيومي المتوفى
 سنة ٧٧هـ ، تحقيق: عبد العظيم الشناوى ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٨هـ •
 - ٨- المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية ، بيروت: دار أحياء التراث العربي (د-ت) .

خامساً : مراجع قاتونية وشرعية حديثة :

- اثبات الحدود والقصاص والتعازير . محمد محي الدين عوض ، مذكرات مطبوعة ،
 ۱۹ هـ .
- ٢- احكام السرقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . أحمد الكبيسي، بفداد ،
 ١٩٧٧م .
- ۳- الأحكام العامة للنظام الجزائي ، عبد الفتاح مصطفى الصيفي ، الرياض جامعة الملك سعود ، ١٤١٥هـ .
- الاعاء العلم والمحلكم الجنائية وتطبيقها في المملكة العربية السعودية ، عماد عبد
 الحميد النجار ، الرياض : معهد الإدارة العلمة ، ١٤١٧هـ .
- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي . عبد القادر عودة ، مؤسسة الرسلة ، بيروت ، ١٤٠١هـ.
- التعزير في الشريعة الإسلامية . عبد العزيز عامر ، بسيروت ، دار الفكسر العربسي ، ١٣٨٩ هـ.
- ۷- التعزيرات البدنية وموجباتها في الفقه الاسلامي . عيد صالح الحديثي . الرياض ، جامعة الامام محمد بم سعود الاسلامية ، ۱٤۰۸هـ.
 - ٨- القلموس الفقهي لغة واصطلاحا ، سعد لبو حبيب . دار الفكر دمشق ،١٤٠٢هـ.
- 9- المعلقبة على التهمة . حسني يحيى . بحث مقدم للمركز العربي للدراسات الأمنيسة والتدريب بالرياض .
- ١٠ مقاصد الشريعة الاسلامية اشراف محمد الظاهري بن عاشور ، مطبعة مصنع الكتاب للشركة التونسية ، ١٩٧٨م.
- ١١ موسوعة الفقه الإسلامي . إشراف محمد بواهر ، جمعية الدراسات الاسالمية ،
 القاهرة .
- ۱۲ النظریة العامة لاثبات موجبات الحدود . عبد الله العي الركبان . مؤسسة الرسسالة بیروت : ۱ ٤٠١ هـ.
- ١٣ حقوق الجتي بعد صدور الحكم في الشريعة . معجب معدي الحويقسل . الريساض ،
 مطبعة سفير ، الطبعة الاولى ١٤١٣هـ.
- 16- الاجراءات الجنائية في جرائم الحدود ي المملكة العربية السعودية . سعد محمد على ظفير . الرياض : مطابع سمحه ،٢٠٤ أهـ..

- 10- اثر الشبهات في درء الحدود . سعيد مسفر الوادعي . الريسان : مكتبة التوبه ، الطبعة الاولى ١٤١٨هـ.
- 17- الموسوعة الجنائية في الفقه الاسلامي . احمد فتحي بهنسي . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٤١٢هـ.

سادساً: مراجع الأنظمة في المملكة العربية السعودية:

- التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية . محمد عبد الجواد محمد . القاهرة : مطبعة جامعة القاهرة والكتاب العربي ، ١٩٧٧م.
- ٢- تنظيم الأعمال الإدارية في الدوائر الشرعية الطبعة الخامسة مطابع الحكومة علم ١٣٩١/١/٢٥ هـ علم ١٣٩٨ هـ الرياض (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م؛ في ١٣٩١/١/٢٥ هـ المبنى على قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣٠١٢٢ في ١٣٩١/١/٢٤ هـ
- ۳- التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية دمحمد مصطفى الزبيعي ، طبعة علم ۲ ۱۹۸۲ م دار الفكر دمشق.
- التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية . حسن عبد الله ال شيخ ، الطبعة الثانية علم ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م نشر تهامة (الكشاف العربي السعودي)
- التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية. د. سعود بن سعد آل دريب . الطبعة الأولسى عام ١٤٠٣ هـــ السلطة القضائية ـ الرياض.
- ٣- شبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز 'خير الدين الزركلي' الطبعــة الثانيــة
 علم ١٩٨٥م ــ دار الطم للملايين ــ بيروت ــ لبنان .
- ٧- مرشد الإجراءات الجنائية .اعداد : وزارة الداخلية الادارة العامسة للحقوق .
 الحقوق العامة الطبعة الاولى مطابع الامن العام .
- ۸- نظام قاوات الأمان الداخلي العالم العرب المرسوم الملكي رقام ٣٠ وتاريخ ١٠/٤ ١٣/٤ اهـ المبنى على قرار مجلس الوزراء رقام ١٠٠ في ٢٦/- ١٣٨٤/١١/٢٧ هـ الطبعة الثانية مطبعة الحكومة مكة المكرمة عام ١٣٨٦ هـ .
- 9- نظام هيئة التحقيق والادعاء العلم المسافر بالمرسوم الملكسي رقسم م/٥٠ فسي ٢٤ مر١٠٩/١٠/٢٤

فهرس الموضوعات

1	المقدمة
	الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للبحث وأساس الجريمة وأقسامها والعقوبة
4.7	وأساسها وأصولها وخصائصها وأقسامها وأغراضها .
V	
	المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث
٨	المطلب الأول : مشكلة البحث واهميته واهدافه وتساؤلاته
٨	الفرع الأول : مشكلة البحث والهميته
1.	الفرع الثاني: أهداف البحث وتساؤلاته
17	المطلب الثاني : مفاهيم البحث ومجالاته والدراسات السابقة
17	الفرع الأول : مفاهيم البحث ومصطلحاته
18	الفرع الثاني: المنهج المستخدم في البحث ومجالاته
10	الفرع للثالث: الدراسات السابقة
**	المبحث الثاني: الجريمة وإساسها والعقوبة وأساسها وأصولها العامة
77	المطلب الأول: الجريمة وأساسها
44	المطلب الأول: الجريمة وأساسها القرع الأول: تعريف الجريمة
7 £	الفرع الثاني: اسلس الجريمة اساس التجريم
77	الفرع الثالث: أقسلم الجريمة
* Y Y	المطلب الثاتي العقوبة وأسلمها وأغراضها وأصولها العامة وخصائصها
۳.	الفرع الأول: تعريف العقوبة
~~	الفرع الثاني: أساس العقوبة الشرعية
۳۸	الفرع الثالث: أغراض العقوبة الشرعية
	الفرع الرابع: الأصول العلمة للعقوبة الشرعية
٤١	الفرع الخامس : خصائص العقوبة الشرعية
	الفصل الأول (جراتم التعزير، وما يجب فيها)
صفحة	الموضوع الم
10	المبحث الأول
	(تعریف التعزیر ، ودلیل مشروعیته)
20	النطلب الأول: تعريف التعزير

	المطلب النَّاني: بيان دليل مشروعية التعزير
٧	المبحث الثاتي
£ 9	(جراتم التعزير ، وأتواعها)
	المطلب الأول: جرائم التعزير
٤٩	المطلب الثاتمين أنواع مراثم التحديد
76	المطلب الثاني: أنواع جرائم التعزير
71	المبحث الثالث (عقوبات التعزير)
	•
77	المطلب الأول : ضوابط اختيار العقوية التعزيرية
38	المطلب الثاني : أنواع العقوبات التعزيرية
	الفصل الثاتي
	(عقوبة التعزير بالجلد)
	ويحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث كالأتي:
٨٥	المبحث الأول
	(التعريف بالتعزير بالجلد وبيان مشروعيته)
	ويحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب على النحو التالي:
٧٥	المطلب الأول : تعريف الجلد لغة وشرعاً
۲۸	المطلب الثاتي : موازنة بين الجك والمضرب
۸۸	المطلب الثالث : مشروعية التعزير بالجلد
	ne. a.e. nep
4.	المبحث الثاتي
	(تطبيق عقوبة التعزير بالجلد)
	الموضوع رقم الصفحة
	ويحتوي هذا المبحث على أربع مطالب على النحو التالي:
91	المطلب الأولى : مجال تطبيق التعزير بالجلد
91	الفرع الأول : مجال تطبيق التعزير بالجلد بالنسبة للجرائم
١.٥	الفرع الثاني : مجال تطبيق التعزير بالجلد بالنسبة للأشخاص
1.4	المطلب الثاتي : مقدار التعزير بالجلد
1	لفرع الأول: الحد الأعلى للجلد

ع الثاني: الحد الأبنى للجلد	الفر
	المد
ع الأه أن تعدد المقدرات وتعدد الله الم	ř.
ع الأول : تعد العقوبات وتعد الجرائم	19
ع الثاني : حكم تعد الجراثم التعزيرية وأثره في العقوبة التعزيرية بالجد	القر
طلب الرابع : العود للجريمة التعزيرية وأثره على تطبيق التعزير بالجلد	المد
ع الأول : المقصود بالعود	الغر
ع الثاني: أثر العود على تطبيق التعزير بالجلد	الفر
حث الثالث (طرق الزان مرجرات الاحد الله من ا	المب
طلب الأول : الإقرار	, الم
طلب الثاتي : الشهادة	
القصل الثالث	
وضوع استيفاء عقوبة التعزير بالجلا رقم الصفحة	المو
حث الأول	المب
يملك حق التنفيذ	من
توي على مطلبين :	
للب الأول : الجهة التي تستوفي التعزير بالجك	
للب الثاتي : هل يضمن ولى الأمر من مات بالتعزير بالجلا	
m Sm. s.	
حت الناسي	•
للب الأولى : آلة الجلد وصفته	
ع الأول : آلة الجلد	الفر
ع الثاني : صفة الجلد	الفر
يضوع رقم الصفحة	المو
للب الثاتي : حال المحكوم عليه وقت التنفيذ ومواضع الضرب	المط
ع الأول : حال المحكوم عليه وقت التنفيذ	
ع الثاتي : مواضع الضرب	
حث الثالث	
رض تنفيذ التعزير بالضرب	
	. •

	المطلب الأول : حال المحكوم عليه عند تنفيذ الجلد تعزيراً
187	الفرع الأول: أثر حالة المحكوم عليه في تخفيف التعزير بالجلد
184	الفرع الثاني : أثر حالة المحكوم في تلجيل التعزير بالجلد
189	المطلب الثان و مدادن و مدادن و مدادن المطلب الثان و مدادن و مد
101	المطلب الثاني: عدم أهلية المحكوم عليه لتنفيذ التعزير بالجلد
101	القرع الأول : دهاب العظل واثره في تنفيذ التعزير بالجلا
107	الفرع التاني : قصور العقل وتأثيره في تنفيذ التعزير بالجد
	المطلب الثالث: المصلحة العامة
Ye1	المنحث الدامع والمراد
109	المبحث الرابع: ما أسباب سقوط العقوبة التعزيرية بالجلد
171	المطلب الأول: موت المحكوم عليه
157	المطلب التاتي : توبة المحكوم عليه
170	المطلب الثالث: العلو على المحكوم عليه
, ,,,	المطلب الرابع: التقادم
141	
	القصل الرابع
	الدراسة التطبيقية
	ويحتوي عنى مبحثين:
	الموضوع رقم الصفحة
	المبحث الأول: الإطار النظامي والقضائي في عقوبة التعزير بالجلد في المملكة العربية السعودية المحكم
173	المستعجلة بالرياض
140	المطلب الأول : المذهب الفقهي المعتمد في المملكة ، وكيفية تطبيقه
144	المطلب الثاني : رأي فقهاء الشريعة في ذلك
144	العطلب الثالث: المعاكم الشرعية ، وأقسامها ، واختصاصها
	المبحث الثاني : دراسة تحليلية للاتجاهات القضائية نحو التعزير بالجلد في
	المحكمة المستعجلة بالرياض
149	القضية الاولى:
	-
197	القضية الثانية : القضية الثالثة :
190	القضية الرابعة:
197	العصيه الرابعه :
	_ 1 4.0 T *_11
	القضية الخامسة :
Y	القضية الخامسة : القضية السادسة: القضية السابعة :

Y.0	القضية الثلمنة:
Y . Y	الفضية الناسعة :
719	القضية العاشرة:
***	النضية العلاية عشر:
778	النضية الثانية عشر:
779	الفضية الثالثة عشر:
771	الفضية الرابعة عشر:
777	القضية الخامسة عشر:
7 2 7	القضية المادسة عشر:
717	القضية السابعة عشر:
7 2 9	الفضية الثامنة عشر:
701	القضية التاسعة عشر:
707	الغضية العشرون:
3 %	الغاتمة:
140	فهرس المراجع:
791	فهرس المواضيع:

•